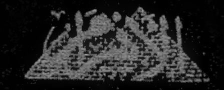
العولمة

المجلد الأول
(٧-١٢ / ٢٠٠٠)

إعـــداد

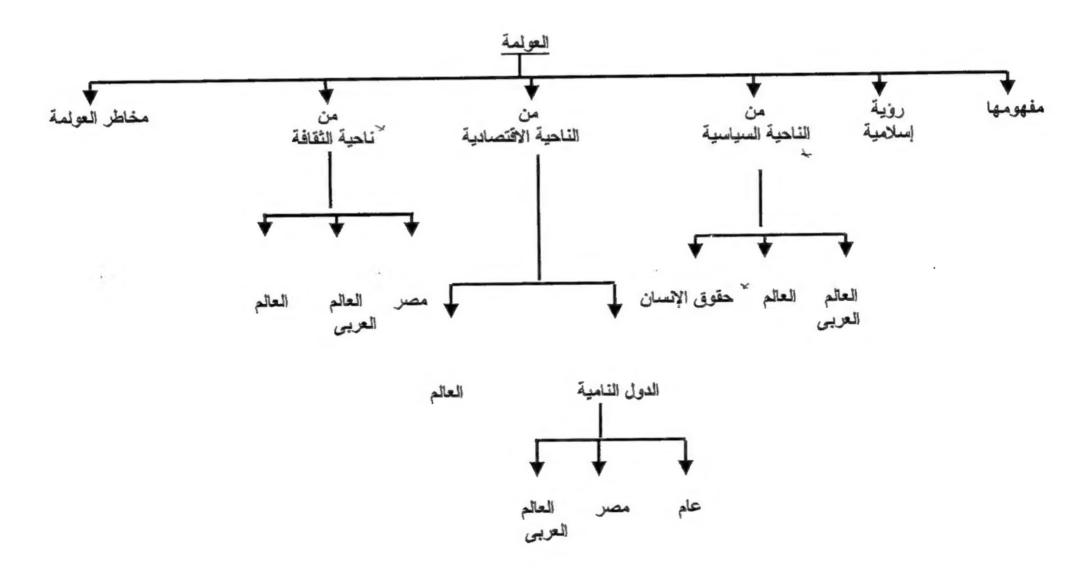
مكتبة  للبحث العلمى

العولـــمة

٢٠٠٠

إعـــــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمى



العولمة
مفهومها
رؤية إسلامية
من الناحية السياسية
العالم العربى
العالم
حقوق الإنسان
من الناحية الاقتصادية
الدول النامية
عام
مصر
العالم العربى
العالم
من ناحية الثقافة
مصر
العالم العربى
العالم
مخاطر العولمة

قائمة المصادر

اولا الجرائد

الاهرام – الاهرام المسائى – الوفد – العالم اليوم – الشرق الاوسط – الحياة – السياسة الكويتية

ثانيا المجلات

مجلة الاهرام الاقتصادى – مجلة الاهرام العربى – مجلة السياسة الدولية – مجلة الحوادث – مجلة الدفاع

مجلة العربى – مجلة

ثانيا : الكتب

١ – ((كتاب)) العولمة فرص ومخاطر / السيد يسين / ٢٠٠٠

٢ _ ((كتاب) العولمة والاقليمية /اسامة المجدوب/٢٠٠٠

٣ _ ملف الاهرام الاستراتيجى / عبد الفتاح الجبالى / ع : ٦١ / يناير ٢٠٠٠

٤ _ التقرير الاستراتيجى العربى / مركز الدراسات السياسية / ٢٠٠٠

٥ _ قراءات استراتيجية / عمر راشد / ع : ٣ / مارس ٢٠٠٠

٦ _ قراءات استراتيجية /عزمى محمود / ع : ٥ / مايو ٢٠٠٠

٧ _ قراءات استراتيجية / على خفاجى / ع : ١١ / نوفمبر ٢٠٠٠

العولمة

مفهومها

العولمة

مفهومها

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	العولمة تصورها فى الدراسات العليا (١)	ماهر عبد القادر محمد	الاهرام	٤١٢٢٨	٢٠٠٠/٨/١٨	١
٢	سؤال العولمة والخصوصية	نبيل ياسين	الحياة	١٣٧٠٩	٢٠٠٠/٩/٢٣	٢
٣	العولمة ام الغوللة	فرج بو العشة	الشرق الاوسط	٧٩٨٦	٢٠٠٠/١٠/٩	٤
٤	العولمة حقيقة واقعية	خالد الحروب	الحياة	١٣٧٣٤	٢٠٠٠/١٠/١٨	٦

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	العولمة	اسم كاتب المقال :	ماهر عبد القادر
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العـــــدد :	٤١٢٢٨
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٨/١٨

العولمة: تصورها فى الدراسات العالمية (١)

ينظر بعض الكتاب إلى مصطلح العولمة GLOBALZATION على أنه قديم نسبيا، ومنهم من يرجع ظهور هذا المصطلح إلى عدة قرون مضت، وهذا يعنى أن الفكرة نفسها قديمة قدم الفكر البشرى وربما ترجع جذورها إلى الإسكندر الأكبر الذى أراد أن يفرض نمطا فكريا وثقافيا وسياسيا على العالم من خلال إنشائه الإسكندرانيات كمدن تحمل الطابع الإغريقى، وكانت الإسكندرية المصرية أهمها جميعا.

بقلم:
أ.د ماهر عبدالقادر محمد على

وتبدو النزعة العالمية فى فكر الإسكندر الأكبر إذا عرفنا أنه أراد فى إطار مشروعه الكبير مزج حضارة الشرق بحضارة الغرب، لكن خلفاءه لم يلتزموا بهذا الاتجاه بعد وفاته، مما أدى إلى تعطيل مشروع الامتزاج الحضارى وظهور فكرة التقاء عناصر من الشرق والغرب، وهو ما يطلق عليه مؤرخو الحضارات فكرة الازدواج الحضارى، كما يذهب إلى ذلك الدكتور لطفى عبدالوهاب، وموازيا لهذا التيار تماما صدر اتجاه نحو النشاط الدولى الواسع النطاق الذى ضم الشرق والغرب، وقتها وكانت الإسكندرية مركزه الرئيسى، وقد شمل هذا النشاط المجالات الحربية والثقافية والسياسية والاقتصادية، لكن يبدو أن الظروف التاريخية والصراع السياسى الذى شهدته المنطقة لم يساعدا على اكتمال مشروع الإسكندر فى الجاهية فوائد الفكرة، واختزن الغرب مشروعه ليبدأ فى تفعيله قبل بداية القرن الحادى والعشرين.

وما تطلعنا عليه فكرة العولمة التى اتجه إليها الإسكندر الأكبر يتمثل فى المواجهة التى قامت بين الذات اليونانية وبقية العالم، فقد عمد الإسكندر إلى تزويج قواده من بنات وزوجات الملوك والحكام الذين قتلوا فى أثناء المعارك وهم يدافعون عن بلادهم، وهذا التوجه يشير ضرورة إلى أن القائد اليونانى (نموذج الغرب) يعتبر نفسه الفاعل الرئيسى وإليه تتجه شتى الاتجاهات العائليه التى يربطها جميعا فى حزمة واحدة هو مركزها.

وإذا قرأنا صفحة التاريخ الحديث سنجد أن العولمة كظاهرة ارتبطت تاريخيا بمراحل تطور المجتمع الرأسمالى العالمى، وما يشكله من وزن نوعى تحقق ابتداء من الثورة الصناعية التى شهدتها أوروبا والمجتمع والغربى بصورة أساسية، والنظام السياسى الغربى الذى ارتبط بالرأسمالية، خاصة الديمقراطية الليبرالية وما شكلته من معنى بالنسبة للغرب.

ومن الواضح أن الغرب الرأسمالى الحديث لم يقدم مفهوم العولمة كدفعة أولى للعالم من خلال نظامه الديمقراطى، وإنما جاءت العولمة نتيجة لمفاهيم أخرى طورها الغرب فيما عرف بالحداثة أو ما بعد الحداثة، أو العالمية، أو حتى ما عرف فى إطار الفكر الغربى بالتفكيكية، ومع هذا لا يتحرج بعض الكتاب من استخدام مصطلح الأمركة باعتباره بديلا، وبصورة فاعلة، على قمة أو قوة التصور العالمى واتجاهه فى الوقت نفسه (من أمريكا إلى العالم)، وفى هذا الإطار تعتبر أمريكا ـ التى اكتشفت منذ خمسة قرون (١٤٩٢) وهو نفس العام الذى سقطت فيه أسبانيا ـ هى المركز الفاعل الذى تخرج منه السهام فى كل الاتجاهات، وفى الوقت الذى تريد ومن هذا التصور ينتقل بعض الكتاب إلى الحديث عن الكوكبة باعتبارها المرحلة التالية بعد العولمة، والواقع أننا نريد فى هذا الصدد أن نشير إلى تصور الدراسات العالمية التى صدرت عن العولمة لما تقدمه هذه الدراسات من تصورات أولية تعكس منظور الغرب عن مسارات العولمة.

أما الدراسات الأولى فقد جاءت من قبل خبير فى الشئون السياسية العالمية والأمريكية عمل مستشارا للرئيس الأمريكى السابق جورج بوش، وهو البروفيسور ريتشارد هاز R. HAAS الذى استوقفته مسألة انتهاء الحرب الباردة بين القطبين، فاصدر كتابه بعنوان THE REIUCTANT SHERIFF فى عام ١٩٩٧ الذى أراد من خلاله أن يبين الدور الأمريكى وينبه على أهميته، فبعد انتهاء الحرب الباردة وتقلص النفوذ للسوفيتى إلى درجة غياب دور الروس على الصعيد الدولى كقوى عظمى، وما أدى إليه توقف فاعلية هذه القوة من حدوث تفكك إلى حد الانهيار فى النظام الدولى، وضعف دور منظمة الأمم المتحدة باعتبارها تعبيرا عن إرادة شعوب العالم لقد أصبح من المحتم أن تكون هناك قوة تسير دفة النظام الدولى الذى هو بحاجة إلى شرطى (وهو ما نص عليه المؤلف صراحة فى عنوان كتابه) وتأسيسا على هذا فإنه من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية من المنظور القومى، وحفاظا على المصالح الأمريكية فى العالم أن تلعب دور الشرطى مهما كلفها هذا على الصعيد العسكرى أو السياسى...

وأما الدراسة الثانية فهى تلك التى صدرت فى لندن عام ١٩٩٨ بعنوان (العولمة. النظرية والتطبيق) للأستاذ الدكتور كوفمان، التى يلفت فيها الأنظار إلى ضرورة بحث العولمة ودراستها باعتبارها ظاهرة تستحق الدراسة لأنها معقدة ومتشابكة الجوانب، ومتعددة الأوجه ولها آثارها على مختلف الأصعدة، ومن هذه الزاوية نجد الأستاذ كوفمان يؤكد أن ظاهرة العولمة تستحق أن ينكب على دراستها فريق بحثى متكامل من علماء الاقتصاد والسياسة والاجتماع والفلسفة والجغرافيا الثقافية والجغرافيا السياسية لبيان واستكشاف تأثيراتها المتنامية على الذات الثقافية وتأثيراتها على دور الدولة، وما تؤدى إليه من نتائج فيما يتعلق بالقوميات.

وانطلاقا من المنظور المتقدم نجد الأستاذ كوفمان يتصور أن استحقاق ظاهرة العولمة للدراسة يأتى من خلال أربعة منطلقات أساسية: أولها منطلق يدرس مسألة التنظير للعولمة من خلال علماء اللغة والاتصال وعلماء الجغرافيا الثقافية والاقتصاد السياسى، والمنطلق الثانى يبحث فى الدولة والهجرة وتأثير الإعلام وقوته والذات الثقافية، خاصة أن نفاذ وفاعلية دور وسائل الإعلام أصبح يشكل بعدا رئيسيا فى الفهم السياسى والثقافى.

وأما المنطلق الثالث فيبين فيه الأستاذ كوفمان الجوانب العملية إذ يتعقب آثار العولمة نفسها على الحركات النسائية فى العالم ورابع هذه المنطلقات ما يسمح بالكشف عن أثر العولمة على مسألة المساواة داخل البلد الواحد وآثرها بين بلدان العالم المختلفة.

ولكن ماذا عن بلدان العالم الثالث، أو البلدان النامية؟ وكيف تصورت الدراسات الحديثة وضع هذه البلدان فى إطار صيغ العولمة التى تتفاعل، أو يتم الترتيب لها عالميا؟ وما هو دور هذه الدول؟.

مثل هذه الأسئلة طرحتها دراسة صدرت فى واشنطن عام ١٩٩٧ بعنوان «العولمة الجديدة والبلدان النامية» وهى دراسة قدمها الأستاذ جون دانتج وزميله خليل حمدانى: إن البلدان النامية تواجه مجموعة من التحديات المباشرة، إذ العولمة سوف تكشف عن حساب للأرباح والخسائر ينتج ضرورة من جراء عمليات الاستثمار العابرة للحدود والقارات، وهنا فإن السؤال الذى يطرح نفسه إنما يكون عن الدور الى يجب أن تقوم به المنظمات الدولية من أجل تقنين العولمة وزيادة فرص الاستفادة منها من جانب الدول النامية.

إن العوامل التى يمكن أن تدفع بالدول النامية إلى زيادة فرص الاستفادة من العولمة يمكن تصورها من خلال استثمار العنصر البشرى ورفع كفاءاته، وأهمية تحديث البنية التحتية للبلدان النامية، وتوفير الفرص الملائمة والضرورية للاستثمار، وضرورة العمل على تشجيع القطاع الخاص الاستثمارى، وضرورة تحسين وتحديث الخدمات التى يمكن أن تؤدى لرجال الأعمال لزيادة فاعلية عمليات الاستثمار نفسها.

والواضح، إذن أن هذا المنظور يشكل بعدا مهما فى النظر لوضعية البلدان النامية من حيث الكيان الاقتصادى، ويبين فى الوقت نفسه مدى انعكاسه على علاقات التفاعل بين الدول النامية والعولمة، وأى إخفاق فى عدم الوفاء بهذه العوامل سيؤدى إلى زيادة حساب الخسائر بالنسبة للبلدان النامية.

إن هذه التصورات وغيرها تستدعى منا أن نقف لندرس فى ضوء ورؤية تأثيرات ما يجرى فى الغرب علينا وكيفية التعامل مع أطروحات الغرب من خلال مخزون الأمة ورصيدها الثقافى ولكن قبل هذا علينا أن ننظر فى التأثيرات والأبعاد المترامية لمنظومة العولمة.

سؤال العولمة والخصوصية: صياغة الاتصال شرقاً وغرباً

نبيل ياسين *

■ ثمة موقفان رئيسيان من العولمة: انها فخ تنصبه الهيمنة الاميركية على العالم. وانها حتمية لا بد من التعامل معها باعتبارها الظاهرة الجديدة التي يفرضها اقتصاد عالمي وتكنولوجيا متطورة واعلام فضائي يغمر المعمورة.

والموقفان ينطويان على جوهر ايديولوجي. العولمة في نهاية المطاف ظاهرة تتشكل من خلال السجال النظري. بمعنى اننا نرى تجلياتها الإيديولوجية في النقيض ونقيضه لا في المظاهر المادية التي تعرّض لها ظاهرة العولمة.

لم نتساءل عربياً ما هي العولمة على رغم كونها مطروحة في السجالات كظاهرة غربية. وهل تشكلت العولمة في التسعينات او الثمانينات من القرن العشرين؟ وبالتالي ما هي العولمة حقاً؟

انها حاجة ناتجة من تراكم لمراحل متطورة من النفوذ والهيمنة والاقتصادية والسياسية والعسكرية. وهي صياغة لتحولات تجري منذ القرن التاسع عشر حين اخذت العلاقات بين القارات تتحول الى علاقات امبريالية. اي ان العلاقات العالمية صارت شاملة بين القارات والامم والدول والأسواق والاقتصاديات الكبيرة والصغيرة، وصار تقسيم العمل الدولي واضحاً ونشأ الفرق في الصناعات في الغرب وموادها الخام خارج الغرب التي يعتمد عليها العالم كله.

منذ القرن التاسع عشر ينتج الغرب (ومن ضمنه الولايات المتحدة) الصناعات التي لا غنى للعالم الآخر عنها: وسائل النقل التقنية من قطارات وسيارات وطائرات، مصانع انتاج الطاقة بخاصة الكهرباء، وسائل الاتصال الإعلامية من مطابع وورق واحبار واجهزة تنضيد (حل الكومبيوتر الآن محلها)، الى آخره. بمعنى بسيط اي امة او دولة خارج الغرب الاوروبي واميركا تسعى لإصدار جريدة فإن عليها استيراد المطبعة والورق والاحبار واجهزة التنضيد (الخاصة بخطوط تلك الامم والشعوب) من الغرب. واي دولة او امة تسعى للتخلي عن الحصان والجمل كوسائط نقل بدائية عليها ان تستورد السيارة والقطار والطيارة من الغرب. وبهذين المثلين نستطيع اختصار عشرات الآلاف من المستلزمات الخاصة بالعيش الحديث الذي تطور واصبح يستلزم استيراد مصانع باكملها من الغرب لكي ينسج ملابس او يصنع دفاتر مدرسية او يؤسس شبكة كهرباء المنزل او المدرسة. نذهب ابعد من ذلك، فإن دول العالم خارج اوروبا الغربية والولايات المتحدة تخوض حروباً مدمرة باسلحة ينتجها الغرب والولايات المتحدة.

هذه الظاهرة (الطبيعية) اليوم شكلت المراحل الاولى لصياغة ظاهرة العولمة بمعناها القديم آنذاك. ونقل هذه التكنولوجيا كان يستدعي بالضرورة نقل ثقافتها ومعياريتها وطرق التعامل معها. وفي الواقع لا يشير احد الى المعضلة الكبرى التي تحاول العولمة حلها او التوصل الى حل لها وهي مشكلة يمتد عمرها الى اكثر من قرن.

تتلخص المشكلة في ان نقل التكنولوجيا لم يحقق الليبرالية السياسية والاقتصادية والثقافية التي تفرضها هذه التكنولوجيا، وظلت انماط العيش في العالم الذي خارج أوروبا الغربية والولايات المتحدة متناقضة مع شروط التكنولوجيا.

متناقضة اقتصادياً مع شروط انفتاح السوق الذي يساعد الانتاج الصناعي التكنولوجي، ومتناقضة سياسياً مع اعتماد الانظمة الثورية والقومية والدينية على ايديولوجيات شمولية تقوم على دكتاتوريات طبقية او فردية او عائلية تضخم الخصائص الإيديولوجية او القومية او الدينية التي تجعلها في حال معاداة دائمة لغرب صناعي تعتمد عليه عسكرياً وصناعياً واقتصادياً.

الى جانب ذلك فإن الإطار الثقافي للمجتمعات والدول التي تم نقل التكنولوجيا اليها ظل متخلفاً يقوم على البحث عن خصوصيات بهدف تعميق العزلة السياسية والثقافية ومنع التفاعل الثقافي الذي يشيع الخوف من تفكيك البنية الثقافية التي يقوم عليها النظام السياسي القومي او الديني العشائري او الاشتراكي الطبقي.

في المراحل الاولى للعولمة لم تكن الظاهرة ذات نظرية مرتبطة بمفهوم العالم الصغير. على العكس من ذلك كان توسيع العالم ضرورة للظاهرة الإمبريالية لكي تأخذ مداها واسعاً بحكم الحاجة الى توسيع رقعة الاقتصاد العالمي

الموضوع الرئيسي : العولمة — اسم كاتب المقال : نبيل ياسين
الموضوع الفرعى : مفهومها — رقم العـــدد : ١٣٧٠٩
المصـــدر : الحياة — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٩/٢٣

المعتمد على انتاج ذي عمر طويل في بلدان جديدة تؤسس لإدخال هذا الانتاج لأول مرة. وبتقصير عمر الانتاج بسبب التطور الهائل في الاتمتة (او الاوتوماتيك) وشمول هذا الانتاج لكل دول القارات التي صارت بحاجة هي نفسها لنسيان مراحل التأسيس وتجديد القديم واستبداله بآخر جديد، صارت وسائل الإعلام الهائلة المعتمدة على الدعاية للانتاج ذات تأثير قومي، اي داخل البلدان القومية التي صارت تتعامل مع الدعاية لنمط العيش الاستهلاكي على انه غزو ثقافي.

ان عصر العولمة في الواقع بدأ منذ نهاية القرن التاسع عشر، ولكنه كان بحاجة الى فضاء لكي يكتمل. وقد وجد هذا الفضاء في الفضائيات التلفزيونية التي جعلت من العالم قرية صغيرة ومن اللحظة المعاشة في اي ركن صغير من العالم لحظة معاشة على مستوى العالم كله.

في الفضائيات التلفزيونية اكتملت العولمة كظاهرة كانت تتراكم على مدى قرنين، وفي اكتمالها صارت تظهر الى الوجود كظاهرة جديدة مرتبطة بالكونية بمعناها الحرفي، اي استخدام الكون، بما فيه الفضاء والاقمار الطبيعية والاصطناعية والكواكب.

حتى هنا تبدو العولمة امتداداً لتراكم تاريخي يقوم على الفضلية الحضارة القائمة على عناصر اقتصادية وثقافية وعسكرية. من هنا يمكن القول إن للمرحلة الاولى للعولمة، بمعناها السابق، ظهرت في العصر الإسلامي بعد القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي). وهذا ليس تبسيطاً للامور او تخصيصاً عربياً او اسلامياً للعولمة. فالظاهرة السياسية الاقتصادية والثقافية (بمعناها الاشمل في العلوم والفكر والصناعة ونمط العيش وقوة الاقتصاد) كانت في تلك المرحلة هي ظاهرة امبريالية الحضارة الإسلامية في العالم المعروف آنذاك. فالدينار الإسلامي على سبيل المثال كان يتم التعامل به في حوض البحر المتوسط كعملة عالمية مثل الدولار اليوم.

وتمشياً مع هذه الأطروحة فإن المرحلة الثانية من العولمة قامت بعد عصر النهضة الاوروبية وانتاجها الصناعي والاقتصادي، اي مع ظهور الراسمالية في الغرب وتوجهها خارج الدول القومية بحثاً عن اسواق ومواد اولية وتبادل نقدي يقوم على الفروقات في سعر الصرف والتحويلات المالية الكبيرة والاعتمادات التجارية والصكوك وبطاقات الائتمان والصرف الآلي وهو ما قامت عليه المصارف العالمية الكبرى بعد تكريس العملات الاوروبية الغربية الصناعية كعملات صعبة.

اما اليوم، فنحن نشهد المرحلة الثالثة من العولمة بمعناها المتقدم والسريع والالكتروني الذي يسرّع عمليات الانتاج وعمليات الاستهلاك وعمليات الفروق في اسعار الصرف والأسهم وهو ما يطبع النشاط الاقتصادي المعولم، اي على مستوى العالم في الوقت نفسه. فالمؤشرات الدولية للاسهم والعملات على سبيل المثال تعمل على اجهزة الكترونية تجعلها تهبط وترتفع في الوقت نفسه في العالم كله، ويعمل الهاتف المحمول على تكريس (التزامن) العالمي للنشاط الاقتصادي.

التزامن، إذاً، هو الطابع الابرز في ظاهرة العولمة في مرحلتها الثالثة.

والتزامن هو من انتاج الغرب. والعولمة اليوم، بمفهومها الجديد ظاهرة غربية بلا جدال.

يمكن العودة قليلاً الى اهمية التزامن في العولمة من خلال دور وكالات الأنباء العالمية على سبيل المثال. فهي إذ تزامن الخبر والحدث قدر المستطاع في العالم تلعب دوراً مهماً في تكريس المرحلة الثانية من العولمة في حقبتها الاخيرة قبل ان تتحول الى المرحلة الثالثة.

معارك يوم الثلثاء على سبيل المثال من معارك الحرب العالمية الثانية على الجبهة الغربية او الجنوبية كان ينشر خبرها في الصحف المحلية يوم الأربعاء في البلدان التي لا تشترك في هذه الحرب او البعيدة آلاف الأميال عن الجبهات. وكان يذاع في اغلب بلدان العالم التي تملك اذاعات وطنية آنذاك بسبب نشاط الوكالات العالمية للانباء. وطورت الفضائيات عمل وكالات الأنباء فصارت تنقل الحرب مباشرة على الهواء. وحين نقول (وكالات الأنباء العالمية) فإننا لا نعني سوى ثلاث او اربع وكالات بريطانية واميركية وفرنسية.

من مظاهر العولمة، إذاً، وجود مصدر اوروبي غربي او اميركي يتمتع بالسبق وذي صدقية للخبر الذي يصبح عالمياً في لحظات.

العولمة أم الغوللة؟ .. رأسمالية الكازينو وأصولية السوق

العالم يخيم عليه شبح النيوليبرالية ومحاولة انزاله منزلة روح التاريخ وعقل العالم وحال الغاية

فرج بوالعشة

اذا كان ثمة علامة فارقة لختام القرن العشرين وافتتاح تاليه، الواحد والعشرين، فهي قطعاً: العولمة.

واذا كان ثمة موضوعة او اطروحة رائجة رغم غموض خطابها، منهجا ورؤية، فهي العولمة.

انها واقعة موقع قلب الرحى من حركة التاريخ، لكن ليس واضحاً بعد ما الذي تطحنه وما الذي سينثال من على حوافيها. اهي خير في إصلها ام شر لا بد منه؟

انها واقعة بين الذم والمدح، التبجيل والهجاء، الخوف والرجاء. هي عند الغرب «تغريب العالم» ـ حسب المفكر الفرنسي سيرج لاتوش، هي، في واقع الحال، وليد الحضارة الغربية الحديثة، الوليد الذي غدا هذا العملاق الذي نعيش في كنفه، لنتوسل طرائق عيشه: اقتصادا وسياسة وثقافة. هي، إذن، راسملة العالم وعولمة الرأسمال. كوننة السوق وثقافته السائلة وتمجيد اربابه واساطيره: رجال المال وفتيان البورصة الذهبيين وايقونات الاعلان ونجوم السينما والتلفزيون والغناء والرياضة الاشبه بانصاف الآلهة.

مات ماركس عاش هيغل

هي (العولمة) بالمعنى التاريخوي: نهاية تاريخ وان يراد ان تكون نهاية التاريخ (بلام التعريف) متبوعة باكتمال الانسان الأخير ـ حسب اطروحة فوكو ياما التي لا تخلو من منحلق، لكنه منطق حق القوة. وهي، بالنظر في حركية تاريخ تدافع الافكار والايديولوجيات، فعل ابدالي نهائي، بمعنى ابدال شبح بشبح: ابدال شبح الشيوعية وفكرتها الفلسفية عن نهاية التاريخ والانسان الأخير ـ انسانها الموصوف عند ماركس بـ «الانسان اللاعب» انسان الخلاص النهائي الخالص من كل اغتراب، سواء مع العالم او مع نفسه، بشبح النيوليبرالية وانزالها منزلة روح التاريخ وعقل العالم وحال الغاية.

مات ماركس عاش هيغل وذلك هو الهتاف الفلسفي للعولمة. وبيانها «الثوري» الهائل في انتصار السوبر ماركت على حوانيت الدولة. الديمقراطية الليبرالية على الشمولية الشيوعية. ان العولمة تعني لجهة ارباب مال وسوق شملها الغنى، تجوالاً بلا حدود للاستثمار والاتجار وانتقال الاموال. انها «اصولية السوق» كما سماها جورج سوروس المستثمر العولمي الشهير في بورصة الاوراق المالية والذي جنى المليارات من لعبة روليت «راسمالية الكازينو». و«اصولية السوق» هنا تفسر عقيدة العولمة وقيمها بحسبانها رسالة «السوق الحر» الخالدة. إن الإعلان هو روح العولمة ورسول سوقها السوبر العابر للثقافات، مخترقاً، بقوته المالية واغراءاته الاستثمارية، الاقتصاديات المحلية (الوطنية) وقوانينها الحمائية. ان العولمة في اصلها وفصلها، مبنية، في منطق الشمال الغني ـ اهل حلها وعقدها، على انها لغة الكون وخطاب حضارته الواحدة ورؤيته الكسمو اقتصادية القائمة على حرية انتقال العملة والسلعة وتبادلهما، بحيث ان حذاء اديداس الالماني يستثمر تصنيعه في اندونيسيا طلبا لرخصه، فرواجه، كي يمشي به او يركض ابن ام عالم ثالثي في ادغال سيراليون ـ على سبيل المثال ـ ان العولمة، في وجهها البائع ـ المعلن وكذا المستهلك ـ المغوي، ضرب من تبضيع الوجود.

وحتى في يومي عطلة عمل المال (السبت والأحد) يعمل اصحابه على محاسبة ارباحهم وخسائرهم وإعادة ترتيب اوراق مراهناتهم استعدادا لجولة جديدة.. وهكذا.. يتسمى «راسمالية الكازينو» ـ والوصف لكثر ـ حوالي الف شركة عملاقة تسيطر على 76 في المائة من الانتاج المصنع في العالم.

ان دول العالم الثالث، في عصر العولمة، تجمش في طور تاريخي جديد من التبعية، تلعب فيه دور الزبون المديون. لكن في الوقت نفسه، فإن الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات دخلت في طور اقتصاد سياسي جديد اصبحت تهدد فيه سياسة دولها نفسها. ان تلك الشركات العملاقة التي كانت فخراً وطنياً لبلدانها تتحول اليوم الى اصول متعددة الجنسيات عابرة للقوميات، بل وغدت تملك سياسة خارجية خاصة تفرضها عليها مصالحها النفعية الخاصة سيما عندما ندرك ان الناتج الاجمالي لشركة جنرال موتورز يبلغ 132 بليون دولار، اي ما يعادل الناتج القومي للدنمارك او الناتج القومي لاندونيسيا التي تضم حوالي 200 مليون نسمة.

وناتج شركة فورد المقدر عام 1998 بمائة بليون دولار يزيد على الناتج القومي لتركيا المديونة. وناتج شركة سوني (34 بليون دولار ـ عام 1997) يزيد على الناتج القومي لمصر.

وهكذا تتقزم دول الجنوب المستهلك في حجم متسول على ارصفة العولمة، ومديون مفلس يكاد يتوسل سيده ـ الشمال، الفاقع الثراء، ويظهر افلاسها وتسولها منعكساً بجلاء في وضع الامم المتحدة وبرامجها الفقيرة الى حد يدفع صاحب مؤسسة اعلامية عملاقة، هو هنا تيد ترنر، الى التبرع بمبلغ بليون دولار من اجل تحسين قدرات مساعداتها الانسانية ـ وذلك موقف نبيل يحسب له.

ان العولمة، في ملامح وجهها الاولية، تشي بوجه شايلوكي (مراب، اناني، مبتز) بمعنى ان ارباب السوق الحرة في الشمال الغني يتوسلون بالعولمة الراسمالية المتوحشة هبر نصيب السبع من الغنيمة، ثم، بعد الشبع يترك ما تبقى من عظام وبقايا لحم لصيق، للضباع وابناء اوى وبناته. فهل ما يترك من بقايا الغنيمة هي «القيمة المضافة لتكون وجهاً انسانياً للعولمة كما تشرعها قوانين «اصولية السوق» وعلاقتها البضاعية؟ تتساءل نادينا ـ غورديمر الفائزة بجائزة نوبل وممثلة لبرنامج الامم المتحدة لتؤكد: ان ضرورة العولمة لا يمكن ان تكون الا تساؤلاً عما اذا كانت الفجوة بين البلدان الفقيرة سيتم تقريبها، وما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به العولمة في القضاء على الفقر في العالم».

العولمة السعيدة

ان الملامح الاولية المرتسمة او المرسمة للعولمة، حتى الآن، هي ملامح لوجه شرير في نظر بلدان الجنوب المنكوب. فحسب جيمس غوستاف، مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي، فإن «ما يزيد على ربع سكان العالم شهدوا انخفاضاً في دخلهم على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية»، اذ ان التدفقات العالمية

الموضوع الرئيسي : العولمة
اسم كاتب المقال : فرج بو عشة
الموضوع الفرعي : مفهومها
رقم العـــــدد : ٧٩٨٦
المصـــــدر : الشرق الاوسط
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١٠/٩

للرساميل والتجارة تخلق فرصاً كبيرة للنمو، غير انها تلغي مناطق باكملها. ولكن سيقال ان ذلك اعراض طبيعية لعلاج اقتصاديات العالم بصدمات العولمة، حسب تشخيص ارباب الصناعة ورجال الاعمال والمال ومستشاريهم من علماء الاقتصاد ومنظري الليبرالية الجديدة.

ان واقعة العولمة في اساس اقتصادها السياسي، هي ظاهرة تاريخية موضوعية ناجمة عن تطور الراسمالية، الظافرة بالنصر المبين والنهائي (كما يعتقد اربابها) على الاشتراكية، بمعنى انتصار توتاليتاريا (شمولية) الاقتصاد الحر على توتاليتاريا اقتصاد الدولة، واليه، هو انتصار اممية رأس المال على اممية العمال وعليه، هو انتصار منطق هيغل على منطق ماركس. لكن للعولمة وجهاً ممدوحاً فهي حسب الان منك في كتابه «العولمة السعيدة» ليست نظرية سياسية ايديولوجية او صيغة امبريالية متطورة. كما يصفها الايديولوجيون المصابون - حسبه - بحالة من الخوف اللاعقلاني. ان العولمة بهذا المعنى عالم من فرص التطور السانحة مطروحة لمن يتقدم لياخذها بقوة ارادة العلم والعمل.

والهدف: اختراق «الحاجز التكنولوجي» كما فعلها الاسيويون عبر التاصيل التحديثي المستديم لاستراتيجية التطور الخلاق التي توفر «معدلاً عالياً من التوظيف وتصديراً مدروساً وانفتاحاً واسعاً على العالم».. والصين مثال اخر وليس اخيراً.

ان العولمة تظهر في مخيال العرب الاجتماعي وكذا في تفكيرهم السياسي - الايديولوجي وكانها «امنا الغولة» فتحدياتها تخيف. واكثر ما يخيف منها ثورتها الثقافية. وهو خوف مطروح برسم الخوف على الخصوصية او الاصالة (غير الاصيلة اصلاً). وعلى كل حال هو خوف مشروع اذا ما ولد الاستجابة لتحدياتها لكن الحاصل انه ينطوي على خوف مرضي مزمن ناجم عن خوف المتخلفين من التقدم / اهل الكهف من نور الشمس.

ان عمل العولمة فعل تمزق وتشظ لمفاهيم القدامة ومناهجها والياتها. انها تعتمل في اجتماع امريكا نفسها، التي هي ام العولمة التي هي الصورة الكونية البراقة لـ «الحلم الامريكي» كما يرغب فيها استراتيجيو «امركة العالم».

انها (العولمة) تحبل بتحولات تاريخية انقلابية تعتمل، جنينياً، في بنية الديموغرافيا الثقافية لاجتماع امريكا، ذلك المصهر الحضاري الهائل للتعددية العرقية الثقافية، الصورة المصغرة لمصهر العولمة الكوني لتشغال الاعراق والثقافات. انه يغلي ويمور وتتفاعل مكوناته وتشي بتبدلات وتغيرات جوهرية ستشكل مستقبل امريكا، الامر الذي يمس مضمون هويتها المطروحة في موضع التساؤل الدائم: من هو الامريكي؟ هل لا يزال هو ذلك الرجل الواسب (الابيض البروتستانتي الانجلوسكسوني) حامل «عبء الرجل الابيض» معلم الحضارة وقائدها.

ان نسبة سكان امريكا البيض التي تبلغ اليوم 75 في المائة، مرشحة للتناقص المتسارع بحيث تصل في حدود منتصف القرن حوالي 53٪ وتوجد ولايات تكاد تصبح الاسبانية لغتها الرسمية. ان امريكا تتعولم في ما تريد من العالم ان يتامرك.

والان، عند نهاية قرن ينفتح على تاليه، وقد اجتمع قادة العالم وفي ذهنهم شيء واحد: ما موقعهم من اعراب العولمة (تفسيرها) واي مستقبل لهم فيها اذ هي مستقبل العالم اليوم.

الجميع واجه السؤال العملي: ما العمل لتحويل العولمة الى قوة ايجابية للبشرية جمعاء!

وكان الجواب: إعلان الفي شمل سلسلة من الخطوات لمحاربة الفقر خلال السنوات المقبلة وردم الهوة بين الاغنياء والفقراء عبر تقاسم افضل لعوائد العولمة، والى ذلك قائمة تعهدات طويلة بالعمل على مكافحة عدم المساواة بين الشمال والجنوب وخفض عدد فقراء العالم (2100 مليون شخص لا يتعدى دخلهم اليومي دولاراً واحداً) الى النصف بحلول عام 2015، وتامين التعليم الابتدائي للجميع، وخفض وفيات الاطفال بنسبة الثلثين ووقف تفشي الايدز، وتشجيع الديمقراطية.

ويبقى السؤال: هل العالم (قادة دول ومؤسسات دولية) قادر، حقاً، على الإيفاء العملي الملموس بتعهدات الاعلان الالفي؟

الموضوع الرئيسي : العولمة
اسم كاتب المقال : خالد الحروب
الموضوع الفرعي : مفهومها
رقم العـــدد : ١٣٧٣٤
المصـــدر : الحياة
تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/١٠/١٨

النقاش الأبرز في بريطانيا منذ مطلع التسعينات:

العولمة حقيقة واقعة لا يمكن عكس اتجاهها والدولة حاضنتها

خالد الحروب

■ «كلية لندن للاقتصاد والسياسة هي إهم مكان في العالم يحتضن النقاش حول العولمة»، هذا ما افتتح به جون غري، استاذ السياسة في جامعة اوكسفورد، مداخلته حول العولمة في لقاء فريد حقاً مساء الأربعاء ٢٠٠٠/١٠/١١ جمع أربعة من ألمع الأسماء المعاصرة في حقل العلاقات والاجتماع الدوليين هم، بالإضافة الى غري، انتوني غيدنز، رئيس الكلية والمنظر السياسي، الاجتماعي وملهم توني بلير في اطروحة «الطريق الثالث»، وفرد هاليدي، استاذ العلاقات الدولية والمهتم بالشرق الأوسط والعالم الثالث، وماري كالدور استاذة العلاقات الدولية والمنظرة في حقل العلاقات الأوروبية - الاوروبية.

والواقع ان جمع هؤلاء في مسرح واحد في قلب الكلية التي انخرطت بكثافة وعمق في المناظرات الاقتصادية في القرن العشرين، بل وجهتها بعض الاحيان، للحديث عن «اهم جدل معاصر في ايامنا هذه»، بحسب غيدنز، هو بحد ذاته حدث لا يفوت. فوجود اي من المشاركين الكبار، الذين انضبطوا بصرامة مدير النقاش الذي خصص سبع دقائق فقط لكل منهم ليقدم مداخلته الرئيسية، كان كافياً ليستقطب مستمعين من كل مكان. ولهذا لم يكن مستغرباً أن يقرر منظمو النقاش نقل المكان من احد مدرجات الجامعة الى قاعة مسرح بيكوك الشهير الملاصق لمباني الكلية والواقع في قلب لندن على بعد خطوات من الـ«بي بي سي» ولا يبعد سوى دقائق قليلة عن نهر التايمز.

انتوني غيدنز، الذي افتتح النقاش، قال ان الجدل حول العولمة مر بمرحلتين: الاولى اعقبت انتهاء الحرب الباردة، واستمرت حتى ما قبل ثلاث او اربع سنوات وتمحورت حول ما إذا كانت العولمة جديدة أم انها مجرد اعادة انتاج لدورات عالمية قديمة. المنظرون الذين لم يروا في العولمة جديداً جادلوا بان تعولم العالم وتداخله الحضاري والثقافي والتقني كان سمة ميزت التاريخ البشري، وليست بالتالي محصورة في حقبة نهاية القرن العشرين. في المقابل، فإن الذين رأوا في العولمة تحولاً تاريخياً جديداً ركزوا الانتباه الى عمق واتساع التعولم الراهن ومركزية التطور الهائل في الاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا الأمر الذي لم يكن له نظير في اي حقبة تاريخية سابقة. هذه المرحلة من الجدل انتهت ويعلن غيدنز نعيها النهائي: العولمة الراهنة مرحلة جديدة بكل المعايير ونحن نعيش في عصر ملحوظ current age لا يمكن الخروج منه او عكس وجهته. وهذا الاعلان ينقله الى توصيف المرحلة الثانية من الجدل حول العولمة، المرحلة الراهنة، وهو جدل تستغرقه هموم التساؤل حول انعكاسات العولمة، اي تجاوز نقاش جدتها أم قدمها، الى ما هو عملي والبحث في ثمراتها واكلافها. ويعتبر غيدنز ان النقاش حول العولمة في الوقت الراهن هو اهم نقاش دائر في العالم، لأنه يتناول كيفية تشكيل التغيير، او التأثير في التغيير، الذي يعمل على صوغ حياتنا فوق هذا الكوكب. ويشير الى ان هذا النقاش كسر حدود الاحتكار الاكاديمي في سياتل وواشنطن وحديثاً في براغ.

بالنسبة الى غيدنز فإن اهم وجه للعولمة متمثل في ثورة الاتصالات، هي التي، كما كتب مراراً في كتبه ومقالاته حول الموضوع، عملت على تكثيف عنصري الزمان والمكان وخلقت البنية التحتية للتحولات الهائلة في المجالات الأخرى. وبسبب ما تطور من بنى اقتصادية وسياسية واجتماعية معولمة مستفيدة من هذه الاتصالات، فإن ثمة تغييراً هيكلياً عميقاً وواسعاً يحدث على جبهة المؤسسات العالمية التقليدية. والسؤالان اللذان يقلقان الرأي العام في العالم، ويجب أن يقلقاه بحسب غيدنز، في ما خص العولمة هما سؤال عدم المساواة، وسؤال اطلاق يد الشركات الكبرى في العالم والثقة بأن ذلك في مصلحة الجميع. وفي معالجة هذين السؤالين يبرز لنا غيدنز في حلة المنظر الاجتماعي الذي يرصد التغيرات الكبرى وفق التوازن الدقيق لمبدأ التهيكل المستمر structural الذي نظّر له في كتاباته حيث تتواصل عمليات الشد والجذب داخل اي نظام عام بين مكوناته الداخلية وشكله الخارجي، مؤدية الى مساومات تطاول الهيكل العام الذي يستجيب للتغير الحادث في بنية وشكل العلاقات الداخلية للمكونات بعضها ببعض وكذا بالنظام نفسه. كما يبرز لنا غيدنز السياسي الوسطي صاحب نظرية الطريق الثالث الذي يبحث دائماً عن التوازن بين سوق نيو ليبرالي منفلت وضرورات الضبط والتوجيه المنحازة للشرط الانساني الاولي. ولهذا فإن غيدنز عندما يؤكد عدم وجود عامل ارتباط علمي واحصائي بين تعمق عدم المساواة في العالم وزيادة التعولم العالمي (مثلاً زيادة معدلات تحرير التجارة العالمية) فإنه يؤكد ايضاً على ان العالم سيكون في وضع افضل مع شركات كبرى متعدية الحدود ومتعددة الجنسيات تتحلى بمسؤولية اكبر تجاه القضايا غير الربحية، وهو لا يقف عند الدعوة للاحسان الاختياري من قبل تلك الشركات الضخمة corporate بل انه يدعو الى وجود ضوابط تأخذ بالاعتبار مسببات الشكوى الجديدة ضد هذه الشركات. لكنه حذر من الانجرار الى شيطنة demonization هذه الشركات واعتبارها مصدراً للشر او محاربة راس المال المتجول والزعم بأنه يدمر العالم النامي. وهي مسألة مهمة جداً، ويرى غيدنز ان جذور عدم المساواة لا تكمن في العولمة بحد ذاتها بل انها متراكمة ولها اسباب اخرى كالفساد، والزيادة الديموغرافية الهائلة والصراع السياسي.

الأمر الآخر الذي يلفت غيدنز الانتباه اليه هو دور الدولة ومكانتها إزاء العولمة. وهو هنا لا يرى اي ضرورة لإضعاف الدولة، بل يرى قوتها شرطاً لنجاح العولمة، ولعل هذه المسألة هي الوحيدة التي حظيت بإجماع المحاضرين الاربعة، وهو امر ملفت حقاً. فهاليدي يؤكد ان العولمة ما كان لها لتترسخ من دون وجود دول قوية خلفها، وان مستقبلها مرهون باتفاقات معولمة بين الدول نفسها وليس من خلف ظهرها، وانه، في ما خص العالم النامي، لن تنجح تلك الحكومات في الاستفادة من ثمار العولمة وتحييد مخاطرها ما لم تكن دولها وقياداتها قوية. وفي خط النقاش هذا نفسه دخلت ماري كالدور وكذلك جون غري، الذي كان اكثر المتشككين باطروحة العولمة وكان قد الف كتاباً ضدها بعنوان «الفجر الكاذب. اوهام العولمة» (١٩٩٨).

الموضوع الرئيسي : العولمة
الموضوع الفرعي : مفهومها
المصدر : الحياة
اسم كاتب المقال : خالد الحروب
رقم العدد : ١٣٧٣٤
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٠/١٨

مداخلة فرد هاليدي كانت سريعة هي الاخرى، مطاردة بسقف الدقائق السبع، لكنها مكثفة، وواضحة في موقفها: العولمة حقيقة واقعة وجديدة لكن هناك اربعة اسئلة مقلقة بشأنها. الاول هو عدم المساواة، حيث ان العالم يزداد عدم مساواة يوماً إثر يوم، وهذا يتضمن اتهاماً غير مباشر للعولمة بأنها وإن لم تكن وراء نشوء هذه المساواة فإنها على الاقل لا تساعد على ازالتها. فمعدلات الإستثمار الأجنبي التي يشير اليها متفائلو العولمة ما زال معظمها، نسبة ٨٠ في المئة، يدور في اسواق الغرب، اي على ضفتي الأطلسي، فيما تتوجه النسبة الباقية الى حفنة بلدان آسيوية ناهضة، وبالتالي لا يصل بقية العالم شيء منها. واسوأ قضية تنتجها معضلة عدم المساواة هي تصاعد البطالة، والتي يعتبرها هاليدي أخطر قضية متفجرة راهنة. إذ ينقل عن تقارير وتوقعات منظمة العمل الدولية، حاجة العالم خلال الخمسين سنة المقبلة الى تامين ثلاثين مليون فرصة عمل سنوياً. ولا يرى هاليدي ان العولمة تعالج هذه القضية الخطيرة او ان الشركات الكبرى تهتم بها، ويعتقد بانه ما لم تعالج هذه المسألة فإن العولمة لن تخدم المساواة والاستقرار.

السؤال الثاني المرتبط بالعولمة هو سؤال الدولة. ويؤكد هاليدي على أن الدولة ما زالت موجودة وستظل موجودة، والرائي لمشهد الانتخابات الاميركية وتطاحن المرشحين المميت يتأكد كم هي مهيمنة الدولة وكم هو مهم برنامجها السياسي والاقتصادي والسياسي.

السؤال الثالث هو العولمة والحرب وحقوق الانسان، وهنا لا يرى هاليدي ان العولمة متساوقة بالضرورة مع حقوق الانسان، خصوصاً انها تتيح للنزعات القومية وللتطرف الاصولي منافذ جديدة. بل انه يذهب الى مدى آخر في التشاؤم حين يقول ان العولمة لا تؤثر في تقليل احتمالية نشوب حروب كبرى بين الدول واننا سنكون محظوظين ان لم نشهد قيام حرب نووية وسط اسيا (الهند وباكستان) او جنوب شرقي آسيا (كوريا الشمالية وجيرانها)، او الشرق الاوسط (العراق او ايران كاطراف لها).

ويبقى السؤال الرابع والأخير الذي يطرحه هاليدي امام الحاضرين، وهو الأعمق والاهم في الواقع، متعلق بأثر العولمة على حرية الاختيار. فالتعولم السريع والكثيف في كل المجالات يحاصر الصفة التعددية للكون، وربما يؤدي الى محوها. وإن كان الوقت لم يسعف هاليدي للتوسع في هذه الفكرة فإنه من المناسب القول بان محاصرة التعددية الحضارية تتعدى تهديد الاشكال الثقافية واحياناً الإكزوتيكية التي يحوم حولها رومانسيو ما بعد الحداثة لتمس الخيارات الاقتصادية والسياسية الحياتية. فالمطروح عملياً امام العالم نسخة واحدة من «التقدم» هو الصيغة النيوليبرالية السوقية بتنوعات هامشية الإختلاف. وهذا بحد ذاته حتمية شبه مفروضة على الدول والمجتمعات، وليست خياراً، تستبطن مكوناً استبدادياً معولماً بغض النظر عن نتائج التطبيق: فالامر المهدد بحق هنا هو حرية الإختيار.

ماري كالدور ركزت في مداخلتها على موضوعين يتأثران بالعولمة: الحرب والديموقراطية. وبخلاف هاليدي تبدو كالدور متفائلة بان العولمة عملت وما زالت تعمل على تقليل احتمالية نشوب حروب كبرى، وهي لا ترى في الأفق اي حرب واسعة وقريبة من الحروب العالمية التي دارت في النصف الأول من القرن العشرين، او تلك الحروب الطويلة والامبراطورية التي وسمت القرون الماضية. وتقول ان الدول الوحيدة التي في امكانها شن حرب كبرى من طرف واحد في الوقت الراهن هي الولايات المتحدة والصين. والامر المهم الذي ترصده في تطور النظرة الى الحرب هو تلاشي القناعة السابقة بإمكان انجاز اهداف سياسية من وراء القيام بحرب عسكرية. وهي وإن لم تقلل من فرص قيام حروب صغيرة، إثنية، طائفية... الخ، فإنها تشير الى ان ايقاف هذه الحروب تم بطريقة معولمة بعض الشيء كما كانت الحال في البوسنة وكوسوفو. وتشير الى مفهوم «الحرب عن بعد» التي قامت بها الولايات المتحدة ضد العراق ويوغوسلافيا، وتربط ذلك بالتطور في مفاهيم القانون الدولي الذي مس جوهر موضوعة التدخل الانساني بحيث اصبحت اكثر قبولاً من ناحية وتعكس توافقات دولية وتعمق في مفاهيم حقوق الانسان على مستوى المعمورة.

اما حول الديموقراطية، فكالدور متفائلة بان العولمة تخدم الدعوة الديموقراطية في العالم بشكل مباشر وانها تساعد على نشرها. وتشير الى تراكم الجهود نحو دمقرطة العالم، وتضمين المكون الديموقراطي لكثير من النداءات والتوجهات السياسية الراهنة، وكذا المشروعات التنموية. وهي تعتبر ان اهم شيء في العولمة هو دعوتها الى الديموقراطية. ومع الأسف انها لم تتوسع في هذا الموضوع الخلافي ولم تبين لنا كيف يمكن ان تصل الى خلاصة قاطعة بهذا الصدد في ضوء معارضة الشارع العالم ثالثي بشكل خاص لمعظم الاجراءات التي تتخذها الحكومات باتجاه فتح اسواقها وعولمة اقتصاداتها، ونزوع عدد كبير من هذه الحكومات الى «فرض» هذه السياسات من دون ديموقراطية، بل ان البعض يرى ان الليبرالية السياسية قد تعاكس الليبرالية الاقتصادية «في بعض المراحل، خصوصاً في المراحل الأولية لتطبيق الانفتاح الاقتصادي». لكن هذا لا ينفي اضطرار الحكومات الى تبني سياسات اعلامية وقضائية اكثر شفافية من قبل في ضوء العولمة الراهنة بهدف جذب الاستثمار الاجنبي، وهي سياسات سينتفع منها بالتأكيد مواطنو البلدان النامية وإن لم تكن قد صيغت طوعاً لتحسين مستوى الحياة السياسية المحلية.

اما جون غري فبدو يوافق الآخرين على ان العولمة تمثل تحولاً هائلاً في العالم وانها اعمق من ان تحصر بتحرير التجارة وتحطيم الحواجز. ويرى ان أهم جانب في العولمة يكمن في التكنولوجيا التي تشتغل على المستوى الاجتماعي والسياسي، وبسبب هذا الجانب تحديداً فإنه لا يمكن دحر العولمة او ايقاف تقدمها Deglobaliza. لكن مع ذلك فإن قصور النظام المعولم الراهن، خصوصاً بمؤسساته القائمة حالياً مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، سيؤدي الى نشوء مقاومة معولمة لتيار العولمة ذاته، وسيستخدم وسائل العولمة للتعبير عن معارضته. وبحسب ما يرى غري فإن الحلقة الاقوى في مشروع العولمة الراهن هي الدول الاقوى، اي الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والصين. من هنا فإن غري يشكك في استقلالية وذاتية المؤسسات الكبرى العابرة للحدود، ويعتقد انها مربوطة بمصدرها الاولي، اي بدول قوية ذات سيادة وذات سياسة تعي ما تفعله هذه الشركات.

والامر الاخر الذي يهتم به غري ويطرحه على الحضور بمزيج من الترحيب والمعارضة الغامضة هو التهجين الثقافي Cultural hybri. ففي الوقت الذي يثمّن غري ما تتيحه العولمة من امكانات للتواصل بين المجموعات الحضارية المختلفة، ويشير الى امكان استغلال المجموعات الاضعف لتكنولوجيا العولمة للحفاظ على هوياتها وخصائصها المميزة، فإنه يرى احتمالات لابتلاع الثقافة الغربية المسيطرة على العولمة لبقية الثقافات التي تقف في موقف الدفاع.

الموضوع الرئيسى :	العولمة	اسم كاتب المقال :	خالد الحروب
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العـــدد :	١٣٧٣٤
المصـــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/١٨

لم يتطرق غري لأحد الموضوعات الأثيرة لديه وهو اشكالية البيئة والعولمة. وهنا فإنه واضح في تحذيره من ان انفلات الشركات الكبرى العابرة للحدود والتي بوصلتها تعظيم الربح فقط يمثل اكبر تهديد تتعرض له البيئة العالمية حتى الآن. لذلك فإنه لا يلتقي مع غيدنز فحسب بل يتجاوزه في التأكيد على التفكير بإيجاد ضوابط عولمية تحمي البيئة من خطر العولمة المنفلتة، كما تتعلق مساراتها في موضوعات اخرى لا تقل اهمية كردم فجوة عدم المساواة وتقليل احتمالات الحروب وتعميم الاستفادة من التكنولوجيا.

وإذا كان المقام لا يتسع لابراز الاسئلة والنقاشات التي اعقبت المداخلات الاربع الرئيسية والتي اغنت الجدل واعطت لتلك الامسية الفكرية الثرية مذاقاً بالغ التميز فإنه من المفيد، واللافت، الاشارة الى النقد الشديد الذي وجهه غيدنز وهاليدي الى الاعلام البريطاني. فغيدنز انتقد امبراطوريات الاعلام وتحكمهم في صوغ الرأي العام بشكل يفرغ الديموقراطية من مضمونها، وكان صريحاً لدرجة انه كاد يدعو بالاسم بعض الاسماء التي هي بالاصل غير بريطانية، لكنها تملك محطات تلفزيونية وصحفاً ومجلات بريطانية وتعمل من خلالها على توجيه رأي البريطانيين في قضايا خاصة بمستقبلهم كالعلاقة مع اوروبا وسواها من القضايا. يبقى القول ان الجمهور الحاشد والمميز الذي حضر الامسية اللندنية المطيرة تلك، خرج الى ليل لندن البارد بعد ساعتين من النقاش الرصين والاسئلة التي تزدحم في الاذهان اكثر بالتأكيد من الاجوبة.

* كاتب فلسطيني مقيم في بريطانيا.

العولمة

رؤية إسلامية

العولمة

رؤية اسلامية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	رؤية اسلامية لمواجهة مخاطر العولمة	الجريدة	السياسة الكويتية	١١٥١٠	٢٠٠٠/١٢/١٢	٩

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	رؤية اسلامية	رقم العـــــدد :	١١٥١٠
المصـــــــدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٢/١٢

رؤية إسلامية لمواجهة مخاطر العولمة

■ دعاة العولمة السياسية يكيلون بمكيالين ويتملكهم الخوف من الاسلام ■ لو كان الدين سبب تخلف المسلمين لما قادوا العالم لمدة عشرة قرون ■ نتمنى ان تنشط الهيئة الخيرية الاسلامية لمناهضة محاولات طمس هويتنا الدينية

■ لم يعد الاحساس بالمخاطر التي تنطوي عليها العولمة يقتصر على شعوب الدول النامية فقد امتد اخيرا الى اقوى دول العالم اي الولايات المتحدة الاميركية التي انطلقت منها افكار العولمة في الاقتصاد والسياسة والثقافة بهدف وضع العالم في قالب واحد يسير وفق هوى الاقوياء ومصالحهم بغض النظر عن الاضرار التي ستصيب الاقل قوة. ومن تلك الاضرار ضرر لم ينتبه اليه الكثيرون بعد وهو طمس الهوية الدينية واستبدالها بالهوية العولمية الجديدة.

وحول الاضرار التي يمكن ان تقع على المسلم بسبب العولمة تحدث الداعية الاسلامي المعروف الدكتور يوسف القرضاوي في لقاء نظمه اخيرا «مركز الدراسات الدولي» بالقاهرة، وادارة المهندس ابو العلا ماضي رئيس المركز وقد جاء حديث القرضاوي تحت عنوان «المسلمون والعولمة».

■ وبدا الشيخ يوسف القرضاوي كلامه في هذا الموضوع بالتأكيد على ان هناك بعض المعاني السامية التي تهمنا باعتبارنا مسلمين.. ومعنى اننا مسلمون هو اننا اصحاب دين متميز ورسالة متميزة اتم بها الله نعمته علينا مصداقا لقوله تعالي (اليوم اتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا).. والذي سمانا المسلمين هو الله تبارك وتعالي.

واضاف الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي ان العولمة من المصطلحات التي شاعت اخيرا واصبحت على السنة المتحدثين والكتاب والمؤلفين وغيرهم.. والعولمة من الناحية اللغوية هي مصدر مشتق من عالم (بفتح اللام) مثل قولبة من قالب.. وتعني جعل الشيء عالميا، اي نقله من المحلية او الاقليمية الى العالمية. وهذا المعنى لا حرج فيه خصوصا عندنا نحن المسلمين لاننا اصحاب رسالة عالمية ورسولنا محمد صلى الله عليه وسلم هو رسول عالمي مصداقا لقوله تعالى (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين).. و(قل يا ايها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً).. كما ان هناك من يؤكد ان رسالة الاسلام هي للجن كما للانس.. وان امة الاسلام مفتوحة على العالم.. فالله سبحانه يقول في كتابه الكريم (وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس).. وامة المسلمين ايضا تتبوأ مكانة الاستاذية للبشرية.. (كنتم خير امة اخرجت للناس) اي ان واجب المسلمين السعي الى هداية الناس واسعادهم.

واستطرد الدكتور يوسف القرضاوي قائلا: العالمية اذن جزء اصيل من واحد يتسلط على الناس.. وهكذا انتهى معنى العولمة الى (الامركة) اي اخضاع العالم للسيطرة الاميركية. ونحن نرفض العولمة بهذا المضمون، فقد خلقنا الله احرارا ولن نكون ذيولا او اتباعا لاحد.

وتابع الشيخ يوسف القرضاوي حديثه مؤكدا على ان العولمة عنوان جديد للاستعمار القديم.. مع العلم ان كلمة «الاستعمار» في ذاتها ليست سيئة فهي تعني العمران.. انما المضمون الذي عاشه الناس جعلهم يسمون الاستعمار «الاستدمار».

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	رؤية اسلامية	رقم العـــــدد :	١١٥١٠
المصـــــــدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٢/١٢

عولمة السياسة

وحول ما يلاحظه الشيخ يوسف القرضاوي من مخاطر للعولمة على الصعيد السياسي قال ان المراد بالعولمة من هذه الناحية هو ان يدور الجميع في فلك السياسة الاميركية.. بمعنى ان ما تريده اميركا يجب ان ينفذ. وبالنسبة لنا نحن العرب والمسلمين فان قضية القدس هي قضيتنا المركزية.. ولكن اميركا تصر على ان تكون مع اسرائيل قلبا وقالباً في شأن القدس. ولقد قلت للسفيرة الاميركية في الدوحة اخيرا، لولا المال والسلاح، و«الفيتو» الاميركي، لما بقيت اسرائيل تعربد في منطقتنا كيف تشاء.. انتم تمدونها بكل ما يضمن بقاءها ولا فرق في ذلك بين الحزب الجمهوري او الحزب الديمقراطي فكلاهما يتسابق لخطب ود اسرائيل.

وفي السياسة ايضا - يقول الشيخ القرضاوي - يكيل دعاة العولمة بمكيالين في مسالة الديمقراطية، فهم يؤيدونها في كل مكان الا في بلادنا نحن العرب والمسلمين، لانهم يخشون ان تاتي صناديق الانتخاب بمن لا يحققون

الاسلام باعتباره دعوة عالمية.. فلماذا نضيق والامر كذلك بالعولمة اذ كان القصد منها هو نقل الناس الى افق العالمية؟. فلو كان هذا هو هدف العولمة بالفعل فاننا نرحب بها وخصوصا ان الناس في عصرنا تقاربوا، والعالم تلاحم مع بعضه البعض حتى صار قرية صغيرة.

ظالم واحد

والمشكلة في العولمة المطروحة - كما يرى الدكتور يوسف القرضاوي - هي ان المراد بها هو سيطرة القوة المتمكنة على الاطراف الضعيفة في العالم.. وقد كان لهذا الامر ما يشبهه في بداية عصر النبوة حيث كانت هناك قوتان تتنازعان من اجل ان يتبع العالم واحدة منهما وهاتان القوتان هما الفرس في الشرق والروم في الغرب. وفي العصر الحديث دار مثل هذا الصراع بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي ومنذ ان انهار هذا الاخير قبل نحو عشر سنوات اصبح العالم طرف

لهم مصالحهم، ولذلك مارسوا ضغوطهم الجبارة حتى تم الغاء انتخابات الجزائر التي نجح فيها الاسلاميون. وهم لا يفعلون ذلك خوفا من الاسلام المتطرف او المتشدد وانما خوفا من الاسلام المعتدل، فالتطرف عمره قصير بطبيعة الحال ثم يقولون، لا يوجد اسلام معتدل، ليسدوا علينا الابوب جميعا. وللشيخ محمد الغزالي، عليه رحمة الله، كتاب بعنوان، «الاستعمار احقاد واطماع»، وانا اضيف، ومخاوف ايضا.

مستهلكون ومنتجون

اما بالنسبة لعولمة الاقتصاد، فان الدكتور القرضاوي يؤكد ان الاقتصاد الذي يريده النظام العالمي الجديد يخدم مصالح القوى العظمى التي تريد ان نظل نستهلك ولا ننتج.. نستورد ولا ننشىء.. فعلى الرغم من ان بلادنا في معظمها زراعية، فإننا نستورد اكثر من نصف اقواتنا. كما اننا لم نحسن لا الصناعات الحربية ولا المدنية ومازلنا عالة على غيرنا واعظم ما نفعله هو التجميع وهكذا فإن امة سورة «الحديد» لم تتعلم صناعة الحديد.. ودعاة العولمة يريدون ان نظل على هذه [illegible]

الاولى على العالم

وتساءل الدكتور القرضاوي، هل الدين سبب تخلفنا؟.. واجاب قائلا، لو كان هذا صحيحا لما ارتقت الامة بهذا الدين وظلت الاولى على العالم لاكثر من عشرة قرون، ولا يجب ان ننسى ان المنهج التجريبي ماخوذ من العالم الاسلامي الذي كان علماؤه اول من طبق هذا المنهج على افكار ارسطو.. واقاموا حضارة جمعت بين العلم

والايمان علمت الدنيا.. ويقال عنا الان عالم ثالث.. وهناك بلاد مسلمة لو كان هناك عالم رابع لنسبت اليه.. مع ان في العالم الغربي عقول مسلمة مهاجرة وصلت الى القمة في تخصصات دقيقة.. وهذا يدل على ان المسلمين قادرون على ان يتقدموا ويرتقوا لو رفع دعاة العولمة ايديهم عن بلادهم، التي اشاعوا فيها نمط الاستهلاك لنظل اسرى لمنتجاتهم ولقيمهم المتناقضة مع قيمنا الاسلامية.

العولمة والدين

ويرى الدكتور القرضاوي ان عولمة الثقافة هي الارضية التي تقوم عليها عولمة الاقتصاد.. فكثير ممن يوجهون الرأي العام في بلادنا متاثرون بهذه الثقافة الوافدة المسمومة، ومنها ما يسمى «بثقافة السلام» التي لا تعني سوى الاستسلام لما يريده دعاة العولمة واداتهم في المنطقة (اسرائيل).

ويؤكد الشيخ يوسف القرضاوي ان من اخطر اهداف دعاة العولمة هو ان تصبح النصرانية هي الدين الغالب في العالم.. وهم يعتمدون في ذلك على جيش من المبشرين يصل تعداده الى 4 ملايين ونصف مليون مبشر يعملون في مختلف انحاء العالم.

واعرب الدكتور القرضاوي عن امله في تنشيط الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية (مقرها في الكويت) لمواجهة هذا الخطر الداهم والذي يرصد له دعاة العولمة مئات الملايين من الدولارات.

واختتم الشيخ يوسف القرضاوي حديثه في هذه النقطة بالاستشهاد بالاية القرانية الكريمة (ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم ان استطاعوا) صدق الله العظيم

من الناحية السياسية

العولمة

العالم العربي

العولمة

من الناحية السياسية : العالم العربى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	ندوة العولمة والعالم العربي	احمد حجاجى	(مجلة السياسة الدولية	١٤١	يوليو ٢٠٠٠	١١

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	احمد حجاجي
الموضوع الفرعي :	من الناحية السياسية : العالم العربي	رقم العـــــدد :	١٤١
المصـــــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	يوليو ٢٠٠٠

" ندوة" العولمة والعالم العربي"

القاهرة : (١٧ - ١٨ مايو ٢٠٠٠)

احمد حجاجي

سعيا لاكتشاف الوجوه المختلفة للعولمة، وتأثيراتها الإيجابية والسلبية على وطننا العربي الكبير، عقد مركز دراسات وبحوث الدول النامية هذه الندوة، وأكد الدكتور مصطفى كامل السيد مدير المركز في المحاضرة الافتتاحية أن موضوع العولمة يحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث بالرغم من كثرة الكتابات التي تناولته، لأن أغلب هذه الكتابات اهتمت بأن تتخذ موقفاً سياسياً وأيديولوجياً من العولمة بدلاً من أن تركز على تحليلها ودراسة جوانبها المتعددة التي لا يمكن حصرها في جانب واحد.

وقد حاولت الندوة في جلساتها الست بحث الموضوع من كافة جوانبه، وخصصت الجلسة الأولى لمناقشة ورقة الدكتورة صلاح سالم زرنوقة التي حاول فيها إلقاء الضوء حول مفهوم العولمة من خلال التعريفات والأبعاد المختلفة له .وأكد أنه ليس هناك تعريف واحد أو قاطع للعولمة وأغلب الظن أنه لن يكون هناك مثل هذا التعريف، فمن المتعذر حصر العولمة في تعريف واحد مهما كان حظ هذا التعريف من الدقة والشمول، حيث تشهد الساحة العديد والعديد من التعريفات الصحيحة في مجملها للعولمة، إلا أنها غير جامعة بمعنى أنها تفتقر إلى الشمول وربما يرجع ذلك إلى الاختلاف حول ماهية العولمة، وهل هي ظاهرة أم عملية أم حالة مبتغاة، فهناك من يرصد تجليات العولمة، وهناك من يركز على نتائجها وهناك من يركز على فكر العولمة أي يحصر اهتمامه في نطاق أيديولوجية العولمة .، وعليه فقد حاول الباحث أن ينظر إلى العولمة من ثلاث زوايا أساسية، تمثل ثلاثة مستويات للتعامل مع هذه الظاهرة :المستوى الأول هو العولمة كايديولوجية أو كإطار فكرى أو كطرح نظري مجرد، المستوى الثاني هو العولمة كظاهرة بمعنى مجموعة من الإجراءات والسياسات والممارسات المقصودة .والمستوى الثالث هو العولمة كعملية، بمعنى أنها مرحلة تاريخية أو مجموعة من التطورات التى تعد امتداداً لاتجاهات سبق أن تحددت، والتي تخرج غالباً عن طور التحكم فيها أو تغيير مسارها، فهي بمعيار الإجراءات ليست مقصودة، وليست وليدة الساعة.

ثم حاول أن يحدد الأبعاد السياسية للعولمة وأكد أن المجال السياسي هو الأكثر مقاومة للعولمة مما يحمل على القول أن العولمة السياسية في جوهرها سوف تمثل مرحلة لاحقة للعولمة الاقتصادية والثقافية، وأنها سوف تتم قسراً أو رغماً عن العديد من الدول والحكومات .وعموماً يمكن تحديد الأبعاد السياسية للعولمة في ثلاثة أبعاد هي إعادة النظر في المفاهيم المرتبطة بالدولة القومية، وبروز مجال سياسي عالمي، تزايد الترابط بين الداخل والخارج.

وأكد أيضا أن الأبعاد الاقتصادية والمالية للعولمة هي أبرز ملامحها، ويبدو أن العالم اليوم أصبح معولماً اقتصاديا أكثر منه ثقافيا وسياسيا. ومن هنا هيمن الفهم الاقتصادي للعولمة لدى الكثيرين. أما الأبعاد الثقافية والاجتماعية للعولمة فهي أقل وضوحاً أو أكثر غموضاً من الأبعاد الاقتصادية ، ومن ثم فهي أقل وجوداً في عالم الواقع مقارنة بالاقتصادية أو أقل خضوعاً للتنظيم والرقابة قياساً إلى الأبعاد الأخرى، أو هي أبعد كثيراً من إمكانية التحكم فيها، وهي البعد الوحيد الذي يمكن أن يجد مقاومة، أو الذي تجدى فيه أو معه المقاومة من جانب الشعوب والجماعات الرافضة لها، لكنه في نفس الوقت -ربما- قد يكون أسرع انتشاراً وأيسر مثالاً في طلبه إذا ما كان هناك عليه طلب، ثم هو البعد الذي تستند إليه الأبعاد الأخرى في كثير من حالاتها أو جوانبها.

وتناولت الجلسة الثانية الآثار السياسية للعولمة في ورقتين جاءت أولاهما تحت عنوان الآثار السياسية للعولمة، وقدمتها الدكتورة هدى ميتكيس التي حاولت أن تقدم إجابة على التساؤلات المتعلقة بتأثير العولمة على الدولة القومية في الوطن العربي.

وترصد الدراسة مجموعة الآثار السياسية الداخلية للعولمة بادئة بتراجع دور الدولة ومعها دور الحكومات الوطنية مقابل زيادة الدور الخارجي في معالجة الأزمات ومكافحة الظواهر السلبية، وانطلاقاً من هذا الواقع تطل الدراسة على منطقة الخليج لتؤكد أن دور الدولة بها قد تراجع وأن سلطة وفاعلية الأسر الحاكمة بهذه المنطقة قد ضعفت .وتشير الدراسة إلى التطورات التي شهدتها دول الخليج على طريق التحول الديموقراطي سواء لحفز المشاركة السياسية أو لاستحداث دساتير ديموقراطية تتناسب ومتطلبات المرحلة .ولا تتوقف الدراسة عند التأثير السياسي للعولمة، وإنما ترصد عدداً من التأثيرات التي استجدت بفعل العولمة الاقتصادية، فالشركات متعددة الجنسية تمارس دوراً ضاغطاً على الأنظمة الخليجية وتوصيات صندوق النقد الدولي تهدد بحدوث معدلات نمو سالبة وانخفاض لمستوى الدخل، كما أن ارتفاع الإنفاق العسكري سيؤدى إلى مشاكل مستقبلية.

أما الدراسة الثانية والتي قدمها الدكتور محمد السيد سليم فقد ركزت على أثر العولمة على السياسات الخارجية للدول العربية، وقد تناول الدكتور سليم تأثير العولمة من عدة نواح أهمها التغير في التوجهات والأهداف، والتغير في بنية وهيكل وزارات الخارجية في الدول العربية .حيث لاحظ أن المؤسسات المعنية بصنع السياسة الخارجية أصبحت غير قادرة وحدها على التعامل مع موضوعات السياسة الخارجية التى غدت أكثر تشعباً وتعدداً وتحتاج لمتخصصين في مجالات مختلفة مثل الاقتصاد والزراعة والصناعة وغير ذلك الأمر الذي فرض التعاون بين وزارات الخارجية داخل كل قطر وعدد كبير من المتخصصين والخبراء من الوزارات والمؤسسات الأخرى.

وخصصت الجلسة الثالثة لمناقشة دراسة الدكتورة ماجدة صالح حول الآثار الإعلامية والثقافية للعولمة على دول المنطقة العربية وإمكانية مواجهتها .وناقشت هذه الورقة ما أنتجته العولمة في الناحيتين الثقافية والإعلامية، من زاوية تأثيرها على المنطقة العربية وذلك للإجابة على عدد من الأسئلة المحددة وهي :ما هو السبب وراء نجاح وانتشار العولمة الأمريكية؟ ما هي أهم آثار العولمة الإعلامية والثقافية على دول المنطقة العربية؟ وهل كلها آثار سلبية؟ وإلى أي مدى تستطيع الدول العربية مواجهة آثار العولمة في المجالين الإعلامي والثقافي؟

العولمة

العالم

العولمة

من الناحية السياسية : العالم

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الليبرالية السياسية والاقتصادية فى ظل العولمة	عبد الله هدية	الاهرام	٤١٥١٢	٢٠٠٠/٨/٢	١٢
٢	العولمة والعرب : الفرص مرهونة بالعمل على محورين	محمد ابراهيم منصور	الاهرام	٤١٥٨٢	٢٠٠٠/١٠/١١	١٣

الموضوع الرئيسى :	العولمة	اسم كاتب المقال :	عبد الله هدية
الموضوع الفرعى :	من الناحية السياسية : العالم	رقم العـــدد :	٤١٥١٢
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٨/٢

الليبرالية السياسية والاقتصادية فى ظل العولمة

د. عبد الله هدية

لا يستطيع أى نظام سياسى فى البلاد المتخلفة ان يسير فى مسالك الديمقراطية السياسية الى نهايتها، فإذا كانت هذه الديمقراطية السياسية تعنى فى المقام الأول: حرية التعبير والنقد وتكوين الأحزاب السياسية والجمعيات الخيرية والثقافية والنقابات المهنية، وحرية التنقل.. اى مجموع الحريات العامة الواسعة والتى تهدف فى النهاية الى المشاركة السياسية فى صنع القرار على مختلف المستويات: المحلية والسياسية فى المؤسسات والاحزاب.

واذا كانت هذه الليبرالية السياسية تقتضى قدرا كبيرا من المعلومات والحقائق تحت بصرها وملك يمينها تستطيع ان تستخدمها فى النقد الموضوعى وتقويم مسيرة النظام السياسى وتصحيح الاخطاء اولا بأول، اذا كان ذلك كذلك فإن أول سهام النقد تستخدم ضد انحرافات السلطة الاقتصادية.

واذا كانت غنيمة اى نظام سياسى استخدام السلطة السياسية فى التفضل على مزايا وامتيازات السلطة الاقتصادية، تلك التى يدور حولها الصراع، بحيث بات من المسلم به أن السلطة السياسية فى البلاد المتخلفة لا تطلب لذاتها بقدر كونها الإداة الحاسمة فى الإستئثار بمزايا وغنائم السلطة الاقتصادية.. وربما تكشف تجربة البلدان المتخلفة فى الفترة الاخيرة مدى صحة هذه المقولة بشكل تقريبى.. فاندونيسيا على سبيل المثال.. نتذكر ان «سوهارتو» تحدث كثيرا فى ١٩٦٥ عندما استولى على سدة السلطة وقام بانقلاب عسكرى أطاح «بالديكتاتورية» عن تقدم البلاد وازدهارها برفع مستوى معيشة الشعب وعن العدالة... ولكن التجربة كشفت بعد أزيد من ثلاثين عاما تقريبا ان الهدف كان الاستيلاء على السلطة الاقتصادية وتمتعه بكل ما تغله هذه السلطة له وللاسرة ولشلته النظام. والتى تقلنا فى النهاية الى استخلاص حقيقة مؤكدة: أن لليبرالية السياسية حدودا تقف عندها وتمنع وتصادر هذه الليبرالية السياسية اذا خاضت كثيرا فى المسائل الاقتصادية وعمليات المضاربة والشراء والبيع والتربح من نفوذ السلطة السياسية بهدف تكديس الثروات الفائقة الغريبة فى حجمها.. لتذهب الليبرالية السياسية الى الجحيم وتبقى الحرية الاقتصادية بكل عملياتها سواء المشروعة أم غير المشروعة.

البنيان القانونى. ولفهم هذه المسألة بدقة، يتعين أن نستخدم بعض جزئيات المدخل التاريخى والقانونى الذى يثبت ان الطبقة البورجوازية الصاعدة على انقاض النظام الاقطاعى فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، استفادت من حركة الكشوف الجغرافية والتقدم التقنى واتاح لها ذلك تراكم ثروات هائلة قفزت بها الى أن تكون اكثر ثراء من الطبقة القديمة، وهما النبلاء والاقطاعيون.

غير أن البنيان القانونى ظل كما هو لم يتغير، وهو بنيان يعطى امتيازات واسعة للطبقة القديمة.. ولما كان لكل دولة وسلطة رجالها، فلكل سلطة سياسية بنيان قانونى يمنح امتيازات واسعة للفئة او الطبقة التى تتكون منها هذه السلطة الجديدة. ولهذا فقد الغت الطبقة البورجوازية امتيازات النبلاء، والغت الطوائف وقررت حق النشر بحرية للكتب والجرائد وتقرير حق الاجتماعات والتظاهر وتكوين الجمعيات.. واعفت اصحاب المهن الذين يمثلون شريحة مهمة من الطبقة المتوسطة - كالمحامين والاطباء من الضرائب ونقلت هذه الضرائب على عاتق الطبقات القديمة.. واقتضى هذا كله ان تفرض قيودا على تدخل الدولة وعدم السماح لها بالتدخل فى النشاطات الانسانية المستقلة وتحديد منطقة صغيرة او مجالات محددة تتدخل فيها الدولة خاصة بالجيش والقضاء والشرطة.. وترك المواطنين يمارسون التفكير والكتابة والطباعة بحرية مثل حرية البيع والشراء.

وكانت الليبرالية السياسية فى بداياتها الاولى حذرة من «الحكام» وتتوجس منهم خيفة، اثناء ممارستهم لسلطاتهم، حيث أن السلطة تفسد «الانبياء»، لذا يتعين ان يحدد بدقة مضمون هذه السلطة المخولة للحكام ووضع قيودا على ممارساتها.. ولذا ابتدعت الليبرالية السياسية اليات محددة تضمن بها رقابة الحكام وعدم جنوحهم نحو العنف والاستبداد: التمثيل النيابى، انتخابات الحكام، النيابة محددة المدة وذات طابع مؤقت، امكانية رد النائب وسحب الثقة منه، تقرير مبدأ فصل السلطات حيث السلطة تحد السلطة، التعددية السياسية، الرقابة القضائية والسياسية.. وهكذا كانت تعتقد الليبرالية السياسية انها بهذه الاليات المحددة والمنصوص عليها تسلط «سيف ديموقليطس» على رؤوس الحكام حتى يحول بينهم وبين الاستبداد والعسف.

ثم غالت الليبرالية التقليدية فى تصوراتها ورأت أن الليبرالية السياسية والاقتصادية وجهان لحقيقة واحدة، فحرية الصناعة والتجارة تعد شكلا خاصا للحرية الفردية والمساواة بين المواطنين، وأن الطابع التكاملى بين الليبراليتين يقتضى فصل السلطة الاقتصادية عن السلطة السياسية وعدم تركيزها فى يد واحدة او تستأثر بها جهة واحدة وأن الفصل هذا يضعف الدولة وبالتالى «الحكام».. فالسلطة الاقتصادية تتوزع بين شركات خاصة متعددة تعد مركز «القرارات» الاقتصادية وهى شركات مستقلة - تقريبا عن الدولة.

غير ان التجربة كشفت عن وهم هذا التصور، فى القرن التاسع عشر وفى بدايات النظام الرأسمالى الليبرالى، لم تتمتع مطلقا السلطة السياسية باستقلال أصيل وإنما كانت السلطة الاقتصادية تؤثر عليها على الدوام وتوجهها نحو وجهة معينة فى إتخاذ قراراتها، فالرأسماليون يقبضون على الخيوط الأساسية التى تشد الحكام ويوجهون «الدولة» الى إصدار قرارات تهدف فى النهاية الى تحقيق مصالحهم.. اى لم تنفصل مطلقا السلطة السياسية عن الاقتصادية..

التوازن التقريبى لليبراليتين فى النظم الغربية.. بيد انه فى الأنظمة الرأسمالية المعاصرة - لاسيما - فى اوربا ومع ازدياد قوة التنظيمات العمالية والنقابية والاحزاب الراديكالية وظهور مؤسسات فكرية قوية تتمتع بهامش نسبى من الاستقلال كالصحافة والجامعات.. أدى الى حدوث توازن امام القوى الاقتصادية.. وبالرغم من القوى الاقتصادية مازالت محصورة على أقلية تحتكر الثروة إلا ان تنامى وتصاعد القوى السياسية والاعلامية والنقابية اعاد بعض التوازن وكبح جماح السلطة الاقتصادية بالإنفراد بالمجتمع وميلها الى العسف والطغيان، غير أن المسألة التاريخية العامة والتى يتعين أن نؤكد عليها هى انه عندما تصبح ممارسة الليبرالية السياسية خطرا على الليبرالية الاقتصادية، اى تتناقض الحريات فى التعبير والمظاهرات والأحزاب مع الحفاظ على ملكية وسائل الانتاج واستغلالها فى جلب الأرباح وملكية الرأسمالية يسارع الليبراليون الى الغاء الحريات السياسية والعصف بالمواثيق والدساتير وحقوق الانسان وتجلى ذلك فى القمع الدامى الذى مارسه الليبرالى كافينياك فى ١٨٤٨ وتاليير فى ١٨٧١ فى فرنسا.

فى الولايات المتحدة الأمريكية تتجمع معظم الرأسمالية الكبيرة والاحتكارات الضخمة داخل اطار الحزب الجمهورى.. واذا كانت آليات النظام السياسى السائد فى تفاعلها مع تطورات الواقع الموضوعى تفلح احيانا أن يصعد الى سدة الرئاسة بعض الفصائل الليبرالية داخل اطار الحزب الديمقراطى، إلا انها لا تستطيع أن تتجاوز خطوطا معينة وتغالى فى راديكاليتها بحيث تمس بالضرر مصالح هذه الرأسماليات والاحتكارات الكبيرة.. حيث أن هناك اليات فى النظام نفسه تقوم هذه الاحتكارات بإستخدامها تسبب ازعاجا لا مثيل له للرئيس المغالى فى الليبرالية وتذكرة بخطر الخطر وسرعة الارتداد داخل اطار المصالح الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية والتى هى فى نفس الوقت معظمها مصالح للقوى الرأسمالية الكبيرة، ثم تستخدم بكل قوة الية تأقيت مدة الرئاسة والنيابة وتحشد كل قوتها من اجل استبعاد اى فصيل ليبرالى متمرد يتسلل الى هذه الفعاليات الأساسية فى نظام الحكم.

إنه بانعام النظر وعقد مقارنة بسيطة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية فى هذه الجزئية، نكتشف أن القوى السياسية الأمريكية الفاعلة هى فى الإطار المحافظ واذا حدث ان صعد او تسلل الى مؤسسات النظام الفاعلة اى ليبرالى جانح فإن الآليات الأخرى الموضوعة فى النظام سرعان ما تصحح هذا الوضع.. واحيانا يتم الخروج عن الآليات الشرعية لتصحيح هذه الأوضاع والحفاظ على المصالح الرأسمالية الضخمة للقوى الرأسمالية القوية (نشير الى اغتيال كيندى واستبعاد كارتر وازعاج كلينتون بقضية الآنسة لوينسكى).

غير أن الوضع فى أوربا - يبدو - أنه يمثل العكس، حيث أن القوى الشعبية الرسمية التى يفرزها الواقع الموضوعى ويعترف بها النظام كالاحزاب السياسية وتجمعات الطلاب ونقابات العمال والصحافة والجامعات.. هى التى تقود الحملات الضارية ضد جنوح الليبرالية الاقتصادية وميلها الى الجور على المجتمع المدنى أو المساس بالحقوق الاقتصادية لهذه الفئات الواسعة من المواطنين.. عن طريق زيادة الاسعار او خفض وثبات الأجور أو التقليل من امتيازات الصحة والعجز والشيخوخة والاسكان..)

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	محمدابراهيم منصور
الموضوع الفرعي :	من الناحية السياسية : العالم	رقم العـــــدد :	٤١٥٨٢
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/١٠/١١

«العرب والعولمة»

«تقليص المخاطر وتعظيم الفرص»

ويجتهد كاتب مقال اليوم في تناول فرص تعامل الدولة الوطنية مع العولمة. ومن وجهة نظره أنها فرص محدودة، لأن «السيادة» معرضة للتآكل، مما يؤدي الى مشكلات داخلية جسيمة. وفي رأيه أن تقليل المخاطر مشروط بتحقيق إنجازات اقتصادية وسياسية في إطار مشروع وطني، يقوم على أساس من الثقافة العقلانية والديمقراطية والتنوع.
وسنواصل نشر اجتهادات أصحاب الرأي في موضوع «العرب والعولمة: تقليص المخاطر وتعظيم الفرص» □

الفرص مرهونة بالعمل على محورين: قطري وقومي



د.محمد إبراهيم منصور

يتفق الذين تحيزوا للعولمة والذين جاهروا بالتحيز ضدها، على أن العولمة عملية تنصرف في أبرز تجلياتها إلى اختفاء الحدود بين الدول، وانتهاء عصر الدولة القومية بعناصرها القانونية الثلاثة: الشعب والإقليم والسيادة، وإلغاء أي قيود مادية أو ثقافية تحول دون الانسياب الحر للسلع والخدمات والمعلومات والأفكار ورؤوس الأموال داخل هذا الفضاء الكوني.

والعولمة، بهذا المعنى، تأخذ الدولة الوطنية في اتجاهين متعارضين يهددان بانتزاع حق السيادة عنها: إما إلى أعلى .. أي التنازل عن هذا الحق لصالح منظمات فوق قومية، هي منظمات العولمة ووكالاتها الدولية وتجمعاتها الإقليمية، وإما إلى أدنى .. أي تفتت هذه السيادة وانفراط عقد الدولة لصالح كيانات أنثروبولوجية دون القومية تعود بالدولة الى ما قبل المجتمع الحديث وذلك بالإحياء المتعمد والمبرمج للعصبيات القديمة وفي الحالتين يهتري مبدأ السيادة وتضعف سلطة الدولة ولا تستعصي على الاختراقات الخارجية.

● ففي الحالة الأولى، انتهت الحرب الباردة في التسعينيات بظهور نظام عالمي جديد سوف تتحكم فيه طوال القرن الحادي والعشرين الاعتبارات الجغرافية الاقتصادية، بمعنى أن التفاعلات الاقتصادية ستكون لها اليد العليا في توجيه السياسات الخارجية للدول وفي تحديد مصالحها القومية، وقد انتقل بالفعل جزء من الصلاحيات الاقتصادية السيادية للدولة إما للمنظمات الاقتصادية الثلاث التي تقود العولمة: الصندوق والبنك الدوليان ومنظمة التجارة العالمية إما إلى التجمعات الإقليمية فوق القومية.

والدولة التي كانت في الماضي تتحرك في هامش واسع من الخيارات، لا تترك لها ضغوط المؤسسات المالية الدولية لحملها على تحرير اقتصاداتها إلا خيارين أحلاهما مر: إما مقاومة هذه الضغوط مما يعرضها لإعلان إفلاسها أو الاستسلام لهذه الضغوط وقبول الروشتة التي تنصح بها هذه المؤسسات فتصبح وجها لوجه أمام توترات اجتماعية وسياسية لا قبل لها بها. وغالبا ما يكون المستفيد من تآكل سيادة الدولة الاقتصادية هو الشركات المتعددة الجنسيات التي صار بمقدورها أن تروض السلوك الاقتصادي والسياسي حتى للدول الكبرى.

وتفتح العولمة أبوابا خلفية من وراء ظهر الدولة للتعامل المباشر مع المنظمات غير الحكومية التي غالبا ما تتحول إلى رأس جسر للمنظمات المالية غير الحكومية التي تحول وكالة التنمية الأمريكية والدول والهيئات مساعداتها إليها فقد تلقت هذه المنظمات نحو ٣٠ بالمائة من هبات هيئة المعونة الأمريكية وسوف يذهب إليها مع مطلع عام ٢٠٠٥، كما صرح آل جور نائب الرئيس الأمريكي الحالي، نصف المساعدات الأمريكية الرسمية، بل إن اتفاقات المشاركة المتوسطية الأوروبية تتضمن نصوصا تعطي للاتحاد الأوروبي حق إقامة الصلة المباشرة مع المنظمات غير الحكومية في الدول العربية الأعضاء في اتفاقات المشاركة دون المرور بالدولة.

والدولة الوطنية في ظل العولمة في موضع ابتزاز دائم لحملها على قبول تنازلات في حق السيادة، فهي تارة تهتز بسيف المعونة وتارة بالتهديد بإثارة أوجاع ومتاعب داخلية كالتلويح بورقة اضطهاد الأقليات الدينية والعرقية أو انتهاك حقوق الإنسان في بعض الدول العربية. وغالبا ما يرتبط تحرك دولة لقمع تمرد أو عصيان أو حركة انفصالية بقوة السلاح، إلى اتهام تلك الدولة بأنها تشكل خطرا أمنيا على مواطنيها يحتم على المجتمع الدولي التدخل لوقفه، فيما سماه الأمين العام للأمم المتحدة «مبدأ حق التدخل الإنساني»، وهو مبدأ يخشى أن يخضع عند تطبيقه لازدواجية المعايير.

● ومن ناحية أخرى يؤدي انفراط عقد الدولة إلى مرحلة سماها بعض المفكرين «التكويم التاريخي للمجتمع» حيث تنهار التوازنات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية العميقة التي كان يستند إليها المجتمع ويصبح عرضة لأنواع شتى من التأثير الخارجي بما في ذلك المساس بالوحدة السياسية والاقتصادية الضابطة لهذه التوازنات. وربما صارت الدولة، لاسيما في المجتمعات المركبة الهوية، عاجزة عن حل مشكلة الهوية وإيجاد الأطر السياسية الاندماجية المواطنة وتحقيق التكامل القومي، فإضعاف سلطة الدولة والانتقاص من سيادتها يقودان حتما إلى إيقاظ أطر للانتماء، قبلية أو عرقية أو دينية، سابقة على الدولة - الأمة، والدفع بها إلى الصراع والفتنة والحروب الأهلية وتمزيق الهوية الثقافية الوطنية الجامعة لصالح خصوصيات ثقافية ضيقة. لذلك ليس صحيحاً أن العولمة هي الانتقال من حقبة الثقافات الوطنية القومية إلى ثقافة عليا جديدة هي الثقافة العالمية أو الثقافة الكونية، بل هي تدفع باتجاه انبعاث المكبوت الديني والعرقي وإحياء المرجعيات التقليدية، حيث تلوذ الجماعات الثقافية والعرقية والدينية بخصوصيتها هرباً من طوفان العولمة المغرق الذي يجرف في طريقه الثقافات المستضعفة وأنماط الاستهلاك التقليدية التي تحول دون عولمة الطلب وتوسيع الأسواق. ومن ثم لا مفر من النظر إلى العولمة باعتبارها تحدياً مزدوجاً: ثقافياً واقتصادياً لا يمكن أن نكسب فيه رهان الهوية الثقافية بمعزل عن مشروع اقتصادي واجتماعي متكامل قادر على التفاعل إيجابياً مع العولمة، وقد أثبتت التجربتان الصينية واليابانية أن كل تقدم اقتصادي يفضي بالضرورة إلى تعميق الهوية الثقافية وأن كل تخلف اقتصادي لا يزيد إلا من فرص البؤس الثقافي وفقدان الهوية

وإذا كانت العولمة نظاما لا يمكن أن يختزل في الثقافة وحدها بل هي استراتيجية معرفية - اقتصادية وسياسية، فإن الدفاع عن الهوية الوطنية الجامعة هو في التحليل الأخير معركة ثقافية لا يمكن كسبها إلا في سياق إنجازات اقتصادية وسياسية وفي إطار مشروع قومي للتجديد الحضاري ليس له إلا بديلان، هما الأصولية الرافضة للعولمة والغرب، والليبرالية اللاعقلانية اللاهثة وراء الاندماج المطلق في الغرب. أما الثقافة التي يمكن الدفاع عنها باسم الهوية الوطنية فإنها يجب أن تقوم على العقلانية والديمقراطية والنقد والاختلاف والتنوع وإعادة الاعتبار لمبدأ المواطنة.

● قلنا إن العولمة تأخذ الدولة الوطنية في اتجاهين يهددان بانتزاع سيادتها الوطنية لصالح كيانات جديدة فوق وطنية، أو تحللها إلى كيانات إثنية عصبوية دون وطنية، تفقد الدولة في ظلها طابعها كممثل حقيقي للقوى الاجتماعية المتحددة، وتتفرط فيها حقوق المواطنة، ويبدأ ولاء الناس للدولة والكيان الوطني في الاضمحلال والتراجع بينما يشتد ولاؤهم لعصبياتهم.

والدول العربية المعاصرة مهددة أكثر من غيرها بهذين الخطرين، خطر انتقاص السيادة بنقلها إلى كيانات دولية وإقليمية أكبر منها، وخطر صراع الهويات والحروب الأهلية التي تهدد بتفتيت السيادة وتمزيق الوحدة الوطنية لكل قطر عربي، ومواجهة الدول العربية لهذين الخطرين رهن بمشروع وطني يحظى بقبول سياسي عام، تستعيد في ظله الدولة شرعيتها كدولة مدنية قائمة على علاقات المواطنة بما تعنيه من حقوق متساوية أمام القانون، وعلى العقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين. وبهذا يمكن للدولة - في أي قطر عربي - أن تنهض بدورها السياسي في مواجهة العولمة سواء بتجنب

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	محمدابراهيم منصور
الموضوع الفرعي :	من الناحية السياسية : العالم	رقم العـــــدد :	٤١٥٨٢
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/١١

انهيار الدولة الوطنية الراهنة إلى مادونها .. اي تفتيتها على أسس عرقية أو دينية أو قبلية، او التفريط في سيادتها لصالح ما فوقها من منظمات فوق قومية.

● فثيما ينبغي على الدولة القطرية أن تزيه تجاه الصراعات التي تهدد وحدتها الوطنية، لا يمكن للدولة أن تقوم بأي دور ايجابي الا إذا امتلكت إرادة تصحيح دورها وتغيير بنى السلطة فيها وفتح شرايينها على دم الحداثة السياسية. وهو تغيير يمنحها القدرة على النهوض بدور وطني توحيدي باعتبار الوحدة الوطنية من صميم عمل الدولة، ومحك مشروعيتها وبدون المشروع الوطني لكل قطر عربي لا يمكن تصور إمكانية تحقيق الوحدة القومية بين أقطار أخفقت في تحقيق وحدتها الوطنية ولم ينضج مشروعها الوطني نضجا طبيعيا ليصبح لبنة حرة في أي بناء مشترك للجماعة العربية يقبله العرب على اساس التفاعل الحر واحترام الخصوصيات الوطنية القطرية.

● وثيما على الدولة القطرية العربية أن تزيه في وجه محاولات حملها على التنازل عن حقوق لها لصالح كيانات كبرى، قد تكون الشركات متعددية الجنسيات أو المنظمات الاقتصادية الدولية أو الدول الكبرى أو حتى لصالح ترتيبات إقليمية أو فوق إقليمية جديدة كالشرق الشرق أو سطية والمشاركة المتوسطة، فإن الدول العربية يتحتم عليها - كشرط مسبق لأي تعاون إقليمي بينها - أن تنخرط في سباق تجمع إقليمي عربي يشحذ قدراتها منفردة ومجتمعة على كسب رهانات المنافسة التي أطلقتها العولمة من عقالها ويؤدي إلى تعظيم مصالحها الاقتصادية. وإذا كان لابد من تنازل عن بعض حقوق السيادة القطرية فليكن لنظام إقليمي عربي قادر على تعظيم المصالح العربية وصيانة الهوية القومية والحضارية لا لصالح ترتيبات اقتصادية شرق أوسطية أو متوسطية تئول مغانمها إلى الذين صحكت لهم حظوظهم، وامتلكوا مفاتيح السيطرة التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية.

ويمتلك النظام العربي كل مقومات تكامله المادية والثقافية التي لا تتوافر لغيره من النظم الإقليمية، لكنه بحاجة إلى تطوير منظمات وأشكال مؤسسية فيدرالية عليا فوق قطرية، ذات صلاحيات سيادية في مجالات التكامل العربي، ولها حق إصدار قرارات ملزمة لا تقبل النقض أو التأجيل وقادرة على تحييد النشاط الاقتصادي العربي وحمايته من تقلبات المزاج السياسي ومقاومة ضغوط العولمة لإكراه الدولة القطرية على تنازلات في السيادة لصالح العولمة ومنظماتها. كما أنه بحاجة الى آليات تضمن توزيعها عادلا لنتائج التكامل العربي وتكاليفه، تجعل التنازل عن حق السيادة القطرية لصالح ترتيبات عربية مشتركة له جدوى.□

[كاتب هذا المقال مدير مركز دراسات المستقبل - جامعة أسيوط]□



العولمة

حقوق الانسان

العولمة

من الناحية السياسية : حقوق الانسان

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	حقوق الانسان العربي بين الفكين	موفق نيربية	الحياة	١٣٦٥٣	٢٠٠٠/٧/٢٩	١٥

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	موفق نيربية
الموضوع الفرعي :	من الناحية السياسية:حقوق الانسان	رقم العـــدد :	١٣٦٥٣
المصـــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٧/٢٩

تلوث الهواء ليس منفصلاً عن ضيق التنفس

حقوق الانسان العربي بين الفكين: العولمة والهوية

موفق نيربية *

■ يتصدى بعض العرب في كفاحهم الشفوي لمعضلة حقوق الإنسان، بإثارة علاقة المفهوم بالهيمنة اليهودية على العالم، وكونه سلاحاً خفياً للقوى المتربصة بالعرب والإسلام. ويتردد هذا القول في القاعات المغلقة للنقاش أو الدعوة أو الدعاية المضادة، ويعلو صداه أكثر في فترات الإحساس بالقوة أو فوضى الدفاع عن النفس.

بداية، ليست علاقة تاريخ المسألة باليهود محض خيال، ووهم ودعاية متاخرة المضامين وحسب، بل هي حقيقة وواقع.

فعلى رغم تاريخ حقوق الإنسان الطويل والمعقد، إلا أن الثابت كونها لم تتوطن على الأرض وتصبح من دعائم النظام العالمي إلا بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال تجربة صعود الرايخ الثالث وانهياره، والتجربة التي مرت بها المانيا واوروبا. والجانب المعنيّ هنا هو تسلط القوانين والأنظمة التي تسمح او تتغاضى عن التوقيف والتفتيش الاعتباطي، ونزع الملكية والسخرة والتهجير والإعدام، والتمييز على اساس العرق والدين والجنس، وما الى ذلك. وهذا ما اثاره الموقف من اليهود والاقليات الأخرى، اضافة الى مجموع سكان اوروبا وخصوصاً في وسطها وشرقها المختلفين عن غربها.

وحقوق الإنسان إذاً، إضافة الى النظرية النسبية والتحليل النفسي وأشياء متنوعة أخرى ذات علاقة ما باليهود، والليبرالية الغربية والاتكاء على التوراة في بعض أقسام البروتستانتية التي هي من الإصلاح الديني، الذي يرتبط ببلاغ النهضة الأوروبية الحديثة به! جميعها تمرّ على اليهود واليهودية. فما العمل؟! هل يضمر بعضنا ما يعلن بعضنا الآخر، لنعادي العصر كله ونلجأ الى منعزلات التاريخ أو الجغرافيا ونستقيل - من ثم - من العالم الراهن بانتظار خلاص مقبل؟! أم نعالج الكره والنفاق والمسكنات والمخدرات بالعلم ومواجهة الوقائع والمهام الملحة والأعداء المباشرين ونمشي؟!

وحقوق الإنسان هي الموضوع الذي يتعرض لأكبر مقدار من الهجوم المنظم وغير المنظم، على أيدي الحاكمين - وهذا مفهوم - والفئات السائدة، وعلى أيدي الثائرين من اجل الهوية، لا الباحثين الحقيقيين عن حل إشكالها.

وفي بعض أشكال تجلّي المسألة، يبدو التشبث بالهوية دفاعاً عن النفس من قبل الحكام والمحكومين كلٌ لغايته المختلفة، أمام هجمة العولمة التي في اسلحتها حقوق الإنسان.

أساساً، لم تعانِ حقوق الإنسان نبينا وحدنا، وعاشت على موائد اللئام في الغرب قبلنا. فمنذ طرحت في القرن الثامن عشر، واجهت هجوماً مضاداً فلسفياً وسياسياً مزدوجاً: من اليسار واليمين. وقد اعتبرت من أسلاف الأرثوذكسية الدينية، وأخذت عليها الصفات «المطلقة» التي تتحدث عن «أبديتها» وثباتها الذي لا يتحول، وغير ذلك.

في إنكلترا - مثلاً - اتفق المفكران المحافظان إدموند بيرك وديفيد هيوم على إدانتها بسبب الخطر الذي تشكله على تقسيم العمل الاجتماعي، وشرح بيرك كيف أن أنصار «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن» ينشرون «خيالاً متوحشاً» حول المساواة التي لا تخدم إلاّ في خلق الأفكار الزائفة والآمال الجوفاء «في أذهان أناس تسوقهم أقدارهم في طريق الحياة الكادحة الغامض». في حين أدانها الليبرالي بنتام - وهو ملحد ومن روّاد «النفعية» - لأن الحقوق من نسل القانون «فمن القانون الواقعي تأتي الحقوق الواقعية، ومن القوانين المتخيلة كقانون الطبيعة، تأتي الحقوق الطبيعية». وقد وافق هيوم مع بنتام على أن القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية تعبير عن «ظاهرة ميتافيزيقية غير واقعية».

كما توافق جون ستيوارت مل مع بنتام، على رغم دفاعه عن الحرية، في كون الحقوق لا تتأسس إلاّ على الفائدة والنفع.

وأكد الألماني سافيني والإنكليزي هنري مين وغيرهما أن «الحقوق تابعة لمتغيرات البيئة الخاصة بكل مجتمع». وهذا كله سابق لانتصار حقوق الإنسان نهائياً في الربع الثاني من القرن الماضي، وليس قبل ذلك. ذلك الانتصار الذي بدأ تاريخه بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٤٨.

في البلاد العربية، وعلى اساس أننا نهيم بالهجوم كخير وسيلة للدفاع، نؤكد أن حقوق الإنسان هذه بدعة واختراق غربي لخصوصيتنا وتقاليدنا وعاداتنا العربية والإسلامية، أو نلتف على الموضوع في استفادة من كون هذه الحقوق أصيلة في تراثنا وموروثنا منذ فجر الإسلام، بل ويزيد البعض العودة عمقاً حتى أيام الجاهلية وحلف الفضول وغير ذلك. وجميلٌ ومفيدٌ هذا الحديث على الوجهين المذكورين، لو انتهى أيضاً الى حيث انتهت شعوب الأرض الأخرى، ولم يُضمر بحقوق الإنسان شرّاً أو منها هروباً.

وكما ورد أعلاه، هوجمت - لديهم - حقوق الإنسان لأنها ارتبطت بالأفكار الدينية في بداياتها، وهوجمت في ما بعد انطلاقاً من اعتبارات البيئة والتاريخ والثقافة الخاصة في كل مجتمع. لدينا، يتمّ دفعها بعيداً اعتماداً على فهم محدود - وخاطئ حتماً - لأصول الدين احياناً وعلى عكس ما جرى في الغرب، واعتماداً على شمائلنا وحضاراتنا المختلفة وتركيبة شعوبنا المتميزة دائماً. وحين يكون الأمر بين أيدي حماة الأنظمة الإيديولوجيين يرتفع الحديث حتى قضية «الهوية» وإشكالاتها والأخطار المحدقة بها.

وفي النضال ضدّ حقوق الإنسان، تدخل موضوعة العولمة أيضاً في عجينة كبح التقدم ومقاومته، كما يحسبون في تخلف أدواتهم وارتجالهم واهتمامهم بالتأجيل من يوم الى يوم. جاءت العولمة بجانبها الوحشي الذي لا ينتظر على المتأخرين والكسالى مجتمعات وسلطات أو نخباً. ولم ينتبهوا الى كون العولمة في بعض معالمها قد انسابت ولا رادّ لها. لا ينفي هذا احتمال التغيير في استقطاباتها أو لجم بعض جوانبها العاتية، ولا ينفيه أيضاً إطفاء النور في الغرفة، كما فعل جحا حين أراد أكل التفاحة التي نخرتها الدودة.

وقد سبقت حقوق الإنسان الإمبريالية ذاتها في مضمار العولمة، وعاشت اجيالاً ثلاثة في تاريخها حتى الآن، وهي جاهزة حالياً للجيل الرابع... وما زالت عندنا على تخوم التحول من طور الجنين الى طور الخديج.

كان الجيل الأول انتصاراً للفرد في مواجهة عسف السلطة السياسية، وانتصاراً لأفكار هوبز ولوك على دولة هيغل، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وتحت ظلال الثورات الإنكليزية والأميركية والفرنسية. وفيـ[ـه] اعتُبرت الحرية درعاً يحمي الفر[د] ضدّ جور السلطة، وكانت حقو[ق]

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	موقف لبربية
الموضوع الفرعي :	من الناحية السياسية:حقوق الانسان	رقم العـــــدد :	١٣٦٥٣
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٧/٢٩

الإنسان في طورها «السلبي» اي التحرر من كذا وكذا، وليس «الإيجابي» اي الحق في كذا وكذا. وحقوق هذا الجيل مضمونة في غالبية بلدان العالم، وليست مضمونة في بلادنا وبلاد الخلق من أمثالنا، إما لأن الدساتير مجرد زينة لا تطبق، او لأن قوانين الطوارىء تخيّم على العلاقة ما بين السلطات والشعوب.

والجيل الثاني يجد أساسه في دعوات الاشتراكيين (وخصوصاً السان - سيمونيين) منذ اوائل القرن التاسع عشر، وتطور مع الحركات العمالية وردود افعالها على الراسمالية وموقفها من الافراد والطبقات التي تبيعها قوة عملها، إهمالاً واحتقاراً واستغلالاً بشعاً. ولذلك تميز هذا الجيل بالتحول الى الإيجابية المشار اليها، والى الحقوق المتعلقة بالمساواة الاجتماعية، مثل الضمان الاجتماعي والحماية من البطالة والحق في الراحة واوقات الفراغ والحماية الصحية والتعليم وحماية الملكية العلمية والادبية والفنية وغير ذلك.

وتطور الجيل الثاني بطيئاً في «عولمته»، حتى جاء الجيل الثالث، وعبّر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ عن مضمون هذا الجيل. وكانت ستة من عناصر هذا الجيل مرآة للجديد في مضمونه، تعكس الثلاثة الأولى منها صعود قوميات العالم الثالث، وما تتطلبه من اعادة توزيع للسلطة والثروة العالميتين، والحق بالاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي والحق بالتنمية الشاملة، وبالمشاركة في الإرث العام للبشرية. والثلاثة الأخرى تتعلق بالسلام والبيئة والصحة والكوارث، مما يعيد مفهوم الدولة القومية الى فضاء العولمة في مناحيه الإنسانية.

فمن الفرد الى القومية الى العولمة، تنزلق حقوق الإنسان من دون ان تتعرض للدوس والغياب. في حين تتق سلطات العالم الثالث بقدراتها البهلوانية، واللعب على اضافات الأجيال المذكورة بتحويلها الى «صراع أجيال» وصراع شعوب، فتطالب بحق الأمة اعتراضاً على حقوق الافراد، او تطالب بحقوق الطبقات اعتراضاً على حقوق الأمة، وتستنكر حق الفرد الذي ينبغي ان يذوّب في حقوق الامة والكادحين جميعهم... الخ.

فالديموقراطية وحقوق الانسان حالياً جزء من ترسانة العولمة التي تهاجمنا براس واحدة واسلحة كثيرة، وهذا يجعل من المسالتين فضيحة لمن ينادي بهما في بعض العالم الثالث، ولدى بعض المدافعين عن ضرورة الإبقاء على القمع والكبح واللجم في البلدان الغربية. فالاميركيون يجعلون من هذه المطالبة البسيطة والملحة لعبة انتقائية لهم، يستعملونها متى شاؤوا ويهملونها متى شاؤوا، فهم الاكثر نفاقاً والاكثر مسؤولية عن فائض الاستبداد والتاخر في العالم الذي يدعون الى عولمته. مسؤوليتنا نحن معرفة حصتنا من نتائج العولمة، وهي الديموقراطية وحقوق الانسان والتقدم العلمي ومنافع الاتصالات الحديثة والتحديات الاقتصادية المحرضة على النهوض وغير ذلك، كما هي مسؤوليتنا كبح جماح هذه العولمة عما يضرنا ويجعل منا نهباً لسادتها. وهكذا العولمة والهوية، مثل الصراع العربي - الاسرائيلي، مثل نموذج الصراع الطبقي لدينا - سابقاً -، مثل المصلحة بالاستقرار، كلها ادوات في لعبة استمرار السلطة وإهمال ما ينفع الناس.

الحديث عن تلوث الهواء شيء، وعن ضرورة التنفس شيء آخر.

* كاتب سوري.

العولمة

من الناحية الاقتصادية

الدول النامية — عام

العولمة

من الناحية الاقتصادية

الدول النامية : عام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	عوامل التقليل من سلبية العولمة الاقتصادية	خالد الحروب	الحياة	١٣٦٤٥	٢٠٠٠/٧/٢١	١٧

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	خالد الحروب
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية:الدول النامية	رقم العـــــدد :	١٣٦٤٥
المصـــــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/٢١

عوامل للتقليل من سلبية العولمة الاقتصادية

خالد الحروب *

■ ثمة اتفاق على وجود عدد من المخاطر التي تتعرض لها الاقتصادات الوطنية في الدول النامية نتيجة للعولمة الاقتصادية عموماً واتفاقات التجارة الحرة خصوصاً. ومن اهم هذه المخاطر المحتملة هو اندثار الصناعات المحلية بسبب رفع القيود الجمركية على المنتوجات والصناعات المستوردة من الخارج، والتي تمتاز عادة بجودة اعلى من الصناعة الوطنية. وهذا الاندثار يقود بالتالي الى زيادة معدلات البطالة واتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء. ومحاولة حماية هذه الصناعات من خلال الدولة باتت عملية تزداد صعوبة شيئاً فشيئاً، وتحاصر من كل الجهات. فمن ناحية عملية وقانونية فإن انضمام اية دولة الى منظمة التجارة العالمية، كما هو التوجه الكاسح في المنطقة العربية راهناً، والالتزام بانظمتها يقيد تدخل الدولة المعنية في مجال محاباة الصناعة المحلية، ويكبل ايديها عن محاولة انقاذ اية صناعة آيلة الى التدهور ثم الاختفاء. فالدولة هنا ملزمة بمعاملة الصناعات والاستثمارات والواردات الاجنبية على قدم المساواة مع نظيراتها الوطنية. ومن ناحية نظرية فإن هذا يتم مقابل استفادة الصناعات والمنتجات المحلية من الدخول الى الاسواق الاخرى، الغربية تحديداً، من دون التعرض الى اية قيود جمركية، وبالتالي المنافسة المتكافئة، من ناحية السعر، في الاسواق الخارجية مستفيدة، نظرياً مرة اخرى، من الميزة التفضيلية للكلفة الانتاجية الادنى بسبب رخص اليد العاملة في البلدان النامية، ومنها العربية.

بعيداً عن الانخراط في الهجاء العربي المستمر للعولمة، تبدو الدول العربية منخرطة في آليات عولمة اقتصاداتها شيئاً فشيئاً وبسرعات مختلفة من دون الالتفات الى حجم ونبرة المعارضة لهذا الخيار والتي تسود في دوائر وخطابات المثقفين والحزبيين العرب. وبعيداً عن تأييد خيار الحكومات العربية او معارضته، فإن الواقع يشير الى ان توجه الانفتاح على الاقتصاد العالمي اصبح خياراً عربياً، سواء تم بقرار اختياري صرف ام نتيجة ضغوطات خارجية مباشرة او غير مباشرة، وهو الخيار الذي تتجه اليه معظم إن لم يكن كل الدول النامية ايضاً. معنى هذا ان المخاطر التي يتضمنها هذا الانخراط سوف تتجسد بشكل ملموس في واقع المجتمعات العربية. ومن الاجدى ان ينصرف هذا الجهد النظري والعملي في البحث عن وسائل تحييد أو ابطال مفعول تلك المخاطر بدل استمرار العزف على اسطوانة شتم العولمة وكشف مخاطرها المكشوفة اصلاً والتي لا تحتاج الى ابداع خلاق لإعلامنا بها.

والواقع ان خيار الانفتاح على الاقتصاد العالمي يحمل فرصاً وآليات لإنعاش الاقتصادات الوطنية جنباً الى جنب مع المخاطر التي قد يجلبها. صحيح ان مثل هذا الخيار يجب ان يكون محط اجماع وطني اولاً، وفي سياق استراتيجية تنموية شاملة تستهدف اساساً التخفيف من مستويات الفقر، وردم الفجوة بين الطبقات، وتوسيع الطبقة الوسطى عوضاً عن تعريضها للاندثار، وصحيح ايضاً، على المستوى العربي، ان تبني خيار الانفتاح الاقتصادي كان بإمكانه ان يكون اكثر فاعلية لو تم على قاعدة التكامل الاقتصادي العربي كخطوة أولى. لكن، لا الاستراتيجيات التنموية الشاملة موجودة حقاً، ولا التكامل الاقتصادي العربي حياً، وما هو موجود في ارض الواقع هو درجات متفاوتة من التحول الاقتصادي الاحادي في كل بلد عربي لا تتناغم بالضرورة مع مصالح الغالبية من المواطنين، بل يتم لمصلحة شريحة ضيقة ومتنفذة يحميها الفساد وانظمة الحكم والادارة الفاسدة. وهذا هو الواقع الذي يجب ان تتم مواجهته ومحاولة استخدام الوسائل المحدودة التي يوفرها.

ومن الطبيعي ايضاً ان تقع مسؤولية تخفيف الآثار السلبية للعولمة على الحكومات في المقام الأول باعتبار أن هذا الخيار هو خيارها الاقتصادي والسياسي. لكن هذا كله على رغم صحته لا يعفي التيارات السياسية المعارضة والنخب الشعبية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من القدر نفسه من المسؤولية، ذلك ان التأثيرات سوف يتعرض لها المجتمع باسره وليس الحكومة وحدها، واذا كان امر هذا المجتمع يهم الاطراف غير الحكومية فإن عليها ان تتحرك ايضاً. معنى هذا ان الاوطان التي تتعرض لمخاطر الخيارات الاقتصادية والمجتمعات التي قد تدفع اكلافاً عالية هي اوطان ومجتمعات كل الاطراف، وليس الحكومات والانظمة الموجهة لدفة السياسة والاقتصاد فقط وليس من الحكمة ولا من المصلحة الوطنية في شيء استمراء ادانة الخيارات الحكومية، على ما تستحقه من ادانة في غالب الحالات، من دون تقديم بدائل عملية وواقعية وتقع ضمن دائرة الممكن وليس دائرة الشعار. فمثلاً ليس هناك ابداع خلاق في القول ان على الحكومات والدول العربية ان تتجه نحو التكامل الاقتصادي العربي بدل الانخراط غير الواعي في العولمة، ثم الاتكاء على وسائد راحة الضمير باعتبار ان الناقد المعني مثقفاً ام مختصاً ام حركة سياسية، قد ادى واجبه الوطني وكشف مخاطر العولمة، وقدم البديل الناجع!

* السؤال هو: ماذا يمكن ان يتخذ من سياسات على مستوى وطني تستجيب لتحديات العولمة الضاغطة الآن وليس غداً والتي تشتعل آثارها راهناً ولا تنتظر قيام التكامل الاقتصادي العربي حتى يخفف منها. الجواب على هذا السؤال يجب أن يأتي من طرفين: الأول هو الحكومات والأنظمة الحاكمة، والثاني هو النخب السياسية غير المرتبطة بالأنظمة والقطاع الخاص (بافتراض استقلاليته عن الدولة هو الآخر). الأسطر التالية تحاول اثارة بعض الأفكار حول ما يمكن ان تقوم به الأطراف غير الحكومية في التخفيف من الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية:

أولاً: بناء رأي عام معني بتشجيع الاندماجات الاقتصادية على مستوى الصناعات المحلية بما يقوي من قدراتها على مواجهة السوق الدولي، ورفع كفاية انتاجها لتنافس نظيراتها العالمية. وتقع مسؤولية تعزيز هذا التوجه من ناحية عملية على القطاع الخاص بشكل مباشر، يسانده تركيز الخطاب الإعلامي والسياسي العام والشعبي، على الأهمية الوطنية لنتائج الاندماجات، وكذا تسليط الضوء على دور الحكومة في تسهيل وتشجيع هذا التوجه. وليس ثمة حاجة لتكرار القول إن السوق العالمي العملاق يبتلع صغار التجار والدول، وإنه من ضرورات البقاء النزوع نحو الاندماجات الوطنية ثم الاقليمية.

ثانياً: يقع على عاتق التيارات السياسية والشعبية مسؤولية القيام بحملات تشجيع الصناعة الوطنية، بالدعاية والإعلان، والمؤتمرات، وخطب المساجد وغيرها مما لا يخضع تحت وصاية الحكومات وبالتالي لا يمكن محاسبة أية حكومة أو اتهامها به. ويجب ربط هذه الحملات بمخاطر تكدس البطالة المتوقعة من جراء اندثار الصناعات الوطنية، او تحول الطاقة العاملة الى ايد رخيصة في مشروعات الاستثمار الاجنبي، بحيث تخرج عملياً من دورة الانتاج الوطني ولا يعود مسار تطورها المهني والوظيفي خاضعاً لحاجات الاقتصاد المحلي بقدر خضوعه لحاجات ومتطلبات المستثمر الاجنبي. ان القطاع الشعبي والحزبي يمكن ان يجعل من قضية تشجيع استهلاك الصناعات المحلية محط اجماع وطني بل ومساحة ترطيب للعلاقات والتصالح المتدرج مع الأنظمة التي سوف تكون راضية عن مثل هذا التحرك.

ثالثاً: التفكير في اللامفكر فيه: اي في صوغ علاقة تحالفية بين القطاعات الشعبية والحزبية من جهة وقطاعات رجال الصناعة المحلية المتضررين من العولمة الاقتصادية والنخب الاقتصادية المنتفعة منها. وهذا يتطلب مبادرات متواصلة في المقام الاول من قبل القطاع الخاص موجه الى المجتمع وتحديداً في مجالات الخدمة الاجتماعية والمساهمة في مواجهة الفقر ومد يد العون ما امكن للطبقات المسحوقة في الصحة والتعليم وتوفير المنح الدراسية وما شابه ذلك، بهدف تلميع صورة هذا القطاع عند الغالبية من الناس. فالواقع يشير الى ان ثمة شعوراً من البغض الشعبي تجاه طبقة رجال الأعمال في المنطقة العربية، لأسباب مختلفة، يترتب عليه شعور بالتشفي ان تدهورت استثماراتهم. ومن دون التوسع في تناول الاسباب الكامنة خلف ذلك، للبقاء في الموضوع الرئيسي، فإن هناك حاجة الى اعادة تأهيل وطني للقطاع الخاص بحيث يشعر المجتمع ان الدفاع عن هذا القطاع إنما هو دفاع عن مصالح الجميع وليس عن مصالح طبقة منسلخة عن الكتلة الأساسية للمجتمع ذات توجه اناني نفعي خالص. ويمكن هنا أن يقترح تنظيم مؤتمرات موسعة تضم الشريحة الحزبية والسياسية والشعبية من جهة، وشريحة رجال الاعمال من جهة ثانية يكون هدفها البحث في وسائل مشتركة لمواجهة مخاطر الاقتصاد المعولم، وتعود بالفائدة على جميع الأطراف.

رابعاً: مراقبة عمليات الخصخصة، وآليات التعاون الاقتصادي الخارجي، حتى تتم بشفافية كاملة وفضح سياسة المحسوبيات والتواطؤ مع كبار المسؤولين وسوى ذلك من ممارسات الفساد. فمن ناحية نظرية صرفة تؤدي الخصخصة الى نتائج سلبية وايجابية في آن معاً (زيادة البطالة في مقابل انعاش الاقتصاد ورفع معدل الانتاجية). لكن ما يحدث في العالم العربي أن تطبيق الخصخصة يجلب النتائج السلبية المضمونة، لكنه لا يحقق الايجابيات المحتملة، او على الأقل بالدرجة المفترضة نظرياً. أهم الاسباب هي الفساد المستشري حول هذه العمليات، حيث يتم تحويل الخصخصة الى حصحصة (باستخدام تعبير د. علي الجرباوي واصفاً ما يحدث في الاقتصاد الفلسطيني)، اي يتم توزيع القطاع العام الى حصص يستولي عليها المقربون وذوو الحظوة عند انظمة الحكم. وبهذا تصبح المؤسسات التي تم تخصيصها اقطاعات عائلية تدور في فلك الطبقة الحاكمة، وبالتالي بعيدة عن المحاسبة اولاً، ولا تنشط التنافس الاقتصادي الحر ثانياً. وما يفصله د. محمود عبدالفضيل في دراساته الخبيئة حول الفساد في الدول العربية خصوصاً في مجال التعامل مع الاقتصاد العالمي يقدم صورة قاتمة حول الاثر التدميري للفساد لجهة تعميق سلبيات العولمة الاقتصادية في بلداننا. وتجربة دول شرق آسيا تشير ان آثار الأزمة المالية ١٩٩٨ - ١٩٩٩ تفاوتت من بلد الى بلد بحسب مستوى استشراء الفساد، فكانت أكثر تدميراً في اندونيسيا مثلاً من بقية المنطقة بسبب تجذر الفساد هناك الى مستويات سرطانية. وبالتالي، ومن دون الدفاع عن الخصخصة وكأنها البديل الأنجع، فإن غضب الكتاب المنصب على الخصخصة وسلبياتها، من دون تركيز النقد على آليات تطبيقها، فيه اندفاعات غير علمية وغير موضوعية بدليل نجاح الخصخصة في كثير من دول العالم، المتقدم منها والنامي. لكن ليست النقطة هنا التوقف عند هذا الخيار أو غيره واستحسانه او نقده، بل دعوة الرأي العام للقيام بالمراقبة اللصيقة لما يحدث على هذه الجبهة لتعزيز ايجابيات أي خيار وإحباط سلبياته مهما كان. وهذا يتطلب انخراطاً في التفاصيل، والمتابعة اليومية لما تقوم به الوزارات المعنية، والإتفاقات الموقعة وبنودها وغير ذلك.

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	خالد الحروب
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية:الدول النامية	رقم العـــــدد :	١٣٦٤٥
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/٢١

خامسا: إنشاء وتقوية جمعيات المجتمع المدني المعنية بمراقبة انعكاسات التحولات العالمية، الاقتصادية والسياسية، على المجتمعات المحلية، والبحث عن سبل تخفيف الآثار السلبية لتلك التحولات. ويجب ان تكون هذه الجمعيات ذات صبغة معولمة لناحية رصدها لما يحدث خارج الحدود وكيفية الاستفادة من تدفق المعلومات والآليات لصوغ مقترحات وقائية مسبقة. مثلاً، انشاء وتقوية جمعيات حماية المستهلك وربطها بمثيلاتها في العالم والاستفادة من تجارب المنظمات المشابهة في الغرب. وتطوير دور هذه الجمعيات باتجاه معلوماتي علمي دقيق يستبق اي توجه قد يؤثر في صلب خيارات المستهلكين او يضعف قدراتهم الشرائية، او يورطهم في انماط استهلاكية لا يستطيعون مواكبتها.

سادساً: على المستوى النظري والفكري هناك ضرورة ملحة لان ينتقل الخطاب العربي السياسي والتحريضي ازاء العولمة من مربع النقد، وكذا الشتيمة وكيل كل الصفات المدمرة والوحشية لها، الى مربع البحث الايجابي في اساليب وآليات التعامل معها. فمن ناحية اولى ما عاد هناك في العالم العربي، ان لم يكن في العالم كله، من يسلّم ان العولمة لا تنطوي على مخاطر حقيقية على الاقتصادات المحلية، وان على تلك الاقتصادات ايجاد افضل الاستراتيجيات للانخراط في العولمة باقل الخسائر. ومن ناحية ثانية، لا يبدو ان هناك بديلاً امام الدول العربية في المدى القصير على الاقل عن الانخراط في العولمة، بل ان هذا ليس مطروحاً للخيار ابتداء من ان العولمة هي الواقع التاريخي الذي تحياه هذه الدول في جوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية. وحتى لو كان الخيار مطروحاً، فإن الواقع الراهن يشير الى ان سياسات الحكومات العربية، بل وحتى الاوضاع الشعبية في مجالات متعددة، هي في طور التعولم الواعي او غير الواعي. معنى هذا ان الجهد الذهني المطلوب بالحاح الآن هو في الاجابة على السؤال: كيف ننخرط في العولمة باقل الخسائر وباكثر المكاسب. ويكفي ما قد كتب من دراسات ومؤلفات لتثبت ان العولمة هي الصورة الجديدة للهيمنة الغربية في العالم، فذلك اصبح من تحصيل الحاصل وليس سراً تكشفه هذه المؤلفات، بل ان الكتّاب الغربيين قد كفونا مؤونة هذا الاكتشاف منذ البداية وسطروا ذلك بالأحرف الكبيرة. وهذا يجب ان يضغط علينا للبحث عن سبل مواجهة هذا الواقع وليس مداومة التشاطر في توصيف ما هو واضح. وفي هذا السياق، يغدو من المطلوب تجاوز خطاب كيل الاتهامات للحكومات بتوريطنا في الانخراط في العولمة، ثم اقناع انفسنا اننا قمنا بالمسؤولية عندما شتمنا الطرف المسؤول عن وضعنا. فمثل هذا الموقف غير عملي وفيه قدر كبير من خداع النفس، لان الناقد لن يجد هوامش فسيحة للمناورة فيما لو تبوأ هو موقع القيادة واضطر للموازنة بين خيارات أحلاها مر.

* كاتب فلسطيني مقيم في بريطانيا.

العولمة

من الناحية الاقتصادية

الدول النامية – مصر

العولمة

من الناحية الاقتصادية

الدول النامية : مصر

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	التامين المصرى وتحديات العولمة	زينب ابراهيم	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٦٤٥	٢٠٠٠/٧/١٧	٢٠
٢	العولمة تقود البنوك المصرية الى الاندماج	الجريدة	العالم اليوم	٢٨٩٩	٢٠٠٠/٨/٦	٢٨
٣	شبح العولمة يطارد صادراتنا الزراعية	عبد الناصر العقبى	العالم اليوم	٢٩٦٢	٢٠٠٠/١٠/١٩	٣٠
٤	متطلبات العولمة	عبد الحميد صالح	الاهرام	٤١٦٤٠	٢٠٠٠/١٢/١٨	٣١

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	زينب ابراهيم
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية : مصر	رقم العـــدد :	١٦٤٥
المصــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٧/١٧



علي مدى يومين، ومن خلال ثماني جلسات عمل وبحضور خبراء التأمين في مصر والولايات المتحدة الامريكية عقد مؤتمر تأميني بعنوان «نحو خلق مكانة عالمية لسوق التأمين المصري في مرحلة التحول» اقامته الهيئة المصرية للاشراف والرقابة علي التأمين والاتحاد المصرى للتأمين بالتعاون مع وزارة التجارة الامريكية والسفارة الامريكية بالقاهرة.

وقد تناول المؤتمر مناقشة عدة موضوعات تأمينية اهمها التحديات التي تواجه قطاع التأمين المصرى واخطار العولمة، والخصخصة والتحرير في ظل المتغيرات العالمية الجديدة وذلك من خلال استعراض الوضع الراهن لسوق التأمين المصرى واثر المنافسة الداخلية والخارجية المتزايدة، ومدى استجابة التشريعات للتحرير واثره على شركات التأمين الناشئة والاسلوب الأمثل للمشاركة الاجنبية.

وقد بحث المؤتمر ايضا التنظيم التنافسي لسوق تنافسية والتركيز على موضوعات التراخيص الجديدة والملاءة المالية للشركات وادخال ادوات جديدة في السوق المصرى من خلال الاستفادة من الخبرة الامريكية في هذا المجال والعمل على نشر الوعي التأميني لدى المستأمنين بالاضافة الى دور اعادة التأمين في السوق التنافسية واشتراطات عقود التأمين وقواعد الاشراف والرقابة التي تضمن حسن سير العمل وكيفية تسويق منتجات تأمينية جديدة.

شهد اعمال المؤتمر الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والسفير دانيال كيرتزر سفير الولايات المتحدة الامريكية في مصر وجورج نيكولاس رئيس الاتحاد الوطني لمندوبي التأمين وتي.اس.تشانج القائم باعمال نائب الامين المساعد لادارة الانشطة الخدمية والمالية بوزارة التجارة الامريكية وخيرى سليم رئيس هيئة الاشراف والرقابة على التأمين وحسن حافظ رئيس الاتحاد المصرى للتأمين.

تابعت اعمال المؤتمر: **زينب إبراهيم**

تصوير : **محمد عطية**

اشار خيرى سليم رئيس الهيئة المصرية للرقابة على التامين فى كلمته امام الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الى ان صناعة التأمين تسهم بشكل فعال فى حماية خطط التنمية وزيادة كفاءة الاستثمار بما توفره من تغطيات تأمينية للوحدات والمنشآت الاقتصادية والافراد ضد الاخطار المختلفة لاستقرار وضمان حركة اداء الانشطة الاقتصادية المختلفة العمل على استقرار وضمان حركة اداء الانشطة الاقتصادية المختلفة من جانب وتعبئة المدخرات المحلية لتمويل ودعم خطط التنمية من جانب اخر ولاهمية الدور الذي يؤديه قطاع التامين ولزيادة فاعليته جرى العديد من اجراءات الاصلاح والتطوير على مدى السنوات العشر الماضية وذلك لاستيعاب المتغيرات الجديدة والتقنية الحديثة كى يصبح سوق التامين المصرى قادرا على العمل فى ظل اليات السوق وما تفرضه من منافسة وقد تتطلب ذلك بالضرورة احداث تغييرات كبيرة فى اساليب الاشراف والرقابة وفى هذا المجال يجدر الاشارة الى ان اجراءات الاصلاح والتطوير قد شملت جوانب عدة منها على وجه الخصوص:

- تحرير هيكل السوق وذلك بالسماح بمشاركة القطاع الخاص ورأس المال الاجنبى بالمشاركة فى النشاط التأمينى وشركات قطاع خاص مملوكة لمصريين بالكامل وشركات مملوكة بالكامل لرأس المال الأجنبي وشركات برأس مال مشترك مع رأس المال الاجنبي.
- تحرير الاسعار والتعريفات بما يتمشى وسياسات التحرير الاقتصادى وفرص اليات السوق.
- الخفض التدريجي لحصة اعادة التامين الالزامية التي تسند من الشركات المباشرة للشركة المصرية لاعادة التامين.
- تشجيع ممارسة التامين من خلال جمعيات التامين التعاونى من خلال الشروط والقواعد واطار الاحكام للتعاون.
- السماح للخبراء غير المصريين بالعمل فى السوق المصرى وتولى المهام التنفيذية وعضوية مجالس الادارة فى شركات التامين وكذا بالنسبة للوسطاء فى مجال اعادة التامين وتأمينات الاشخاص.
- السماح للقطاع الخاص بتملك اسهم فى رؤوس اموال الشركات المملوكة للدولة ومن الجدير بالذكر انه منذ انضمام مصر لاتفاقية الجات فى عام ١٩٩٥ فان الاصلاحات فى سوق التامين المصرى لم تقف عند تنفيذ اجراءات الاصلاح المتفق عليها والواردة في جدول التعهدات المقدمة بل تجاوزت هذا الحد سعيا فى ان تخطو خطوات سريعة نحو تحرير السوق.

وضع المعايير الرشيدة

واضاف رئيس هيئة الرقابة انه كان لزاما ازاء هذه التحولات وضع المعايير

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	زينب ابراهيم
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية : مصر	رقم العـــــدد :	١٦٤٥
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/١٧

السفير الامريكي: نشر الوعي التأمينى بين الافراد

وزير الاقتصاد: ضرورة اتجاه قطاع التامين للاستثمار فى سوق المال

الرشيدة PRUDENTIAL MEASURES لمجابهة المتغيرات فى مرحلة التحول لحماية حقوق حملة الوثائق بصفة خاصة والاقتصاد القومي بصفة عامة وبما يضمن سلامة الممارسات خاصة في المراحل الاولى لخطوات التحرير حيث تم ادخال العديد من التعديلات على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ لمواكبة مرحلة التحول تضمنت:

- رفع الحد الادنى لرؤوس اموال شركات التامين واعادة التامين وكذا زيادة نسبة هامش اليسر المالى لكل من عمليات تامينات الاشخاص وتامينات الممتلكات لضمان وجود كيانات قوية قادرة على الاستمرار والوفاء بالتزاماتها فى ظل اليات السوق.
- اشتراطات ضرورة توافر اوضاع ومؤهلات معينة في مؤسسى شركات التامين وبما يصون سوق التامين المصرى من الاضطرابات التى يمكن ان يتعرض لها.
- تم اشتراط توافر الخبرة التامينية ضمن مجلس ادارة الشركة وفى القائمين بها على عمليات الاكتتاب والتعويضات واعادة التامين والاستثمار.
- مراقبة سياسات الاكتتاب والشروط المقدمة والسعر العادل للتغطيات التامينية المقدمة.
- تحديد الاموال الواجب تخصيصها لمقابلة التزامات حقوق حملة الوثائق ومراقبة التزام الشركات باستثمار هذه الاموال فى مصر وفى قنوات الاستثمار التى تحددها القرارات المنظمة.
- وضع ضوابط للاستثمار فى الاوراق المالية بما يضمن مشاركة سوق التامين المصرى فى تنمية سوق الاوراق المالية بشرط عدم الاضرار بالمراكز المالية لشركات التامين.
- تدعيم هيئة الاشراف والرقابة بما يكفل توفير الوسائل والامكانات اللازمة لفرض رقابة فعالة تعنى بمتطلبات الاشراف والرقابة فى ظل سياسات التحرر الاقتصادى.

تنظيم المنافسة

وبالاضافة الي التعديلات التى اجريت على القانون اوضح خيرى سليم انه صدرت عدة تعديلات فى اللائحة التنفيذية لتاكيد سلامة الممارسات وتنظيم المنافسة وسرعة سداد التعويضات لحملة الوثائق واقرار مبادىء الشفافية والافصاح بتطبيق معايير المحاسبة الخاصة بشركات التامين المصرية التي اعدت فى ضوء معايير المحاسبة المتعارف عليها دوليا ونتيجة لهذه الاصلاحات فقد تغير هيكل سوق التامين المصرى واصبح مزيجا من شركات مملوكة للدولة وشركات قطاع خاص مملوكة المصريين بالكامل وشركات مملوكة بالكامل لراس المال الأجنبي وشركات براس مال مشترك مع راس المال الاجنبى وزاد عدد الشركات العاملة فى السوق ليصبح ١٤ شركة تامين وشركة اعادة تامين متخصصة هذا بالاضافة الى ثلاث مجمعات وسبعة مكاتب تمثيل شركات اجنبية ويبلغ اجمالى اصول هذه الشركات فى ١٩٩٩/٦/٣٠ مبلغ ٤.١٢ مليار جنيه تتضمن استثمارات قدرها ٣.١١ مليار كما بلغ اجمالى الاقساط ٢.٠ مليار جنيه ٢٨٪ منها تامينات اشخاص، ٧٢٪ تامينات ممتلكات كما بلغ متوسط معدل النمو خلال عامى ١٩٩٨/٩٧ و ١٩٩٩/٩٨ - ٦٪

ويحتل سوق التامين المصرى المرتبة ٥٢ ضمن اسواق التامين فى العالم كما تتضمن قائمة الـ ٢٠٠ شركة تامين المباشر الاولي فى العالم والتى تصدرها مؤسسة STANDARD & POUR ثلاثة شركات مصرية «مصر، الشرق، الاهلية، علما بان هذه القائمة لم تتضمن من الاسواق العربية الى الشركات المصرية الثلاثة وشركة سعودية واخري من الامارات كما ان تقييم مؤسسة BEST.A M لبعض الشركات المصرية فى عام ١٩٩٩ قد اسفر عن حصول هذه الشركات على مراتب ما بين ++A, B وبالرغم من الجهود المبذولة لتطوير ودعم قطاع التامين الا انه مازال هناك الكثير يتطلب انجازه ولعل هذا المؤتمر لن يكون خطوة هامة لتوضيح الرؤي ورسم سياستنا المستقبلية بما اشتملت عليه من موضوعات هامة وبما سيجرى من مناقشات وتبادل الخبرة والمعرفة.اكد جورج نيكولاس رئيس الاتحاد الوطنى لمندوبي التامين اهمية الدور الذى يلعبه التامين بالنسبة للاقتصاد الامريكى مشيرا الى ان ذلك المؤتمر سيكون اكثر افادة لمصر حتى تتمكن وتستمر فى تحديث اسواقها وتوفير الحماية التامينية لكل الافراد.وتطلع ممثلو الولايات المتحدة الي مشاركة المصريين تجربة تطوير قطاع التامين املين ان ينتج عن ذلك دور اكبر لمصر ومشاركة عالمية فى اسواق التامين الدولية ليس بهدف جعل مصر سوقا للولايات المتحدة الامريكية بل من اجل تفهم قيم ومنافع سوق التامين الذي يلبى احتياجات البلاد.واشار لاهمية جعل سوق التامين سوقا مفتوحا وخلق منتجات جديدة تلبي احتياجات القرن ٢١ بالتركيز على التعليم وتوعية الجمهور.. وسيقوم ممثلو الولايات المتحدة الامريكية بالمساهمة فى جعل مصر سوقا تامينا عالميا وبالنسبة للعميل.. من الضرورى ان يقوم بالسداد فى الوقت المناسب ومطلوب من الشركات ايضا ان تعمل على توفير التامين والحماية المستهلكين ويجب الا تتهرب من دفع التعويضات.واعتبر تى اس تشانج بادارة الانشطة الخدمية والمالية بوزارة التجارة الامريكية هذه المرحلة هامة لسوق التامين فى مصر بسبب الخصخصة ودخول شركات التامين الاجنبية والتى من شانها خلق فرص جديدة ونقل مهارات جديدة ايضا تسهم فى اثراء القطاع.ورغم تحقق تقدم ملحوظ الا انه مازال امامنا الكثير.واعرب عن احتياجه لدعم ومساندة وزير الاقتصاد المصرى في نفس الوقت الذى تطبق فيه مصر بعض الخطوات الاصلاحية.واوضح حسن حافظ رئيس الاتحاد المصرى للتامين ان المؤتمر يهدف لتقديم دراسات تساعد على خلق مكانة عالمية لسوق التامين المصرية.. واعطاء الفرصة لمناقشة المشاكل التي تواجه السوق المصرية وخلال فترة انتقاله لسوق مفتوح.. واعطاء الفرصة أيضا للاستفادة من الخبرة الامريكية فى مواجهة العولمة وانفتاح السوق.وسوف يساهم الاتحاد بما له من خبرة تصنيفية بالمراحل المختلفة التي مر بها القطاع فى الاستفادة من هذا التعاون البناء فى التصدى للمشكلات التى تواجه هذا السوق او التى من المتوقع ان تواجهه.واشار فراس صدقى المحامى المنتدب لمصر بقطاع تطوير القانون التجارى بوزارة التجارة الامريكية الي سعادته بانضمام مصر لقائمة الدول التى يجرى تطوير قطاع التامين بها وبعد تحقيق تقدم ملحوظ في اسواق الارجنتين والبرازيل والهند والمكسيك.كما اكد اهمية التعاون بين الحكومة والمسئولين بقطاع التامين من اجل الحفاظ على حقوق المؤمن عليهم مشيرا لجهود المجلس الدولى للتامين في النهوض بصناعة التامين.وحيث لعب دورا هاما فى تطوير اسواق الهند والصين وامريكا اللاتينية ايضا ومتطلعا لدعم التعاون مع مصر من اجل المشاركة فى الخصخصة وزيادة التنافس بالاضافة لاستمرار التعاون في مجال الاشراف والرقابة على التامين كما سيكون الاتحاد الدولى للتامين مرجعا هاما للشركات فى سعيها لتطوير اسواق التامين فى مصر واضاف ان التعاون والتكامل يفيد الجانبين سواء الدول النامية او المتقدمة.

مناخ مفتوح

واشار السيد دانيال ليرتزر سفير الولايات المتحدة الامريكية بحيث تتفهم للقطاعات الاخرى ما يمكن للتامين تقديمه من خدمات وباعتباره مكونا اساسيا وحيويا للهيكل المالى للبلاد وتختلف استثمارات قطاع التامين عن استثمارات قطاع في البنوك فى كونها استثمارات قصيرة الاجل.واكد ايضا اهمية ان ينمو قطاع التامين فى ظل مناخ مفتوح وتنافس يلعب فيه القطاع الخاص دورا رائدا مشيرا فى الوقت ذاته الي اهمية اعادة هيكلة قطاع التامين فى مصر عن طريق الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة فى تطوير القطاع وتسويقه فى الخارج ومع تنامى الاحتياجات هناك منتجات جديدة لذا يجب علي مصر ان تقوم بمراجعة نظامها حتى تتقبل ذلك وان يتم التدريب على فتح مجالات جديدة وتتعاون مصر مع الولايات المتحدة الامريكية لفتح هذا السوق.وتشير المؤشرات ان هناك طرقا عديدة يجب ان تاخذ بها مصر ليس فقط لتنشيط السوق ولكن لتسويق المنتجات الوطنية في كل العالم وسوف يساعد نمو هذا القطاع على نمو الاقتصاد المصري ككل فى الفترة القادمة ومن جانبه اكد د. يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قطاع التامين من القطاعات التى يثور حولها الجدل كثيرا

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : العولمة
الموضوع الفرعي : من الناحية الاقتصادية : مصر
المصـــــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى

اسم كاتب المقال : زينب ابراهيم
رقم العـــــدد : ١٦٤٥
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٧/١٧

ولابد لشركات التامين ان تحتل مكانا في الاقتصاد المصرى اهم مما تحتله الان وان تصبح احد ادوات الاصلاح ويتسم قطاع التامين بثلاث سمات رئيسية تجعله عنصرا ضروريا للاصلاح الاقتصادى.

١ - ان قطاع التامين (شركات وصناديق) يمكنه ان يقدم ادوات تسد ثغرات في الاقتصاد الناس فلدينا عديد من الثغرات التنظيمية واوجه العجز القانونية والتى تعنى وجود مخاطر بالنسبة للاحتياطيات وسمات عشوائية فى البيئة الاقتصادية للشركة فيمكن ان يكون هذا القطاع بمثابة تغطية لاوجه القصور الرئيسية التى تتسم بها بعض القوانين وهناك على سبيل المثال التجارة الالكترونية وشركات الانترنيت.. لذا نجد دور قطاع التامين الكامن هو جعل هذه الثغرات محتملة والتقليل من المخاطر التي تنجم عن هذا القصور وبالتالى فان تطوير التامين هو وسيلة للنمو والتطور.

٢ - يعتبر التامين اداة ووسيلة لتحقيق المدخرات وزيادة الاستثمارات الاجنبية لان الاستثمار تعريفة هو امتصاص المخاطر واعادة تشكيلها الي هيكل يؤدي الي الربح وهذا يشجع مزيدا من الاستثمار الذي يتحمله القطاع الخاص فى غالبية البلدان النامية ويمكن ان يتحمل ايضاً عملية تحليل التدفق النقدى.. وعندما يكون هناك قطاع مهمته ادارة واحتواء المخاطر فهذا يزيد من فاعلية قطاع التامين ومساهمته في النمو.. ويجعله وسيلة حيوية لتحقيق الادخار.. ورغم ان هذا منهج بحطي الا انه يفعل اكثر من مجرد تشجيع المدخرات حيث يترجم الاستهلاك المستقبلي الي ربح حالي منطويا علي معالجة مخاطر البنية الحالية بشكل اقتصادي ويعتبرارجاء للاستهلاك والخدمات المقدمة اليوم ومن هذا المنطلق يبلغ الادخار من حوالى ١٨ الى ١٠٪ ويتم ذلك عن طريق توفير ادوات المصريين تساعد على زيادة معدلات الادخار فى المستقبل لان المخاطر التى تواجهها الاسرة المصرية اكثر من نظرائها فى الدول الاخرى.

ويعد هذا لب مساهمة قطاع التامين لتحقيق توازن فى المجال الاقتصادى.

ويوضح د. يوسف بطرس غالى انه عند توليه الوزارة كان قطاع التامين محدودا وغير محبوب تسيطر عليه ثلاث شركات عامة وينمو بمعدل عشوائى يتراوح بين ٢٪ و ٥٪ بينما ينمو الاقتصاد الكلي بمعدل ٥٪

اما اليوم فاصبح قطاع التامين في مقدمة القطاعات بعد تطويره وبعد الدعم المقدم من الوكالة الا مريكية للتنمية الدولية.

٣ - يعد قطاع التامين عاملا مساعدا للاصلاح التنظيمى وعلاوة على انه اداة للنمو يساعد علي تحقيق التوازن لانه يجمع اموالا كثيرة ويضع ذلك فى استثمارات يمكن ان تكون طويلة الاجل.. ويبلغ حجم الاعمال فى هذا القطاع حوالي ١٢ مليار جنيه وهذا يضطرنا لاصلاح هيكلنا التنظيمى واصلاح الاسلوب الذى تستخدم به الاموال فى اقتصادنا.

تعديل تشريعي

واكد وزير الاقتصاد ان هناك ضرورة لاتجاه قطاع التامين للعمل فى سوق المال وهو الامر الذي يحتاج تعديلا تشريعيا لضمان حماية اموال المؤمن عليهم مشيرا الي ان اصلاح قطاع التامين ينبغي ان يعمل كدافع رئيسى لاصلاح البنية التشريعية وتحسين مؤسسات الوساطة المالية العاملة في مصر وارباح شركات التامين من اجل تشجيع قطاع التامين في مصر.

واشار انه في غالبية البلدان النامية التي ظلت لفترات طويلة تطبق الانظمة الاشتراكية كان هناك تميز من جانب المستهلك الذي كان يدعم ويوفر له المنتجات بتكلفة مخفضة ولكن ظل ذلك على حساب النمو الاقتصادى وذلك لان السلام الاجتماعى كان محور السياسات الاشتراكية ونتيجة لذلك فان الانتاج عاني لفترات طويلة وكذلك الادخار والذي يعتبر نشاطا لا تحسنه شعوبنا في الدول النامية ولا يمكن اجبار الاخرين على الادخار والاقتصاد وكانت المشكلة فى السبعينات هي زيادة معدل التضخم اما اليوم بعد هبوط معدل التضخم اصبحنا بحاجة لوضع نظام للحوافز لمساعدة الشعب المصرى على زيادة ادخاره وتوفير الاليات التى تساعده على ذلك.

ويمكن إعادة هيكلة نظام الضرائب بحيث يكون حافزا على الادخار وهناك الاعفاءات الضريبية علي بعض الارباح مما يجعل الادخار اكثر جاذبية ونحن في مصر بدانا ندرك ان الهيكل الضريبي ينبغي ان يتجه نحو دعم الاقتصاد ويجري حاليا بالتعاون مع وزارة المالية لاعادة النظر في النظام الحالى للضرائب بحيث يتم الغاء بعض انواع الضرائب علي بعض انشطة التامين واشار د. يوسف بطرس غالي الي اهمية حماية المؤمن عليهم والتى تعنى الحفاظ على وضوح العقد مما ينعكس فيما بعد على بقية القطاعات وقال ان الايام القليلة الماضية شهدت تاسيس شركة جديدة للتامين تمارس نشاطها التأميني خارج مصر كما يوجد عقد لبيع شركة مشتركة اخرى وليس هناك مايمنع من تاسيس هذه الشركات داخل مصر وستعد هذه الشركات عاملا مساعدا يدفعنا لاصلاح قطاع التامين من جهة اخرى هناك التزام بالمعايير والمقاييس الدولية للتامين ويعد التعاون مع الولايات المتحدة والاتحاد الدولي للتامين عاملا دافعا فى ذلك.

ويتعدي تطوير قطاع التامين ذاته من حيث انه يركز جهودنا على مجالات تامين اخرى وهى صناديق التامين الخاصة وفى خلال السنوات القادمة ستكون التامينات الاجتماعية هى المحور فى قطاع التامين وقد بدات وزيرة الشئون الاجتماعية فى تخطيط برنامج من اجل تنفيذ هذا الهدف وبالتاكد يحتاج ذلك لتقديم الدعم من قطاع التامين ويعد هذا المؤتمر خطوة اولي فى العملية التى بداناها من وكالة المعونة الامريكية من اجل مساعدتنا فى اصلاح قطاع التامين.

الواقع الراهن

اشار السيد حسن حافظ رئيس الاتحاد المصرى التامين فى الجلسة الاولى التى استعرض فيها الواقع الراهن لسوق التامين المصرية ان سوق التامين المصرية كما جاء من قبل خليط من الشركات الحكومية والشركات المملوكة القطاع الخاص والشركات المشتركة فى المنطقة الحرة. والسوق فى سبيله الى التحرر مع بيع حصة الحكومة فى رؤوس اموال الشركات العامة التي سيتم خصخصتها وفق برنامج الخصخصة الحكومي. كما ان دخول شركات تامين خاصة بالكامل سنة ١٩٩٣ و ١٩٩٤ يزيد من حدة المنافسة فى السوق بدرجة كبيرة واصبحت شركات القطاع العام مهددة بفقد حصص السوق التى كانت تعتبرها مضمونة وقد كان للحماية التى تمتعت بها شركات التامين الحكومية لسنوات طويلة اثر جذري على طريقة ادائها وقد ادى نقص برامج التسويق ومشاكل البيروقراطية الي حرمان هذه الشركات من فرص التقدم الحقيقى اما الشركات الخاصة التي تاسست حديثا فانها ماتزال تعتمد على موظفين عملوا لسنوات طويلة في السوق الخاضعة للحماية ويفتقرون بالتالى الي الخبرة اللازمة للتنافس فى السوق الحرة.

وتتضح فرص تطوير السوق المصري بالمقارنة بامكانيات السوق اذا علمنا ان الشركات الحالية لا تغطى الا ٢٠٪ فقط من الحجم الفعلى للسوق وهناك مؤشرات علي ان شركات التامين الحالية امامها الكثير من العمل لتقديم خدمات التامين اللازمة للسوق.هناك بعض الملاحظات التي تجمعت اثناء دراسة سوق التامين في مصر:

حيث لا يزال الاجمالي السنوي لاقساط التامين منخفضا جدا بالمقارنة باجمالى الناتج المحلى

وجميع المباني الحكومية تقريبا ليست خاضعة للتامين، والمباني السكنية غير خاضعة للتامين والعدد القليل المؤمن عليه من هذه المساكن يخضع لقيمة تامينية منخفضة جدا ومن النادر ان يتم التامين على محتويات المباني السكنية وغالبا ما يكون المؤمن عليهم من الاجانب المقيمين في مصر كذلك توجد نسبة كبيرة جدا من المحلات التجارية والدكاكين غير مؤمن عليها ضد الحريق او السرقة، وفى حالة وجود تامين تكون القيمة منخفضة جدا وتامين ديون الكيانات غير الصناعية محدود جدا علاوة على ان غطاء التعويض المهنى فى القطاع التجارى يكاد يكون معدوما وتقوم المؤسسات التجارية والصناعية بالتامين ولكن ليس بالقيم والحدود المناسبة ولا تحصل شركات المقاولات الصغيرة والمتوسطة على اي تغطية GAR OR EAR COVERS الا اذا طلب البنك او العميل الرئيسي هذه التغطية بالاضافة الي ان التامين ضد تعطل الماكينات - الذى يعتبر تغطية هامة جدا بالنسبة للمؤسسات الصناعية محدود جدا واغطية فقدان الدخل نتيجة للحريق - محدودة جدا من الناحية العملية والتامين الشامل للسيارات محدود جدا ويقتصر على المؤسسات التجارية والصناعية وتبلغ نسبة التامين على السيارات الخاصة من ١ - ٥ ولا يتم التامين عادة الا عند شراء السيارة بقرض من البنك او بنظام الاقساط طويلة المدى كذلك لا تمارس التامينات علي الائتمان والسندات فى مصر لقلة الخبرة فى التامين وقلة المعلومات المتوافرة عن العملاء ورغم ان وكلاء التامين يبيعون التغطية الشاملة علي رب البيت الا ان عدد المشترين محدود جدا وايضا التامين على السفر وضد الحوادث الشخصية والمتنوعة (مثل كسر الزجاج و الماشية الخ) محدود ورغم ان الناس بداوا يعرفون التامين الاكثر تعقيدا مثل التغطية الخاصة للكمبيوتر ولكنه محدود جدا

وكذلك تغطية مخازن المواد الغذائية مثل ثلاجات الحفظ والثلاجات التجارية الاصغر ماتزال غير معروفة تقريبا وبالنسبة التامين الزراعى علي المزارع الحديثة بدأ فى الظهور ولكن امامه مدة طويلة حتى يقدم الخدمة المناسبة وهناك نقص كبير فى التامين الطبى كما انه يواجه الكثير من المشاكل حتى يقدم الخدمة المناسبة ورغم انه تنظم فى مصر اعداد كبيرة من المعارض والاسواق التجارية ولكنها لا تتمتع بالاغطية التامينية المناسبة وتفتقر المجموعات الفنية الشخصية او الموجودة فى صالات العرض الى الخدمة التامينية المناسبة.

ومن الواضح انه من الممكن اضافة الكثير علي الحجم الحالى لسوق التامين اذا تم وضع النقاط التى سبق ذكرها موضع الاعتبار

وفي تعقيبه اوضح السيد حسن حافظ رئيس الاتحاد المصري للتامين مجيباً علي تساؤل هل السوق المصرى في حاجة للمزيد من الشركات وهل اتفاقية الجات ضرورية ام لا ؟ بان الاتفاقية سياسة حكومية اما احتياجنا لشركات من عدمه يتوقف على قرار من الهيئة بدراستها لاحتياجات السوق لان الوضع تحكمه متغيرات عديدة.

الموضوع الرئيسي : العولمة	اسم كاتب المقال : زينب ابراهيم
الموضوع الفرعي : من الناحية الاقتصادية : مصر	رقم العـــــدد : ١٦٤٥
المصـــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٧/١٧

واشار السيد فراس صدقي المحامي للنتب لمصر بوزارة التجارة الامريكية انه سواء الجات او بدونها فان الهدف الرئيسي هو المستهلك ولابد من الوصول الي مزيج من الشركات يسمح بتوفير منتجات هامة للمستهلك ولان الجات ترتبط بالتنافس بين الدول فمن الضروري حتي تعمل الاسواق ان تتوسع مهاراتنا في اسواقنا.

ويؤكد من واقع خبرته ان مصر سوق نام يمتلك امكانيات لا حدود لها وقد قامت شركات كبيرة بادخال افكار جديدة لابد من اعادة تقييم تلك الكعكة التامينية وتطوير القدرات من اجل النمو

الترخيص لشركات التامين

في الجلسة الثانية والتي عقدت تحت عنوان «التنظيم التنافسي» قال خيري سليم رئيس الهيئة المصرية للرقابة على التامين في دراسته وعنوانها الترخيص لشركات التامين في ظل سياسات التحرر الاقتصادي تخضع جميع هيئات التامين في مختلف الاسواق العالمية لاشراف ورقابة الدولة من خلال القوانين واللوائح والانظمة التي تضعها الدولة لتنظيم سوق التامين والمحافظة على حقوق حملة الوثائق والمستفيدين منها بما يضمن ان يقوم التامين بدوره في خدمة الفرد والمجتمع والحصول على اكبر فائدة تعود على اقتصاديات البلاد من نشاط التامين وينقسم الاشراف والرقابة على التامين الى ثلاثة اقسام رئيسية اولها القواعد الهادفة الي الزيادة الى احتمالات استمرار هيئات التامين بنجاح في مزاولة اعمالها وضمان قيامها بسداد التزاماتها عندما يتحقق الخطر او يحل الاجل وتتخذ هذه القواعد عدة صور اهمها الشكل القانوني لهيئة التامين الحد الادنى لراس المال، توافر شروط وصفات معينة فيمن يؤسس او يدير هيئة التامين، اشتراطات خاصة بعقد التامين بحيث لا يسمح بمزاولة النشاط التاميني ولا يمنح الترخيص الا بعد استيفاء الشروط التي يحددها جهاز الاشراف والرقابة على ضوء القواعد المنظمة ، ويضم القسم الثاني القواعد التي تضمن حسن سير العمل والاستمرار فيه بنجاح واهمها الرقابة على اسعار التامين لضمان كفايتها والرقابة علي المراكز المالية للتحقق من استمرار هامش الملاءة المالية والرقابة علي الاستثمارات لعدم المخاطرة باموال المؤمن لهم والفحص الدوري لاعمال هيئات التامين لضمان سرعة اكتشاف اى خلل او تدهور في المركز المالي للهيئة مما يساعد على تلافيه او علاجه دون تعريض حقوق حملة الوثائق والمستفيدين منها للضياع بالاضافة الى الرقابة على سلامة الممارسات وتسوية التعويضات بما يضمن ممارسات عادلة في السوق ويضم القسم الثالث القيود المتعلقة بالاجراءات المتبعة في حالات وقف العمل وتحويل الوثائق والافلاس والتي قد تختلف عما هو متبع في حالات تصفية وانهاء الاعمال لمختلف المشروعات الاقتصادية الاخرى واكد خيري سليم عدم وجود نظام للاشراف والرقابة يؤدى مهما بلغت دقته الي المنع المطلق لفشل الهيئات الخاضعة له ولكن وضع القواعد المحكمة والتطبيق السليم لها يؤدى الى الحد من احتمالات الفشل ويمتد تاثير الخسارة الناشئة عن فشل هيئة التامين الى اصحاب راس المال وحملة الوثائق التى اصدرتها الهيئة والمستفيدين منها كذا سوق التامين عامة ولهذا اكتسب وضع تحديد القواعد المتعلقة بالاشراف والرقابة على هيئات التامين وتوفير الكفاءات القادرة والامكانات اللازمة لحسن تطبيقها اهمية كبري في مختلف بلاد العالم واشار الي ان نقطة البداية في اى نظام للاشراف والرقابة علي التامين هى الترخيص للشركات التي ترغب في دخول السوق او تلك التي ترغب في مزاولة فرع جديد من فروع التامين.

وتهدف اجراءات الترخيص الي توفير الثقة لدى جمهور المتعاملين مع شركات التامين في استمرارية هذه الشركات وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها لان الامان والضمان الذي يوفره التامين لا يعتبر امرا مؤكدا بمجرد الحصول على عقد التامين وانما يتحقق باستمرار الهيئة المصدرة لعقد التامين في مزاولة اعمالها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها لذلك اصبح من المهام الرئيسية لهيئة الاشراف والرقابة فحص اشتراطات دخول الشركة السوق في ضوء القواعد المنظمة في تشريعات التامين بالاضافة الى ما تتطلبه القوانين [illegible] المنظمة لاعمال الشركات حتى يمكن التحقق من ان الكيانات المطلوب دخولها للسوق قوية وقادرة على الوفاء بالتزاماتها وتتمثل مهمة هيئة الاشراف والرقابة في فحص الشروط الخاصة بانشاء وتكوين هيئات التامين اللازم توافرها لمنح الترخيص بمزاولة النشاط وذلك على النحو التالي:

١ ـ الشكل القانوني لشركة التامين:

تتضمن تشريعات التامين المعمول بها في مختلف اسواق التامين عدة شروط وقيود لابد من توافرها قبل السماح لاى شركة تامين بمزاولة النشاط وتحرم قوانين التامين في معظم هذه الاسواق قيام مشروعات فردية او شركات اشخاص بغرض مزاولة نشاط تاميني لتوفير عنصر الاستمرارية لهذا النوع من المشروعات وضمان اكبر قدر من الحماية للمتعاملين معه وفي بعض الدول لا يسمح الا للشركات المساهمة بمزاولة هذا النوع من النشاط الاقتصادي.

وفي مصر لا يسمح الا للشركات المساهمة وجمعيات التامين التعاوني وصناديق التامين الخاصة والحكومية بمزاولة النشاط التاميني

٢ ـ الاشتراطات الخاصة بمؤسسي الشركة:

ولضمان استمرار شركة التامين لابد من توافر بعض الاشتراطات في مؤسسي شركة التامين لاثرهم الهام على مسيرة الشركة وسمعتها واستقرارها خلال فترة مزاولة نشاطها. وتتضمن تشريعات كثير من الدول نصوصا تعطي لهيئة الاشراف حق الاعتراض على المؤسسين اذا ثبت عدم ملائمة اشتراكهم في تاسيس الشركة.وقد حرصت الحكومة في مصر على ان يتضمن التشريع المصري الضوابط التي يتيح لهيئة الاشراف والرقابة ان تمارس اشرافها التام على شركات التامين المصرية وان تضع الاطار الرقابي الذي يضمن عدم المساس باستقرار او كفاءة الاسواق المالية عامة وسوق التامين خاصة وذلك باصدار القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩٨ المعدل لبعض احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بشان الاشراف والرقابة على التامين في مصر والذي يقضي بعدم جواز زيادة ما يملكه اى شخص طبيعي بغير طريق الميراث. او اى شخص اعتباري عن ١٠٪ من راس المال المصدر لاى شركة تامين الا بعد حصوله على موافقة رئيس مجلس الوزراء بعد اخذ راى وزير الاقتصاد كما نص ذات القانون علي انه في حالة تملك الشخص الطبيعي لنسبة تجاوز هذا الحد بطريق الميراث فانه يلتزم عندئذ بتوفيق اوضاعه طبقا للقواعد التي تحددها الهيئة المصرية للرقابة على التامين اى ان يتصرف في الاسهم الى الغير ان طلبت منه الهيئة ذلك او ان يحتفظ بها ان اجازت له الاحتفاظوتعتبر سلطة الهيئة المصرية الرقابة علي التامين في الرقابة علي مالكى اسهم شركات التامين واعادة التامين من الضمانات الرئيسية التى يجب توافرها لضمان عدم سيطرة جهات او افراد لا يتمتعون بالخبرة الكافية او بالسمعة الحسنة او الكفاءة الادارية الملائمة على شركات التامين المصرية وبما يصون سوق التامين المصرى من الاضطرابات التى يمكن ان يتعرض لها لو وقعت شركات التامين المصرية تحت سيطرة افراد اوجهات غير مؤهلة لذلك.

٣ ـ متطلبات رأس المال:

واوضح خيرى سليم ان وجود راس المال بالقدر الكافي يكتسب اهمية كبرى في مجال التامين لان الاعتماد الاساسى لشركات التامين في مواجهتها للخسائر غير العادية لان الاعتماد الاساسى لشركات التامين في مواجهتها للخسائر غير العادية التي قد تصادفها اثناء مزاولتها اعمالها يكون على راس مالها ويمكن ان تنشا الخسائر غير العادية من عدم كفاية اقساط التأمين لتغطية النفقات المتعلقة بعملية التامين وعدم كفاية المخصصات الفنية لمواجهة الالتزامات الناشئة عن عقود التامين المصدرة، والانخفاض في قيم الاصول المقابلة لالتزامات الشركة كما توجد وظيفة اخرى هامة لراس المال وهي تمويل العجز في اقساط السنوات الاولى لبعض وثائق تامينات الاشخاص ففي هذه التامينات تعجز اقساط السنوات الاولى عن تغطية كافة المصروفات والنفقات المتعلقة بالوثيقة نتيجة التركيز الكثير من المصروفات والعمولات في تلك السنوات

خيري سليم:

الفحص المستمر لشركات التأمين لتلافى أى خلل

حسن حافظ:

الجات سياسة حكومية وعدد الشركات يحكمه قرار الهيئة

الموضوع الرئيسي : العولمة — اسم كاتب المقال : زينب ابراهيم

الموضوع الفرعى : من الناحية الاقتصادية : مصر — رقم العـــــدد : ١٦٤٥

المصـــــــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٧/١٧

فالخطط التي تلزم للسيارات تختلف عنها في تامينات الحياة مثلا.

اوضح خيرى سليم ردا علي سؤال حول توضيح مسار الشركات فى ظل دخول شركات اجنبية ان القانون خاطب جميع الشركات المسجلة والمسموح لها بممارسة النشاط في مصر وايا كانت فهى خاضعة لهذا القانون.وعلق احد المشاركين بان المقارنات بين الدول غير عادلة لانه لابد من مراعاة كافة الظروف لان التجربة الامريكية فى حد ذاتها تختلف من ولاية لولاية بالاضافة الي ان دور الرقابة في ظل التحرر اهم من دورها قبل التحرر رد نيكولاس بان كل ولاية تعمل تحت قواعد تختلف عن الاخرى وايضًا الولايات غير المتعمدة فيما عدا الناحية المالية فينبغى ان تكون هناك تنظيمات ولوائح سليمة تتعلق بالسيولة النقدية ومهما فعلنا فلا يمكن منع حدوث اعسار.فقد كان الاحتياطي لدينا حوالي ٤٠٠ مليون دولار ولكن قد يحدث اعسار متمر او كارثة طبيعية ليست لها اية علاقة بادارة الشركة او اسلوب الادارة.

وحول دور الرقابة فى ظل التحرر اشار خيرى سليم الي انه كلما زادت درجة التحرر لابد ان تكون هناك المعايير الرشيدة وقواعد الأشراف والرقابة .وعندما تم تطبيق سياسات السوق المفتوح كان لابد من وضع ضوابط بالاضافة الي ان الاساليب الخاصة بالاشراف والرقابة في مصر تغيرت عندما تحولنا من الرقابة على الاسعار الي الرقابة على المراكز المالية.واشار نيكولاس فى رده علي تساؤل حول العوامل التي يمكن ان تؤدى الي اعسار شركة تامين بالولايات المتحدة الامريكية بانها تتركز فى وجود قوى معاكسة في السوق او سوء الادارة او التزوير والتزييف وهذه حالات قد تتفرد بها بعض الشركات وبعض الشركات التي يجب تصفيتها كانت تقوم بممارسات لا ينبغي القيام بها.وتحت عنوان «الخصخصة والتحرير.. دروس من الاسواق المقارنة» عقدت الجلسة الثالثة التي ناقشت اثر المنافسة الداخلية والخارجية المتزايدة ومعالجة الشركات المملوكة للحكومة والاستجابة التشريعية واثر التحرر على شركات التامين الناشئة.

وحول الدروس المستفادة من التحرر والتي تناسب قطاع التامين في مصر اوضح توم بارد بالوكالة الامريكية للتنمية الدولية ان التحرر ينبغي الا يفهم بمعنى قلة الرقابة بل على العكس فهو يعنى تركيز الرقابة واللوائح على النموذج الجديد مع وضع مصالح حملة الوثائق فى المقام الاول من خلال استخدام ادوات حديثة تساعد المراقبين على التحديد المبكر للمخاطر التى تهدد الية التامين.

لذا ينبغى تحرير الاسواق واعطاء الفرصة للشركات الاجنبية لدخول المنافسة شريطة ان تتمتع بالسمعة الطيبة وان تخضع لمعايير منطقية عند الترخيص لها ومع الالتفات كذلك لمدى سلامة وقوة خطة العمل التى تطرحها وبذلك لا تشكل قلقا ملموسا على اجهزة الرقابة المحلية لان هذه الشركات الاجنبية من المفترض انها قد استثمرت بقوة كي تقيم لها وزنا داخل دولة ما ولذلك فان الرقابة الذاتية التى تخضع لها هذه الشركة ستكون علي نفس الدرجة من الحزم والقوة التى تفرضها هيئة الرقابة التامينية.

ودائما ما تؤدي سياسات التحرر الى احداث اختلال داخل السوق ويعزى السبب فى ذلك الى انها تشجع بل تكافئ، كفاءة الاداء والتجديد فيه ومايقدم من خدمات للجمهور- وفى المقابل اما ان تستبعد الشركات التى لا تصغي ادارتها لمطالب السوق او ان تصحح حالا- وفى مثل هذه الاحوال يعمد المراقبون الي المراقبة الدقيقة للاداء المالي لهذه الشركات وتعاملاتها بالسوق ثم تتحرك سريعا ضد اى شركة سواء محلية او اجنبية لا تتمتع بالقوة المالية او تعاني سوء الادارة او لا تتحرى العدالة فى تعاملاتها داخل السوق.

ويضيف بارد انه مع تحرر اجراءات وضع التسعير يجب ان يعنى المراقبون بالا تكون هذه الاسعار مغالي فيها او غير كافية او غير عادلة.وهناك اربعة اعتبارات عند وضع التسعير وهى تكلفة الخسارة ، المصروفات، تكلفة رأس المال ثم العائد على ما تم استثماره فى المنتج والشركات التى تتمكن من خفض تكلفتها بفضل السياسة الحكيمة التى تتبعها فى الاكتتاب وكفاءة العمليات التى تزاولها والاستخدام الامثل لامكاناتها مع الاستمرار فى تحقيق ارباح لاتعد ممن يلجاون للاغراق فى التسعير التاميني بل علي العكس فهم الفائزون فى هذه المنافسة وكذلك حملة الوثائق.وفيما يتعلق بالخصخصة يشير بارد الي ان افضل التجارب العملية تعمد الي اعادة هيكلة هذه الشركات مع تعزيز مهارات العاملين بها او على الاقل اجراء تحليل حول فعالية تقدير التكاليف وتقييم الخيارات المتاحة بحرص وموضوعية.وفى افضل الظروف يمكن لاعادة الهيكلة ان تتم باعلى كفاءة من خلال العمل المشترك بين الحكومة وشريك استراتيجي واذا لم يكن هذا ممكنا فان الطرق المبتكرة التى يتبناها خبراء التامين يمكن ان تساعد الحكومة في برنامج يعد داخليا لاعادة هيكلة الشركات واستثمار الموارد والوقت لتدريب العاملين بها وفى النهاية تستطيع الدولة وحدها وضع نظم اعادة الهيكلة وادائه. ولا يعتبر اى من هذه الاختيارات اختيارا مثاليا. سواء الشريك الاستراتيجى او اختيار اقصر الطرق او برنامج اعادة الهيكلة تحت ادارة الدولة.

واشاد بنجاح شركات التامين الاربع الكبرى فى مصر ووضعها نصب عينيها اولى اولويات مهام الادارة وهى الملاءة وحيث لا تقع مسئولية الملاءة ضمن مهام الجهاز الرقابى ولكنها من مسئوليات الادارة.ومع دخول مصر الفية جديدة يستدعي الامر مزيدا من الانفتاح والتنافس داخل السوق خاصة بعد انتهاء عصر التسعير الاحتكاري والاتجاه نحو الارتكاز على التكلفة والخدمة دون الاعتماد علي الملاءة وحماية حقوق حملة الوثائق.

وتناول ايان فيني العضو المنتدب لشركة كوميرشال انترناشيونال لايف الجانب الخاص بالتامين علي الحياة مشيرا لوجود انكماش واضح لحجم بوالص تامينات الحياة ومؤكدا انه لابد للحكومة والمسئولين بالقطاع ان يقوموا بتهيئة المناخ لخلق الوعي لدى الناس بالنسبة لحياتهم وليس على نطاق التنمية الاقتصادية فقط وانما التنمية الاجتماعية ايضا وينبغي ايضا ان تكون هناك استراتيجية بالنسبة للاتجاه الذي تهدف الحكومة لتبنيه، ويقتضي ذلك اصلاحا تشريعيا وضريبيا واسع النطاق،لان مهمة الحكومة توفير امان بالنسبة لمحدودي الدخل فى حين يتركز دور الشركات الخاصة في تحسين ادارة شركات التامين وتحسين الاسواق ايضا وحسن ادارة الاموال لتحقيق الفاعلية والالتزام .

واشار فينى لنقطتين تتعلقان بالتامين على الحياة :

الاولى: ان صناعة التامين على الحياة اخذة في التقلص وظروف هذا النوع من التامين تجعله لا يسهم بدرجة كافية في التطور الاقتصادى ويبلغ حجم الاموال المستثمرة في هذا القطاع حاليا حوالى ٣,٥ بليون دولار ويشكل هذا القطاع من ٥ ـ ٨ ٪ من اجمالى الدخل القومي .

النقطة الثانية : تتعلق ببوالص التامين الخاصة حيث ان نسبة من تشملهم هذه البوالص اخذة في التناقص ايضا . فمن بين كل مائة فرد نجد بوليصة واحدة للتامين على الحياة فقط

وتفتقد البوالص الفردية لاختبار حقيقي لهذه الاسواق البازغة لانها تعكس القدرة المالية بالنسبة لاحتياجات الاشخاص الذي يشترون هذه البوالص لوحظ ان الوضع في مصر

لا يختلف كثيرا عن بقية انحاء العالم ويماثل مايحدث في البلدان النامية الاخرى.

وبالتالى فان حجم هذه البوالص ينكمش رغم تنمية الاقتصاد مما يدل على وجود المشكلة.وتشير المقارنة الى ان مصر متخلفة بالنسبة للدول الاخرى الا ان هناك اوجه تشابه بين مصر وبعض البلدان الاخرى ماليزيا ١٨ الفا واندونيسيا ٢٠٠ الف ومصر ٢٠٠ الف.فيما تصل في امريكا لحوالى ١٨ بليون دولار وتحتل من ١٠ ـ ١٥ ٪ من اجمالى الدخل القومى وتبلغ حجم الاموال التى يدفعها كل فرد للتامين على الحياة فى الدول النامية حوالى ١٥ دولارا بماليزيا ، ١٠٠ دولار باندونيسيا ، وما يزيد قليلا عن دولار بمصر.وهناك حاجة الي تغيير جذرى في المستقبل لان السبب وراء تخلف معدل نمو هذه الصناعة يسيطر للغاية وهو عدم توافر القدرة المطلوبة لتحقيق هذه المعدل في النمو ولا توجد اطراف كافية للقيام بهذه العملية.ويضيف فيني ان الخصخصة تشكل خطوة هامة لكن لابد ان تكون هناك خطة جديدة وادارة جديدة وفرص متكافئة للمساهمين.والرسالة التي ينبغي ان توجه للاجيال الشابة هي ان توفير تكلفة ساندويتش واحد فقط من ماكدونالدز يمكن ان يساعد. في التامين على حياتنا والاشتراك في مشروع للمعاشات يمكن ان ينطوى، على مسئولية هامة فى مجال التامين على الحياة.

الموضوع الرئيسي : العولمة — اسم كاتب المقال : زينب ابراهيم

الموضوع الفرعي : من الناحية الاقتصادية : مصر — رقم العـــــدد : ١٦٤٥

المصـــــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٧/١٧

جورج نيكولاس:

امريكا تساهم فى جعل سوق التأمين المصرى عالميا

ومن العناصر المطلوبة لهذا القطاع:

- الرغبة فى التغيير والنمو.
- حسن استغلال راس المال لاحداث هذا التغيير
- القدرة على امتلاك السياسات الجديدة وتنفيذها

وعرض كيفين كروتين رئيس المجلس الدولي للتامين لدور التامين فى النمو الاقتصادي موضحا ان هيكل التامين يسمح بتغطية وتنشيط موقف الاشخاص والمؤسسات من طريق تعويضهم عن اية خسائر ويساعد التامين ايضا على تحريك المدخرات وكلما كان النظام المالي افضل فان ذلك يساعد على تغطية اكبر المخاطر المختلفة ويمكن للتامين ان يعطى ميزة تنافسية مع الشركات الاخرى لتقليل الخسائر كما يسمح بتقييم اعمق للشركات والمديرين ويمكن لعقود التامين المساهمة فى التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط الصناعة المحلية وتحفيز ادخال منتجات جديدة واكثر ابتكارية من اجل تقديم خدمات عالية الجودة وتلبية احتياجات العملاء وكلما زاد الوسطاء الماليون والاسواق يؤدي ذلك لتنشيط القطاع وتشارك المساهمة الاجنبية ايضا فى هذا الصدد وبخاصة من خلال نقل التكنولوجيا ويمكن لقطاع التامين ان يقوم بتمويل مشروعات اضافية بخاصة في الدول النامية ويستطيع المستثمرون الاجانب ان ينافسوا بخدمات متقدمة

وبالنسبة لمزايا المشاركة الاجنبية فهناك ما يسمى بالفوائض المحلية وعندما تدخل الشركات ستقوم بخلق فرص عمل وسنجد ان هذه الشركات سوف تعتمد على الشركات المحلية وتقوم بتدريب العاملين فيها وهذه لها منافع ايجابية، وبشكل عام يؤدى التنافس الى تنمية الاسواق وجعلها اكثر فاعلية وتستطيع الدول ان تطور نفسها من خلال دخول شركات اجنبية عن طريق تشريع قوى وفعال والتحدى الذي تواجهه الحكومة ليس فقط من عملية فتح الاسواق انما من تطوير انظمة رقابية .

ورد فيني بانه من الصعب تحديد ذلك فالمجر مثلا حدث لديها انفتاح فوراد بدخول شركات التامين الاجنبية فى حين انه فى بعض دول اوروبا الشرقية الاخرى كانت التجربة مختلفة، واستغرقت الشركات المحلية وقتا اطول حتى تكتسب الخبرة وتستطيع ان تنافس لذا من الصعب التنبؤ بما سيحدث، واذا امكن زيادة المنافسة فسيزيد ذلك بالطبع من معدل النمو الاقتصادى وعقب بارو بان الشركات الاجنبية تقوم ببيع منتجها باسعار اقل من الشركات المحلية وليس الهدف هو تشجيع معدلات للتامين غير مناسبة او مبالغ فيها.

ولابد ايضا من تواجد جهاز رقابى على التامين متيقظ ويضمن العمل فى السوق بطريقة فعالة.

واشار د. ممدوح حمزة الى ان الاندماج فى ظل الرقابة سيكون في صالح المستهلك وسيقلل المنافسة الضارة وسيحمى الشركات الضعيفة، اشار ميشيل خلاف العضو المنتدب للشركة الفرعونية الامريكية للتامين على الحياة فى ورقة المقدمة تحت عنوان «توسيع السوق» وعرضها امام الجلسة الرابعة للمؤتمر الى ان اهم معوقات التوسع فى مجال التامين فيما يتعلق بالافراد هو نقص الوعى التاميني ، والاعتراض الديني.

ويتطلب قطاع التامين على الحياة حتى يصبح وسيلة فعالة للادخار زيادة المدخرات المحلية ، تراكم راس المال ، وزيادة الاستقرار المالي، ولكي يمكن التوسع في صناعة التامين نفسها لابد من تغطية اوجه النقص فى نظام الضمان الاجتماعى ، والبحث عن مصادر ادخارية داخلية مستمرة ومنظمة ، ونقل الخبرة الفنية والادارية ، وتسهيل التجارة والمعاملات التجارية.

ويتركز دور الحكومة فى تقديم الحوافز الضريبية ومنح فرص اكبر لترخيص التوكيلات وايجاد تراخيص عامة وتطوير السوق المالية والقضاء على الاعمال المخالفة.

اما دور المسئولين بالقطاع فينبغى ان يركز علي ابتكار منتجات جديدة وقنوات توزيع بديلة والحفاظ على معايير الخدمة والجودة.

اندماج الشركات

وتناول د. ممدوح حمزة استاذ التامين وادارة المخاطر بكلية التجارة - جامعة القاهرة الجانب الخاص بالاندماج بين شركات التامين مشيرا لنوعين من الاندماج :

الاندماج بطريقة الضم كالاندماج بطريقة المزج،

واضاف ان الاندماج يهدف لمواجهة الاثار المترتبة على الاتفاقيات الاقتصادية ومنها الجات من خلال خلق كيانات قوية تستطيع مواجهة الشركات الاجنبية.

- مسايرة الاتجاه العالمى لعملقة شركات التامين لكى تصبح قادرة على مواجهة التكتلات.
- الحد من دخول او وجود شركات ضعيفة تضر السوق اكثر مما تفيده.
- توافر كفاءات ادارية وفنية افضل.
- التخلص من الشركات ذات نسب الاحتفاظ المتدنية وتحقيق وفورات الحجم الكبير،
- انخفاض درجة الخطورة لقدرة الشركات الكبيرة على تنويع عملياتها.
- زيادة راس مال واحتياطيات الشركات الحديثة لزيادة درجة الثقة

وعقب د. سامى مجيب رئيس قسم التامين بجامعة القاهرة (بني سويف) بانه لابد من الاخذ فى الاعتبار بعض العناصر مثل صناديق التامين الشخصية وتبلغ ٦٠٠ صندوق وكذلك التامينات الاجتماعية وتغطى ٦ ملايين عامل وتقوم بتغطية حجم كبير من المرتبات.

واعترض محمد الطير علي القول بان نظام تامينات الحياة فى مصر ينكمش لان الاعتماد على عدد البوالص في التقييم لا يعكس المستوى الحقيقي لتامينات الحياة.

بل علي العكس يشهد هذا النوع من التامينات تطورا حيث زادت الاقساط فى مصر من ٤٦ مليون جنيه الى ٥٠٨ ملايين جنيه فى خلال سنة واحدة اى زيادة بمعدل ٢١,٣٪ فى سنة واحدة فلا يمكن ان نسمي ذلك سوقا منكمشا وزاد اجمالى البوالص من ٢٢ مليون جنيه الى ٢٦ مليون جنيه ايضا .

رد كرويتون بأن هذه مؤشرات سليمة وبان الاختلاف نتج لان المقارنة تمت علي اساس ملكية البوالص اما الاقساط فتزداد بالفعل وهذه احد المؤشرات.

وعلي اعتبار ان هذه الاوراق قدمت مزايا المؤمن تساءل خيري سليم : ماهي المساوئ، وماهي مخاطر راس المال الاجنبي ؟ وعلى اعتبار ان الشركات الاجنبية لديها من الاستثمارات مايجعلها قد تستولى علي السوق كله.

مخاطر الاستثمار

قدم د. سامى نجيب استاذ ورئيس قسم التامين - جامعة القاهرة بنى سويف ورقة عمل تحت عنوان «استثمار اقساط التامين ... المقاييس والاحكام» ناقشها خلال الجلسة الخاصة للمؤتمر موضحا انه يتوافر فى التامين اموال ضخمة وهى نسبية تختلف من بلد لاخر وان هذه الاموال يتعين استثمارها اخذين في الاعتبار ان هناك فرقا فى مفهوم الخطر في التامين ومفهومه الاستثمار فالتامين يتعامل مع مايسمي بالاخطار البحتة حيث نكون بصدد حالة خسارة او عدم خسارة اما في الاستثمار فان نتائج مخاطره تتمثل في ربح او خسارة وكلما زادت درجة الخطر والمخاطرة زادت احتمالات تحقيق الارباح.

يستهدف المؤمن عليه تخفيض الخطر وليس التعرض لخطر اضافى يتمثل فى مخاطر الاستثمار وركز على عدة نقاط هامة يتعين مراعاتها في تحديد سياسات وقنوات استثمار اموال التامين والتي تمثل احتياطيات اكتوارية او رياضية.

اولا: لا توجد سياسة مثلى للاستثمار وهكذا يتم وضع سياسات الاستثمار بالتوفيق بين مبدأى الربحية والضمان واعتبارات السيولة.

ووفقا لذلك فان سياسة الاستثمار تتحدد من خلال دراسة حالة تراعى فيها الفترة الزمنية للمستثمر ومختلف اهدافه واحتياجاته الاستثمارية.

ثانيا. يتعين مراعاة ان لاموال التامين طبيعة مختلفة عن الاستثمارات الاخرى ذلك ان اموال التامين متاحة للاستثمار وليست مخصصة للاستثمار فلم تجمع تلك الاموال من حاملى الوثائق بغرض الاستثمار.

وبيان ذلك ان حملة الوثائق يؤدون اقساط التامين لتامينهم من مخاطر معينة يتعرضون لها وليس بغرض الاستثمار اذ يدركون ان شركات التامين ليست بيوتا للاستثمار لذا يتعين ان تراعى شركات التامين فى تحديد قراراتها الاستثمارية الاعتبارات التالية: ان اقساط التامين المتاحة للاستثمار هى الاقساط الصافية وليست الاقساط الاجمالية او التجارية.

والاقساط الصافية التى نبحث فى استثمارها تعتبر فى حقيقتها اقساط الخطر اى اقساط الخسارة التى يؤديها المؤمن عليهم والتي يتم تقديرها اكتواريا وفى الحقيقة فان التامين عبارة عن عملية توزيع للخسائر التى من المؤكد تحققها بالنسبة للقلة سيئة الحظ من المؤمن عليهم.

حيث نتكلم فى نظرية الاحتمالات التي يقوم على اساسها التامين فاننا ننظر اليها من وجهتين:

الاولى. علي المستوى الفردى فيكون الخطر امرا احتماليا قد يقع بالنسبة للمؤمن عليه وقد لا يقع، والثانية : علي مستوي مجموع المؤمن عليهم وبالتالى شركة التامين وهنا يكون الخطر امرا مؤكد الحدوث وعلى شركة التامين تعويض الخسائر الناشئة عند تحقق الخطر. فى التامين تكون التزامات حاملي الوثائق باداء الاقساط عاجلة فور التعاقد اما شركة التامين فانها تؤدى

التزاماتها فى تاريخ مستقبل حيث يتحقق الخطر.. ومن هنا فهناك فترة زمنية بين تاريخ قيام شركة التامين بجمع الاقساط وبين التاريخ الذى تقوم فيه بتعويض الخسائر.. ويؤدى ذلك الى تراكم احتياطيات رياضية ضخمة متاحة للاستثمار.

- يقوم الخبير الاكتوارى بتقدير اقساط التامين الصافية بمراعاة تراكمها لدى هيئات التأمين حتي تاريخ تحقق الخطر ومن هنا فانه يفترض في تقدير الاقساط استثمار صافى الاقساط المتراكمة بمعدل فائدة معين يختلف باختلاف طبيعة التامين : عقود تامينات الحياة او تامينات الممتلكات والمسئولية

ويقودنا ذلك الى حقيقة المشكلة التى تواجهنا عند استثمار اقساط التامين والتى تتمثل في ضرورة تحقيق التوازن بين عدة امور قد تكون متعارضة:

١ - تتراكم لدي هيئات التامين اموال (احتياطيات) طائلة متاحة للاستثمار

٢ - ان الاموال المتراكمة عبارة عن اقساط خسائر طائلة مؤكدة الحدوث وبالتالي فانها تؤدى في المستقبل فى شكل تعويضات للخسائر.

٣ - انه تم افتراض تحقيق معدل استثمار لتلك الاحتياطيات عند اجراء التقديرات الاكتوارية للاقساط

٤ - علي شركات التامين ان تستثمر الاحتياطيات المتاحة للاستثمار لديها لتحقيق معدل الاستثمار المفترض اكتواريا فى تقدير الاقساط وذلك حتى تتحقق قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

٥ - ان حاملي الوثائق لم يرخصوا للمؤمنين باستثمار اموالهم لحسابهم ومن هنا فانه يتعين علي شركات التامين ان تكون فى منتهى الحرص فى استثمار تلك الاحتياطيات او المخصصات الفنية ويؤكد د. سامى نجيب انه طالما هناك في اى استثمار احتمالات الربح او الخسارة فان علي شركات التامين ان تقوم باحد امرين:الاول: تطوير عقود التامين لتصبح عقودا استثمارية يقتصر فيها التزام شركات التامين علي اداء الاقساط المتراكمة والارباح او الخسائر الناشئة عن استثمارها ايا ما كانت.. ولا يمكن تحقيق ذلك فى بعض عمليات تامين الحياة فلا يمكن فى البعض الاخر او في تامينات الممتلكات والمسئولية.

الثاني: ان تكتفي عند اختيار قنوات واوجه الاستثمار بالاقل عائد المخاطر يتفق والفروض الاكتوارية لمعدل الفائدة الذى روعى فى حساب الاقساط وبمعنى اخر ان تعطي اولوية لاعتبارات الضمان على الربحية.

القواعد والاحكام القانونية

ووفقا لقوانين الاشراف والرقابة على التامين فهناك احكام وقواعد للاستثمار تهتم باعتبارات الضمان اكثر من العائد وتؤكد القوانين لاختلاف طبيعة تامينات الحياة وتامينات الممتلكات والمسئولية وبالتالي اختلاف قنوات واوجه الاستثمار

- كما تؤكد القوانين اهمية الاستثمار في السندات خاصة السندات الحكومية والاوراق المالية ذات المخاطر الاستثمارية المحدودة.

- وفيما عدا ذلك فان هناك نسبة محددة من الاموال المستثمرة يمكن توجيهها لاوجه استثمار اخرى بناء علي دراسات جدوى

واخيرا فانني اعيد تاكيد:

- ان احتياطيات التامين المتراكمة عبارة عن التزامات مؤكدة الوفاء فى المستقبل.

- انه عند تقدير اقساط التامين نأخذ فى الاعتبار معدل استثمار يتعين علي شركات التامين تحقيقه ولا تذهب بعد ذلك بعيدا للبحث عن عائد مرتفع على حساب المخاطرة

- وهكذا فان الاحتياطيات المتراكمة متاحة للاستثمار ولكنها لم تجمع بغرض الاستثمار ويتعين بالتالى ان تعطى اولوية لاعتبارات ا. عمان رئيس السعي نحو العائد المرتفع واكد كيفين كرويتون اهمية مسمعة الطرق المستخدمة للاشراف على الاستثمارات بما فيها الدول المتقدمة لان الهدف سيكون واحدا سواء كانت الصناعة ناشئة او ناضجة كما هو الحال فى الولايات المتحدة الامريكية فليس هناك فروق كبيرة بين الولايات المتحدة ومناطق اخرى لانه لابد من اتخاذ قرار سواء بتدخل الحكوميين او عدم تدخلهم.اما فيما يخص الاسواق الناشئة والحاجة الي اجتذاب رؤوس الاموال فقد اثبتت الدراسات بصفة عامة ان مساهمة شركات التامين الاجنبية تزيد من نشاط السوق لكن لابد من التاكيد على ان تحسين المنافسة سيؤدي فى النهاية لخدمة المنتج لابد من وجود جهود رقابية عند التحرك فى هذا الاتجاه مع تقلص دور الحكومة وعقب محمد الطير المستشار بشركة مصر للتامين بان هدفنا جميعا الربحية بشرط الا تمس الضمان لكن النقد الموجه لنا اننا مقيدون بقواعد الاشراف والرقابة.الربحية اولا واجاب د. سامى نجيب بانه لن يختلف كثيرا لان قطاع التامين مقيد ايضا بآراء العلماء والاساتذة لان الفكر يقود وهو الذي وضع القواعد التى تحكم شركات التامين في استثماراتها لهذه الاموال على ان تكون الاولوية اولا الربحية ثم الضمان ولكننا مستمرون فاشلون لاننا نبحث عن الضمان قبل الربحية الا ان هذا الاسلوب يطبق في التامينات الاجتماعية لان ٩٥ من اموالها قروض وسندات اجتماعية والنظام اجبارى وليس اختيارى.واعترض فتحي يوسف رئيس شركة الدلتا علي ان يتم التعامل مع الواقع التاميني بعد مائة عام بهذا الاسلوب واذا كان القانون المدنى نص علي اعتبار عقد التامين من عقود الغرر والرهان.. فلاشك ان الجميع يعرف ان القانون المدنى في ذلك الوقت عبر عن فكر هذا الزمن حتى من قال انه حرام تغيرت رؤيته حاليا واصبح حلالا..

اما الرأى الخاص باننا لسنا مفوضين من المؤمن لهم بالدخول فى عمليات استثمارية فهذا فكر يفترض ان الاموال مازالت مملوكة لهم وهذا غير صحيح فالشركة تصدر عقدا يهدف جبر الضرر مقابل قسط والفلسفة التى قامت عليها ان عملية توزيع الاخطار من الزم اللوازم لممارسة التامين.. والاستثمار هو عملية تالية للعملية التامينية والخلاف مع الضرائب ناتج عن ان شركات التامين كشركات مساهمة هدفها تعظيم الربح.

واشار د. معوض حسنين ان مرحلة الحلال والحرام انتهى وقتها اما صناعة التامين حاليا فهى صناعة متطورة يحكمها معايير عديدة فلدينا اشراف ورقابة قوية وعلى مستوى عال ولدينا تخصصات للتامين بالجامعات ومنافسة فى الصناعة في الوقت الحالى وجميعها عوامل تؤكد مدى تطور الصناعة وبالنسبة للاستثمار لم يعد ضمانا وربحية بل تطور وأصبحت هناك نظريات تسمى نظريات استثمار وصار هناك العائد الاستثمارى الراسمالى ودرجات المخاطرة واصبحت هناك مفاهيم ونماذج لابد ان تراعى وبالنسبة لمصر لدينا قانون الاشراف والرقابة يحدد نسب معينة للاستثمار مثل اى دولة فى العالم والقانون يعطي مرونة التحرك لمستثمر واع

ويرى جمال حمزة المدير الاقليمى للشركة الامريكية لاعادة التامين انه سيستمر احتياج السوق المصرى للتامين فى المرحلة القادمة الى ذات الانواع التقليدية من تغطيات اعادة التامين سواء الاتفاقي او الاختيارى او زيادة الخسائر وعرض خلال الجلسة السادسة التى عقدت تحت عنوان «دور اعادة التامين فى السوق التنافسي» لاهم الجوانب التي تحتاج الى بعض التطوير في اسلوب اداء الشركات المصرية عند ابرام او تجديد عقود اعادة التامين التقليدية وتتلخص في كفاية وكفاءة اعداد المعلومات الواجب تقديمها لمعيدى التامين عند تجديد العقود حيث ان هذه المعلومات ضرورية للغاية بالنسبة لمعيدى التامين من اجل التعرف على طبيعة الخطر ومن ثم تقييمه وتحديد المناسب وتحقق الشفافية افضل اسلوب يفيد طرفي التعاقد حيث تمكن شركة التامين من الحصول على افضل الشروط والاسعار التي سيقدمها معيد التامين المدرك تماما لماهية الخطر الذى يتعامل معه ومن اهم المعلومات التي يحتاجها معيدو التامين الجادون فى عملية تقييم الاصدار هى تفصيلات الخطر اختياريا او جدول تحليلى لمكونات المحفظة اتفاقيا وجداول الاحتفاظ من كل خطر بشكل تفصيلى وقائمة التوزيع الجغرافى للاخطار

الموضوع الرئيسى :	العولمة	اسم كاتب المقال :	زينب ابراهيم
الموضوع الفرعى :	من الناحية الاقتصادية : مصر	رقم العـــــدد :	١٦٤٥
المصــــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٧/١٧

واحصائيات تفصيلية للاقساط ومختلف الاستقطاعات وقوائم تراكم مبالغ التامين ضد اخطار الكوارث الطبيعية وكذلك قوائم الاساطيل الحيوية البحرية

ومن العوامل الاخرى التى تتطلب تطويرا شاملا تحديد عمولات اعادة التامين بشكل واقعي وعادل فى ضوء تزايد معدلات الخسارة المحققة واعادة النظر فى حجم الضريبة الحكومية المقتطعة من عمليات اعادة التامين حيث انها تبلغ معدلا مرتفعا للغاية وكذلك اعادة النظر فى شرط احتفاظ الشركة باحتياطى التعويضات تحت التسوية حيث لم يعد هذا الشرط مطبقا على نطاق واسع لتاثيره السلبى المباشر على ارصدة معيدي التامين.كما أشار جمال حمزة لتغطيات اعادة التامين المستحدثة مؤكداً ان ظهور الكيانات التامينية الاضخم بعد انتهاء عملية الخصخصة سوف يبرز اهمية حماية القوائم المالية باكملها ضد تقلبات النتائج من سنة لاخرى.

ويمكن لمعيدى التامين الكبار بحكم الخبرة والعلاقة الوطيدة مع الشركات المصرية ان يساهموا فى المزيد من التطوير لجهود التقنية بالسوق.. وحيث يرتبط نجاح شركات التامين الى حد كبير بمدي الدعم الذى تتلقاه من معيدى التامين على كافة اشكاله والتى تتلخص فى تقديم الخبرة الفنية والطاقة الاستيعابية واستحداث منتجات جديدة علاوة على التدريب والتطوير.

الاستثمار المستقبل

وتحت عنوان تطوير وتسويق منتجات وخدمات التامين عقدت الجلسة الاخيرة. اشار ستيفين جرلنستاين النائب الاول لرئيس معهد معلومات التامين انه بالنسبة للمستهلك يجب اولا وقبل كل شيء ان يشعر الناس انهم عندما يشترون وثائق التامين يستثمرون فى المستقبل مما يدعم الاطمئنان داخلهم فيقبلوا على شراء وثائق تامينية ويجب على شركات التامين فى نفس الوقت . ان تؤكد اهتمامها باحتياجات الناس وهمومهم وان تثبت انها فعالة بـ[illegible] الاكتفاء بالكلام النظرى ولا تخجل من تقديم المعلومات بل تقدم للعملاء اكـ[illegible] قدر ممكن من المعلومات ثم تترك للناس فرصة اتخاذ القرار المناسب وسيقومون بذلك مع مراعاة ان التخصص جزء هام من التسويق الناجح فيجب البحث عن سوق معينة او قاعدة معينة وان يتم تحديد المجال الذى تتميز فيه الشركة ثم تعمل فيه بكل اهتمام و جدية.. وللحكومة دور هام فى جعل الجمهور يشعر بالارتياح ويقبل علي شراء وثائق تامينية عندما يجد من الحكومة مساندة لمفهوم صناعة التامين.. وليس المقصود هو الدعم المالى بل التاكد من ان شركات التامين تدير اعمالها بالطريق الصحيحة.

شاركت فى الإعداد:

جيهان المطيفى

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية : مصر	رقم العـــــدد :	٢٨٩٩
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/٦

تصريحات وزير الاقتصاد أعادت طرح القضية من جديد

العولمة تقود البنوك المصرية إلى الاندماج

أعلن الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد منذ أيام عن عزم الحكومة إجراء عمليات دمج بين البنوك متوسطة وصغيرة الحجم من أجل توافر كيانات مصرفية قوية وقادرة على مواجهة أية تحديات مع البنوك الأجنبية سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية.

تصريحات وزير الاقتصاد أعادت من جديد طرح قضية دمج البنوك في مصر ومدى جدواها وهل الاقتصاد المصري في حاجة إليها بالفعل أم لا؟

«العالم اليوم» فتحت الملف سألت العديد من خبراء المصارف ورجال البنوك والاقتصاد عن رأيهم في هذه القضية.

من جانبه أكد الدكتور بهاء الدين حلمي رئيس بنك مصر أن هناك مجموعة من الآثار الإيجابية التي ستنجم من جراء إتمام عمليات الدمج أهمها انتقال الذمة المالية حيث يترتب على الدمج انتقال الذمة المالية من المؤسسة المصرفية المندمجة بأصولها والتزاماتها إلى المؤسسة المصرفية الجديدة الناتجة من الدمج فضلا عن زيادة قاعدة رأس المال وهو الأمر الذي يؤدي إلى كفاية ومتانة المركز المالي للقاعدة الرأسمالية للبنوك المندمجة.

وأشار د. بهاء إلى أنه يترتب على الاندماج المصرفي ارتفاع تصنيف البنوك المندمجة وتحسين الكوادر المصرفية حيث إن الدمج يرفع القدرة على الاستثمار في الموارد البشرية واستقطاب الكفاءات المصرفية والتنظيمية وتحسين وتجديد العمالة بالبنك عن طريق تدريبها على تقدير المخاطر وأشكال الائتمان والعمليات المصرفية المتقدمة والأدوات المالية الحديثة.

تكنولوجيا

وأضاف رئيس بنك مصر أن الدمج يتيح للبنوك المندمجة تقديم خدمات البنوك الشاملة التي يحتاجها العملاء بشدة خاصة أن الأدوار التقليدية لم تعد ترضي رغبات العملاء فضلا عن أنه يترتب على الدمج التحسن المنشود في كفاءة الإنتاجية للمصارف المندمجة بشرط أن يكون لدى المصرف الحائز الإرادة القوية والقدرة على الاستفادة من الإيجابيات الكامنة وتفعليها.

وأكد د. بهاء الدين حلمي أنه من بين الآثار الإيجابية أيضا أنه يتم إيجاد مجالات واسعة لخفض التكاليف وزيادة الإيرادات، ومن ثم ارتفاع هامش الربحية فضلا عن توافر الشكل الهيكلي الضروري للاستجابة لمطالب العملاء في الحصول على خدمات فورية وتلبية احتياجاتهم المتزايدة من منتجات مالية ومصرفية واستثمارية متنوعة بجودة عالية وأقل كلفة ممكنة.

توزيع المخاطر

وأكد د. بهاء الدين حلمي أنه رغم الإيجابيات العديدة لعملية الدمج إلا أن هناك سلبيات أيضا قد تنجم عنها أهمها زيادة وقع تعثر البنوك العملاقة على الاقتصاد القومي ككل فضلا عن أن الدمج يحتم إعادة هيكلة العمالة في المؤسسات المصرفية والمالية المندمجة الأمر الذي يتم معه الاستغناء عن بعض الوظائف في الكيان الجديد.

وأشار إلى أنه قد يترتب على الدمج قيام السلطات المعنية بإجبار البنوك على التخلص من بعض أفرعها في مناطق معينة بهدف الحفاظ على المنافسة في الأسواق وتجنب حدوث احتكارات في السوق مما يعني فقد البنوك المندمجة لأصول قد تكون مرتفعة الجودة وذات أداء عالي الكفاءة في هذه الأسواق.

وأكد عصام الدين الأحمدي رئيس بنك مصر الدولي أن الاندماج بين البنوك أصبح أسلوب عمل تفرضه عوامل متعددة لدعم القدرة التنافسية للبنوك لمواجهة التحديات القادمة مشيرا إلى أن الاندماج المصرفي أصبح سمة العصر ولا يمكن للبنوك المصرية أن تبقى بعيدة عما يجري حولنا في العالم.

وأوضح الأحمدي أن البيئة الاقتصادية صارت تنطوي على مخاطر مرتفعة ومنافسة شديدة وهذا يتطلب وجود كيانات ومؤسسات مصرفية كبيرة لها مواردها المالية الضخمة التي تستطيع أن تمول المشروعات والشركات الضخمة مشيرا إلى أن المؤسسات المصرفية في أوروبا وأمريكا واليابان تتجه إلى الاندماج في مؤسسات مصرفية عملاقة حيث إن الشركات العملاقة والإنتاج الكبير يحتاج إلى مؤسسة مصرفية كبرى وبنوك عملاقة.

وأكد الأحمدي أن عملية الدمج بين بنكين ينتج عنها تخفيض الضرائب المدفوعة حيث يمكن للكيان الجديد استخدام أرباح أو خسائر أحدهما في تحقيق وفورات ضريبية للكيان الجديد فضلا عن أن كبر حجم الوحدة المصرفية يتيح فرصا أكبر لثبات وتنوع مصادر الودائع مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الحصول على الأموال وتوظيفها بأسلوب أكثر كفاءة يحقق أرباحا أكثر.

وأكد الأحمدي أن النمو والتوسع والانتشار من أهم دوافع الاندماج المصرفي لأن الاندماج يحقق فرصا للتوسع في الأسواق أكثر مما يوفرها التوسع من أجل الداخل لأي بنك كما يتيح التوسع في الخدمات المصرفية من خلال مزج خدمات البنكين معا وكل ذلك يؤدي إلى تعزيز موقع البنك الجديد في السوق المصرفية وزيادة حصته ونشاطه بأقل تكلفة ممكنة.

وقال الأحمدي إن الدمج يتيح أيضا الفرصة لزيادة حجم التسهيلات المقدمة للعملاء ويكفل التوسع في مجالات مصرفية جديدة بعد اكتساب خبرات التعامل في أسواق النقد ورأس المال الدولية.

من جانبه أكد الخبير المصرفي د. سمير رضوان أن دخول اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية حيز التنفيذ منذ بداية العام الماضي يحتم علينا ضرورة الاتجاه نحو الاندماج بين الكيانات المصرفية والتأمينية الصغيرة والمتعثرة في كيانات كبيرة درءا لانهيار هذه الكيانات الصغيرة عندما تشتد المنافسة بتحرير القطاعين واتساع نطاق المنافسة الأجنبية.

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية : مصر	رقم العـــــدد :	٢٨٩٩
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/٦

وأوضح د. سمير رضوان أنه قد يترتب على الاندماج بين الوحدات المصرفية توافر استراتيجية دفاعية حيث إن الاندماج قد يستخدم كوسيلة لحل المشكلات التي تعاني منها بعض المؤسسات المصرفية سواء كانت مشكلات تمويلية أو تسويقية أو تنظيمية أو خاصة بملاءة رأس المال فضلا عن أن الدمج يمكن أن يستخدم في الحد من المنافسة الشديدة والخسارة أحيانا مما يجعل الكيان الجديد يعمل في ظروف أكثر أمنا واستقرارا عن ذي قبل. مشيرا إلى أن الدمج المصرفي قد يترتب عليه حماية المؤسسات المصرفية من دمج عدائي من جانب أطراف أخرى وذلك عن طريق اندماجها طوعيا مع مؤسسة مصرفية أخرى.

البنوك الصغيرة

الخبير المصرفي محمد لطفي عضو مجلس إدارة بنك قناة السويس سابقا قال إن الدمج في مصر لا يحدث إلا إذا تعثر أحد البنوك ضاربا المثل ببنك الاعتماد والتجارة الذي تم دمجه مع بنك مصر في بداية عام 93.

وأوضح الخبير أن المجال ليس مناسبا لحدوث عمليات الدمج بين البنوك الكبرى مشيرا إلى أنه يمكن أن يتم دمج البنوك الاستثمارية ذات الحجم الصغير والإمكانات المصرفية الضعيفة.

وأشار محمد لطفي إلى أنه في حالة حدوث الدمج للكيانات المصرفية الصغيرة فإنه يجب أن تدمج هذه البنوك في بعض البنوك الاستثمارية الأكبر حجما مثل بنوك مصر الدولي ومصر اكستريور والتجاري الدولي وقناة السويس وجنرال سوسيتيه حيث إن تلك البنوك حققت تقدما كبيرا في العمل المصرفي في خلال الأعوام الماضية بما يؤهلها من دمج البنوك الصغيرة فيها.

وأكد لطفي أن الاندماج المصرفي أمر مطلوب في الوقت الحالي مشيرا إلى أن الهدف من الدمج ليس لتقليل عدد البنوك في القطاع المصرفي وإنما إيجاد جهاز مصرفي يضم عددا من البنوك الكبيرة والقوية المؤهلة للدخول في أية منافسات أو تحديات مع البنوك العالمية خاصة الأسواق المحلية حيث أعلنت مجموعة من البنوك عزمها الدخول إلى الأسواق المحلية.

خفض التكلفة

وأكد الدكتور محمد إبراهيم منصور أستاذ الاقتصاد بتجارة أسيوط أن اتجاه البنوك الصغيرة للاندماج فيما بينها سيؤدي إلى وجود قدرة لدى هذه البنوك على مواجهة تحديات المنافسة مشيرا إلى أن الاندماج سيؤدي إلى خفض تكلفة الخدمات المصرفية ورفع كفاءتها وتحديث الإطار التنظيمي والتشريعي لتطوير القوانين والأنظمة المالية والمصرفية وتبني مفهوم البنوك الشاملة.

وأضاف د. إبراهيم منصور أنه رغم الاتجاه العالمي لتحرير قطاع الخدمات المالية - وهو الأمر الذي يجعل ميزان التفوق في المنافسة يميل لمصلحة البنوك الأجنبية - إلا أن البنوك المصرية بوسعها تقوية مركزها التنافسي تدريجيا من خلال تطوير قواها الذاتية.

وطالب د. إبراهيم منصور بضرورة الاتجاه نحو التطوير في المنتجات المصرفية كما ونوعا ونشاطا وتطوير نظم المعلومات والاتصالات المصرفية وتطوير رأس المال البشري ليكون أساس النمو التوسع وتطوير نظم العمل الإداري وأساليبه ومواجهة التنامي في حجم المنشآت المالية الكبرى.

وقال د. منصور إن هذه المطالب تشير إلى أهمية الاندماج المصرفي بين البنوك في بعض الحالات لخفض التكاليف ورفع مستوى الكفاءة.

الموضوع الرئيسى :	العولمة	اسم كاتب المقال :	عبد الناصر العقبى
الموضوع الفرعى :	من الناحية الاقتصادية: مصر	رقم العـــــدد :	٢٩٦٣
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/١٩

ارتفاع تكلفة الإنتاج والمنافسة غير المتكافئة أهم التحديات

شبح العولمة يطارد صادراتنا الزراعية!

□ كتب: عبدالناصر العقبى

صادراتنا الزراعية تواجه تحديات صعبة فى الأسواق العالمية برغم الاستراتيجية التى وضعتها وزارة الزراعة لزيادة حجمها من 2 إلى 5 مليارات جنيه.

وباعتراف الخبراء فان العولمة والمتغيرات الدولية تهدد صادراتنا الزراعية بشكل كبير خاصة مع ارتفاع تكلفة انتاجها وانخفاض أسعار صادرات الدول الأخرى.

والسؤال المطروح كيف يمكن انقاذ صادراتنا الزراعية من شبح العولمة؟

وهل تمثل المشاركة المصرية الأوروبية الأمريكية ومنطقة التجارة العربية الحرة خطوة صحيحة فى هذا الاتجاه؟

فى البداية يؤكد الدكتور محمود منصور مدير معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ان تطبيق اتفاقية الجات سوف يلحق اثارا سلبية على الدول النامية على المدى القصير نظرا لخفض الدعم على مستلزمات الانتاج مع ارتفاع الأسعار العالمية وزيادة تكاليف الاستيراد مما يدعو إلى ضرورة الاعتماد على الذات فى مجال انتاج الفواكه والخضراوات والزيوت النباتية والالياف التى يتم تصديرها للأسواق العالمية مع الاخذ فى الاعتبار انها اسواق غير مستقرة.

وقال ان اقتصاد العولمة سيمكن الدول من الحصول على المواد الخام والعمالة الرخيصة، خاصة مع انخفاض تكلفة النقل الامر الذى يجعل المنافسة قائمة فى المرحلة القادمة على جودة الانتاج وليس قرب مواقع الانتاج.

واضـــــاف ان خطة وزارة الزراعـــــة لزيادة الصادرات الزراعية من 2 مليار جنيه إلى 5 مليارات جنيه تواجه تحديات حقيقية نظرا لتفتت الحيازة الزراعية بين ثلاثة ملايين وعدم استقرار الظروف الجوية.

وأشار مدير معهد بحوث الاقتصاد الزراعى الى ضرورة ان يكون التصدير مسئولية الدولة كلها وليس القطاع الزراعى فقط مشيرا إلى وجود فائض فى انتاج بعض الحاصلات كالبطاطس والموالح والبصل والارز مما يتطلب مواجهة مشكلات التسويق والتصدير بالتنسيق بين المنتجين والمصدرين وقطاع التمثيل التجارى.

وقال ان اهم التحديات التى تواجه صادراتنا الزراعية هى النظام التجارى الجديد الذى نشأ عقب توقيع اتفاقية الجات والذى ينص على ضرورة الاخذ بالاعتبارات الصحية فى الدول المتقدمة مما يعني اغلاق الاسواق امام صادرات الدول النامية مثل البطاطس المصرية التى يضع الاتحاد الأوروبى العراقيل امامها بدعوى اصابتها بالعفن البنى وعدم التزامها بالاعتبارات الصحية.

واشار الدكتور محمود منصور إلى ضرورة توعية المزارع المصرى باوضاع الأسواق الخارجية واحتياجاتها وأكد ان الفاقد الناجم عن عمليات النقل والذى تسبب فى خسارة 20٪ من الانتاج الزراعى.

من ناحية اخرى أوضح الدكتور موسى عبدالعظيم بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى ان تراجع الصادرات الزراعية المصرية يرجع لاستمرار الدول المتقدمة فى دعم صادراتها وربط التجارة بقضايا البيئة والعمالة واستمرار المعوقات المحلية وفى مقدمتها البيروقراطية التى تهدد الاستثمار واستمرار مشكلات شركات التصدير والتمويل والتسويق وارتفاع تكاليف التصدير وعدم وجود حوافز للمصدرين.

وقال ان منظمة التجارة العالمية يمكن ان تدعم الصادرات المصرية اذا تم الاخذ بالخبرات العالمية والتكنولوجيا ودراسة احتياجات الأسواق العالمية كما ان اقامة التكتلات الاقليمية فى ظل العولمة كالاتحاد الأوربى وتكتل النافتا ورابطة الاسيان والكوميسا سوف يرفع معدلات النمو الاقتصادى فى الدول الاعضاء وقال ان انضمام مصر الى الكوميسا وتوقيع اتفاقية الشراكة مع الولايات المتحدة والسوق الأوروبية ودول شرق اوروبا والبلاد العربية سوف يسهم فى تسويق منتجاتها بالاسواق الخارجية.

ويؤكد الدكتور أمين عبد استاذ الاقتصاد بالمركز القومى للبحوث ان صادراتنا الزراعية تتمتع بمزايا نسبية فى الأسواق العالمية مثل البصل المصرى الذى يتم انتاجه فى الوقت الذى تسوء فيه الاحوال الجوية بالدول الاخرى ومع ذلك فانه يواجه منافسة شرسة من اسبانيا وهولندا كما يواجه القطن طويل التيلة منافسة قوية من السودان ومالاوى والصين وإسرائيل وأمريكا اللاتينية فى حين تواجه الموالح التى يتم تصديرها لدول الكتلة الشرقية منافسة من المغرب وإسرائيل.

وأشار إلى ان صادراتنا الزراعية تتراجع لارتفاع اسعار نولون الشحن واستمرار مشكلات الانتاج وعدم وجود معلومات دقيقة عن الاسواق الخارجية.

من ناحية اخرى قال السفير جمال بيومى مساعد وزير الخارجية ان تطبيق اتفاقية الجات سوف يؤدى إلى تخفيض الرسوم الجمركية والغائها فى نهاية الامر لصالح المستهلكين.

واضاف ان وزارة الزراعة تدعم المفاوضات المصرية الأوروبية التى بدأت فى يناير 1995 لازالة المعوقات امام الصادرات الزراعية المصرية مثل البطاطس والقطن والبرتقال والليمون واليوسفى والجريب فروت.

وأكد الدكتور اسامة خير الدين رئيس المجلس السلعى للحاصلات الزراعية على اهمية دعم الدولة للصادرات الزراعية التى تواجه منافسة قوية فى الأسواق الخارجية مشيراً إلى ان وزارة الزراعة خصصت 40 الف فدان شرق قناة السويس وحظرت استخدام المبيدات والملوثات فى زراعة هذه الاراضى كما خصصت 10 الاف فدان للحاصلات البستانية وانتاج الزهور بهدف التصدير.

واخيرا شدد الخبراء على ضرورة البحث عن اسواق جديدة وانتاج حاصلات غير تقليدية لدعم صادراتنا الزراعية فى الأسواق العالمية.

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	عبد الحميد صالح
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية: مصر	رقم العـــــدد :	٤١٦٤٠
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٢/١٨

متطلبات العولمة

د. عبد الحميد صالح حمدان

لقد أصبح الحديث عن العولمة من الناحية النظرية أمرا يبعث على الملل وهو لايثير في المشاعر مايثيره الحديث عنها من الناحية العملية، أي كيفية الوصول إلى حلول ملموسة للتعامل مع هذه الظاهرة ولذا فإننا سنحاول في هذه لعجالة استكشاف أفضل الطرائق وأمثل السبل لمواكبة تداعيات العولمة وارهاصاتها، وسنسعى إلى رسم خريطة مبسطة لما ينبغي عمله في مصر لاستيعاب تحولات العولمة، وإعداد العدة لمواجهة هذه التحولات، فالتحوط للعولمة ومنها ليس بدعة، بل هو مطلوب ومستصوب، ولننظر إلى الغرب نفسه (أوروبا وأمريكا)، وهو مصدر هذه العولمة ومصدرها، فقد ارتفعت فيه الأصوات المضادة للعولمة ولآثارها السلبية على الحياة الاقتصادية والثقافية خاصة لدى الشرائح المتوسطة التي تشكل العمود الفقري لهذه المجتمعات الغربية، وذلك بعد أن فطنت إلى طمس هويتها ووقوعها في قبضة اقتصاد السوق المتعولم، مما بات يهدد حقوق المواطن العادي ولقد شرعت أمم شتى في مراجعة تشريعاتها ونظمها الداخلية لمواكبة العولمة واللحاق بركبتها المتسارع ونحن في مصر ليس أمامنا سوى خيار واحد يقتضي منا العمل فورا على ترتيب البيت من الداخل بنظرة جديدة تأخذ في عين الاعتبار كل المتغيرات والمستجدات فجغرافيتنا وتاريخنا يفرضان علينا اليقظة والفطنة وأخذ مثل هذه الأمور مأخذ الجد وهذا يستوجب اتخاذ إجراءات فورية تتناول مختلف جوانب حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي رأيي أن أول هذه الإجراءات على المستوى السياسي يتمثل في تطبيق اللامركزية تطبيقا سليما فتفويض السلطة إلى الحكومات المحلية يعتبر من الأولويات لتحسين كفاءة الخدمات العامة وتوفيرها لجموع المواطنين بسهولة ويسر، والقضاء على البيروقراطية البغيضة وكل هذا في نهاية المطاف سيعزز عملية الديمقراطية القائمة على سيادة الشعب وعلى دعم المجتمع المدني ومنظماته وهو مايشكل في يومنا هذا عنصرا مهما في بناء الدولة الحديثة أما من الناحية الاقتصادية، وهي الأكثر تعقيدا وحساسية، فيتعين علينا ضبط وتنظيم اقتصادنا الخاص بنا دون التقيد بأي تعليمات تفرض علينا من الخارج، فأهل مكة أدرى بشعابها، ولابد من ممارسة الضوابط المالية ككوابح فورية لإيقاف النزيف المالي والاختلالات الاقتصادية الكلية. وقد أرجع مؤرخنا المقريزي في كتابه الفريد إغاثة الأمة بكشف الغمة هذه الاختلالات الجارية في مصر في عهده إلى ثلاثة أسباب لارابع لها على حد قوله نلخصها هنا على الوجه التالي: «فالسبب الأول هو الرشوة فهي أس الفساد والخلل، مما زاد من غباوة أهل الدولة والإعراض عن مصالح العباد، والانهماك في اللذات لتحق عليهم كلمة العذاب أما السبب الثاني فهو غلاء الأطيان (أي الأراضي الزراعية) فخربت بذلك معظم القرى وتعطلت أكثر الأراضي عن الزراعة وكان السبب الثالث في نظره هو رواج الفلوس وكثرتها في الأيدي لشراء الأمور الحقيرة بقصد الكماليات طبعا فقط دون شراء أي شيء جليل الفائدة، وانه تبين أن الحال في فساد الأمور إنما هو سوء التدبير لاغلاء الأسعار، وأن هذا يرجع إلى فساد نظر من اسند إليهم النظر في ذلك وجهلهم بسياسة الأمور، وهو الأكثر في الغالب، وعليه الجوائح التي تصيب الأشياء» انتهى كلام المقريزي، وأنا أدعو الجميع إلى التفكير فيما أورده مؤرخنا العظيم في القرن الخامس عشر الميلادي من أسباب لم تفقد مصداقيتها حتى يومنا هذا!

أما على الصعيد الاجتماعي، فهو في نظري أهم الجوانب التي لو نهضنا باستتبابه لاستطاع الشعب المصري أن يستقبل العولمة بروح جديدة وعقلية متفتحة وأول هذه الأسباب العمل على محو الأمية الوظيفية والثقافية ولن يتأتى ذلك إلا بفضل منظومة من المعايير والقيم التي تقوم على التكافل والمساواة وتقاسم المسئولية، واتقان العمل، والإحساس بقيمة الوقت والكفاءة والامتياز والنزاهة وهذه تبدأ كلها من المدرسة!

أما من الناحية الثقافية، فإن نظرية العولمة لن تتحطم في نظري إلا على صخرة تعدد الثقافات والتقاء الحضارات لاتصادمها أو تضاربها، فليس في استطاعة أي إنسان أن يتبرع بتقسيم العالم وتاريخه إلى حضارات متضاربة وإلى حلبة للصراعات، متجاهلا بذلك أوجه التفاعل بين هذه الحضارات، ومصر بصورة خاصة لاتعرف صدام الحضارات، فهي كانت ومازالت البوتقة التي انصهرت فيها الحضارات والثقافات والأديان وهنا يبرز دور المثقفين في التعريف بثقافتنا وحضارتنا العربية الإسلامية، وتوصيلها إلى العالم الخارجي بكل حقائقها وثوابتها فقد أصبحت الهيمنة (أي العولمة) في عصرنا الحاضر ليست هيمنة جغرافية أو عسكرية فحسب بل وثقافية وعلمية وتكنولوجية كذلك وكلها أمور تحتاج إلى الانطلاق نحو آفاق جديدة هي آفاق التقدم والعلم والمعرفة دون تهوين أو مغالاة، ودون فصل لهذه الجوانب عن بعضها البعض، فكلها تصب في خانة التوازن بين الواجبات والحقوق، وأي إخلال بهذا التوازن قد يوقعنا فريسة سهلة للعولمة!

العولمة

من الناحية الاقتصادية

الدول النامية — العالم العربى

العولمة

من الناحية الاقتصادية

الدول النامية : العالم العربى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	هل تستفيد المنطقة العربية من العولمة	عمر عبد الله كامل	الحياة	١٣٦٣٢	٢٠٠٠/٧/٨	٣٢
٢	العرب والعولمة (١)	طة عبد العليم	الاهرام	٤١٥١٩	٢٠٠٠/٨/٩	٣٤
٣	العرب والعولمة (٢)	طة عبد العليم	الاهرام	٤١٥٢٦	٢٠٠٠/٨/١٦	٣٦
٤	العرب والعولمة	شريف دولار	الاهرام	٤١٥٥٤	٢٠٠٠/٩/١٣	٣٨
٥	العرب والعولمة	على نجيب	الإهرام	٤١٥٦١	٢٠٠٠/٩/٢٠	٤٠

الموضوع الرئيسي : العولمة — اسم كاتب المقال : عمر عبد الله كامل

الموضوع الفرعي : من الناحية الاقتصادية:العالم العربي — رقم العـــدد : ١٣٦٣٢

المصـــدر : الحياة — تاريخ الصــدور : ٢٠٠٠/٧/٨

هل تستفيد المنطقة العربية من العولمة

د. عمر عبدالله كامل *

■ كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن ظاهرة العولمة، واكتسب تناول هذا المصطلح أهمية متزايدة سواء في العالم المتقدم أو النامي، لما سيترتب على هذه الظاهرة من تحولات جذرية في العلاقات الاقتصادية بين العالمين، ومع تبني هذه السياسة في الدول المتقدمة أخذت الدول النامية هي الأخرى في الإعداد للتكيف مع ما ستفرضه هذه السياسة من انعكاسات تتطلب في المقام الأول إعادة هيكلة اقتصاداتها حتى تسهل اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

فالعولمة تعني ازالة جميع القيود لا سيما تلك المفروضة على التجارة الخارجية سواء المنظورة (السلع) أو غير المنظورة (الخدمات بما فيها الاتصالات، والتكنولوجيا ونظم المعلومات) كما تعني العولمة انفتاح الأسواق وتكاملها عالمياً بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد من خلال المنافسة العالمية بل والانفتاح الثنائي ربما فرضته التكنولوجيا.

واذا كان العالم المتقدم سيستفيد، بل استفاد بالقطع من وراء الغاء جميع القيود والحواجز المفروضة على التجارة العالمية وهو ما وضح بالفعل منذ التوقيع على انشاء منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥، فإن الخاسر الأكبر أيضاً من العولمة هو الدول النامية، بما فيها الدول العربية، التي وجدت نفسها مضطرة إلى تعديل هياكلها الاقتصادية والاندماج في السوق العالمية بمعطياتها وشروطها الجديدة، بل الاشتراك في اصدار نظم وسياسات على عجل ربما تؤدي الى ثغرات قانونية، فبيانات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قدرت الوفورات والمكاسب التي ستجنيها المجموعة الأوروبية من تحرير التجارة الخارجية ما بين ٦١ و٩٨ بليون دولار سنوياً اعتباراً من عام ٢٠٠٠، أما الولايات المتحدة الأميركية وحدها، فإن مكاسبها تراوح ما بين ٢٨ و٦٧ بليون دولار، وعلى الجانب الآخر قدرت زيادة الفجوة الغذائية في المنطقة العربية من ١٢,٣ الى نحو ١٥ بليون دولار سنوياً.

تتطلب العولمة بادئ ذي بدء اندماج الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي، والاندماج في السوق العالمية ليس بالأمر السهل، والدليل على ذلك ما أشارت اليه تقارير البنك الدولي التي تقيس درجة اندماج هذه الاقتصادات في السوق العالمية ونجاحها في عملية العولمة، وأشارت هذه التقارير إلى انه بين ٩٣ دولة نامية نجحت ١٥ دولة فقط في أن تندمج في الاقتصاد العالمي وهي الدول التي سميت بحديثة التصنيع وذات الدخل المرتفع، أما الدول الأخرى فهي تواجه صعوبات جمة في كيفية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وسنتعرض في ما يأتي لأهم المعايير التي تقيس مدى نجاح الدول النامية، ومنها العربية، على الاندماج في الاقتصاد العالمي وهو معيار نسبة مساهمة التجارة الخارجية لدولة ما في التجارة الدولية، ومعيار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها في خلق فرص عمل أو في زيادة معدلات البطالة.

إن معيار نسبة مساهمة التجارة الدولية لدول ما في التجارة العالمية لهو من أهم المعايير التي تقيس درجة اندماج اقتصاد ما في الاقتصاد العالمي، فارتفاع درجة مساهمتها في التجارة الدولية وإن كان يؤدي الى بعض الآثار الايجابية مثل ارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، فإنه من ناحية أخرى يؤثر على نمط توزيع الدخل لشرائح كبيرة من السكان وربما يؤثر سلبياً على مستوى معيشتهم، اذ يؤدي ارتفاع درجة مساهمة الدولة في التجارة الدولية الى تحويل الكثير من السلع التي يستهلكها الفقراء نحو التصدير، وظهر ذلك واضحاً ابان فترة الاحتلال الانكليزي والفرنسي للكثير من الدول العربية والافريقية، إذ عمدا إلى ادخال الكثير من المحاصيل (القطن مثلاً في مصر) بغرض سد حاجة المصانع في الدول الاستعمارية، وكان ذلك على حساب المزارع الوطني والحاجات المحلية، أما الدول المصدرة للنفط فمعدل النمو مرتبط بسعر النفط الذي يؤثر على معيار النمو مع أنه غير حقيقي.

كذلك فإن ارتفاع نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي قد يعني زيادة الاعتماد على استيراد السلع الغذائية وهو ما يعني انخفاض درجة الاكتفاء الذاتي في هذه السلع، وذلك ينطبق على الكثير من الدول العربية ويؤثر سلباً على الشرائح الاجتماعية الفقيرة، ناهيك عن أن ارتفاع درجة المساهمة في التجارة الدولية الذي يصاحبه تعريض الدول إلى درجة أكبر من التقلبات سواء في الدخل أو في سعر صرف العملة، ويقع العبء الأكبر من هذه التقلبات على الفقراء أكثر من غيرهم، وظهر ذلك واضحاً عندما انخفضت أسعار النفط منتصف الثمانينات وما صاحب ذلك من تغير واضح في الأداء الاقتصادي لكثير من الدول العربية، وما ترتب عليه من أثر في تحويلات العمالة وفي عدد العمالة نفسها التي عادت الى أوطانها حيث ساهمت في زيادة معدلات البطالة فيها.

وظهر ذلك واضحاً في اليمن حيث اضطر أكثر من مليون عامل يمني يمثلون ربع اجمالي القوى العاملة اليمنية الى العودة، ما أدى الى ارتفاع معدل البطالة من سبعة في المئة إلى ٢٥ في المئة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢. وتزامن ذلك مع انخفاض الطلب على العمالة في أوروبا، ما أثر في معدل الهجرة من الدول العربية في شمال افريقيا الى غرب أوروبا وأدى بالتالي الى انخفاض مستويات الأجور.

أما المعيار الثاني المؤثر في ظاهرة العولمة فهو حركة رؤوس الأموال الأجنبية سواء في صورة قروض أو استثمارات مباشرة، فهذه تؤثر في معدلات الاستثمار والنمو وبالتالي قد يرى البعض أنها تؤدي الى خلق فرص عمل جديدة، إلا أن البيانات تشير، في حالة مصر، إلى عكس ذلك، إذ نجد أن مجموع ما ساهمت به الشركات المنشأة طبقاً لقانون الاستثمار رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤، وهي التي تمثل أهم نتائج سياسة تحرير الاستثمار في مصر وبدء الاندماج في الاقتصاد العالمي، يتمثل في خلق فرص عمل لا تزيد عن عشرة في المئة من اجمالي فرص العمل التي ولدها القطاع الخاص خلال الفترة ١٩٧٨/١٩٨٨. ولا تختلف تجربة مصر في هذا الصدد عن تجارب كثير من الدول العربية الأخرى التي تتوافر عنها البيانات.

وعلى الجانب الآخر فقد تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة للضغط على كثير من الدول الفقيرة والتأثير على صانعي القرار، وبالتالي انحسار دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع، فالحياة الاقتصادية

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	عمر عبد الله كامل
الموضوع الفرعى :	من الناحية الاقتصادية:العالم العربي	رقم العـــــدد :	١٣٦٣٢
المصـــــــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٧/٨

والاجتماعية تخضع في ظل العولمة إلى تأثير قوى السوق وهذه بدورها تخضع إلى تأثير مصالح الشركات المحلية والدولية أكثر مما تخضع لأوامر الدولة، فكما أن مبدأ «سيادة المستهلك» أخذ في الانحسار تاركاً مكانه لتعاظم الأثر المنتجين في أنماط الاستهلاك وفي أذواق المستهلكين، فإن «سيادة الدولة» هي أيضاً آخذة في الانحسار تاركة مكانها أكثر فأكثر لسيطرة منتجي السلع والخدمات، سيما وأن كثيراً من الدراسات أشار إلى أن القرن المقبل هو قرن الشركات الضخمة التي لا يتجاوز عددها ألف شركة التي ستؤثر في اقتصادات العالم بأكمله، وأيضاً أرباح الاستثمارات الأجنبية تمثل ضغطاً على ميزان المدفوعات فلا بد أن يؤخذ في الاعتبار ما إذا كانت منتجات الاستثمار الأجنبي موجهة للسوق المحلية وبالعملة المحلية، وما إذا كانت الأرباح تحول بالعملة الصعبة بعد ذلك.

كما أن دخول هذه الاستثمارات وما يصاحبها من ارتفاع الدخل لشريحة معينة من السكان دون غيرها قد يؤدي إلى ازدواجية اجتماعية نتيجة فجوة بين أنماط الاستهلاك للشرائح الاجتماعية المختلفة، وقد ظهر ذلك واضحاً في مصر عقب تطبيق سياسة الانفتاح خلال السبعينات وظهور طبقة الطفيليين مثل وكلاء الاستيراد وسماسرة الاستثمار الخارجي.

وختاماً نقول إنه إذا كان كثيرون يعتقدون أن النظر الى ظاهرة العولمة كظاهرة حتمية يجب الأخذ بها، فإن المطلوب عدم الاندفاع أو التسرع في تقبل هذه الظاهرة، فالاندماج مع الاقتصاد العالمي يجب أن يتم تدريجاً، فظاهرة التخصيص، على سبيل المثال، والتي اجتاحت العالم اليوم، وكذلك منح الكثير من الامتيازات للاستثمارات الأجنبية استجابة لضغوط العولمة، لا يغني القبول بهما عن التفكير المتعمق في كيفية الاستفادة منهما وأن يتم ذلك في الوقت المناسب وحسب ظروف كل دولة، فالسرعة أو الجرعة التي تعتبر مرغوبة في دولة ما قد لا تكون كذلك في دولة أخرى، وفي جميع الأحوال يجب أن يتم ذلك في ضوء دراسة ما يترتب عليهما من أعباء خاصة على الطبقات الفقيرة الأشد تأثراً وعلى ميزان المدفوعات ومسألة تشغيل الأيدي العاملة.

وعلى الجانب الآخر قد يكون هناك دور للدول العربية ككل في مواجهة ظاهرة العولمة ومحاولة تحقيق الاستفادة القصوى منها وذلك من خلال الدخول في ترتيبات أو تحالفات اقليمية من شأنها أن تزيد من قدراتها التفاوضية والتنافسية مع الشركات الدولية متعددة الجنسية، من أجل تخفيف الآثار السلبية التي قد تنتج من دخول هذه الشركات سواء على مستوى العمالة أو على رفاهية المستهلكين أو حتى على البيئة والثقافات المحلية. وهنا نعود مرة أخرى إلى ضرورة وجود السوق العربية المشتركة كمخرج أصبح ضرورياً واتباع سياسات لدعم الصناعات المحلية لا تعترض عليها منظمة التجارة العالمية، كذلك إنشاء المدن الصناعية وتحمل أعباء التدريب وقصر التمويل المحلي على المشاريع الوطنية.

• اقتصادي سعودي.

الموضوع الرئيسى :	العولمة	اسم كاتب المقال :	طة عبد العليم
الموضوع الفرعى :	من الناحية الاقتصادية: العالم العربي	رقم العـــــدد :	٤١٥١٩
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/٩

يبدأ «الحوار القومى» فتح صفحته اليوم، لاجتهادات فى الرأى تحاول اعادة استكشاف موضوع العرب والعولمة من زاوية أخرى.

وليس خافيا أن الواقع الراهن لظاهرة العولمة وتتابعها، يلقى مخاوف شعبية ورسمية فى أكثر من مكان. ومن مشاهد هذه المخاوف مظاهرات الاحتجاج التى جرت فى فرنسا (أغسطس ٩٨) وفى سياتل أمريكا (نوفمبر ٩٩) وفى واشنطن (أبريل ٢٠٠٠) وفرنسا مرة أخرى (يونيو ٢٠٠٠) ثم فى جنيف (يونيو ٢٠٠٠)، ومن المخاوف الرسمية، نذكر ما أبداه رؤساء ووزراء دول الجنوب فى خطابهم السياسى والاقتصادى، كما حدث فى قمة مجموعة الـ١٥ بالقاهرة ومؤتمر وزراء الخارجية فى كوالالمبور.

والحاصل أن الكتابات العربية تناولت ظاهرة العولمة من زاوية شرورها ومخاطرها وخسائرها. ولأسباب كثيرة، ليس هنا مجالها، فإن التعامل مع العولمة لن يكون بمحاربتها أو بتجاهلها. لأن محاربتها خيال وحرث فى مياه المحيط. كما أن تجاهلها يمثل التهميش.

من هنا تأتى الزاوية الأخرى لاجتهادات الرأى التى ننشرها: ماهى الفرص والاختيارات المتاحة أمام العرب للاستفادة من العولمة وتقليل مخاطرها، اقتصاديا وسياسيا وثقافيا؟ وكيف يتعامل العرب مع هذه الفرص؟

ولنبدأ اليوم بمقال يتناول جوانب الاقتصاد السياسى لمواجهة تحديات العولمة.

وسوف ينشر «الحوار القومى» مايصله من تعليقات على اجتهادات الرأى هذه، فى حدود ٦٠٠ (ستمائة) كلمة لاعتبارات المساحة.

العرب والعولمة: تقليص المخاطر وتعظيم الفرص



فى تقديرنا ان عاملا رئيسيا يفسر المأزق الراهن فى التفاعل مع العولمة فى بعدها الاقتصادى يرجع بدرجة اساسية فى مصر - كما فى غالبية البلدان النامية - الى افتقاد الرؤية الواقعية الصارمة لجوهرها وقصور التحليل الموضوعى النقدى فى تشخيصها. واضافة الى ماسبق، أو نتيجة له، يتفاقم المأزق فى ظل تصور السياسة العملية فى التعامل مع تحديات وتهديدات العولمة الاقتصادية، انطلاقا من تحديد واضح للقيم القومية، من جانب، وغياب الحساب الرشيد للتكلفة والعائد فى خيارات وأولويات التفاعل مع قيود وفرص العولمة فى بعدها الذى نتناوله، من جانب آخر.

ويهدف المساهمة فى تقديم تشخيص واقعى وموضوعى للعولمة «الاقتصادية» - ومن أجل ترجيح اليات الاستجابة العملية والمبدئية لتحدياتها استنادا الى هذا - نركز فى هذا المقال على محاولة الاجابة على ثلاثة اسئلة مبدئية: أولها، ماذا نقصد بعولمة الاقتصاد، أو العولمة فى بعدها الاقتصادى؟ أو ماهو جوهر العولمة فى بعدها الاقتصادى؟ وثانيها، كيف نفسر عولمة الاقتصاد، عملية وادارة؟ أو ماهى علاقات السبب والنتيجة، التى تفسر ظاهرة العولمة؟ وثالثها، ماهو التهديد الرئيسى المترتب على عولمة الاقتصاد؟ ويمثل منهج الاقتصاد السياسى مدخلنا للاجابة على هذه الأسئلة المطروحة.

ماذا نقصد بعولمة الاقتصاد؟

تكشف قراءة الواقع، من ناحية، أن العولمة الاقتصادية تزحف نحو اقتصاديات جميع البلدان على نحو متسارع وإن بدرجات متفاوتة، وإن اقتصادات سائر البلدان أيضا تتقدم صوب هذه العولمة وإن تباينت

د. طه عبدالعليم

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : العولمة
الموضوع الفرعي : من الناحية الاقتصادية: العالم العربي
المصـــــدر : الاهرام

اسم كاتب المقال : طة عبد العليم
رقم العـــدد : ٤١٥١٩
تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٨/٩

تاثيراتها ايجابا وسلبا، من ناحية اخرى، ولانقصد بهذه العولمة ماجرى قبل قرون حين بدا تشكيل سوق عالمية؛ ارتكازا الى توسيع الراسمالية الصناعية الاوروبية لاسواقها على امتداد رقعة العالمين القديم والجديد، وذلك بفضل الكشوف الجغرافية الكبرى وقهر الغزو الاستعماري الاوروبي - وانما نقصد بعولمة الاقتصاد ظاهرة معاصرة تسارعت في العقد الأخير من القرن العشرين نتيجة متغيرات يتشابك فيها الاقتصادي التكنولوجي بالسياسي الايديولوجي، ولكن في الغالب الاعم بدون أن تسبق الراية التجارة، كما جرى في عهد الفتوح الاستعمارية.

وقد نؤكد بادئ ذي بدء، ان العولمة ظاهرة لم يكتمل تشكلها بعد سواء بابعادها المتعددة المتشابكة، او حتى في بعدها الاقتصادي المركب. ورغم هذا التحفظ المبدئي؛ نرصد بين ابرز تجليات ظاهرة العولمة كما نتحدث عنها - او العولمة من منظور الاقتصاد السياسي إن شئنا الدقة - هي تعمق دمج او اندماج اقتصادات شتى البلدان في الاقتصاد العالمي عبر تقسيم دولي جديد للعمل ابرز سماته هو التخصص الانتاجي في مصنع عالمي، من جانب، وتعاظم تكامل او انفتاح اسواق جميع البلدان على السوق العالمية، اي عولمة اسواق بتحرير تدفقات السلع والخدمات والمال والنقد والائتمان والتمويل والاستثمار في قرية عالمية، من جانب اخر.

ونستدرك هنا لنسلم بان اندماج الاقتصادات وعولمة الاسواق، تتم ضمن حدود ضيقة في مجالين اساسيين، هما: تحرير انتقال واقامة العمالة وتحرير تدفقات المعرفة والتكنولوجيا. اضف الى هذا، اننا ندرك ايضا واقع قيود الحمائية الجديدة الخفية، التي تجابه تحرير تدفق الصادرات السلعية من الشمال الى الجنوب تحت دعاوى معايير العمل او الاشتراطات البيئية او المواصفات القياسية الخ.

وفي سياق عملية العولمة بمعطياتها الراهنة، نرصد ان ادارة العولمة لاتزال - اذا استثنيا مالا يزيد على عشر دول صناعية جديدة وصاعدة - تكرس تقسيما غير متكافئ للعمل بين الشمال والجنوب، بسبب التفاوت الهائل في علاقات القوى الاقتصادية والتكنولوجية على الخريطة العالمية، ومن ثم مدى المشاركة في وضع قواعد وادارة مؤسسات العولمة وفي المحصلة تتضاعف فجوة توزيع الثروة العالمية حسب تفاوت القدرات على جذب واستخراج الموارد المتاحة في السوق العالمية، ومدى ارتقاء المشاركة في التخصص الانتاجي في اقسام المصنع العالمي، وتباين المحتوى المعرفي والقيمة المضافة لمنتجات وصادرات البلدان والاقاليم

كيف نفسر عولمة الاقتصاد؟

في قراءة العولمة، كثيرا مايجرى الخلط بين امرين: اولهما، عملية العولمة، التي تمثل محصلة متغيرات موضوعية من حيث الاساس، اي انها معطى يستحيل تجاهله، وثانيهما، ادارة العولمة، التي تتوقف على ارادات وقدرات وتحالفات الامم بدرجة حاسمة، اي انها مجال يسمح بالفعل الارادي. وهذا التمييز بين الأمرين يسمح لنا بتقديم اجابات على ثلاثة أسئلة منطقية: ماهي القوى المولدة والدافعة للعولمة؟ وهل العولمة مجرد مؤامرة أمريكية غربية الهيمنة؟ وماهي فرص وقيود ووسائل ادارة عولمة منصفة؟

وتتجلى عملية العولمة - واقعا لا توهما - في تقليص الزمان والمكان على كوكب الارض؛ في قرية عالمية ومصنع عالمي، وبهذا المعنى، فان العوامل المولدة والدافعة للعولمة تتلخص في: الثورة العلمية التكنولوجية في موجتها الأحدث المتواصلة وبدور امريكي قائد - خاصة في مجالات المعلومات والاتصالات - بتقليصها لأبعاد الزمان والمكان، وما ترتب عليها من تحولات في هيكل الاقتصاد العالمي ونمط التخصص الانتاجي الدولي، وتداعي المنظومة الاشتراكية وانتصار المنظومة الراسمالية بعد هزيمة الاتحاد السوفيتي السابق في المباراة الاقتصادية والحرب الباردة مع الولايات المتحدة الامريكية، وماترتب على هذا من نهاية لانقسام العالم بين نظامين متنافسين راسمالي واشتراكي، وعالمية التحول الى اقتصاد السوق واختلال هيكل القوة، نتيجة التفاوت الهائل في توزيع القدرات الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها من عوامل القوة بين شتى البلدان ومجموعات الدول ومن ثم تباين قدراتها على المشاركة في وضع قواعد وادارة تفاعلات العولمة. والسعي المحموم لتعظيم الربح من جانب الشركات الدولية عابرة القومية او متعددة الجنسية، بل واحيانا المستثمر الفرد بواسطة الكمبيوتر ومن منزله في الأسواق العالمية وتراجع دور الدولة وتقلص السيادة الوطنية في ميادين اتخاذ القرار بشأن تخصيص مدخلات وتبادل مخرجات الانتاج، وذلك مع سقوط او اسقاط الحواجز المانعة او المقيدة للتجارة والمدفوعات.

كيف نفهم إدارة العولمة؟

في ضوء ما سبق، نسلم ضمنا بأن ادارة التحولات التي تجسد عولمة الاقتصادات تمثل محصلة لعمل ارادي تجسده استراتيجيات وسياسات واجراءات اقتصادية وغير اقتصادية ، ومن جانب، وتستند الى القدرات التنافسية للامم - اي تلك القدرات النسبية المتباينة والمحددة لنصيب كل منها من الثروة العالمية - من جانب اخر.

ولعل هذا، ما يستند اليه البعض في انطلاقه من نظرية المؤامرة الأمريكية او الغربية في تفسيره ظاهرة ونقد حصاد العولمة

والى جانب تداعيات الثورة العلمية التكنولوجية ، قد نوجز فنقول أن اليات العولمة الاقتصادية تركز الى فشل نظم اقتصادية الاوامر ، واخفاق وتجارب التنمية المستقلة، التي تفسر من حيث الجوهر عولمة النظم الاقتصادية الاجتماعية باعادة تشكيلها على صورة اقتصاد السوق بواسطة تنفيذ برامج صندوق النقد الدولي للاستقرار الاقتصادي وبرامج البنك الدولي للتصحيح الهيكلي.

وأما عولمة السياسة الاقتصادية باعادة صياغتها وفق اتفاقات منظمة التجارة العالمية، فانها تاتي محصلة لعوامل متناقضة ، يكمن بعضها في قيادة فاعلة للعولمة تحركها المصالح وتساندها القدرة ويحفزها الكسب من جانب الدول الصناعية الرئيسية ، ويرجع بعضها الاخر الى مزيج من الامل والضعف والخوف من جانب غالبية البلدان النامية والبلدان الاشتراكية السابقة . كما نفهم عولمة الاولويات الاقتصادية للتاقلم الايجابي مع ضرورات تعظيم التنافسية العالمية.

وتبدل الدور الاقتصادي للدولة ، ومتطلبات تصفية فقر الدخل وفقر القدرة ، وتحديات حماية البيئة ، وتستوعب عولمة المفاهيم الاقتصادية، كما تتجسد في تبدل مفهوم الأمن القومي تحت تأثير التعلم من الهزيمة السوفيتية في الحرب الباردة، وتبدل مفهوم التقدم في ضوء ضرورة شمولة لمنظومة القيم الانسانية من كفاءة وعدل وهوية وحرية واس وتغيير مفهوم التكامل الاقتصادي الاقليمي في ظل العولمة.

ماهو التهديد الرئيسي للعولمة؟

رغم ماتتيحه العولمة من فرص ومكاسب وقدرات، لا يخلو اندماج اقتصاد بلد ما في الاقتصاد العالمي من مخاطر وخسائر وتهديدات بسبب تفاقم ضعف الحصانة او عدم المناعة، وذلك ازاء اي متغيرات اقتصادية سلبية يعانيها الاقتصاد العالمي، وتجاه اي من الضغوط الاقتصادية الخارجية التي تحركها تناقضات سياسية او غير سياسية وفي ظل العولمة تتوزع بلدان العالم بين بلدان قطعت أشواطا وتتقدم نحو اشواط اخرى على طريق تعظيم فرص ومكاسب العولمة، واخرى تكابد قيود وخسائر اليات التهميش او العولمة المضادة.

وهكذا، فان على صانع القرار في غالبية البلدان النامية أن يفاضل بين خيارين اولهما قبول المخاطرة المحسوبة للاندماج في عملية العولمة، وثانيهما، الرضوخ لآليات التهميش على الخريطة الاقتصادية العالمية التي تتسارع اعادة تشكيلها بفعل اليات العولمة التي اوجزناها.

ومن جهة نظرنا أن الخيار الأول اكثر واقعية وعملية ورشادة، ويستند راينا هذا الى تحليل المؤشرات الاقتصادية العالمية التي تقودنا الى استنتاجين مهمين:

الأول يتلخص في أن تجنب التهميش يمثل الشرط الرئيسي لتقليص قيود وخسائر وتعظيم فرص ومكاسب العولمة من زاوية غالبية بلدان الجنوب . ويتحقق تجنب التهميش بتعظيم قدرة الأمة على مضاعفة حصتها من الثروة العالمية عبر المشاركة في ثمار تحرير التدفقات العالمية، الاستثمارية والتمويلية والتكنولوجية والتصديرية وغيرها، وبتعظيم قدرة الأمة على المشاركة المتكافئة في التخصص الانتاجي في المصنع العالمي، على اساس ارتقاء مساهمتها في المحتوى المعرفي والقيمة المضافة للمنتج العالمي.

اما الاستنتاج الثاني، فقد نوجزه في أن مصاعب وصول البلدان النامية الى فرص ومكاسب العولمة تتزايد إن استمر عدم انصاف ادارة هذه العملية، ويتجسد عدم الانصاف في واقع أن تحرير الاسواق يتسارع ولكن مع استمرار بل وتزايد القيود على انتقال قوة العمل ونقل التكنولوجيا الاحدث، وفي تقليص مشاركة الدول النامية في مؤسسات ادارة ووضع قواعد العولمة، فضلا عن مظاهر فتور اهتمام بلدان الشمال بتقديم العون اللازم للارتقاء بمدخلات التنمية الشاملة في بلدان الجنوب.

وفصلا عما سبق، فان تقليص التهميش وتعظيم الانصاف يتوقف - في تقديرنا - على تعظيم مصالح الشمال في الاعتماد على مشاركة ومساهمة الجنوب في منظومة العولمة، من جانب، والعمل المشترك بين بلدان الجنوب من أجل تقليص نزعات الشمال الى تجاهل مصالح وتهميش اقتصادات الجنوب.□

[كاتب المقال، نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.]□

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	طه عبد العليم
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية:العالم العربي	رقم العـــدد :	٤١٥٢٦
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/١٦

العرب والعولمة:
تقليص المخاطر وتعظيم الفرص [٢]

وبدأنا الأربعاء الماضي نشر اجتهادات تحاول اعادة استكشاف موضوع العرب والعولمة، وذلك من زاوية الاختيارات المتاحة للاستفادة من فرص العولمة وتقليل مخاطرها، اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، وكيفية التعامل مع هذه الفرص، وكان د. طه عبدالعليم قد تناول جوانب في الاقتصاد السياسي لمواجهة تحديات العولمة..

واليوم، يستكمل د. عبدالعليم اجتهاده الخاص بطرح ما يتصوره من آليات للتفاعل الإيجابي مع التحولات في هيكل الاقتصاد العالمي.. والنظم الاقتصادية الاجتماعية.. وادارة النظام الاقتصادي الدولي. مركزا على أهمية إعادة هيكلة الاقتصاد المصرى (والعربي) وعدة نقاط أخرى، لتعظيم الفرص وتقليص مخاطر التهميش.

وسوف ينشر «الحوار القومي» ما يصله من تعليقات على اجتهادات الرأى التي يطرحها أصحابها، وأن يكون التعليق في حدود ٦٠٠ كلمة، لاعتبارات المساحة.□

شروط الاستفادة من فرص «العولمة»

حتى تتجنب وضع المتلقى السلبى لتأثير تداعيات العولمة، وكى تصبح فاعلا ايجابيا في وضع قواعد العولمة، ينبغى لمصر ان تنطلق من رؤية استراتيجية شاملة تستند الى اجماع قومي لدى المفاضلة بين بدائل التفاعل مع التحديات المترتبة مع العولمة، عملية وادارة. ومثل هذه الرؤية نزعم انه ينبغى ان تتحلى بسمات ثلاث:

أولها، أن تكون واقعية، اى تستند الى تشخيص موضوعى نقدى لظاهرة العولمة. وثانيها، ان تكون عملية، اى تنطلق من حساب دقيق ورشيد للتكلفة والعائد وتطرح سياسات قابلة للتطبيق العملى. وثالثها، أن تكون مبدئية، اى تسترشد بالقيم والمصالح الجوهرية للأمة في تطلعها المشروع والممكن الى تحقيق ما تصبو اليه من تقدم شامل.

وفي تقديرنا ان امتلاك مثل هذه الرؤية يمثل شرطا مسبقا للاجابة على سؤال رئيسى: كيف يمكن لمصر ان تواجه تحديات العولمة، سواء كانت مخاطر وخسائر ينبغى تقليصها، او كانت فرصا ومكاسب يجب تعظيمها؟

وفي محاولة الاجابة على هذا السؤال ننطلق من مسلمة أن القرار الاستراتيجى المصرى قد حسم - وإن تدريجيا وجزئيا، سواء طوعا أو قسرا - في اتجاه خيار الاندماج في الاقتصاد العالمي.

مخاطرة عولمة الاقتصاد

لاشك في أن خيار عولمة الاقتصاد المصرى ينطوى على مخاطرة، ومن ثم يتوجب أن تكون محسوبة، والأمر ان هذا الخيار يجعل التأثيرات الخارجية - الاقتصادية وغير الاقتصادية - محددة الى مدى بعيد لمعدلات الاستثمار والنمو الاقتصادى، ومستويات التشغيل والبطالة والدخل والرفاهة، وأسعار صرف العملة الوطنية وحالة ميزان المدفوعات، وانتعاش او ركود الأسواق الخ في الاقتصاد المصرى، شأن غيره من الاقتصادات التى تاخذ بهذا الخيار، وتكون هذه المخاطرة محسوبة بقدر ما تتبنى مصر تلك السياسات الهادفة الى تعظيم قدراتها التنافسية في اقتصاد مفتوح، سواء بتقليص عوامل الضعف وما تنذر به العولمة من قيود ومخاطر وخسائر، أو تعظيم عوامل القوة وما تعد به من فرص ووعود ومكاسب.

د. طه عبدالعليم

الموضوع الرئيسي : العولمة | اسم كاتب المقال : طه عبد العليم
الموضوع الفرعي : من الناحية الاقتصادية:العالم العربي | رقم العـــدد : ٤١٥٢٦
المصـــدر : الاهرام | تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٨/١٦

ويرجع تسليمنا بضرورة وصواب هذا الخيار الى واقع ان الاقتصاد المصري، شأن غيره من الاقتصادات، ليس بمنعزل ولا يستطيع أن يكون منعزلاً عن النظام الاقتصادي للعولمة، ومن ثم فإن السؤال الذي طرح في الوطن العربي وفي الاتحاد الروسي، ومن بعد في شرق آسيا: هل نتصدى أم نرضخ لعملية العولمة؟ لا يبدو لنا سوى محاولة للهروب من واقع يستحيل تجنبه، أو تسليم بالاخفاق فيما وصفناه بالتأقلم الايجابي الفاعل مع هذا الواقع.

والواقع انه يصعب انكار نزعات الحمائية الجديدة وقيود نقل التكنولوجيا من جانب الدول الصناعية بوجه الاقتصادات الصاعدة رغم الضغوط على الأخيرة لتحرير التجارة، ونزعات تهميش الاقتصادات المصدرة للمواد الأولية الأقل نموا والأكثر فقرا رغم شعارات المشاركة في تقاسم خيرات العولمة، وتداعيات الحصاد المرير للأزمة المالية التي كابدتها الاقتصادات الصناعية في شرق آسيا رغم مزاعم الكسب من فتح أسواق المال.. الخ.

ورغم هذه العولمة غير المنصفة: نسلم بأن الاقتصاد المصري - شأن غيره من الاقتصادات النامية - ليس بمقدوره أن ينأى عن واقع العولمة، إلا بالوقوع في براثن التهميش.

خيار عولمة الاقتصاد

والأمر أن فرضنا الرئيسي في عملية وإدارة العولمة تجعل من خطر التهميش المتعاظم - دون نفي عبء التبعية الموروثة - التهديد الرئيسي للاقتصاد والمجتمع في مصر، كما في غالبية البلدان النامية. وانطلاقا من هذه الفرضية نطرح استنتاجنا الرئيسي: أن البديل لخيار التأقلم الايجابي هو التلقي السلبي لتهديدات عملية وإدارة العولمة، أي تكريس علاقات عدم التكافؤ وتفاقم عوامل التهميش، وتعاظم عدم المناعة ضد التداعيات السلبية للعولمة أو التهميش، وتفاقم أسباب القيود والخسائر والتهديدات.

ولا تخفى الضرورة العلمية والفائدة العملية لاثبات صحة الفرضية والاستنتاج السابقين، في ضوء ما يسود في مصر شأن غالبية البلدان النامية من تردد صانعي القرار، وتشتت الرأي العام، وصراع التيارات الفكرية، بشأن خيارات المستقبل. وتتحقق هذه الفائدة بقدر النجاح في تقديم رؤية موضوعية نقدية، تتجنب الوقوع في نظرة أحادية وأفكار مسبقة، أي النظرة والأفكار التي تدفع إما الى التركيز على عرض فرص أو الى التركيز على رصد قيود التحولات الجذرية تجسد في تفاعلها المتبادل جوهر العولمة.

وقد يجدر هنا أن نؤكد أن خيار مصر للتأقلم الايجابي الفاعل مع العولمة ينبغي أن ينطلق من السعي الى تحقيق منظومة قيم التقدم الشامل، نقصد السعي لأن تدفع آليات هذا الخيار في آن واحد نحو: الكفاءة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والتطور الديمقراطي، والأمن القومي، والهوية الثقافية، وهو ما نتصور أننا لا نندفع نحوه بالوتيرة التي تتوافق مع سرعة التحولات وخطورة التهديدات وتعاظم التحديات على الصعيد العالمي، من ناحية، وبما يتناسب مع عوامل القدرة الشاملة المصرية من موارد بشرية وطبيعية واقتصادية وعلمية وثقافية.. الخ، من ناحية أخرى.

وتبقى أسئلة هامة بينها: هل العولمة مجرد مخاطر وخسائر؟ أم أنها مجرد فرص ومكاسب؟ أم هي مزيج متغير من هذا وذاك؟ هل من المصلحة - ومن الممكن - الهروب من واقع العولمة؟ وهل تستطيع مصر تقليص ما تنذر به العولمة من مخاطر وخسائر، وتعظيم ما تعد به العولمة من فرص ومكاسب؟ وكيف يمكن ضبط ايقاع عولمة الاقتصاد المصري حتى تتوافر شروط تعظيم مكاسبه وتقليص خسائره؟

وفي حدود هذا المقال، نكتفي هنا بالإشارة الى ما نتصوره آليات التفاعل الايجابي المصري مع التحولات في هيكل الاقتصاد العالمي، والنظم الاقتصادية الاجتماعية، وإدارة النظام الاقتصادي الدولي.

إعادة هيكلة الاقتصاد

لقد ترتبت العولمة الاقتصادية، من حيث الأساس على انجازات الثورة العلمية التكنولوجية في موجتها الأحدث الثالثة والمتواصلة. وبين الانعكاسات الأهم لهذه الثورة نرصد: تغيير الهيكل القطاعي للاقتصادات الصناعية لصالح قطاع انتاج المعلومات والمعرفة من ناحية، وتغيير بنية قطاع الصناعة التحويلية لصالح الفروع الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي الأرقى والقيمة المضافة الأعلى، من ناحية أخرى.

وقد نشير في هذا الصدد الى ظهور «المصنع العالمي» الذي تتوزع أقسامه على امتداد المعمورة، ونرصد هنا أن التخصص في هذا المصنع قد يكون متكافئا، يعظم مكاسب التخصص الدولي ويستند الى المزايا التنافسية للشركاء، الذين يتخصصون في انتاج مكونات سلعية ومدخلات خدمية يتعاظم محتواها المعرفي وتتضاعف قيمتها المضافة، وهو ما نراه في حالة الدول الصناعية المتقدمة بيد أن غالبية البلدان النامية - غير المصدرة للسلع المصنعة - ليست سوى أطراف هذا «المصنع العالمي»، التي لا تجني سوى حصص هزيلة من القيم المضافة للثروة العالمية، نتيجة تدني المحتوى المعرفي لمنتجاتها، وضعف قدراتها التنافسية، وتراجع أسعار منتجاتها. ومثل هذا الوضع ينبغي لمصر - وتستطيع - أن تتجنبه.

وفي تقديرنا، أن الانطلاق نحو اعادة هيكلة الاقتصاد المصري بما يعظم فرص العولمة ويقلص مخاطر التهميش ينبغي أن يبدأ من الرؤية الطموحة الشاملة التي تضمنها المشروع القومي للنهضة التكنولوجية كما طرحه الرئيس مبارك في خطابه عشية تجديد ولايته.

ومصر هنا تنطلق من تاريخها في التصنيع الحديث، ومن هيكل متنوع للصناعة وخبرة متراكمة لرجالها، وتستند الى مواردها البشرية الوطنية في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، والى آفاق التعاون المتاحة والممكنة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. أضف الى هذا، أن ما أنجزته مصر في مجالات البنية الأساسية والاصلاح الاقتصادي وغيرها، يمثل بدوره مقدمات أساسية للتقدم صوب اعادة هيكلة اقتصادها على صورة التقدم الصناعي التكنولوجي المنشود.

اقتصاد السوق الاجتماعي

ان عالم ما بعد سقوط الشيوعية، وإن شهد صعودا لليبرالية الاقتصادية ضد الليبرالية الاجتماعية، قد غلبت عليه في البلدان الصناعية المتقدمة نزعة تعزيز دور الدولة في ضبط عمل السوق لدفع النمو وتعزيز التنافسية، من ناحية، وتوفير آليات للحماية الاجتماعية وعدالة التوزيع والاستثمار في البشر، من ناحية أخرى.

ونرصد أولا، ضرورة التعلم الايجابي مما شهدته البلدان الرأسمالية الصناعية من استقرار لاقتصاد السوق الاجتماعي الذي ارتكزت اليه أحزاب الاشتراكية الديمقراطية، في حالة ألمانيا مثلا، والدعوة الى الطريق الثالث التي استهدفت انصافا أشد انسانية على انفلات السوق الحر، في حالة بريطانيا، مثلا، والاهتمام بالعدالة الاجتماعية الى جانب الكفاءة الاقتصادية، في حالة الولايات المتحدة تحت ادارة كلينتون مثلا بيد أن الأهم، هو ضرورة استكمال مقومات اقتصاد السوق على النحو الذي يخلص مصر من عواقب ما تعرضت له «أعراض آسيوية»، ويدفع نحو تنمية متواصلة ترتكز الى القدرات الوطنية بالدرجة الأولى. وقد نشير، مثلا الى ضرورة ضبط الائتمان المصرفي وتوجيهه وفق الأولويات القومية بتفعيل الدور الرقابي الحاسم للبنك المركزي دون تدخل في سياسات النقدية، كما نشير الى ضرورة التعجيل باستكمال البنية المؤسسية للتصدير ومنح الأسبقية للقطاعات في منح الحوافز مع تدرج يشجع الفروع ذات القيمة المضافة الأعلى والعائد الأسرع.

المشاركة في إدارة العولمة

تعكس قواعد ومؤسسات ادارة النظام الاقتصادي للعولمة تراتبية الدول ومجموعات الدول حسب علاقات القوى الاقتصادية والشاملة. وهكذا، رغم ما يسمى بفترة السيولة أو فترة التحول الراهنة، نرصد أن مجموعة الدول الصناعية السبع بهيئاتها ومؤسساتها، تأتي على رأس منظومة ادارة الاقتصاد العالمي استنادا الى حصتها الأعظم في توزيع القدرات الاقتصادية العالمية، ويدور قيادي للولايات المتحدة يستند الى تفوق قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية والشاملة.

كما نلاحظ أدوار صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، وقد أضحت شاملة لعالم بأسره وكادت تكتمل، تقسيم المجال الإداري أمام منظمة التجارة العالمية على أساس الاتفاقات الأخيرة للجات في جولة أوروجواي، كما يتواصل تنامي دور وتوسع نفوذ الشركات والبنوك متعددة الجنسية وعابرة القومية على الخريطة العالمية استنادا الى واقع سيطرتها على القسم الأهم من التفاعلات والتدفقات الاقتصادية العالمية.

وفيما نراه تأقلما ايجابيا مع تعاظم التنافسية في ظل عولمة الاقتصاد من جانب الدول الصناعية المتقدمة، نرصد تنامي دور التكتلات الاقليمية - التجارية والاقتصادية - وتسارع خطى بنائها، وهو ما نراه في حالة الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، وفي ذات الاتجاه نفهم تزايد نزعة الدول الصناعية المتقدمة - ومعها الدول الصناعية الجديدة - الى تشكيل تجمعات ومنتديات تجارية واقتصادية عبر اقليمية مثل الأبك APEC.

وفي ذات الوقت، رغم تعاظم ضرورة التعاون والتنسيق بين البلدان النامية، نلاحظ تراجع تأثيرها في التطورات الاقتصادية على الخريطة الاقتصادية العالمية. وفي هذا السياق، نؤكد أهمية الدور الذي تنهض به مصر لتفعيل مجموعة الـ١٥ التي عقدت قمتها العاشرة الأخيرة بالقاهرة لحماية مصالح الجنوب في مواجهة مظاهر عدم الانصاف في ادارة العولمة. ورغم تقدم عملية التكتل التجاري الاقليمي بين البلدان الصناعية الجديدة والصاعدة، مثل الآسيان والميركسور، نلاحظ تباطؤ بناء أو ضعف قدرة هذا التكتل بين غالبية البلدان النامية، كما في حالة السوق العربية المشتركة والكوميسا، وهنا يجدر بمصر ليس فقط تفعيل هذه التجمعات خاصة منطقة التجارة الحرة العربية، وانما عليها أن تسعى دون كلل من أجل تحرير تجارتها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على أسس منصفة، بل وتفضيلية قدر الإمكان.□

[كاتب هذا المقال، نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام]□

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	شريف دولار
الموضوع الفرعى :	من الناحيةالاقتصادية :العالم العربي	رقم العـــــدد :	٤١٥٥٤
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٩/١٣

العرب والعولمة: تقليص المخاطر وتعظيم الفرص

د. شريف دلاور

يجتهد مقال اليوم، من وجهة نظر كاتبه، فى بحث كيفية استفادة العرب من ظروف العولمة، وذلك بعد أن يتناول نقطتين يطرح فيهما رأيه الأولى، تتعلق بما تعنيه العولمة بالنسبة للعرب من ناحية المفاهيم الاقتصادية، والثانية، تطول تأثير القوى الدافعة للعولمة على الاقتصاديات العربية، ومن رأى الكاتب أن المجتمع العربى من المجتمعات القليلة التى تدخل عصر العولمة، ولديها مخزون قيمى (قواعد الدين والأسرة)، بل يذهب إلى الاعتقاد بأنه فى ظروف العولمة، بشروط يرصدها تستطيع النخب العربية صياغة مفهوم جديد للوحدة، مختلف عن مفاهيم الماضى.

غير أنه يركز بشكل رئيسى على ضرورة تشكيل بنية معلوماتية عربية، وسنواصل نشر اجتهادات أصحاب الرأى فى موضوع «العرب والعولمة: تقليص المخاطر وتعظيم الفرص» □



تطبيقات غير تقليدية فى الديمقراطية

والتعليم والمجتمع

برزت التجارة الإلكترونية، فى السنوات القليلة الماضية، كتطور غير متوقع فى مسار الثورة المعلوماتية يماثل التحول الذى احدثته السكك الحديدية فى الثورة الصناعية والذى غير من كل أوجه الاقتصاد والمجتمع والسياسة، فلقد مكنت السكة الحديدية الإنسان من السيطرة على المسافات واحداث التقارب بين الأسواق والاقتصادات.

بينما تؤدى التجارة الالكترونية الآن إلى الغاء المسافات لتولد سوقا واحدة واقتصادا واحدا، وتظهر تباعات لهذا التطور تكنولجيات جديدة وصناعات استراتيجية جديدة لم يعرفها العصر الصناعى، كما يتم بناء النظام العالمى الجديد حول شبكة من الحاسبات واجهزة الاتصال مقترحة لمشاركة الجميع (سيصل عدد مستخدمى الإنترنت إلى مليار بحلول عام ٢٠٠٥)، ومن الطبيعى ان تقف الموروثات الثقافية، فى كل المجتمعات، حائلا امام هذا التطور، لانه يؤدى إلى تغيير العادات القائمة والمعتقدات الراسخة، ولأنه يعدل من الأولويات الاجتماعية ومن معلم التعليم ومن أشكال العلاقة بين الفرد والمجتمع، غير أن هذه «العولمة» جاءت لتبقى، بل أن أسسها ومكوناتها المشكلة حول «الاتصالية»، و«التنقلية» والسرعة ستتطور باستمرار لتدافع إلى مزيد من التغيير.

أين عالمنا العربى من هذه الثورة؟ لقد اسهمنا فى تناول التحديات والظواهر السلبية التى يمثلها لنا هذا التحول فى تاريخ الإنسانية وتناسينا، دون قصد فى معظم الأحوال، ماتمليه علينا بديهيات الفكر الاستراتيجى من أهمية استكشاف الفرص أيضا بجانب التهديدات فى تحليلنا للبيئة الخارجية والتعامل مع عناصر القوة أيضا بجانب عناصر الضعف فى تقييمنا للبيئة الداخلية، وانغمسنا بالتالى فى مواقف الرفض أو التردد، تاركين لغيرنا مهمة الاقدام والاستفادة من العصر الجديد. إلا أن الأمر صار ملحا فى ضرورة مراجعة النفس والتركيز على النفع الذى ستحصل عليه الاقتصاديات العربية من العولمة مع السعى لتحجيم المخاطر المرتبطة بها. وفى هذا الشأن تفرض ثلاثة أسئلة محددة الإجابة عليها من خلال إطار، لاخلاف حوله، يستهدف الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادى وتوفير فرص للعمل وتحسين مستويات المعيشة فى أمتنا العربية.

أولا: العولمة بالمفاهيم الاقتصادية

لايوجد تناقض بين العولمة والاندماج الاقتصادى داخل المنطقة العربية، وتظهر التجارب الحديثة فى العالم أن هناك تكاملا بين الاندماجات الاقليمية والعالمية حيث تنشأ عملية تبادلية يؤدى فيها الاندماج الإقليمى إلى مزيد من الاندماج فى الاقتصاد العالمى كما تؤدى سياسات الاندماج العالمى إلى مزيد من الاندماج للاقتصادات الاقليمية.

فالعولمة تتطلب تحريرا للتجارة الخارجية بما يزيد بالضرورة التجارة البينية فى المنطقة، ويدفع إلى مزيد من الإصلاحات الاقتصادية داخل كل دولة عربية تؤدى بدورها إلى مزيد من الاندماج الإقليمى، خاصة أن كل المؤشرات تدل على ضعف التكامل العربى، حيث تمثل التجارة البينية اقل من ١٠٪ من إجمالى التجارة العربية، وأن حركة رؤوس الأموال محدودة بين الدول العربية، وتنقل العمالة (رغم ملايين العمال العرب الذين يعملون فى دول شقيقة) تخضع لقيود شديدة، ويضاف إلى تلك العوامل واقع الاقتصاد العربى الذى لا يتعدى نصيبه فى الصادرات العالمية نسبة ٣٪، وحصته فى التدفقات الرأسمالية للأسواق الصاعدة نسبة ٢٪ وكما أن ٢٠٪ من سكانه يقعون تحت خط الفقر.

ولقد فشلت تجارب الاندماج السابقة على الرغم من المحاولات المتكررة لإقامة سوق عربية مشتركة، ولذا فان اندماجا جديدا مقاما على الأسس الاقتصادية للعولمة فى مجال تحرير تجارة السلع والخدمات والاستثمار، ستتوافر له مقومات أكبر للنجاح.

وستجذب الإصلاحات الاقتصادية المواكبة للعولمة الاستثمارات الأجنبية والعربية، خاصة فى مجالات الاتصالات والمرافق والقطاعات الرائدة فى الاقتصاد الجديد.

وستقوم تلك الاستثمارات بإعادة توزيع العمل العربى بحيث تتكامل العمليات الإنتاجية فى المنطقة العربية (الحصول على المواد الخام من دولة وتصنيع مكونات كثيفة العمل فى دولة ثانية والتجميع فى دولة ثالثة والبحوث والتطوير فى دولة رابعة.. الخ)، ولقد تصورت الحكومات العربية فى عهود سابقة انه بإمكانها حماية أسواقها وصناعاتها ووظائفها من خلال استقلال كامل للقواعد الإنتاجية داخل حدود الدولة.

وفشلت فى ذلك لعدم إدراكها لمفهوم ترابط وتزايد القيمة فى منظومة الإنتاج العالمى، وبالتالى يمكن القول وبدون مغالاة، إنه يمكننا الاعتماد على عملية العولمة كمكون هام فى استراتيجيتنا للتنمية الاقتصادية. وقد يقال ان الاقتصادات المتقدمة تمتلك الأوراق الرابحة فى عصر العولمة (رأس المال/التكنولوجيا/الاتصالات/فائض الغذاء) وان مزاياها تتضاعف لأن التكنولوجيا تقلل من الاعتماد على العمالة والمواد الخام التى هى الأصول الرئيسية للدول النامية، ولاشك أن زيادة الطلب للتكنولوجيا ستعلى ولكن التطبيقات التكنولوجية ستعطى «قوة التكنولوجيا» لملايين المشاركين فى الاقتصاد الدولى، غير أن ذلك سيعتمد بالدرجة الأولى على مستويات التعليم والمهارات فى عالمنا العربى. ولقد بذلت مجهودات كبيرة فى الدول العربية للارتقاء بالتعليم، ولكن النتائج الاقتصادية لم ترتق إلى مستوى مدة الإنفاق، حيث نظر إلى التعليم على انه إشكالية «النظام التعليمى» ولم يلتفت

الموضوع الرئيسي : العولمة — اسم كاتب المقال : شريف دولار

الموضوع الفرعي : من الناحية الاقتصادية :العالم العربي — رقم العـــدد : ٤١٥٥٤

المصـــدر : الاهرام — تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٩/١٣

إلى التشوهات في اقتصاداتنا التي تؤثر على التعليم بعدم خلق فرص اقتصادية حقيقية تستخدم مخرجات التعليم بفاعلية في سوق العمل تتسم بالكفاءة. ولا غرابة في الا يتـواءم التراكم في رأس المال البشري مع النمو في الناتج الإجمالي، ولايعني حدوث طفرة في استخدامات الدول النامية و الصاعدة للتكنولوجيا من خلال التعليم، أن الغرب سيخسر دوره، بل ان الغرب سيبقى مهما في عصر العولمة.

ولكن ليس بالضرورة مسيطرا. فمنذ حوالى ٤٠ عاما فقط كانت الاقتصادات الآسيوية، بما في ذلك اليابان، تساهم بـ١٪ من الناتج الإجمالي العالمي؛ بينما تصل مساهمتها حاليا إلى ٢٤٪ وهي نفس نسبة النافتا (الولايات المتحدة وكندا والمكسيك)، وكما تجدر الإشارة إلى أن دخول عصر العولمة لا يعني فقط الاعتماد على العناصر الملموسة في الاقتصاد، والتي سبق التحدث عنها، بل يرتكز ايضا على عناصر غير مباشرة تؤثر بشكل قوي على الاقتصاد مثل الثقافة والهيكل الاجتماعي ومنظومة القيم (والتي ادرك العالم في التسعينات أنه لاتقدم بدونها).

ورغم الضعف النسبي للعرب في العناصر المباشرة، فإنه يلزم التنويه بثرتنا في رأس المال الاجتماعي وهو مخزون المجتمع من القيم المشتركة. فاختلال النظم الاجتماعية نتيجة التقدم التكنولوجي ليس هو بظاهرة جديدة في التاريخ البشري، وتعاني المجتمعات الغربية من تمزق اجتماعي خطير عبر عنه بكل وضوح فرانسيس فوكوياما في كتابه الذي صدر مؤخرا بعنوان «التمزق الكبير» مثيرا تساؤلات حول الطبيعة الإنسانية وإعادة بناء النظام الاجتماعي في ظل العولمة، ولعل مجتمعنا العربي من القلائل الذين يدخلون عصر العولمة برصيد هائل من المخزون القيمي، متمثلا في قواعد الدين وحياة الأسرة. وبالتالي فللعرب فرصة فريدة في بناء نموذج حضاري يجمع في ظل العولمة بين ممارسات اقتصاد السوق ومبادئ الأخلاق المحددة لتلك الممارسات.

ثانيا: تأثير القوى الدافعة للعولمة

من غير المعقول عزل الاقتصادات العربية عن التأثيرات السلبية للعولمة كفقدان الوظائف وبعض الأنشطة الاقتصادية نتيجة التغير التكنولوجي والمنافسة الخارجية.

والعبرة ستتمثل في إدارة هذا التحول بتخطيط البرامج الماسة للاستغناء عن الوظائف والأنشطة القديمة أو مساعدة العاملين على التأهل للعمل في مجالات جديدة، أما عن القيود والآثار الناجمة عن تنقلية الاستثمار الخارجي المباشر، فإنها ليست نتائج للعولمة او للتغيير التكنولوجي، وبالتالي فالمطلوب تصحيح للسياسات التي تتبعها الشركات العالمية والزامها بقدر من المساءلة على المستوى الدولي، وكذلك التفاوض على اتفاق دولي يمنع المنافسة الضارة وغير المجدية بين الدول حول الإعفاءات الضريبية لجذب الاستثمار الخارجي، ولقد بدأت المطالبة على الساحة الدولية بتطبيق مجموعة من القواعد الحاكمة لعمل الشركات متعددة الجنسيات، ويمكن أن يتم ذلك من خلال منظمة التجارة الدولية، أما على جانب قوى الدفع الإيجابية فيلزم الإشارة بأن هيكل العولمة يقوم أساسا على «الشبكات» وستتحدد أهمية أية دولة من خلال ارتباطها بالاقتصاد الشبكي.

والأمة العربية شيدت في الماضي على مقومات مشتركة في الدين واللغة والثقافة والجغرافيا والأيديولوجيا السياسية وهي مقومات لن يستلهم بها في المستقبل أيضا، إلا أن «روابط الشبكات» التي ستنشأ بين الدول العربية في جميع المجالات نتيجة تكنولوجيا المعلومات والاتصال لن تؤدي فقط إلى تقوية تلك العناصر، بل توثيقها بروابط جديدة تيسر عملية الاندماج الاقتصادي والتكنولوجي، وكما يتميز «نظام الشبكات» بكون كل جزء من الشبكة يعمل وكأنه محور الشبكة كلها، وهذه الخاصية في تكنولوجيا الاتصال الشبكي ستنتقل إلى كل أنظمة الشبكات العربية سواء كانت صناعية أو مالية أو ثقافية..الخ، وهذا يعني أن المجموعة العربية من خلال إندماجها شبكيا لن تخضع لسلطة مركزية مهيمنة، بل ستعمل كل اجزائها بنفس القدر من المساواة والاستقلالية.

وربما تدفع تلك الخصائص التكنولوجية النخبة العربية إلى صياغة مفهوم جديد للوحدة، يختلف عن المفاهيم التي طرحت في الماضي. وأما التأثير الأقوى للعولمة فسيكون في مجال «المنافسة»، مما سيدفع الدول العربية إلى سن قوانين لمنع الاحتكار وحماية المنافسة، ومحاولة تخفيض «تكاليف التعامل» وتعميق نظم «التوافق» في مواصفات السلع العربية وقواعد اختبارها وفي قوانين العمل والشئون الاجتماعية، وكل ذلك بهدف رفع الإنتاجية العربية التي هي المحدد الأول للتنافسية والعامل الرئيسي في رفع مستويات المعيشة.

والديموجرافيا (السكان) هي أيضا من القوى الدافعة، فالعولمة تعتمد في تزايد الثروة على ابتكارات وإبداعات الأعمار الشابة، وتواجه الدول المتقدمة إشكالية في هذا الصدد نتيجة تشوه هرم الأعمار علاوة على التكاليف الباهظة المطلوبة للرعاية الصحية والاجتماعية لشريحة عريضة ونسبة متزايدة من كبار السن، وتبلغ نسبة الشباب تحت ٢٥ سنة في العالم العربي اكثر من ٥٠٪ من مجمل السكان، مما يشكل قوة تنافسية هائلة في ظل العولمة إذا ما أحسن إعدادها وصقل مهاراتها.

ثالثا: الاستفادة مع تقليل المخاطر

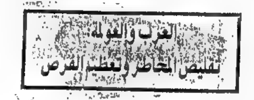
توفر النظرية الاقتصادية بعض الأسس لرسم السياسات الاقتصادية المطلوبة في المرحلة القادمة إلا انها تظل قاصرة عن إعداد منهج تفصيلي يتناول كيفية الانتقال إلى سياسات جديدة تحقق اكبر قدر من المكاسب بأقل قدر من الخسائر. وتعلمنا المدرسة الحديثة في الإدارة الاستراتيجية بأنه لايمكن الفصل بين الاستراتيجية والتطبيق، وبأن بلورة الاستراتيجية تتأتى من خلال التجريب وتراكم الخبرة الناجمة عن التعامل الديناميكي مع واقع متغير باستمرار، وعليه فلا سبيل علمي لوضع استراتيجية اقتصادية عربية متكاملة الأطراف للتعامل مع العولمة، إلا أن هذا التعامل يمكن أن يتم بكفاءة إذا ما أصلحت المؤسسات العامة العربية مما يتطلب إعادة تصميم وهيكلة أجهزة الدولة في العالم العربي، من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال (مثل: أول حكومة تطور الكترونيا) فتكنولوجيا المعلومات ليست قطاعا اقتصاديا منفردا بل هي قاعدة لكل الأنشطة الأخرى في اقتصاد مبني على الشبكات. والدول العربية مطالبة بالإسراع في إنشاء الطريق السريع للمعلومات الذي سيربط بين جميع المؤسسات العربية مشكلا مايمكن تسميته «بالبنية المعلوماتية العربية».

والطريق السريع للمعلومات ليس هو فقط المحرك الأساسي للاندماج العربي؛ ولكنه الوسيلة القادرة على توليد، وباستمرار، فرص عمل جديدة للشباب العربي، وعلى اتاحة السبيل لأنماط جديدة من التسليم والتعليم من خلال الربط مع الطرق السريعة الدولية الأخرى، وستنهار بالتالي ... او بين مؤسسات الإنتاج والخدمات العربية نتيجة هذا الاتصال الشبكي، مما سيعيد تشكيل تلك المؤسسات حول مفاهيم الإدارة الحديثة المتمثلة في المنظومة التشغيلية أو الافتراضية، أي تشابك المهارات والخبرات بين المنظومات المختلفة في العالم العربي، وكذلك الانتقال من نظم الإدارة السلطوية إلى نظم الإدارة التي تتبعها الشبكات والمبنية على فرق العمل، وتشابك المنظومات سيفتح آفاقا جديدة لتحالفات استراتيجية واندماجات بين المنشآت العربية وبعضها. ولن يكفي إصلاح المؤسسات القائمة حيث أن التعامل مع العولمة وبلورة استراتيجية واقعية عن طريق العمل المؤسسي العربي، سيحتم إقامة مؤسسات عربية جديدة تتسم بالفاعلية، وعلى سبيل المثال مركز قومي للعلوم (للتنسيق بين المراكز البحثية العربية) ومعهد قومي للمواصفات القياسية وهيئات عربية للطاقة والمياه ولحماية البيئة والتركيز على «الأصول اللينة» (المهارات/ الإدارة/ البحث والتطوير) بإنشاء مراكز للتميز التكنولوجي، ومجلس عربي للمنافسة للتعامل مع القضايا المتعلقة بالتنافسية على المستويين العربي والدولي ومؤسسات للإشراف على الأسواق المالية العربية وصندوق نقد عربي، كذلك العمل على بلورة شكل مؤسسي جديد لجامعة الدول العربية يتمشى مع معطيات العولمة، والاتفاق على اسلوب للتفاوض الجماعي المشترك مع منظمة التجارة الدولية والاتحاد الأوروبي والتكتلات الاقتصادية الأخرى.

إن الاختيار المتاح للحكومات العربية لا يتمثل في كيفية محاربة العولمة، بل في إدارتها لصالح شعوبها مما ستتطلب سياسات مبتكرة وتطبيقات غير تقليدية في مجالات الديمقراطية والتعليم والمجتمع. ومن المفارقات انه بينما يتم تعريف عصر العولمة بالتحدي لمفهوم الدولة - القومية، فإن استغلال او تبديد فرص هذا العصر يبقيان في أيدي الدول وحكوماتها. وكما لا يجب الاستسلام للاحباط نتيجة بعض التشوهات التي يعاني منها اقتصادنا العربي، مثل فوارق الدخول بين دول عربية غنية وأخرى فقيرة أو نتيجة لأوضاع مرحلية تهز دولا مثل العراق والصومال وجنوب السودان، حيث هناك على جانب اخر عوامل إيجابية تدعوا للتفاؤل فدول الخليج تسير قدما في طريق ادماج اقتصادياتها ولبنان أعاد البناء في فترة وجيزة. والمغرب وتونس ومصر والأردن طبقت برامج ناجحة للإصلاح الاقتصادي واليمن والجزائر وسوريا وموريتانيا تتبنى الان سياسات اقتصادية أكثر تحررا وفلسطين على وشك إعلان كيانها المستقل. ومن البديهي ان يفرض السلام المرتقب بين العرب وإسرائيل تحديات جديدة على الفعل الاقتصادي الاقليمي، مما سيتطلب رؤية جديدة تأخذ في الاعتبار إمكانية اتساع السوق العربية لتشمل في المستقبل دولا في الشرق مثل إيران وباكستان وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ودولا أخرى في الغرب مثل السنغال. ان المستقبل من حولنا والعولمة تعطي للعرب فرصا لتأكيد عظمة تراثهم بإضفاء معاني جديدة على التحديث وإضافة وجه جديد وطاقة متجددة للتنمية في العالم.□

كاتب هذا المقال، خبير اقتصادي بارز، عضو مجلس ادارة جمعية رجال الاعمال في الاسكندرية والجمعية العربية للادارة والجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية.□

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	على نجيب
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية:العالم العربي	رقم العـــدد :	٤١٥٦١
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٩/٢٠



يجتهد كاتبا مقالى اليوم، فى استكشاف جوانب أخرى لموضوع «العرب والعولمة» من زاوية مدى توافر الفرص، وكيفية استفادة العرب، وفى حين يتناول الأول الجانب الاقتصادى، يركز الثانى على الجانب القانونى. فيرى الأول ضرورة القياس على مدى تحقيق وارتفاع القيمة المضافة داخل الاقتصاد، وأهمية الحيلولة دون تسربها للخارج، ويذهب إلى تحديد ثلاثة شروط لكيفية الاستفادة فى مجالات: حرية التجارة، وحرية حركة رأس المال، ونقل التكنولوجيا.

استغلال الاتفاقيات.. الوعى بحركة رأس المال.. الجهود الذاتية

على نجيب

ثلاث قضايا تهمنا عند التعامل مع ما يسمى ظاهرة العولمة: أولاها حرية التجارة، وثانيتها حرية حركة رأس المال، وثالثتها قضية نقل التكنولوجيا.

غير أننا يجب أن نكون مدركين من أول الأمر أن سياستنا فى هذه المسائل ترتكز أساسا على أننا كبلد فى العالم الثالث نستهدف رفع مستوى المعيشة ورفع الدخل القومى، مع الإبقاء على قرارنا الاقتصادى أكثر ما يكون استقلالا بما يخدم غرض النمو، وهو باختصار إحداث أكبر قدر من القيمة المضافة محليا، محسوبة بالأسعار العالمية، وإبقاء هذه القيمة المضافة داخل اقتصادنا والحيلولة دون تسربها للخارج. وفى كل هذه القضايا نحن بالضرورة نتعامل مع العالم الخارجى فى إطار المعاهدات والنظم التى تم الاتفاق عليها كمنظمة التجارة العالمية أو اتفاقيات الملكية الفكرية. وفى مسألة حرية التجارة من البديهى أن نتوقع أن المنافسة الخارجية وحرية الاستيراد من شأنها إحداث ضغوط قد تضر أوجه الإنتاج خاصة الصناعى. ومن الواجب أن نحدد أى الصناعات التى سوف ترتفع بإنتاجيتها وتحديث معداتها وطرق إنتاجها، بل نحدث فيها توسعا استثماريا ونطمئن إلى أنها سوف تتمكن من مواجهة الاستيراد الحر، بل والتوجه للتصدير.

غير أننا نكون مقصرين لو تصورنا أن كل الهيكل الصناعى الإنتاجى يمكن أن يتطور بالسرعة الواجبة لمواجهة حرية الاستيراد، بل من السذاجة القصوى تصور أن يمكن هيكلنا الصناعى لمثل هذه المواجهة، فليس من الممكن أو المرغوب فيه رفع شعار زيادة إنتاجية العمل فى كل الصناعات... إن ذلك لا يستلزم معدل استثمار لا نقدر عليه فحسب، بل أيضا من شأنه زيادة البطالة التى لا يمكن إنقاص معدلها إلا باستثمار لا نقدر عليه حاليا. بل يجب المحافظة على أوجه الاستثمار التى تعطى أعلى إنتاجية بأقل قدر من الاستثمار المالى، وباختصار توجيه الاستثمارات الكثيفة إلى الصناعات الجديدة المتقدمة تكنولوجيا والحفاظ على الصناعات القديمة التى تحقق قيمة مضافة بأقل قدر من رأس المال، ومن ناحية أخرى تعميق التصنيع بما يقلل من الحاجة لاستيراد ما يسمى مستلزمات الإنتاج التى تحتوى على أعلى قيمة مضافة يتم تحقيقها فى الخارج مما يجعل الاقتصاد القومى يتحمل فاتورة استيراد غير محتملة، وفى نفس الوقت يعجز عن التصدير، حيث إن القيمة المضافة المحققة محليا ضئيلة للغاية.

قد يبدو أن مثل هذه السياسة لو اتبعت من شأنها الخروج على مبدأ حرية التجارة ويضعنا فى تناقض مع الاتفاقات التى وافقنا عليها وهذا غير صحيح، إن اتفاقات منظمة التجارة العالمية فيها كثير من البنود التى يمكن استخدامها لتقييد الاستيراد لحماية صناعة محلية أو لمعالجة العجز فى الميزان التجارى أو لمواجهة الدعم التى تتمتع به بعض الواردات من حكوماتها.

ويجب أن ندرس كل شروط تلك الاتفاقية واستغلال أى بنود أو ثغرات تحمى الإنتاج المحلى ويجب أن نكون مدركين المنافسة ونتائجها التى تقول بها كتب الاقتصاد عن التدمير البناء أى تصفية الصناعات الضعيفة غير القادرة على المنافسة لمصلحة تلك الأكثر تقدما، مثل هذا الكلام قد يكون له جدوى فى اقتصاد بلد واحد أما أن يتم التدمير فى اقتصادنا والبناء فى اقتصاد الأخرى، فذلك ما يجب أن نتوقاه بكل الطرق. أما بالنسبة لحرية حركة رأس المال، فإن وسائل الإعلام وأحاديث المسئولين تشير وتدعو وتحبذ وتأمل فى أن يتم جلب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية لرفع معدل الاستثمار والتنمية فى الاقتصاد المصرى

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	على نجيب
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية:العالم العربي	رقم العـــــدد :	٤١٥٦١
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٩/٢٠

وفي هذه المسألة يجب أن نعى نقطتين: أولاهما ما هو الوضع المرسوم من قوى الاحتكارات العالمية والدول التي تهيمن على الاقتصاد العالمي حاليا، الوضع المرسوم لمصر. ففي بداية الخمسينيات تم تغيير قوانين الاستثمار التي وضعت في الأربعينيات وحددت حدا أقصى لملكية الأجانب لرءوس الأموال في الشركات المصرية. وتم تغيير تلك القوانين بما يسمح بملكية الأجانب لأغلبية الأسهم [illegible]

فماذا كانت النتيجة لم تحضر رءوس أموال أجنبية [illegible]

ولقد تغيرت القوانين في السبعينيات، وجعلت ملكية الأجانب دون حدود دون أي نتيجة أيضا [illegible]

مصر ليس مخططا لها مجيء رءوس أموال أجنبية تساعد على [illegible] الاستثمار والتنمية [illegible]

لمصر أخطر من أن يكون اقتصادها ناميا في هذه المنطقة من الشرق الأوسط لأسباب جيوسياسية ليس مكانها هذا المقال وانظر ماذا فعلت رءوس الأموال الأجنبية في السنوات القليلة الماضية.

للأسف لا توجد إحصائيات معلنة لأرباح المضاربات الأجنبية في البورصة التي تم تحويلها للخارج [illegible]

وإن من المستغرب من [illegible] البورصة وسوق المال كلتيها مركز للتنمية الاقتصادية في حين أنها لا تقوم حاليا إلا بدور المضاربة التي تستفيد منها الأجانب وبعض المضاربين الطفيليين [illegible]

أما الاستثمارات التي تمت في منشآت إنتاجية فهي أساسا في الأسمنت الذي يحقق إنتاجه ضعف معدل الأرباح التي تحققه صناعة الأسمنت في البلاد الأخرى وليس غريبا ما يقال عن أن أحد المصانع يجرى عرضه في الانترنت بما يزيد على ٤٠٪ فوق السعر الذي تم البيع به.

لأن سعر المصنع قيم على أساس تكلفة المصنع المثيل، في حين أن معدل الربح في صناعة الأسمنت المصري أعلى من معدلاتها العالمية [illegible]

وسوف لا نشير إلى رأس المال الأجنبي الذي يشتري شركة المراجل بغرض تصفيتها أو شركة الألومنيوم الذي يريد تأجير المصانع المرتبطة بها بغرض السيطرة عليها بقيمة الإيجار حتى تزول استثمار [illegible]

أو شركة سيماف لإنتاج عربات السكك الحديد التي وصلت إلى أسوأ حالة بعد حجز مستحقاتها لدى مصلحة السكك الحديد... الخ [illegible]

رأس المال الأجنبي سوف لا يساعد على زيادة القدرات الإنتاجية في الاقتصاد المصري، بل العكس.

ويجب أن نكون على وعي بخطورة الدعوة إلى حرية رأس المال الأجنبي في الاقتصاد المصري [illegible]

ولعل من المناسب مراقبة سوق المال ووضع النظم لشراء الضريبية أو تقييد حركة [illegible] رأس المال المضارب في البورصة [illegible] من الواجب إعمال مبدأ الشفافية في رصد حركة رءوس الأموال المضاربة، وكشف آثارها الضارة على الاقتصاد القومي [illegible]

أما بالنسبة لمسألة نقل التكنولوجيا، فلعل [illegible] أتناول به هذه القضية عنوان كتاب [illegible] في بداية المرحلة الثانوية لتعلم اللغة الإنجليزية [illegible]

وكان [illegible] اسمه «تعلم الكلام بالتكلم»، التكنولوجيا لا تعطى ولا تنقل الذي ينقل هو منتجات التكنولوجيا كالتليفزيون والتليفون المحمول [illegible]

بل وحتى أحدث الآلات الإنتاجية، إنما التكنولوجيا في جوهرها هي إتقان صناعة الأشياء. إذا أردنا أن تكون لدينا تكنولوجيا وأن توجد لدينا قاعدة تكنولوجية فيها القوى والكوادر البشرية من العلماء، فذلك لن يتم باستجلاب الخبراء الأجانب، أو حتى إقامة أحدث المشروع التكنولوجية التي تحوي أحدث الأجهزة، بل أن نقرر أن نقوم بإنتاج ما نريد إنتاجه مستخدمين القدرات البشرية المصرية

هل كان من الممكن أن يحدث ما حدث في مشروع حديد أسوان لو أننا استخدمنا نتائج أبحاث علماء الجيولوجيا والمسح الجغرافي والتحليل الكيميائي، المصريين الذين غطوا هذه المنطقة دراسة وبحثا، أم أننا استعنا بمراكز الخبرة الأجنبية، هل كان يمكن أن نهدر مليارات الجنيهات في مشروع أبو طرطور للفوسفات لو رجعنا إلى خبراء الجيولوجيا المصريين، وهم ذوو مستوى عالمي، بل حتى في أبحاث الطب ألم يكن من الممكن الوصول لعلاج للبلهارسيا لو تم الاستعانة بالعلماء المصريين بدلا من الاعتماد على الأجانب [illegible]

ثم لماذا نتجاهل إنتاج التكنولوجيا المصرية في شركة الألومنيوم التي طورت أحدث بطاريات إنتاج المعدن وأقلها تكلفة وأعلاها كفاءة، ولماذا نبلد ما تحت أيدينا الآن مراكز التكنولوجيا والتصميم كما تم في ترسانة الإسكندرية وتصفية مكتب التصميمات بها الذي كان يعمل به مائتان من المهندسين، ولماذا أهدرت بحوث المبيدات الزراعية التي أنتجت في المركز القومي للبحوث منذ الستينيات. إن التقدم التكنولوجي يعتمد بالدرجة الأولى على الجهود الذاتية دون إهدارها، لا مانع من الاستعانة بالخبرة الأجنبية لكن بعد الاعتماد أولا على الخبرة المحلية ويكون التعامل مع الخبرة الأجنبية لكن بعد الاعتماد أولا على الخبرة الأجنبية من خلال العلماء والخبراء المصريين.□

[كاتب هذا المقال خبير في الدراسات الاقتصادية]□

العولمة

من الناحية الاقتصادية

العالم

العولمة

من الناحية الاقتصادية

العالم

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	العولمة اهدرت التنمية البشرية	نزيرة الافندى	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٦٤٥	٢٠٠٠/٧/١٧	٤٢
٢	خريطة جديدة للعالم فى عصر العولمة (١)	عزت ابراهيم	(مجلة) الاهرام اقتصادى	١٦٤٥	٢٠٠٠/٧/١٧	٤٣
٣	خريطة جديدة للعالم فى عصر العولمة (٢)	عزت ابراهيم	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٦٤٦	٢٠٠٠/٧/٢٤	٤٤
٤	استحقاقات مرتقبة لكشف حساب العولمة	عبد الهادى ابو طالب	الحياة	٧٩٥٤	٢٠٠٠/٩/٧	٤٥
٥	النفط والعولمة الاقتصادية	ماجدعبد الله المنيف	(مجلة) السياسة الدولية	١٤٢	اكتوبر ٢٠٠٠	٤٧
٦	تأثيرات العولمة على اقتصادات دول اوروبا الشرقية	على خفاجى	قراءات استراتيجية	١١	نوفمبر ٢٠٠٠	٦٥

الموضوع الرئيسى :	العولمة	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى :	من الناحية الاقتصادية : العالم	رقم العـــدد :	١٦٤٥
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/١٧

العولمة.. أهدرت التنمية البشرية وهمشت الفقراء!

الأمم المتحدة.. هل تستعيد مبادراتها الاقتصادية؟!

شهدت الاونة الاخيرة تزايد النشاط والتقارير الاقتصادية الصادرة عن الامم المتحدة .. وهو نشاط يتجاوز فى كثير من الاحيان ماتحققه المنظمة على الصعيد السياسي نتيجة تعرضها للشلل خلال فترة الحرب الباردة تارة ونتيجة سيطرة القطب الاوحد فى فترة العولمة تارة أخرى وبما يثير ذكريات السبعينات من جديد.

اتضح ذلك فى الاجتماعات الاخيرة التى عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة وتركزت على قضايا التنمية وتكنولوجيا المعلومات والانعكاسات التى يمكن ان تترتب على الاخيرة فيمايتعلق بتعميق فجوة التنمية القائمة بالفعل وزيادة تهميش الدول النامية وكانت بمثابة توجيه لمزيد من الحوار الموسع بين زعماء الدول السبع (او الثمانية) الكبار والذى عقد مؤخرا فى جزيرة اوكيناوا باليابان كما اتضح فى التقرير الصادر من المنظمة الدولية والخاص بتوقعاتها لاداء الاقتصاد العالمى خلال الفترة القادمة وكذلك فى التقرير الذى حمل عنوان «موجز الحالة الاقتصادية والاجتماعية فى افريقيا خلال عام ١٩٩٩» الذى عرض خلال اجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى مؤخرا.

نزيرة الأفندى

ومثل هذا وذاك كان تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ الصادر عن المجلس الاقتصادى الاجتماعي ومع التسليم باهمية القضية الاساسية التى طرحها التقرير الاخر والخاص بحقوق الانسان الا انه من الاهمية بمكان طرح جانب من تعرض التقرير لقضية العولمة والاقتصاد العالمي . فمع التسليم بان العولمة تهدف الى خلق المزيد من الفرص الاقتصادية فى العالم الا انها ادت الى زيادة الفجوة فيما بين سكان العالم فى مجال الاستفادة من زيادة التجارة الدولية وجذب الاستثمارات واستخدام التكنولوجيا الحديثة . والارقام لاتكذب ولاتتجمل فقد انخفض نصيب الدول الاقل تقدما التى تشكل نسبة ١٠٪ من سكان العالم من ٠,٥٪ الى ٠,٤٪ من اجمالي الصادرات العالمية فيما بين عامي ١٩٩٠و ١٩٩٨ بينما تضاعف تقريبا حجم الصادرات العالمية المتطورة وغير المتطورة من ٤,٧ الف مليار الى ٧,٥ الف مليار دولار خلال ذات السنوات المقارنة . وعلى الرغم من ارتفاع حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتصل الى ستمائة مليار دولار فى عام ١٩٩٨ الا ان نصيب الدول النامية التى فى مرحلة الانتقالية بلغ ١٧٧ مليار دولار كان نصيب عشرين دولة ٨٣٪ منها اما الدول الاقل نموا والتى يبلغ عددها ٤٨ دولة فقد استقطبت اقل من ثلاثة مليارات من الدولارات بما يعادل ٠,٤٪ من الاجمالى . وعند الحديث عن ثورة المعلومات والاتصالات فسوف نجد ان العولمة قد وسعت من فجوة التكنولوجيا ولذا كان من الطبيعى ان تركز الاجتماعات الاخيرة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى على هذه القضية . فقد قفز عدد مستخدمى الانترنت من ١٦ الى ٣٠٤ ملايين فرد من عام ١٩٩٥ الى عام ٢٠٠٠ الا ان النسبة تتضاءل من ٢٦٪ من سكان الولايات المتحدة الى ٠,٨٪ فى القارة اللاتينية والكاريبى باكمله الى ٠,١٪ فى دول افريقيا جنوب الصحراء، ٠,٠٤٪ فى جنوب اسيا . ومن الطبيعى ان تكون المحصلة النهائية للمؤشرات السابقة زيادة فى فجوة الدخول فيما بين الدول بعضها البعض الا انه من المثير للانتباه ان فجوة الدخول تزيد اتساعا داخل الدولة الواحدة كما ان الاثرياء يزدادون ثراء حيث اشارت البيانات الى ان ثروة مائتى شخصية ارتفعت من ١,٠٤٢ مليار فى عام ١٩٩٨ الى ١,١٣٥ مليار دولار فى عام ١٩٩٩ بينما دخل ٥٨٢ مليون نسمة فى الدول الاقل تقدما لم يتجاوز فى مجموعه ١٤٦ مليار دولار خلال العام الماضى (١٩٩٩) . وحتى الحديث عن حقوق الملكية الفكرية والاختراعات او بالنسبة للشق الاجتماعى الذى تضمنته بنود اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة فسوف نجد ان العولمة وحرية التجارة بمنطق دعه يعمل دعه يمر قد اضرت بالعديد من الدول النامية وباعتراف المنظمة الدولية للامم المتحدة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي حيث ان الربط بين حقوق الملكية الفكرية والاختراعات مع التجارة كما يناقش حق الافراد فى العلاج ، ويناقش حقوق الفقراء فى الحصول على الخدمات الصحية والعلاج باسعار مخفضة وهو مايثار حاليا فى حدود اطار الحديث عن الايدز .

ولاشك فى ان التطبيق الكامل لاتفاقية التريبس سوف يعنى المزيد من الخضوع لتوجهات وسياسات الشركات العالمية المنتجة للدواء ويحرم الدول النامية وبالتالى مواطنوها الاكثر فقرا من حق الحصول على العلاج والدواء باسعار مخفضة وابرز الامثلة المطروحة فى هذا الصدد الايدز ـ كما سبقت الاشارة ـ بالاضافة الى مرض السرطان .. فهل تتفق اتفاقية التريبس مع قوانين حماية حقوق الانسان ومتطلبات البيئة ؟

الاعلان العالمى لحقوق الانسان وكافة القوانين المرتبطة بحماية هذه الحقوق تطالب وتؤكد المساواة بين البشر فى الحصول على حصاد التقدم العلمى بما فى ذلك التكنولوجيا الحيوية مع الحفاظ على ماتملكه الدول النامية ذاتها من جينات وفيروسات بحيث تجرى ابحاثها الوطنية المتعلقة بها دون تصديرها الى الخارج ، مثال بنك الجينات فى الهند . واذا انتقلنا الى الحملة الدولية التى تقودها الولايات المتحدة للتباكى على حقوق العمال فسوف نجد ان نتائج العولمة اكثر سلبية عنها فى حالة عدم وجودها ولابد من ان نشير فى هذا الصدد الى أن الثورة العارمة يقودها بعض الافراد والجماعات فى الدول المتقدمة للمطالبة بسقوط العولمة ليس من اجل عيون الدول النامية وكفى ، ولكنها تهدف الى حماية حقوق عمالها ايضا خشية الانعكاسات السلبية [illegible] الشركات العالمية فى اقامة فروع لها فى الدول رخيصة العمالة فتكون النتيجة النهائية [illegible] العمالة واستغلال العمالة فى الدول النامية وفقدان العمال لوظائفهم فى الدول المتقدمة.وقد [illegible] المفيد بمكان الاشارة الى الوجه الاخر لاصرار واشنطن على حقوق العمال والانسان فى [illegible] التجارة الدولية حيث ان عمالة الاطفال وان كانت مرفوضة الا انها فى كثير من الاحيان تكون [illegible] بالفقر ورغبة الاسر فى ايجاد مصدر دخل اضافى كما ان فرض عقوبات اقتصادية لاعتب[illegible] اجتماعية على دولة ما سوف يعنى المزيد من البطالة وتعميق حلقة الفقر نتيجة انخفاض [illegible] وبالتالى تركيز مفهوم العولمة فى دائرة محددة من الدول المتقدمة بينما الدول النامية تقع فريسة [illegible] الفقر يضاف الى هذا وذاك أن عقوبات المنظمة العالمية للتجارة تطبق فى مجال الصناعات [illegible] الا انها لاتطبق بالنسبة لحقوق العمالة والحقوق الاجتماعية على صعيد القطاعات الاخ[illegible] الاقتصاد القومى الموجهه اليه اتهامات بخرق حقوق الانسان ومن ثم تكون النتيجة النهائية الاجراءات غير فعالة فى المواجهة الحقيقية لقضية الفقر او اهدار حقوق الانسان!!

واذا انتقلنا من العام الى الخاص ممثلا فى حالة القارة الافريقية فسوف نجد ان كافة [illegible] للواتية المتعلقة بالدول النامية فى ظل العولمة اكثر وضوحا وايلاما . ويكفى ان نشير ـ طبقا [illegible] الامم المتحدة الخاص بموجز الحالة الاقتصادية والاجتماعية لافريقيا فى عام ١٩٩٩ ـ الى [illegible] نقاط .

- شملت الحروب والصراعات الاهلية والحدودية ٦١٪ من سكان القارة منذ عام ١٩٦٣
- ٢٣ مليون افريقى مصابون بمرض الايدز الذى ادى الى وفاة ١٤ مليون فرد ومايعنيه [illegible] انعكاسات على الاداء الاقتصادى لدول القارة .
- انخفضت مساهمة الزراعة للناتج المحلى الاجمالى من ٤٠٪ فى الستينات الى ٣١٪ [illegible] التسعينات بينما الزيادة فى الانتاج الصناعى لم تتجاوز ٤٪ حيث كانت ٢٦٪ واصبحت ٣٠ ذات السنوات المقارنة .
- ٥٩٪ من سكان الريف فى دول افريقيا جنوب الصحراء يعيشون تحت خط الفقر حيث متوسط دخل الفرد ١٤,٢٢ دولار فى الشهر بينما خط الفقر يقدر بـ ٣١,٦٧ دولار للفرد فى الواحد !!
- ١٢,٥ ٪ من سكان العالم يعيشون فى افريقيا ولكن نصيبهم من الناتج المحلى الا[illegible] لايتجاوز ٢,٧٪ .

قائمة معنى الدول النامية ، والافريقية خاصة، تطول وتمتد ولكن اللافت للنظر ان فجوة الدخل تتسع ايضا فى القارة السمراء حيث اظهرت التقارير الدولية ان عشرين فى المائة من سكان افريقيا الاغنياء يلتهمون نسبة ٥٠٪ من انفاقها بينما العشرون فى المائة الذين يمثلون فقراها يحصلون على فتات لايتجاوز نسبة ٥٪ من هذا الانفاق .والمثير للانتباه ان هذه القارة المثخنة بجراحها نتيجة رعونة ابنائها وظلم العولمة لها لايسمع صوتها فى ادانة غزو العولمة على غرار مافعل جوزيه بوفيه فى فرنسا "

ولاتعد هذه حالة استثنائية على صعيد الدول النامية وقد يكون الامل فى استعادة الامم المتحدة لدورها الاقتصادى الذى لعبته فى الستينات والسبعينات ونجحت واشنطن فى تقليصه تهميشه فى التسعينات وبداية القرن الجديد .

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	عزت ابراهيم
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية:العالم	رقم العـــــدد :	١٦٤٥
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/١٧

خريطة جديدة للعالم في عصر العولمة (١)

بعد أن أصبح العالم مقسما بوسائل تكنولوجية وبعد غياب تأثيرات الايدولوجيات، فان العالم مطالب بالبحث عن فكر جديد حول قضية التنمية، وفي هذا المقال البالغ الاهمية يحدد العالم الاقتصادي جيفري ساكس، مدير مركز التنمية الدولية والاستاذ البارز في التجارة الدولية بجامعة هارفارد الأمريكية وصاحب الدور الاستشاري في العديد من دول العالم النامي واوروبا الشرقية، ملامح الرؤية المطلوبة لإلحاق دول العالم الثالث بقاطرة التكنولوجيا المتقدمة.

وقد احتفت مجلة «الايكونمست» البريطانية الشهيرة بالمقال وكاتبه، فكان لابد من نقله الي القراء في مصر لنعرف كيف يفكر أصحاب السبق في الاقتصاد الجديد..

مع نهاية الحرب الباردة، فان الايدولوجيات القديمة قد انتهت واصبح الجميع يملكون حرية الوصول الي السوق العالمي غير ان قدرا من التقسيم قد طرأ علي الخريطة العالمية وكان هذه المرة باسم التكنولوجيا. واليوم يوجد جزء صغير من سكان الأرض حوالي ١٥٪ يقدم تقريبا كل المبتكرات التكنولوجية الي باقي سكان العالم. بالتقريب. غير مرتبط تكنولوجيا سواء من حيث القدرات الابداعية الابتكارية في الداخل او من حيث تبني التكنولوجيا الوافدة من الخارج. وتلك المناطق المستبعدة من التطور التكنولوجي غير محددة بنطاق جغرافي محدد فهي تضم مناطق في جنوب المكسيك وجيوب في أمريكا الوسطي الاستوائية، ودول جنوب الصحراء في إفريقيا ومعظم دول الاتحاد السوفيتي السابق باستثناء المناطق القريبة من اوروبا والاسواق الآسيوية والاجزاء المحصورة من اراضي الدولة الواحدة في اسيا مثل ولايات هندية واقعة في وادي (GANGS) ولاوس وكمبوديا والمقاطعات العميقة في الاراضي الصينية. والعديد من المناطق المستبعدة من حلقة التطور التكنولوجي - وبخاصة في المناطق الاستوائية - واقعة في مصيدة الفقر. ومن اكبر المشكلات التي تتعرض لها هذه المناطق الاصابات بالأمراض الاستوائية المعدية والانتاجية الزراعية المنخفضة وتدهور الوضع البيئي. وجميع هذه المشكلات تتطلب حلولا تكنولوجية، وفي بعض الاحيان تكون التكنولوجيا المطلوبة متوافرة في الخارج لكن الدول فقيرة الي الدرجة التي لا تستطيع معها الشراء او تأجيرها لتحقيق المستوي المطلوب وفي الاغلب فان التكنولوجيا لا توجد باشكال ملائمة واسواق الدول الفقيرة لا تقدم حوافز جيدة للبحث والتطوير. ان الوقت ملائم لان تعلن الدول الغنية ادراكها لتلك المسألة وان تسعي للاستجابة. مع ملاحظة أن الحدود العالمية غير ثابتة المعالم فان العديد من الذين ينظر إليهم باعتبارهم مستبعدين من الاطار التكنولوجي الجديد للعالم يمكن ان تصبح من المتبنين للتكنولوجيا في الوقت الذي توجد دول قليلة (تايلاند، كوريا الجنوبية، واسرائيل) ارتفعت من المجموعة المتوسطة لتصبح من اصحاب التصنيف الرفيع المستوي لكن مثل هذا الارتقاء بعيد عن ان يصبح عملية تحول اتوماتيكية

واذا كان هناك المزيد من المليارى شخص من الدول المبعدة من الخيار التكنولوجي ينظر اليهم باعتبارهم من الواعدين في تبني التكنولوجيا فلابد من حدوث ثلاثة اشياء.

اولا: ان الشخصية الجديدة للاقتصاد العالمي الذي يدار من خلال التكنولوجيا يجب ان يسعي اليها من خلال الجغرافيا والصحة العامة والبعد البيئي وهي الابعاد التي يجب ان تطرح امام تحليل التغير التكنولوجي والنمو الاقتصادي.

ثانيا: ان الحكومات تحتاج إلي تغيير رؤيتها للمساعدات والانفاق بصورة اكثر حكمة.

ثالثا: ان المشاركة في المساعدات الدولية تحتاج الي قدر اكبر من الانتشار في الوقت نفسه، هناك ضرورة لاشراك الشركات الدولية وجامعات العالم الاول والمؤسسات العلمية في هذه العملية مع اصلاح الوكالات الرسمية المطلقة بالتنمية العالمية قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والهيئات المتنوعة التابعة للأمم المتحدة.

إعادة التفكير في العولمة

ينظر إلي التنمية دائما علي انها عملية تراكم لرؤوس الاموال البشرية والمادية. وعندما تحكم الدول النامية بصورة جيدة فانها تملك ميزة في هذا الشأن. فعندما يكون رأي المال شحيحا فان العائدات من الاستثمارات الجديدة يفترض ان تكون عالية وهو ما يؤدي بالتالي إلي الترويج للادخال وجذب التدفقات الخاصة بالتمويل من الخارج. ونتيجة لذلك، فان الفجوة بين الاغنياء والفقراء تضيق فيما يعرف بعملية التلاقي او التقارب CONVER-GENCE.

لكن في الوقت الحالي نحن نعلم ان التكنولوجيا تملك احتمالية اقل في تحقيق عملية التقارب مما كانت تحققه رؤوس الاموال. فالابتكار اظهر زيادة العائدات الي درجة هائلة وهو ما يعني ان المناطق التي تتعامل مع تكنولوجيا متطورة هي في موقع افضل لان تبتكر المزيد في الوقت نفسه، فان الافكار الجديدة تنتج من خلال عملية امتزاج ما بين الافكار الحالية - الموجودة. ولذلك فان البيئات الغنية بالافكار تنتج سلسلة تفاعلات من الابتكار.

ولكن مثلما هو الحال في التفاعلات النووية، فان كتلة حرجة من الافكار والتكنولوجيا تحتاج اليها اولا. ايضا، الحافز لان تبدع يعتمد علي حجم السوق والابتكار يتضمن تكاليف ثابتة.

كما ان الاسواق الحرة ليست كافية، فالابتكار الناجح يحتاج الي مؤسسات داعمة، والابتكار التجاري اليوم هو بصورة عامة نتاج رؤية علمية اساسية - تعتمد في المقام الاول علي الاخطار في المحيط العام - وهندسة تطبيقه - مدعومة ببراءات الاختراع.

والبعد الاول يعتمد علي الجامعات والمختبرات العامة والثاني علي الشركات الهادفة لتحقيق ارباح والخاصة، والابداع الناجح يتطلب تضافر الحكومة والجامعة والصناعة في منظومة واحدة جادة.

وفي الدول النامية، لم يسمع من قبل عن ذلك التفاعل المثمر بين الاطراف الثلاثة، فقلة من الحكومات هي التي تملك مستشارين علميين. والنتيجة مخيبة دائما حيث توجد ٤٨ دولة يعيش في الواحدة منها اكثر من مليون نسمة - في عام ١٩٩٥ - وهناك نصف هؤلاء يعيشون في مناطق استوائية، ومن خلال تعداد سكاني يصل إلي ٧٥٠ مليون نسمة فان سكان تلك المناطق يستهلكون او يعرفون ٤٧ اختراعا من ٥١ الف لاختراع أمريكي ظهرت في المنافذ الخارجية عام ١٩٩٧.

وبالطبع، فان القدرة التكنولوجية لاي اقتصاد تعتمد ليس فقط علي ابتكاراته الذاتية ولكن علي قدرته علي تبني اشكال التكنولوجية المنتجة في مناطق أخري، وهذا يمكن ان يحدث من خلال ثلاث قنوات أساسية. فالدول يمكنها استيراد التكنولوجيا الداخلة في السلع الاستهلاكية والراسمالية مثل التليفونات المحمولة واجهزة الفاكس والكمبيوتر الشخصي ويمكن تأجير التكنولوجيا من اصحاب براءات الاختراع ويمكن ان تجتذب الاستثمار الاجنبي المباشر FDL.

ونتيجة لذلك، فان مشروعا متعدد الجنسيات بتكنولوجيا متطورة يقوم بانتاج سلعة تدفق التكنولوجيا ما داخل حدود تلك الدول، وفي جميع الحالات، فان الدول يجب ان تحقق نجاحا فيما يخص التصدير من اجل ان تدفع مقابل واردات التكنولوجيا - او من اجل ان تدفع ارباحا عن الاستثمار الاجنبي المباشر.

ويرى الكثير من الاقتصاديين أن جميع الدول النامية مؤهلة على قدر متساو لامتصاص واستيعاب التكنولوجيا من الخارج، وأيا كانت القناة فإن الأوضاع الجغرافية مهمة فانجح المستوردين للتكنولوجيا من المناطق القريبة من الأسواق الكبرى او على خطوط ملاحية - بحرية - رئيسية او تمتلك الميزتين معا. ولذلك فإن التكنولوجيا تتسرب عبر الحدود إلى دول مثل المكسيك او إلى بولندا والمجر وهم جيران الاتحاد الاوروبى او إلى سواحل الصين وسنغافورة وهونج كونج او المدن الساحلية فى جنوب شرق اسيا والولايات الساحلية لجنوب الهند. فى المقابل، فإن التكنولوجيا لا تصل بسهولة إلى المناطق الجبلية البعيدة مثل الدول النامية المغلقة (وسط اسيا) او للمناطق البعيدة عن الموانئ البحرية مثل المناطق الواقعة في عمق الصين او شمال الهند. والدول التى لا تتوافق مع التكنولوجيا العالمية تسقط فى الغالب ولن تكون قادرة على الحفاظ حتى علي مستواها المعيشى. وسوف تعتمد هذه الدول عادة على طائفة ضيقة من الصادرات التى تفسر ربحيتها فى الاقتصاد العالمى. فالنحاس استبدل عوضا عنه الالياف البصرية والمطاط الطبيعى والجوت حل محلهما مواد جديدة والتراجع طويل المدى فيما يخص اوضاع التجارة للعديد من السلع الاولية هو عرض جانبى للابتكار والضغوط الديموغرافية او السكانية تزيد من المخاطر فالدول النامية تتشابه فى النمو السكانى السريع حتى تحدث عملية التمدين او الانتقال إلى طابع الحضر او المدن.

(وإلى الحلقة القادمة)

عزت ابراهيم

الموضوع الرئيسى : العولمة | اسم كاتب المقال : عزت اراهيم
الموضوع الفرعى : من الناحية الاقتصادية:العالم | رقم العـــــدد : ١٦٤٦
المصـــــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى | تاريخ الصــدور : ٢٠٠٠/٧/٢٤

خريطة جديدة للعالم في عصر العولمة (٢)

طرح المفكر الاقتصادى البارز جيفرى ساكس الاستاذ فى جامعة هارفارد فى الجزء الأول من مقاله الذى نشر الأسبوع الماضى رؤيته لخريطة العالم الجديدة فى ظل الترويج لقيم العولمة وإزالة الحواجز بين الدول وهو ما يتطلب نوعا جديدا من التفكير سيلزم إمعان التفكير فى ضرورة تغيير طريقة التعامل مع نقل التكنولوجيا المتقدمة للعالم الثالث. والامر الثانى تغيير النظرة الى المساعدات واشراك جميع المؤسسات الدولية والجامعات والشركات العالمية فى دفع مسيرة العلم والتطوير فى العالم النامى.. ونستكمل فى الجزء الثانى ابعاد التغيير الشامل فى الاستراتيجية الكونية لضمان مشاركة اوسع فى مكاسب الاقتصاد الجديد.

لن يكون فى مقدور حوالى مليارى شخص او اكثر فى جميع انحاء العالم المشاركة فى اقتسام منافع النمو العالمى دون حدوث تغير شامل فى الاستراتيجية الغالبة، ويجب ان يوضع ذلك فى الاعتبار على جبهات عدة.

الصحة العامة والسكان

ان عبء الامراض فى الدول الفقيرة وبخاصة فى دول جنوب الصحراء فى افريقيا هو كارثة إنسانية وعائق أمام التنمية.. ان جهود الدول المانحة للسيطرة على الأمراض فى الدول الفقيرة ضئيلة ولا يتجاوز حجم الدعم الدولى لمكافحة مرض الملاريا فى افريقيا - تقريبا - ٧٥ مليون دولار إلى ٥٠ مليون دولار سنويا رغم ان تقديرات الإصابة بالمرض تصل الى مليونى شخص سنويا من بينهم مليون او اكثر إصابات مباشرة بالملاريا. ولم يتجاوز حجم انفاق الدول المانحة على مكافحة مرض نقص المناعة (الإيدز) بضع عشرات من ملايين الدولارات سنويا فى العقد الماضى فى الوقت الذى يحصد الوباء القاتل ارواح مليونى شخص سنويا فى القارة السوداء تقريبا مع إصابة حوالى ٤ ملايين افريقى بالمرض سنويا، ويصل حجم الإصابة بالإيدز فى افريقيا ٢٣ مليون شخص فى الوقت الراهن. ان دعم المانحين لتقوية المناعة ضئيل للغاية الى الدرجة التى تؤكد ان العديد من الدول الفقيرة لم تدخل او تبدأ العمل بالمضادات، التى شرعت الدول المتقدمة فى استخدامها منذ سنوات بصورة ثابتة، رغم ان استخدام الحقن يمكن ان يحد من المرض وحالات الوفاة فى افريقيا بتكلفة معقولة. وقد لبت المنحة التى وفرتها مؤسسة بيل جيتس - عبقرى الكمبيوتر - والتى تبلغ قيمتها مليار دولار الدعوات لمواجهة هذه المشكلة الملحة. ان هناك جهدا مخلصا بدأ من خلال خوض معركة حقيقية ضد المرض القاتل او الأمراض الفتاكة من هذا النوع فقد اقرت الادارة الامريكية أن مشكلة الايدز فى دول العالم النامى هى قضية امن قومى بالنسبة للولايات المتحدة نظرا لخطورة المرض فى اشاعة حالة من عدم الاستقرار فى مناطق شاسعة وفى ظل مبادرات كثيرة لتوفير الأموال لمحاربة الامراض الوبائية والمستوطنة فان الدول الغنية مطالبة بتوفير ١٠ مليارات دولار فى العام الواحد. ان ثمن انقاذ حياة الملايين من الارواح زهيد جدا إذا نظر إلى ان المواطن فى الدول الواقعة فى العالم الاول لن يتكلف اكثر من ١٥ دولارا بالمقارنة بعدد سكان هذا العالم - الاول - البالغ مليار نسمة.

ربط المناطق الهامشية

فى الاعوام الأخيرة ربطت اتفاقية «النافتا» المكسيك بالاقتصاد التكنولوجيا المتقدمة وطور الاتحاد الاوروبى اتفاقات تجارية جديدة مع دول شمال افريقيا ووسط اوروبا ولكن المناطق الواقعة على الأطراف هى التى أضيرت، ان تكتل صناعة الشحن الدولية قد جعلت من الأمر متدهورا إذ ان طرق التجارة التى تربط بين التجار الهامشيين مع الأسواق الكبرى اصبحت اقل تنافسية من الطرق التى تحظى بكثافة عالية او كبيرة الحجم.

ومن المفترض ان تسفر جولة جديدة متعددة الأطراف - تركز على سهولة وصول الدول الفقيرة إلى الأسواق - لتحرير التجارة عن تصحيح هذا الوضع.

ويجب أن يتبنى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى رؤية جديدة لمساعدة الدول الهامشية على الاتصال بالاقتصاد العالمى، وكلا المؤسستين تعارضان استخدام حوافز خاصة لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر مثل مناطق التصدير الخاصة والاعفاءات الضريبية والمشروعات المشتركة بين الحكومات المضيفة والمستثمرين الاجانب رغم أن هذه الطرق تعمل بالنسبة لآخرين. فعلى سبيل المثال، عندما ارادت كوستاريكا جذب شركة انتيل الأمريكية قامت بتقديم حوافز وفعلت إسرائيل الشيء نفسه. فى الوقت نفسه، فان النمو السريع فى ايرلندا لقى دعما من انخفاض ضرائب الشركات المفروضة على الاستثمارات الاجنبية فى هذا الإطار، فان الدول الغنية والفقيرة يمكنها تصميم مشروعات تعاونية لاستحضار التكنولوجيا الجديدة الى المناطق الهامشية واقتسام التكاليف.

دعم التقدم التكنولوجي

فى قلب التقسيم العالمى يوجد عدم المساواة الهائلة فى الابتكار وفى انتشار التكنولوجيا. ولم تستطع سياسة العولمة - بالكاد - سوى خدش سطح هذه المشكلة المحورية. ولا يتجاوز حجم قروض ومنح البنك الدولى للعلم والتكنولوجيا المقدم سنويا (عشر) انفاق شركة امريكية واحدة فى مجال الصناعات الكيمياء الحيوية على البحث والتطوير. والخطوة الأولى على طريق الاصلاح يجب أن تقوم بها شركات التكنولوجيا المتقدمة العالمية من خلال الوعد بزيادة التعاون فى المجال التكنولوجى مع الدول النامية مع الحصول على وعود من تلك الدول بضمان الترويج للتكنولوجيا والعلم.

لشركات صناعة العقاقير منحت مئات الملايين من الدولارات فى صورة أدوية لدول العالم النامى وتحت ضغوط وافقت تلك الشركات على توفير ادوية وعقاقير مضادة للإيدز بأسعار منخفضة إلا ا... هناك المزيد الذى ينبغى على هذه الشركات عمله.

كما ينبغى أن تقوم الجامعات والجهات العلمية فى الدول المتقدمة بدور فى هذا المجال، ...ث يلاحظ أن فروع الجامعات الامريكية والاوروبية فى الخارج تتجه الى التعليم الجامعى ... من التعاون البحثى طويل الأمد، وتمويل الروابط البحثية دون المستوى. فالجامعات الامريكية تحصل على تبرعات وهبات تصل إلى ٢٥ مليار دولار سنويا وهو ما يستوجب عليها ان تخصص جزءا من هذه الأموال لتمويل الابحاث والعلاقات التعليمية مع الدول النامية.

وعلى مستوى العلاقات ما بين الحكومات، فان المجتمع الدولى مطالب ...صدار تعهد صارم لترويج التكنولوجيا فى الدول الفقيرة مع ضرورة مراعاة مصالح هذه ...دول بالتوازى مع تقديم الحوافز للإبداع.

مجرد بداية

الأجندة الجديدة للعولمة تبدو مثقلة فى ظل هذه الهموم، وتحتاج المؤسسات ...لية للاقتصاد القديم مبريتون وودز» بان تتحرك بعيدا عن التمويل القديم للتفاعل مع العالم ...ثالث وان تركز جهودها على إصلاح الخلل العالمى فى مجال التكنولوجيا، والبيئة والمرض و...يجب التقليل من الاقراض للحكومات من قبل البنك الدولى والتركيز على الترويج للمعرفة المر...لة بالتنمية وان ينسحب صندوق النقد الدولى من متابعة برامج التنمية وان يكتفى بدور الرا... لأسواق المال الدولية.

عزت ابراهيم

الموضوع الرئيسي : العولمة — اسم كاتب المقال : عبد الهادى بوطالب

الموضوع الفرعي : من الناحية الاقتصادية:العالم — رقم العـــــدد : ٧٩٥٤

المصـــــدر : الحياة — تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٩/٧

استحقاقات مرتقبة لكشف حساب العولمة

عبد الهادي بوطالب

إذا كان التنظير لإقامة نظام العولمة واكب التنظير لإقامة نظام عالمي جديد بعد حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء) فإن العولمة لم تتبلور كأداة لعمل هذا النظام إلا في قيام منظمة التجارة العالمية سنة 1994 بمدينة مراكش المغربية.

وقد عززت إقامة منظمة التجارة العالمية أداء عمل مؤسسات نظام «بروطن وودس» العالمية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، ومن بينها مؤسسة النقد الدولي والبنك العالمي. لكن منظمة التجارة العالمية . وإن تأخر ميلادها عن ميلاد هاتين المنظمتين العملاقتين . أصبحت بحكم الاختصاص الأداة الأساسية للتحكم في التجارة العالمية التي تعني الاقتصاد العالمي.

وقد مر ميلاد منظمة التجارة العالمية بمخاض عسير قبل أن يتم وضعها رسمياً في مرحلة مراكش التي كانت نقطة تحول في مسيرة الاقتصاد العالمي. ولئن توفر لميلادها أزيد من النصاب القانوني فإنها نشأت مع ذلك في جو جدال صاخب حول أن تكون أو لا تكون، وأصبح لها بالتالي مؤيدون ومعارضون في عالم الجنوب وحتى في عالم الشمال.

إن عالم الشمال ليس منحصراً في الحقيقة في عالم الغنى ووفرة رأس المال وتكالب ذوي الثروات الخيالية على المزيد من الكسب والفائدة، بل هو أيضاً عالم الفقراء. وكما قيل، فالعالم الثالث يبتدئ في شمال الكرة الأرضية من ضواحي عواصمها، حيث ينعزل الأغنياء في جزر الغنى والعيش الرغيد، وتطوقهم خارجاً منها وقريباً منها أمواج الفقر والبؤس. العالم الثالث يبتدئ في باريس من «باربس»، وفي لندن من «الهايد بارك»، وفي نيويورك من حي «هارلم».

وإذا كانت العولمة خلقت نظرية بالمعنى العلمي لهذه الكلمة وأطرتها المؤسسات الاقتصادية سالفة الذكر فإن نزعة مناهضتها انطلقت من أدبيات عميقة الدلالة قائمة على نقد علمي دقيق لمضامين العولمة وكاشفة عن حقيقتها التي يختصرها الشعار الذي رفعه مناهضوها في مظاهرة «سياتيل» التاريخية التي مرت عليها سنة وجاء فيه «العالم ليس بضاعة للتسويق» و«العولمة استعمار جديد».

وقد بدأت حركة مناهضة العولمة حركة جماهيرية لكنها لم تلبث أن أطرتها منظمات المجتمع المدني ومواكب المثقفين الذين أعطوها تنظيرها الفكري الذي التفت حوله أطياف المجتمع المدني، كما عززتها سلطة المواطنة التي أصبحت سلطة حاكمة بين سلط الحكم، وقد أخذ ميزان القوى يرجح لفائدة هذه السلطة الجديدة التي استطاعت أن ترفع صوتها صارخا في وجه صناع العولمة سواء في مظاهرة سياتيل أو ما تلاها من مظاهرات في جنيف وغيرها.

واليوم تلوح في أفق المدى المنظور استحقاقات سيهتبلها الطرفان المتشاكسان: صناع العولمة من جهة، ومناهضوها من جهة أخرى. الأولون لإظهار نجاحات العولمة وتسليط الأضواء على حصيلة منجزاتها، والآخرون لكشف سوءاتها والعمل على وضع حد لعواقبها وآثارها، وحتى حمل العالم على أن يفكر في خلق نظام اقتصادي بديل عن العولمة ينظّر له من الآن ويرسم معالمه مثقفو حركة مناوءة العولمة.

أمام مؤيدي العولمة استحقاق الفترة المتراوحة ما بين 18 و28 شتنبر (أيلول) الجاري (2000) التي سينعقد خلالها بعاصمة براغ (التشيك) اجتماع المجالس العليا لمؤسسات «بروطن وودس» (صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي) للنظر في «ملامح الاقتصاد العالمي» (World Eco-nomic Outlooc). وقد مهد لهذا الاجتماع الكبير اجتماع لمجلس إدارة صندوق النقد الدولي انعقد يوم الأربعاء 30 أغسطس (آب) المنصرم بواشنطن ووضعت فيه اللمسات الأخيرة على التقرير المخصص لدراسة وتقييم ملامح الاقتصاد العالمي لرفعه إلى اجتماع براغ المذكور أعلاه.

وقد تسربت عن هذا الاجتماع التمهيدي معلومات عن بعض ما جاء في هذا التقرير تفيد أن العولمة ستحقق للنمو الاقتصادي العالمي في غضون سنة 2000 زيادة ملحوظة نسبتها 4,7%. ويضيف الخبراء أن هذا الارتفاع هو أقوى نسبة عرفها العالم في السنوات العشر الأخيرة. وجاء في التقرير أيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية تشكل في هذه الحصيلة المحرك الأساسي الدافع لعجلة الاقتصاد العالمي، وأن دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة ساهمت في رفع هذا النمو وبلوغه هذه النسبة، وذلك بالرغم من التخوفات التي ساورت العالم من جراء ارتفاع سعر البترول إلى 30 دولارا للبرميل أو يزيد، مما كان يظن أنه سيعود بالعالم إلى عهد التضخم، الشيء الذي يعني أن العولمة تغلبت على تحديات السلبيات بنجاح.

ويتوقف تقرير المجلس الإداري لصندوق النقد الدولي عند إفريقيا لينظر إلى اقتصادها بنظرة يطبعها التفاؤل بالرغم مما يهدد هذه القارة من فقر وأمراض فتاكة، ولا سيما مرض السيدا (الإيدز) فالقارة ستعرف هذه السنة . حسب هذا التقرير . تزايدا في نموها الاقتصادي.

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	عبد الهادى بوطالب
الموضوع الفرعى :	من الناحية الاقتصادية:العالم	رقم العـــــدد :	٧٩٥٤
المصـــــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٩/٧

وليبرهن خبراء صندوق النقد الدولي على نزاهتـــهم الفكرية، وحتى لا يوسموا بالتحيز إلى العولمة فإنهم ختموا تقريرهم بتوقع تراجع نسبة النمو الاقتصادي العالمي في السنة المقبلة (2001) إلى 4,2 بدلاً من 4,7 هذه السنة (2000) ولكنها مرحلة موقتة.

لم ينشر إلى اليوم النص الكامل لهذا التقرير، ولكن ما تسرب عنه من المعلومات التي اشرنا إلى بعضها يؤشر إلى انه جاء لإقامة الحجة على نجاح العولمة والرد على مناوئيها الذين يترصدون سيئاتها للحكم عليها بنظرة تشاؤمية لا يشاطرهم التقرير اياها.

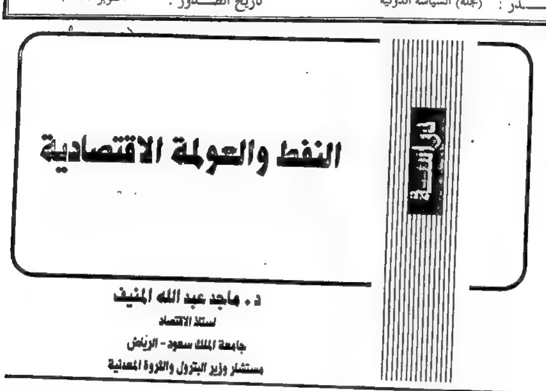
أما مناوئو العولمة فهم يعملون لتاطير حركتهم وإقامة مؤسسات فاعلة لمناوأة العولمة باسلوب جديد، وابتداوا بخلق «المنتدى الدولي لمتابعة العولمة»، وهو تجمع يضم ازيد من خمسين منظمة غير حكومية عبر العالم، لها مجلس تلتقي فيه خمسون شخصية من عالم الفكر والثقافة. وهدفها حسبما جاء في ميثاقها مناهضة العولمة التي تطبقها منظمة التجارة العالمية، ومقرها الأساسي يوجد بولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية. ولها مجلس إداري يضم اثني عشر عضواً ومقره بفرنسا. وقد اجتمع في دورته السنوية يومي 26 و27 اغسطس (آب) المنصرم.

وقد لاحظ مجلس الإدارة بارتياح في التقرير الذي نشره في أعقاب اجتماعه ان حركة مناوأة العولمة حققت تقدما محسوسا منذ مظاهرة «سياتيل» التي جرت في نونبر (تشرين الثاني) سنة 1999. وعلق احد أعضاء المجلس مركزا على هذا التقدم بقوله: «لقد كنا من قبل نستعطف الحكومات لتقوم بتغيير الأوضاع اما الآن فحركتنا أصبحت تشكل قوة تخلخل توازن منظمة التجارة العالمية». وقال عضو آخر: «إننا نجحنا في تحسيس عالم الجنوب بانه ليس هو المستفيد من نظام العولمة».

وجاء في تقرير مجلس الإدارة ايضا أن «المنتدى الدولي لمتابعة العولمة» تجاوز مرحلة انتقاد العولمة ومناهضتها إلى مرحلة تخطيط مبادئ النظام البديل عن العولمة الذي يتلافى سيئاتها ويتدارك ما أصاب العالم من عواقبها». والحجر الاساس في هذا البديل هو وضع حد لهيمنة مؤسسات العولمة الاقتصادية (النقد الدولي، والبنك العالمي، ومنظمة التجارة العالمية) على منظمة الأمم المتحدة، وتغيير هذه المعادلة بما يجعل هذه المؤسسات تابعة للأمم المتحدة لا العكس. وذلك بإعادة سلطة القرار إلى المنظمة الأممية التي انشئت في الأساس لتكون ام المنظمات واسمها والواها قوة قانونية.

واضاف التقرير ان «المنتدى الدولي لمتابعة العولمة» دعا إلى عقد إجتماع مؤتمر عالمي بنيويورك مقرر في تاريخ خامس شتنبر (ايلول) الجاري، وسيكون شعاره هو: «إصلاح منظمة التجارة العالمية ووضعها في مكانها المحدود أو الإلقاء بها إلى البحر». ومن المقرر ان تجري ببراغ مظاهرة عالمية أخرى يوم اجتماع مجلس إدارة صندوق النقد الدولي لممارسة الضغوط على صناع العولمة على غرار ما وقع في «سياتيل».

هكذا سيكون شهر شتنبر (ايلول) الجاري شهر اختبار للعولمة التي يظهر أن الصراع بينها وبين مناوئيها يدخر مفاجآت لا يمكن التنبؤ الآن بما سيكون لها من عواقب على مصير العولمة ومنظمة التجارة التي ولدت في ظل حركة إنكار لها واستنكار لاهدافها وما تزال حركة مناوأتها تنمو وتزيد.



النفط والعولمة الاقتصادية

د. ماجد عبد الله المنيف
استاذ الاقتصاد
جامعة الملك سعود - الرياض
مستشار وزير البترول والثروة المعدنية

لقد كتب الكثير عن العولمة التي أصبحت خلال فترة قصيرة نسبيا مرجعا لتحليل العلاقات السياسية والإقتصادية والثقافية وأخذت العلوم الإجتماعية المختلفة في تجديد مناهجها للتعامل مع العولمة وإفرازاتها، وكغيرها من الأفكار الكبيرة مثل الإمبريالية والاشتراكية والقومية غالبا ما يساء فهم دوافعها وآلياتها مما ينعكس على المواقف منها .إذ تتقسم الآراء حولها بين الرفض والخوف من فخ العولمة "إما نتيجة قناعات أيديولوجية مسبقة أو عجز عن مواكبة التغيرات والتعامل معها وبين القبول والتركيز على الفرص الإيجابية للعولمة على كل الأصعدة إنطلاقا من حتميتها التاريخية أو رغبة في تبني خيار التحديث والتنمية يحل محل المناهج التي فشلت في تحقيق ذلك .ومع أن حركة تخطي الحدود الجغرافية ودمج العالم سياسيا وإقتصاديا وثقافيا كانت موجودة على مر العصور ولكن هذه الحركة من خلال العولمة الجديدة أخذت تتسارع خلال العقد الأخير من القرن العشرين بفضل الثورة التقنية والعلمية وثورة الإتصالات والمعلومات وساعد على ذلك أيضا إنتهاء إزدواجية مناهج إستغلال الموارد وتنميتها من خلال "السوق أو التخطيط المركزي "أو "الرأسمالية والإشتراكية "لصالح الخيار الأول والذي جاء إنهيار الإتحاد السوفيتي وإنتهاء الحرب الباردة كآخر تعبير له.

والعولمة الإقتصادية المتمثلة بتسارع معدلات ومستويات العلاقات الإقتصادية بين الدول والشعوب الأمر الذي يؤدي إلى تغير نوعي في طبيعة العلاقات بين الإقتصادات الوطنية ليست جديدة بل أخذت مسارا تصاعديا منذ بداية القرن العشرين وبالأخص في النصف الثاني منه .وتعتبر مركزية علاقات السوق وعالميته بما فيها إزالة الحدود والقيود أمام إنتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وكذلك تبني آليات النظام الإقتصادي الحر وتقليص دور الدولة في الإقتصاد من الأسس التي تبنى عليها العولمة الإقتصادية وتقوم المؤسسات المالية البارزة الثلاث في تنظيرها ومتابعتها وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية .وينتج عن إندماج الإقتصاديات الوطنية بالإقتصاد العالمي وعلاقاته أن يتأثر القرار الإقتصادي الوطني بالمحددات العالمية وتتأثر خيارات الشركات الوطنية بإستراتيجيات الشركات العابرة للحدود وأن يزداد تأثير ودور المؤسسات العالمية المشار إليها في صياغة القرار الإقتصادي الوطني.

ويعتبر نمو حجم التجارة وتنوعها وإنتقال رؤوس الأموال عبر الحدود ونشاط الشركات متعددة الجنسية من أبرز مظاهر العولمة الإقتصادية .ففي مجال حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات يلاحظ نموها بشكل غير مسبوق خصوصا خلال الثلاثة عقود الماضية إذ إزدادت نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي من حوالي (٩٪) عام ١٩٧٠ إلى حوالي (٢٠٪) عام ١٩٩٦ أي أن التجارة العالمية كانت تنمو

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	ماجد عبد الله المنيف
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية : العالم	رقم العــــدد :	١٤٢
المصـــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصــدور :	اكتوبر ٢٠٠٠



باكثر من ضعف معدل نمو الناتج المحلي وكان نموها في بعض المناطق باكثر من ثلاثة أضعاف نمو الناتج .وتغيرت خلال الفترة مكونات وإتجاه تلك التجارة حيث إزدادت حصص الدول النامية من الصادرات الصناعية من (٥٪) إلى (٢٥٪) وبينما كانت (٨٠٪) من صادرات تلك الدول مواد أولية أصبح أكثر من (٦٠٪) من صادراتها سلعا صناعية. وتوسعت خلال الفترة١٩٨٠-١٩٩٦ تجارة السلع والخدمات بشكل كبير إذ بينما إزدادت التجارة السلعية من(١،٨٧) تريليون عام١٩٨٠ إلى(٥،٤) تريليون عام ١٩٩٨ إزدادت تجارة الخدمات بحوالي ثلاثة أضعاف من(٤١٤) بليون دولار إلى (١،٣٦) تريليون دولار .وكان النمو الإقتصادي ونمو صادرات دول شرق اسيا والصين وإندماجهما في الإقتصاد العالمي من العوامل الرئيسة في نمو حركة التجارة العالمية وزيادة نصيب الدول النامية فيها يضاف إلى ذلك إنفتاح الأسواق المختلفة وتخفيف القيود أمام إنتقال السلع خصوصا خلال عقد التسعينات.

وبشكل مواز للزيادة في حجم التجارة العالمية شهدت حركة رؤس الأموال عبر الحدود زيادة ملحوظة سواء الإستثمار الاجنبي المباشر FDI أو الإستثمار المالي .Portfolioحيث إزداد الإستثمار الأجنبي المباشر من متوسط سنوي (١٧٤) بليون دولار خلال الفترة١٩٨٧-١٩٩٢ إلى حوالي(٦٤٤) بليون دولار عام ١٩٩٨ وبينما كان نصيب الدول الصناعية من تدفق الإستثمارات المباشرة ٧٨٪عام١٩٩٠ إنخفض نصيبها من تلك الإستثمارات إلى (٦٠٪) عام ١٩٩٧ حيث إزدادت الإستثمارات المباشرة إلى الدول النامية من(٣٤) بليون دولار بحصة(٢٠٪) إلى حوالي(١٦٦) بليون دولار بحصة(٣٦٪) وإزداد نصيبها من "رصيد "الإستثمارات المباشرة من٣٧٠ بليون دولار تشكل(٢٠٪) من الرصيد العالمى من الاستثمارات عام١٩٩٠ الى١٢٠٠ بليون دولار تشكل ٢٩ بالمئه ثن رصيد الاستثمارات المباشرة البالغ٤ ترليون دولار بنهايه عام UNCTAD,1999 لذلك بينما كانت الإستثمارات المباشرة تتجه تاريخيا من الدول الصناعية إلى الدول النامية وإلى قطاعات الموارد الإستخراجية (البترول والمعادن)والزراعة يلاحظ أن الإستثمارات في ظل العولمة تتركز بشكل أكبر في القطاعات الصناعية التى بلغ نصيبها عام ١٩٩٧ حوالى٤٢ بالمئة بينما بلغ نصيب قطاع الخدمات بانواعها٤٧ بالمئه ولم تتجاوز الإستثمارات في قطاعات الموارد الأولية والإستخراجية(٤٪) للعام ١٩٩٧ .

وإرتفعت خلال الفترة أيضا الإستثمارات المالية Portfolio من حوالي(٥) بلايين دولار عام١٩٩٠ إلى حوالي(٩٢) بليون دولار عام١٩٩٧ نصيب الدول النامية منها الثلث وبذلك إزداد إجمالي التدفقات المالية إلى تلك الدول من(١٠١) بليون دولار عام١٩٩٠ كان نصيب التدفقات الخاصة منها حوالي (٤٢٪) إلى(٢٨٥) بليون دولار

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	ماجد عبد الله المنيف
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية : العالم	رقم العــــدد :	١٤٢
المصــــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصــدور :	اكتوبر ٢٠٠٠

عام١٩٩٧ نصيب التدفقات الخاصة منها حوالي(٨٦٪) ويلاحظ زيادة نصيب الإستثمارات المالية من إجمالي التدفقات من حوالي(٣٪) إلى(١٦٪) خلال العامين .ويلاحظ ايضا انه على الرغم من إرتفاع حجم الإستثمارات المباشرة إلا ان عشر دول نامية إستأثرت بحوالي (٧٥٪) من تلك الإستثمارات وحصلت الصين لوحدها على(٣٠٪) من إجمالي الإستثمارات المباشرة في الدول النامية Moran,1998. وكان للعولمة المالية من خلال التدفقات المالية وخصوصا الإستثمارات المباشرة منها دور كبير في دمج الإقتصادات الوطنية بالإقتصاد العالمي من جهة وتحقيق معدلات عائد عالية ساهمت في تدعيم دور ومجالات نشاط الشركات متعددة الجنسيات أو عابرة الحدود من جهة أخرى .على سبيل المثال قدرت معدلات العوائد السنوية للإستثمارات المباشرة الأمريكية في الاتحاد الأوروبي بحوالي (١٥٪) وفي آسيا(٢٢٪) وفي أفريقيا (١٩٪) وذلك خلال الفترة١٩٨٦-١٩٩٠ وهي أعلى من معدلات العائد داخل الولايات المتحدة.

لذلك فإن الظاهرة الثالثة في إطار العولمة وهي دور الشركات عابرة الحدود ليست منفصلة من زيادة حركة التجارة وإنتقال الأموال .ومع أن دور تلك الشركات هو إستمرار لدورها في التوسع للحصول على أسواق والإستفادة من إقتصاديات الحجم الكبير إلا أن نطاق أعمالها وأحجامها والمناخ الذي تعمل فيه تغير في ظل العولمة بشكل كبير فقد إنحسر الدور المركزي للشركات النفطية وشركات السيارات وشركات الحديد والصلب مثلا ليحل محلها شركات تقنية المعلومات والإتصالات .كما وإزداد أعداد المنشآت ذات الأعمال في أكثر من دولة من(٣٠٠٠) منشأة عام١٩٦٠ إلى حوالي(٤٠,٠٠٠) منشأة عام ١٩٩٥ . لقد أدى تدويل رأس المال وتحرير أسواقه من جهة والقوانين والأنظمة المشجعة للإستثمار في دول العالم المستقبلة لرأس المال وتطور ونمو شركات تقنية المعلومات وتسهيل عمليات الإندماج والإستحواذ بين مختلف الشركات خصوصا في الدول الصناعية المصدرة لرأس المال إلى توسع أعمالها جغرافيا وزيادة أحجامها وقدراتها المالية بحيث أصبحت قيمة مبيعات العديد منها يفوق النواتج المحلية لكثير من الدول .وقد أدى هذا إلى زيادة رسملة Capitalization أسواق الأسهم العالمية حيث إرتفعت من (٩,٣) تريليون دولار عام١٩٩٠ إلى(٢٥) تريليون بنهاية العقد كان نصيب السوق الأمريكي حوالي النصف من إجمالي رسملة تلك الأسواق مقارنة بحوالي(٣٠) بالمائة في بداية العقد وبلغت حصة شركات تقنية المعلومات منها حوالي (٢,٧) تريليون دولار بما يمثل ربع رسملة السوق الأمريكي World Bank,1999 وأدى نمو شركات تقنية المعلومات وإتجاه الإستثمارات إليها إلى إستحواذها على(٢٠)بالمائة من حجم رأس المال في الولايات المتحدة و(١٨) بالمائة في بريطانيا و(١١)بالمائة في ألمانيا و(٨) بالمائة في اليابان .ويصل رأسمال واحدة منها مثلا (مايكروسوفت) إلى حوالي(٥٠٠) بليون دولار أي أعلى من النواتج المحلية للدول العربية مجتمعة Economist, 2000

وصاحب توسع وإنتقال رؤوس الأموال تزايد عمليات الإندماج والإستحواذ Mergersand Ac-quisitions M&A بين الشركات فقد تضاعفت قيمة الإندماج والإستحواذ عبر الحدود من(٨٥) بليون دولار عام١٩٩١ إلى(٥٤٤) بليون دولار عام١٩٩٨ ووصل عددها في ذلك العام إلى حوالي(٦٠٠٠) عملية إندماج وكان ما قيمته(٤١١) بليون دولار من تلك الإندماجات أي حوالي(٧٥٪)من تلك الإندماجات عام١٩٩٨ فيما بين الدول الصناعية المتقدمة مقارنة بأكثر من(٨٣٪) عام١٩٩١ . على سبيل المثال بلغت قيمة صفقات إندماج أو شراء الشركات الأوروبية حوالي(٢٢٩) بليون دولار وبلغت قيمة صفقات إندماج أو شراء شركات أمريكية حوالي(٢٠١) بليون دولار وكان٤٨ بالمئة من تلك العمليات في قطاعات الخدمات بانواعها و(٣٦٪) في القطاعات الصناعية و(١٦٪) في قطاع الزيت والغاز .ولا تزال عمليات الإندماج تتوالى ولعل اخرها اندماج شركه امريكا اون لاين لتقنيه المعلومات مع شركه تايم-وورنر للاعلام والترفيه حيث من المتوقع أن يغير من هياكل كلا القطاعين ويؤثر على قطاع الخدمات بشكل عام ودوره في الإقتصاد العالمي.

والجانب الرابع للعولمة الإقتصادية يتمثل بدور التكتلات الإقتصادية بين الدول في تسيير وتوجيه العلاقات التجارية أو التمركز في الإقتصاد العالمي .مع أن نظرية التكتلات الإقتصادية في الفكر الرأسمالي وتطبيقاتها العملية وبالأخص في أوروبا سابقة للعولمة في صيغتها الحالية إلا أن النظام التجاري العالمي المتمثل بمنظمة التجارة العالمية جاء ليؤكد أهمية ودور تلك التكتلات في صياغة ذلك النظام والدفاع عن مصالحها فيه .لذلك لم يكن مستغربا أن تقوم خلال عقد التسعينات عدة تكتلات إقتصادية عالمية جديدة أهمها منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) وتكتل الدول المطلة على المحيط الهادي (ابيك)لغرض إزالة الحواجز التجارية بين أعضاءها وتوسعة نطاق السوق وتدعيم مركزهم التفاوضي ككتلة واحدة هذا إضافة إلى تقوية الإتحاد الأوروبي في مجالات عدة آخرها الإتفاق على الإتحاد النقدي وإطلاق عملة اليورو.

إن العولمة بمظاهرها الإقتصادية المشار إليها تؤدي إلى تغيير في أنماط العلاقات الإقتصادية فيما بين الدول من جهة والعلاقات بين المؤسسات المالية والإقليمية المعنية وبين الدول من جهة أخرى إضافة إلى تغيير "قواعد اللعبة "في الأسواق المختلفة وتعديل أو ترجيح ميزان القوى الإقتصادي على الصعيدين المحلي والعالمي .لذلك ليس من المستغرب تباين وجهات النظر والمواقف حولها فيما بين الإتجاهات

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	ماجد عبد الله المنيف
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية : العالم	رقم العـــــدد :	١٤٢
المصـــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	اكتوبر ٢٠٠٠

الفكرية والسياسية المختلفة (١). وعلى الرغم من الإعتقاد السائد بان العولمة ليست سوى وسيلة الدول الصناعية للهيمنة وانها "أمركة "للعالم جاء رد الفعل العنيف ضد العولمة والياتها في المظاهرات التي قامت بها الإتحادات العمالية ودعاة حماية البيئة وغيرهم التي صاحبت وأفشلت قمة منظمة التجارة العالمية في سياتل في خريف١٩٩٩ لتؤكد عمق الإختلافات حول العولمة داخل قطاعات المجتمع الأمريكي نفسه(والمجتمعات الصناعية الأخرى أيضا) إضافة إلى عمق الإختلافات التقليدية بين الكتل الصناعية الكبرى فيما بينها (الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي واليابان) أو بين هذه والدول النامية حول القواعد التي تحكم العولمة" بجانبيها المالي والتجارى "وحول مسارها.

وتنطلق العولمة من مقولة أن التكامل الإقتصادي على الصعيد العالمي يؤدي إلى تحسين الأداء الإقتصادي الوطني حيث يعمل إنفتاح الأسواق وإزالة القيود أمام حرية التجارة وتشجيع رؤوس الأموال للإستثمار عبر الحدود إلى زيادة كفاءة إستخدام الموارد وإستغلال الميزات النسبية على افضل وجه وتحسين معدلات النمو الإقتصادي .وتشير بعض الدراسات أنه خلال العقدين الماضيين كانت معدلات النمو الإقتصادي في الدول الأكثر إنفتاحا مثل دول جنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية أعلى من معدلات النمو في الدول الأخرى ومن المتوسط العالمي .كما وأن تكامل إقتصاديات تلك الدول مع الإقتصاد العالمي من خلال التجارة والإستثمار ادى إلى زيادة نصيبها من الصادرات الصناعية العالمية ومن حركة الإستثمار الأجنبي المباشر وعمل على تحسين موقعها في الإقتصاد العالمي وتقوية مركزها التفاوضي في النظامين التجاري والمالي الدوليين.

وقد إرتبط تحرير الأسواق في ظل العولمة بمبدأ تقليص دور الدولة في الإقتصاد من خلال أدوات عدة كالتخصيص وتقليص العبء الضريبي على رأس المال لتشجيع الإستثمار والإنتقال عبر الحدود .وتذكر تجربتي الصين والهند في هذا المجال كأمثلة لنتائج الإنفتاح الإقتصادي وإجتذاب رأس المال الأجنبي على النمو الإقتصادي وقطاع الصادرات الصناعية .ويشار أيضا إلى أن التغيير في دور الدولة الإقتصادي في ظل العولمة يؤدي إلى الحد من دورها الراعي للإقتصاد وإلى تغير علاقاتها مع القطاع الخاص والتوسع في الحريات السياسية داخل الدولة وتعديل علاقة الدولة ومؤسساتها بالمجتمع.

وبالمقابل يرتكز أحد إنتقادات العولمة الإقتصادية على أن حرية التجارة والمنافسة المفترضة فيها تقوم على حالة من عدم التكافؤ بين إقتصاديات دول كبرى وصغرى أو بين شركات عملاقة وأخرى وطنية صغيرة في ظل قواعد تضعها مؤسسات وإتفاقات عالمية أبرزها منظمة التجارة العالمية التي تسيطر عليها حكومات الدول الكبرى الممثلة لمصالح رأس المال على حساب العمل .وأن إحتكار الشركات العالمية الكبرى لأسواق السلع والخدمات في دولها وإمتدادها عبر الحدود يؤدي إلى سوء إستغلال الموارد الطبيعية وإستخدام العمالة الرخيصة في الدول النامية ومن هنا جاءت المعارضة للعولمة في الدول الصناعية من دعاة البيئة ومن نقابات العمال.

وينصب الإنتقاد الثاني للعولمة بالنظر إليها كوسيلة للإنتقاص من السيادة الوطنية بإعتبار أن الياتها وأنظمتها تحد من مرونة القرار الإقتصادي الوطني الذي يجب في ظلها أن ينسجم مع مبادئ الحرية التجارية وفتح السوق وعالمية رأس المال مما يؤثر سلبا على برامج التنمية في الدول النامية وتبعا لهذا الإنتقاد فإن حرية التجارة تؤثر على قدرة الصناعات الوطنية على المنافسة ويؤثر تحرير الأسواق المالية على الإستقرار الإقتصادي في الدول النامية ويؤدي إعطاء دور أكبر للمؤسسات التجارية والمالية الدولية في تقييم وصياغة الأنظمة والقرارات الإقتصادية للدول إلى التأثير على إستقلال القرار الوطني وإضعاف فاعلية تلك القرارات والأنظمة محليا وعدم إنسجامها مع ظروف تلك الدول.

وبالإضافة إلى الإختلافات حول الجوانب المختلفة من العولمة الإقتصادية سواء من حيث مسارها أو تاثيرها فإنه من الواضح من الجدل حولها وجود سوء فهم لدى العديد من المدافعين والمبشرين بها ولدى منتقديها على حد سواء حول حدود واليات عملها .إذ على الرغم من أهمية الحرية الإقتصادية وفتح الأسواق إلا أنها ليست كافية لوحدها لتحقيق معدلات النمو الإقتصادي العالية .لقد أظهرت دراسة حديثة شملت(٥٠) دولة نامية أن درجة الإرتباط بين مؤشرات الإنفتاح الإقتصادي ومعدلات النمو ليست بقوة إرتباط الأخيرة بالسياسات الإقتصادية التي تتبعها الدولة بما فيها سياسات تنمية الموارد البشرية والإستقرار الإقتصادي Rodrik,1999 كما وأن الإستثمار الأجنبي لا يغني عن حشد المدخرات المحلية وتوجيهها للإستثمار إذ

١ – تكاثرت الدراسات والمؤتمرات عن العولمة بشكل مذهل خلال السنوات القليلة الماضية وخصوصا بعد إنتهاء جولة أورجواي لتحرير التجارة العالمية .انظر على سبيل المثال مجموعة المقالات في دورية عالم الفكر اكتوبر/ديسمبر١٩٩٩ وكتاب اسامه الخولي١٩٩٨ وكذلك كتاب جلال امين ١٩٩٩ الصادران عن مركز دراسات الوحده العربيه،والعدد الخاص من مجلة International Affairs في يوليو١٩٩٧ . وبالنسبة لمنتقدي العولمة انظر كتاب هانس بيترمان وهارالد شومان بعنوان "فخ العولمة "الصادر ترجمته في سلسلة عالم المعرفة في الكويت عام١٩٩٨ وكذلك مجموعة المقالات في كتاب (Baker,et.al,1998)والرد على منتقدي العولمة في كتاب-Bar (lesset.al,1998) والرسائل المتبادلة بين ادوارد جولد سميث وجاديش بجواتي المنشورة في دورية Prospectوالمترجمة في مجلة المجلة العدد١٠٣٥ في ١٨ ديسمبر١٩٩٩ . إضافة إلى كتابي D.Rodrikعامي١٩٩٧ و١٩٩٩ .

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	ماجد عبد الله المنيف
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية : العالم	رقم العـــــدد :	١٤٢
المصـــــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	اكتوبر ٢٠٠٠

على الرغم من زيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العقدين الماضيين بصفة مطلقة فإن نسبتها إلى إجمالي الإستثمارات العالمية قد إزدادت من(٣,٢٪) عام١٩٨٠ إلى(٨,١٪) عام١٩٩٦ وهي لا تزال نسب ضئيلة وفي الدول التي حققت معدلات نمو عالية خلال العقدين الماضيين لم تتجاوز نسبة تلك الإستثمارات في الصين مثلا سوى(٢٠٪) من إجمالي الإستثمارات وفي الهند(٢,٧٪) وماليزيا واندونيسيا(١١٪) لكل منهما World Bank,1998.

وعلى الرغم من إزالة الكثير من القيود أمام حرية التجارة في السلع والخدمات بين الدول خلال السنوات الماضية إلا أنه لا يزال الحدود السياسية من جهة وإختلاف الأذواق والدخول الدور الرئيسي في إجمالي المبادلات .لقد لاحظت إحدى الدراسات أن التجارة بين مقاطعتين كنديتين تفوق عشرين ضعفا التجارة بين تلك المقاطعات وأقرب الولايات الأمريكية لها رغم وجود الدولتين ضمن منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا). وعلى الرغم من زيادة حركة إنتقال رؤوس الأموال بين الدول فلا تزال توجد فروق بين معدلات العائد على الإستثمارات بما فيه بين الدول الصناعية نفسها .حيث لا يزال للإقتصادات الوطنية والقرارات الوطنية كل على حدة درجات من الإستقلالية عما تفترضه اليات الإقتصاد العالمي.Helliwell,1998

وبينما تزداد المخاوف من أن العولمة تؤدي إلى إنتقاص السيادة الوطنية وتقليص دور الدولة في الإقتصاد وتأثير ذلك على الإنفاق العام وخصوصا الإجتماعي منه فإن الثابت أنه مع زيادة حجم التجارة ونسبتها إلى الناتج المحلي خلال العقود الثلاثة الماضية فإن نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي كانت في تزايد أيضا وخصوصا في الدول الصناعية إذ إزداد في مجموعة السبع الكبار من(٣٥٪) عام١٩٧٠ إلى(٤٥٪) عام١٩٩٦ وكان ذلك بسبب زيادة مدفوعات التامينات الإجتماعية والمحافظة على التوازن الإجتماعي في تلك الدول والمتوقع إستمراره حتى إذا تعمق الإتجاه نحو العولمة Blaker,et.al1998 أما بالنسبة الدول النامية فإن اليات العولمة من تقليص دور الدولة من خلال التخصيص وتخفيض العبء الضريبي على رأس المال الأجنبي وتخفيض حصيلة الرسوم الجمركية نتيجة تحرير التجارة ستؤدي إلى تغييرات في هيكل الإيرادات والإنفاق الحكوميان وستكون الخيارات المتاحة أمام صانعي القرار المالي والإقتصادي مختلفة في ظل العولمة عما كانت عليه في السابق أي أن دور الدولة في الإقتصاد لن ينتهي بل يعاد تعريفه وتختلف محدداته وأدواته وهذا هو التحدي الرئيسي للعولمة بالنسبة لتلك الدول.

إن العولمة كحقيقة قائمة ليست خيرا أو شرا كلها كما وأن مركزية الدول الصناعية الكبرى وشركاتها العملاقة في علاقات العولمة لا يعني إنتهاء دور القرار الوطني .إن التقدم التقني وثورة المعلومات وحرية التجارة وحركة رؤوس الأموال ودور التكتلات الإقتصادية تعطي فرصا وتوجد تحديات للدول النامية ومنها دول مجلس التعاون .كما وأن مركزية الدول الصناعية وشركاتها لا تلغى حقيقة أن النظام الإقتصادي العالمي على خلاف النظام السياسي ليس وحيد القطب تتزعمه الولايات المتحدة .إذ أظهرت قمة منظمة التجارة العالمية في سياتل أن لكل تكتل إقتصادي بما فيه الإتحاد الأوروبي واليابان والدول النامية كمجموعة دورا في صياغة النظام وترتيب اليات عمله وأوضح إنشاء مجموعة العشرين G-20 التي تضم مجموعة من الدول النامية أن قرار التفرد بصياغة وإدارة النظامين النقدي والتجاري الدوليين من قبل مجموعة السبعة G-7 لم يعد مجد أو مقبول سياسيا أو إقتصاديا في ظل تنامي قوة وتأثير إقتصاديات الدول الأخرى.

وتعتبر نقطة البداية في التعامل مع علاقات العولمة إدراك نقاط القوة في إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وتدعيمها وتحديد مواطن الضعف والتغلب عليها. وفي هذا المجال يبرز دور النفط الذي للمفارقة يعتبر من نقاط القوة ومواطن الضعف في ان واحد.

البعد العالمي لعلاقات النفط :

منذ بداية القرن العشرين إلى حين بروز ظاهرة العولمة بنهايته كان الإستكشاف وإنتاج وتكرير وتسويق النفط يجري في ظل علاقات تتميز بحرية في التجارة والإستثمار الدوليين في النفط .لقد كان دور النفط في الإقتصاد الصناعي وبعد مناطق إنتاجه عن إستهلاكه حافزا للشركات النفطية الكبرى للإستثمار خلال النصف الأول من القرن في مناطق الإحتياطي الرئيسية في الخليج العربي وفنزويلا. حيث شكلت تلك الإستثمارات الجزء الأكبر والأهم في حركة رؤوس الأموال الدولية خلال الفترة .وساعدت معدلات النمو الإقتصادي العالمي وخصوصا في الدول الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية على زيادة إستهلاك النفط والتوسع في إستخداماته ورواج تجارته وإستثماراته .حيث شكلت تجارته لسنوات عدة أكبر نسبة من التجارة السلعية في العالم وتبوأت شركاته العالمية لعقود عدة الصدارة من حيث حجم المبيعات وقيمة الأصول والتأثير السياسي والإجتماعي.

لقد كانت طبيعة سلعة النفط وحتمية تبادله والإستثمار لتطويره عبر الحدود تفترض أن تعمل في إطار علاقات عالمية من سماتها أولا الدور الرئيسي لحركة رؤوس الأموال الدولية من خلال سيطرة الشركات متعددة الجنسية المتكاملة رأسيا (التي عرفت لفترة بالأخوات السبع)على إحتياطياته وإنتاجه ومبادلاته في ظل نظم الإمتيازات التقليدية التي كانت تميل لصالح تلك الشركات .أما السمة الثانية فهي بناء علاقات وأطر إقتصادية وسياسية على الصعيد العالمي. ساعدت على نمو إستهلاك النفط بأعلى من معدلات النمو الإقتصادي العالمي وكان لإنخفاض سعره بسبب سيطرة

الموضوع الرئيسي : العولمة	اسم كاتب المقال : ماجد عبد الله المنيف
الموضوع الفرعي : من الناحية الاقتصادية : العالم	رقم العـــــدد : ١٤٢
المصـــــدر : (مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور : اكتوبر ٢٠٠٠

الشركات وإنخفاض تكاليف إنتاجه وكذلك تطوير بنيته العالمية مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى دور رئيسي في رواج تجارته التي كانت تتم بحرية نسبية وذلك خلافا لتبادل السلع المصنعة المقيد عموما خلال الفترة .أما السمة الثالثة فهي الغياب شبه الكامل للدول المصدرة للنفط من مركز اتخاذ القرار بالنسبة لإنتاجه وأسعاره أو تجارته عالميا حيث كانت تلك الأمور تتم بشكل محكم من قبل الشركات العالمية.

وكان لكل من الخصائص الثلاث لذلك النظام النفطي تناقضات داخلية أفضت مع بداية العقد السابع من القرن العشرين إلى تغير علاقاته .إذ أن سيطرة الشركات الكبرى على إحتياطيات النفط العالمية لم تمنع من قيام شركات مستقلة أقل حجما وأكثر مرونة في إعطاء الحكومات المنتجة شروطا أفضل وقد أدى تزايد أعداد تلك الشركات وإستثماراتها في مناطق إنتاج جديدة إلى إضعاف النظام الإحتكاري للأخوات السبع .وعمل إستمرار إرتفاع معدلات إستهلاك النفط خلال عقد الستينات وأوائل السبعينات وتزايد أهمية منطقة الخليج كمصدر للإمدادات العالمية من النفط على وضع ضغوط عدة على الأسعار للإرتفاع .وأثمرت جهود حكومات الدول المنتجة فرادى أو بشكل جماعي ومن خلال تفعيل مبدأ السيادة الوطنية إلى تعديل شروط العلاقات مع الشركات تدريجيا وتحسين المركز التفاوضي للدول النامية المنتجة ومشاركتهم في القرار النفطي في دولهم أولا ثم في الإطار العالمي لاحقا.

وساهمت العلاقات السابقة مجتمعة إضافة فى تضافر عوامل سياسية وإقتصادية عدة إلى تغيير النظام النفطي العالمي خلال النصف الأول من عقد السبعينات حيث سيطرت حكومات الدول المنتجة من خلال منظمة أوبك على قرارات التسعير والإنتاج .ونتج من عمليات التأميم المختلفة في الدول المنتجة الرئيسية في الخليج وفنزويلا تفكيك النظام التكاملي للصناعة النفطية العالمية حيث أصبحت معظم عمليات الإنتاج Upstream بما فيها ملكية الإحتياطي في يد حكومات الدول المنتجة تمارسها من خلال شركاتها الوطنية وأصبحت معظم العمليات اللاحقة Downstream من نقل وتكرير وتسويق لدى الشركات العالمية التي تملك إضافة إلى ذلك التقنية في المرحلتين والقدرات التمويلية .وأدى تغير العلاقات النفطية ومركز القرار وهيكل الصناعة وإنفراد أوبك بإدارة السوق وعوامل سياسية مختلفة إلى إرتفاع الأسعار بحوالي أربعة أضعاف بين١٩٧٣-١٩٧٥ وتضاعفها مرة أخرى خلال١٩٧٩-١٩٨١ متزامنا مع أزمة إنقطاع الإمدادات نتيجة الحرب العربية الإسرائيلية في الإرتفاع الأول للأسعار والثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية في الإرتفاع الثاني.

وكما هو الحال في النظام النفطي السابق المتمثل بسيطرة الشركات الكبرى وإدارتها للسوق فإن النظام الذي نتج من سيطرة أوبك إرتبط بتناقضات داخلية أدت إلى إضعافه وتغيير علاقاته .إذ أن سيطرة أوبك على قرارات التسعير أثارت التساؤل المركزي حول السعر الإقتصادي الأمثل للنفط حيث إختلفت دول المنظمة حوله بسبب إختلاف مراكزها بالنسبة للإحتياطي والإنتاج هذا ناهيك عن الإختلافات الإقتصادية والسياسية بينها وبقي هذا الإختلاف طوال تاريخ الأسعار الرسمية الثابتة الذي عملت به أوبك خلال الفترة١٩٧٤-١٩٨٧ والذي عانى من عدة ثغرات .فالسعر الثابت أيا كان مستواه لابد أن ينتج عنه تغيرات في علاقات العرض والطلب .إذ أن السعر الثابت المنخفض الذي حافظت عليه الشركات لمدة طويلة في مرحلة سيطرتها أدى إلى نمو عال في الطلب وتركز العرض في مناطق التكاليف المنخفضة في الشرق الأوسط مما أوجد ضغوطا على الأسعار للإرتفاع وتغيير علاقات السوق. وبالمقارنة حافظت أوبك خلال١٩٧٤-١٩٧٨ على سعر ثابت أعلى نسبيا عند مستوى١١,٦-١٣,٦ دولار للبرميل ولكنه أعتبر حينها أكثر "عدالة "من وجهة نظر الدول المنتجة وبإعتبار ناضبية المورد Exhaustibility وأدى ذلك السعر إلى إستمرار نمو الطلب العالمي بمعدل (٢,٧٪) سنويا خلال١٩٧٤-١٩٧٨ وإنخفاض حصة أوبك من(٥٣٪) إلى(٤٧٪) في السوق .ولكن عندما إرتفعت الأسعار في الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ لعوامل سياسية بالدرجة الأولى عملت أوبك على إستمرار المحافظة على الأسعار العالية التي وصلت إلى مستويات٣٠-٣٤ دولاراً للبرميل٦٢ - ٦٧ بالأسعار الحقيقية الآن من طريق برمجة الإنتاج وأدى هذا بالتالي إلى تغيرات هيكلية في علاقات العرض والطلب وإنحسار دور أوبك (٢).

ففي خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٥ إنخفض الطلب العالمي من(٦٢,٧) مليون برميل يوميا إلى (٥٨,٤) مليون برميل يوميا بمعدل إنخفاض (١,٧٪) سنويا وإنخفض طلب الدول الصناعية من(٤٣) مليون برميل يوميا إلى(٣٦,٤) مليون برميل يوميا بمعدل إنخفاض (٣٪) سنويا .وكان جزءا هاما من ذلك الإنخفاض في الطلب بسبب تغيرات هيكلية في الإستهلاك مثل تحول قطاعات هامة كالكهرباء إلى مصادر

٢- كان نظام الأسعار الرسمية للنفط Posted Prices معمولا به خلال مرحلة سيطرة الشركات وذلك لأغراض ضريبية حيث كان معظم النفط متداول داخل النظام التكاملي للشركات .وقد طبقت أوبك النظام السابق حيث أصبحت تعلن للمشترين سعر الزيت العربي الخفيف (بإعتباره زيت الإشارة) وتعلن أسعار الزيوت الأخرى تبعا لفروق يتفق عليها .وخلال الفترة١٩٧٤-١٩٨٢ كانت أوبك تتفق على السعر فقط وتترك مستويات الإنتاج لكل دولة على حدة .وخلال١٩٨٢-١٩٨٦ أصبحت أوبك تتحكم بمتغيرين فهي تحدد أسعارا ثابتة للزيوت وحصصا ثابتة للإنتاج .أنظر إستعراض مابرو لنظم الأسعار.(Mabro,1992)

الموضوع الرئيسي : العولمة	اسم كاتب المقال : ماجد عبد الله المنيف
الموضوع الفرعي : من الناحية الاقتصادية : العالم	رقم العـــــدد : ١٤٢
المصـــــــدر : (مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـدور : اكتوبر ٢٠٠٠

أخرى حيث إنخفضت حصته في الدول الصناعية من (٢٧) بالمائة إلى حوالي (٩) بالمائة إضافة إلى التغيرات التقنية لخفض الإستهلاك وترشيد أنماط الإستخدام في مختلف القطاعات المستخدمة للنفط .فقد إنخفض متوسط إستهلاك السيارة السنوي من الجازولين (٢٧٢١) لتر عام١٩٧٣ إلى١٩٨٧ لتر عام١٩٨٥ بما نسبته(٢٧) بالمائة .وهذه التحولات أخذت صفة الديمومة والإستمرار أحد مؤشراتها إنخفاض كثافة إستخدام الطاقة والبترول اللازمة لإنتاج وحدة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية من(٢٧) برميلاً لكل مليون دولار من الناتج المحلي إلى حوالي(١٧,٥) برميل لكل مليون دولار ناتج محلي إجمالي بالأسعار الثابتة .وإنخفضت كذلك حصة النفط في حجم التجارة العالمية المنقولة بحرا من (٣٦) بالمائة في عقد السبعينات إلى (٤٠) بالمائة في أواسط الثمانينات.

وخلال الفترة ذاتها إنتهى تطوير مصادر إمدادات نفطية أخرى أخذت بالتزايد التدريجي في ظل الأسعار المشجعة والإستثمار وتوجيه رأس المال إلى مناطق أكثر جاذبية من المناطق التقليدية في الخليج وفنزويلا .وساعد على ذلك الأسعار الثابتة المطبقة في أوبك مقارنة بالترتيبات السعرية للإمدادات الأخرى وإستمرار حماية أوبك لتلك الأسعار المرتفعة في ظل الطلب المتناقص والعرض المتزايد من المناطق الأخرى وذلك بتخفيض إنتاجها تدريجيا منذ عام١٩٨٢ وحتى ١٩٨٥ وشهدت تلك الفترة تصاعد تأثير وفاعلية برامج وكالة الطاقة الدولية الرامية إلى تقليص الإعتماد على النفط وتطوير المصادر البديلة مما عمل على الحد من تأثير أوبك في السوق وإنحسار دور النفط في التجارة العالمية وفي حركة رؤوس الأموال .ويلخص الجدول رقم (١) التغيرات في دور النفط خلال الفترة١٩٧٣-١٩٩٨ .

ويلاحظ أن العصر الذهبي للنفط في السبعينات تبعه في النصف الأول من الثمانينات إنحسار لدوره في إستهلاك الطاقة وفي التجارة الدولية ولدور أوبك في السوق .ولكن وخلال العشر أعوام الماضية١٩٨٨-١٩٩٨ عاد النمو الموجب في الطلب العالمي والزيادة في حصة أوبك في السوق وإن تغيرت هياكل الطلب وعلاقات السوق بشكل كبير .إذ أنه من إجمالي زيادة في الطلب العالمي (بإستثناء دول الإتحاد السوفيتي سابقا) بحوالي(١٣) مليون برميل يوميا كان نصيب الدول الآخذة بالتصنيع في آسيا وأمريكا اللاتينية حوالي (٩) ملايين برميل يوميا من تلك الزيادة وكانت معدلات النمو الإقتصادي المرتفعة لتلك الدول وإستمرار أسعار النفطعند مستويات متدنية نسبيا حيث بلغ متوسطها خلال الفترة حوالي (١٧) دولاراً للبرميل من العوامل التي ساعدت على إنتعاش الطلب العالمي وساهم التخلي النهائي عن نظام الأسعار الثابتة عام١٩٨٧ في جعل الأسواق أكثر شفافية مما زاد في الطلب والإنتاج من دول أوبك وخارجها وكان إنخفاض الإنتاج الروسي (بسبب إنهيار الإتحاد السوفيتي بمقدار) (٥) ملايين برميل يوميا خلال الفترة من العوامل التي ساهمت في زيادة حصة أوبك في السوق.

التحديات التي تواجه النفط في إطار العولمة:

نظرا لأن طبيعة سلعة النفط والعلاقات في مختلف مراحله من إنتاج إلى تسويق يتم ضمن منظومة عالمية فإن أي تغير في العلاقات الإقتصادية العالمية سواء في التجارة أو الإستثمار ستؤثر عليه والعكس أيضا إذ أن التغير في علاقات أطراف النفط تؤثر على علاقات التجارة والإستثمار الدوليين .لقد أثر التغير في مركز قرار التسعير والإنتاج من الشركات العالمية إلى حكومات الدول المنتجة لفترة على مركز تلك الدول ومعها الدول النامية عموما في الإقتصاد العالمي وما كان حوار الشمال والجنوب في عقد السبعينات سوى إنعكاس لتغير علاقات القوى تلك .وكان لتحرير أسواق المال عالميا وخفض القيود على عمليات الإندماج والإستحواذ بين الشركات في الولايات المتحدة وأوروبا في عقدي الثمانينات والتسعينات أثر على أسواق السلع وعلى حركة رأس المال والإستثمار في مختلف الصناعات والقطاعات ومنها صناعة النفط بمراحلها المختلفة وكذلك على مراكز شركات النفط العالمية مما إنعكس على تعاملات النفط وأسواقه وأسعاره والقوة النسبية لأطرافه من حكومات وشركات ومشترين ومستهلكين.

ومع أن لصناعة النفط وأسواقه خصائصها وديناميكيتها إلا أنه في ظل العولمة وإفرازاتها تتداخل وتتشابك علاقات الأسواق والصناعات عبر الحدود وتتزايد التأثيرات المتبادلة لسياسات ومصالح الدول .ولقد أثبتت تجربة النفط وخصوصا خلال العقود الثلاثة الماضية عمق تلك التأثيرات وفعاليتها .فعمليات تأميم مصالح الشركات النفطية في الدول المنتجة الرئيسية في السبعينات أضعفت التكامل الرأسي للصناعة النفطية-(Vertical Integration). ونتج عن ذلك ردود فعل من قبل الشركات العالمية التي عملت على إعادة هيكلة عملياتها والإندماج وتوجيه الإستثمارات إلى مناطق أخرى وساعدها في ذلك نظام التسعير الذي إتبعته الدول المنتجة ونظم التشجيع والإعفاءات الضريبية التي إتبعت دولها مما أدى إلى زيادة العرض في تلك المناطق وبالتالي تأثيرها على الأسواق والأسعار .كما وأن سياسات الدول المستهلكة في تقليص الإعتماد على النفط وتوجيه الأبحاث لتطوير المصادر البديلة للنفط وترشيد الإستخدام أثرت على أسواقه وأسعاره. وعملت الأسعار المرتفعة وهاجس أمن الإمدادات على تغير هياكل وخيارات كثير من الصناعات المنافسة كالفحم والطاقة النووية والقطاعات المستخدمة للنفط كصناعة توليد الكهرباء وصناعة السيارات .وكان هذا التأثير المتبادل في ظل نظم إقتصادية وأسواق للطاقة أقل إنفتاحا مما هي عليه الآن.

الموضوع الرئيسي : العولمة	اسم كاتب المقال : ماجد عبد الله المنيف
الموضوع الفرعي : من الناحية الاقتصادية : العالم	رقم العـــدد : ١٤٢
المصـــدر : (مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور : اكتوبر ٢٠٠٠

لقد أثرت الثورة التقنية وثورة المعلومات وانفتاح الأسواق وتكاملها والذي تسارع في التسعينات على جميع القطاعات والأسواق بما فيها النفط الذي يجب تحليل علاقاته وخيارات منتجيه في ظل التحديات الناتجة عن العولمة .وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى أربعة تحديات رئيسية تجابه النفط وسيكون لها تأثير على مستقبله كمصدر للطاقة وسلعة إستراتيجية وعلى دور منتجيه ومركزهم في الإقتصاد العالمي .وهذه التحديات هي أولا التقدم التقني وإنعكاسه على دور النفط وصناعته وثانيا الإندماج بين شركات النفط العالمية وتأثيره على أداء الصناعة ومستقبلها وعلى الدول المنتجة وخياراتها وثالث تلك التحديات إهتمامات البيئة العالمية وتداعياتها على النفط أما رابع التحديات فهو تحرر الأسواق وتكاملها وإنعكاس ذلك على دور المنتجين وتكتلهم وقدرتهم في التأثير على سوق النفط وأسعاره.

١ - التقدم التقني وإنعكاساته :

لقد إستمد النفط وصناعته دورهما ومركزهما العالمي طوال القرن العشرين بسبب الدور الذي لعبته كثافة رأس المال والتقنية في إنتاجه وإستهلاكه .فإستخراج النفط وتكريره يتطلب إستثمارات ومعرفة تقنية عالية لذلك تركزت ونمت صناعته في الدول المتقدمة .وساعد توفر رأس المال وحرية حركته والتقدم التقني في مراحل الصناعة النفطية المختلفة في تخفيض تكلفته وفي تدعيم دوره وإستخداماته عالميا على مر الزمن .وفي الوقت الذي إتجه رأس المال والأبحاث التقنية بشكل كثيف لتحسين جدوى المصادر البديلة له كما حدث في عقدي السبعينات والثمانينات تقلص دور النفط ومركز صناعته .ويكفي للدلالة على ذلك أن نشير أنه خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٧ كان متوسط الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير R&D في مجال الطاقة في دول وكالة الطاقة الدولية حوالي (١٠,٢) بليون دولار سنويا إتجهت على الشكل التالي :النفط والغاز٤ بالمائة الترشيد٧ بالمائة الطاقة النووية٥٠ بالمائة الطاقة المتجددة٦ بالمائة والفحم ٩ بالمائة.(IEA,1998)

وقد دخلت الثورة التقنية في الحاسب الآلي وإستخداماته في صناعة النفط بمراحلها المختلفة وأثرت على تقنياتها .ومنذ النصف الثاني من الثمانينات إنتشر إستخدام تقنيات المسح الثلاثي والرباعي الأبعاد 3D&4D Seismic والحفر الأفقي Horizontal Drilling وإستخلاص النفط المدعم Enhansed Oil Recovery (EOR) في مراحل الإستكشاف والتطوير والإنتاج مما أثر على أحجام الإحتياطي وتكاليف الإنتاج .فقد إزداد حجم الإحتياطي النفطي العالمي من حوالي (٧٠٠) بليون برميل عام١٩٨٥ إلى (١٠٥٣) بليون برميل عام١٩٩٨ على الرغم من إنتاج تراكمي بلغ حوالي(٣٥٠) بليون برميل خلال الفترة .وفي الولايات المتحدة مثلا بينما كان حجم الإحتياطي(٢٨) بليون برميل عام١٩٨٥ أصبح الإحتياطي (٢٢) بليون برميل عام ١٩٩٧ على الرغم من إنتاج تراكمي بلغ(٣٥) بليون برميل .وفي بحر الشمال بينما كان الإحتياطي(٢٤) بليون برميل إنخفض إلى(١٦) بليون برميل على الرغم من إنتاج تراكمي وصل إلى (٢٠) بليون برميل خلال الفترة .أي أن منطقتي الإنتاج المصنفتان بأنهما عاليتا التكلفة إستطاعتا زيادة إحتياطيهما خلال الفترة بمقدار(٢٩) و(١٢) بليون برميل على التوالي أي بإضافة(٣,٥) بليون برميل سنويا إلى إحتياطيها .وأدت إعادة تقويم الإحتياطي في دول أوبك إلى زيادة إحتياطيها من حوالي(٤٩٦) بليون برميل عام ١٩٨٥ إلى(٨٠٠) بليون برميل عام ١٩٩٨ . وأضافت دول المجلس لوحدها حوالي (١٦٠) بليون برميل إلى الإحتياطي العالمي على الرغم من إنتاج تراكمي زاد عن(٥٠) بليون برميل(٣) .

وقد أدت التطورات التقنية في مراحل الإستكشاف والتنقيب والإنتاج إضافة إلى إعادة تنظيم الصناعة وترشيد الإنفاق وتحسين النظم الضريبية في مناطق عدة إلى التأثير على هياكل التكاليف بشكل كبير فإنخفضت تكاليف الإستكشاف Finding Exploration Costs وتكاليف التطوير Developments Costs وكذلك تكاليف التشغيل Operating Costs مما أدى إلى زيادة العرض والضغط على الأسعار منذ عام١٩٨٥ . وبينما كان الإستثمار في النفط طوال القرن مربحا بذاته بسبب حجم الإستكشافات وهيكل الصناعة والطبيعة الإستراتيجية للنفط إلا أن إنهيار الأسعار عام١٩٨٦ جعل الصناعة تعيد ترتيب أولوياتها وتخضع أعمالها لمعايير الإستثمار العادية مستفيدة من التطورات التقنية حيث أصبح حصولها على رأس المال رهن بخفض تكاليفها للمحافظة على هامش الربحية .على سبيل المثال إستطاعت الشركات البترولية السبع الكبرى أن تخفض تكاليف الإستكشاف في أعمالها من حوالي سبعة دولارات للبرميل عام١٩٨٥ إلى حوالي دولارين عام ١٩٩٥ . وكذلك إنخفضت تكاليف التطوير في بحر الشمال (لإضافة برميل واحد للإحتياطي) من أكثر من(٩) دولارات للبرميل عام١٩٨٧ إلى(٤) دولارات عام١٩٩٨ وفي الولايات المتحدة من (١٥) دولار للبرميل إلى (٥) دولارات وقد إستفادت الصناعة بذلك من التطور الكبير في تقنية الحفر في المياه العميقة-Deepwater Drill)

---

٣ - هناك جدل في أوساط الصناعة النفطية وفيما بين المتخصصين في إقتصاديات وجيولوجيا النفط حول تقديرات الإحتياطي ومدى دقتها وخصوصا إعادة التقويم التي أعلنت منها دول أوبك خلال الثمانينات .ولكن ذلك الجدل لا يغير من حقيقة دور التقنية في زيادة الإحتياطي سواء بالإستكشاف أو إعادة التقويم .انظر.(Barnes,1995)

الموضوع الرئيسى :	العولمة	اسم كاتب المقال :	ماجد عبد الله المنيف
الموضوع الفرعى :	من الناحية الاقتصادية : العالم	رقم العـــدد :	١٤٢
المصـــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـدور :	اكتوبر ٢٠٠٠

ing)حيث تمكنت من التنقيب وزيادة الإنتاج من المناطق المغمورة مثل بحر الشمال وخليج المكسيك والساحل الغربي لافريقيا وقد إنخفضت تكاليف الإستكشاف في المناطق المغمورة من (١٢-١٥) دولاراً للبرميل أواخر الثمانينات إلى ما يتراوح بين(٤-٦) دولار للبرميل حاليا(جيانيستي١٩٩٨).

ونتج عن إنخفاض التكاليف في مختلف المناطق تحسن في جدوى الإستثمار فيها وتغير في توقعات الأسعار وموازين العرض والطلب .ويظهر الجدول(٢) تكاليف التطوير والتشغيل في مناطق مختلفة وبدائل مباشرة للنفط. ويلاحظ أن التكاليف هي الأعلى في البرازيل (المياه العميقة) وإنتاج الزيوت الثقيلة في فنزويلا ورمال القار في كندا حيث تتراوح بين١١-١٥ البرميل المكافئ .أما هياكل التكاليف الأخرى فتعتبر منخفضة نسبيا مما يعني أن الإنتاج منها يعتبر مجديا عند متوسط مستويات للأسعار أقل من السائدة حاليا وذلك إعتمادا على ظروف الإنتاج في المنطقة وشروطها الضريبية وحجم الموارد فيها وغير ذلك.

لقد كان للتقدم التقني في مرحلة الإنتاج دور كبير في خفض مستويات تكاليف الإنتاج عالميا وخصوصا في المناطق التي كانت تعتبر عالية التكلفة مثل بحر الشمال وخليج المكسيك .ووضع هذا سقفا لإرتفاع الأسعار حيث أصبح الإستثمار في مناطق عدة مجديا عند أسعار تتراوح بين (١٢-١٥) دولار للبرميل .وكان خفض التكاليف لإنتاج الزيوت الثقيلة غير التقليدية في فنزويلا وكندا والتي تقدر إحتياطياتها بمئات البلايين وتطوير تقنية إستخدام تلك الزيوت في توليد الكهرباء من العوامل التي عملت على تحسين جدواها الإقتصادية وتخفيض الريع الكامن في سعر النفط تدريجيا.

ويعتبر تطوير تقنيات تحويل الغاز إلى منتجاتGasto Liquids) GTL وتقنيات إنتاج المركبات Vehicles التي تسير بخلية الوقود (FuellCell) وتفرعاتها من التحديات التي ستؤثر على إستخدامات النفط وأثره خلال العقود الأولى من القرن القادم .إذ أن تقنية تحويل الغاز إلى سوائل والتي أنفقت الشركات الكبرى مثل اكسون وشل وساسول (جنوب أفريقيا) مئات الملايين من الدولارات لتطويرها تتفوق على المنتجات النفطية المكررة بإنخفاض محتوياتها من الكبريت والنيتروجين والمعادن مما يجعلها أكثر ملائمة بيئيا .ونظرا لتوزع الإحتياطيات العالمية من الغاز فإن التحسن في تلك التقنية سيزيد من جدواها وإنتشارها الأمر الذي سيوجد مزاحما جديدا لأحد إستخدامات النفط .فالمعروف أن الغاز ينافس النفط كوقود في الصناعة أو توليد الكهرباء ولكن خفض تكاليف التقنية الجديدة ستجعله منافسا لمنتجات النفط من نافثا وديزل وكيروسين وغيرها.

أما التقنية الأخرى التي ستؤثر على مستقبل النفط فهي تطوير السيارة الكهربائية أو خلية الوقود لإستخدامها في قطاع النقل .فالمعروف أن بدائل منتجات النفط (جازولين وديزل وكيروسين) في ذلك القطاع قليلة للغاية مما يجعل النفط الوقود الرئيسي لقطاع النقل حيث يساهم بحوالي(٩٥) بالمائة من إستهلاك ذلك القطاع الذي يستحوذ على أكثر من٥٠ بالمائة من الإستهلاك العالمي من النفط ويتوقع له الزيادة مع النمو السكاني والإقتصادي للدول النامية .ومع أن حكومات الدول المستهلكة خصوصا في الدول الصناعية حاولت خلال العقود الماضية لأسباب متعلقة بأمن الإمدادات أو البيئة أن تكسر إحتكار منتجات النفط لقطاع النقل عن طريق فرض إستخدام غاز البترول المسال LPG أو الغاز المضغوط CNG أو الميثانول في وسائط النقل العام ولكن التكاليف من جهة والبنية الأساسية لانواع الوقود الجديدة وكفاءتها وقبول المستهلكين لها حالت دون إنتشارها .ويوجد حاليا حوالي مليون مركبة نقل (معظمها في الأرجنتين وروسيا وإيطاليا وألمانيا) تستخدم الوقود من الغاز إنسجاما مع القوانين الحكومية وهو عدد قليل جدا مقارنة بأسطول النقل العالمي الذي يقدر بأكثر من (٦٠٠) مليون مركبة .وقد حال دون تطور ذلك الوقود عدم إقتناع كل من شركات السيارات وشركات النفط العالمية بجدواها.

ولكن مع تنامي الوعي البيئي والتطور التقني في مجال تخزين الطاقة خلال العشر سنوات الماضية أخذت أبحاث خلية الوقود تتزايد بشكل كبير وكانت الانظمة التي تضعها الحكومات وخصوصا قوانين البيئة في ولاية كاليفورنيا الأمريكية دافعا لذلك حيث مولت شركات السيارات الكبرى مثل ديملر-بينز وكرايسلر وتويوتا وفورد وكذلك الشركات النفطية تلك الابحاث لإستبدال تقنية الة الإحتراق الداخلي ICE التي سادت طوال القرن الماضي .لذلك تطورت حديثا الأبحاث لإنتاج سيارة كهربائية أو سيارة تعمل بخلية وقود هيدروجينية حيث يتوفر الأخير من الميثانول أو سيارة كهربائية هجينه تسير بالجازولين للمسافات البعيدة وبالبطارية داخل المدن وهي تستمد الطاقة من الة الإحتراق الداخلي بإستخدام الجازولين جزئيا أو كليا للحصول على هيدروجين .ومن المتوقع أن تنفق كل من شركات السيارات الكبرى خلال الخمس سنوات القادمة حوالي بليون دولار لتطوير تقنية خلية الوقود حيث يتوقع أن يصل حجم السيارات المعتمدة على الكهرباء إلى(١٥) بالمائة من إجمالي أسطول النقل العالمي بحلول عام٢٠٢٠ .Economist,2000 وقد دخلت بعض الشركات النفطية بتحالف مع شركات السيارات لتطوير تقنية السيارة الكهربائية ضمان إتجاه الأبحاث والجدوى نحو السيارات الهجينه التي تستخدم الجازولين بشكل أو بآخر .وقد بدأت تويوتا في الإنتاج التجاري لنموذج PIUS تلك السيارات بكميات قليلة وتنوي تسويقها خلال العام القادم في الولايات المتحدة حيث سيعتمد إنتشارها على

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	ماجد عبد الله المنيف
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية : العالم	رقم العـــــدد :	١٤٢
المصـــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	اكتوبر ٢٠٠٠

جدول (١)

مؤشرات تغير دور النفط عالميا

	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٨
إستهلاك النفط عالمياً (م.ب.ي)	٥٦,٠	٦٤,٣٠	٦٠,٢	٦٦,٤	٧٤,٣
حصة الدول الصناعية في الإستهلاك ٪	٧٣,٢	٦٩,٠	٦٢,٣	٦٢,٥	٦٣,١
حصة النفط في إستهلاك الطاقة ٪	٥٠,٠	٤٨,٤	٤١,٤	٤٠,٠	٤٠,٠
كثافة إستخدام النفط *	٢٧,٣	٢٥,٠	١٧,٥	١٦,١	١٥,٢
النفط المتداول عالمياً (م.ب.ي)	٣٤,٠	٣٥,٦	٢٤,٥	٣١,٤	٤٠,٤
النسبة إلى الإنتاج ٪	٦٠,٠	٥٧,٠	٤٢,٠	٤٨,٠	٥٦,٠
إنتاج أوبك (م.ب.ي)	٣١,٠	٣٠,٤	١٧,٦	٢٥,١	٣٠,٧
الإنتاج من خارج أوبك (م.ب.ي)	٢٧,٠	٣٣,٦	٤١,٦	٤١,٩	٤٤,٧
حصة أوبك من الإنتاج العالمي ٪	٥٣,٤	٤٧,٥	٢٩,٧	٣٨,٥	٤٠,٧
سعر النفط سلة أوبك (دولار/برميل)	٣,١	١٢,٧	٢٧,٠	٢٢,٣	١٢,٣
السعر الحقيقي بأسعار ١٩٩٠	١٠,٦	٢٥,٥	٤٨,٠	٢٢,٣	١٠,٨

* برميل لكل مليون دولار ناتج محلي إجمالي حقيقي بأسعار ومعدلات صرف عام ١٩٩٠ .

المصدر : مجمعة من BP (1999) , OPEC (1998) , IEA (1998) .

جدول (٢)

تقديرات تكاليف التشغيل والتطوير في عدة مناطق وبدائل للنفط

دولار/برميل مكافئ ١٩٩٧

	تكاليف تشغيل	تكاليف تطوير	إجمالي التكاليف
إنتاج النفـــط :			
الولايات المتحدة :			
• ألاسكا	٤	٣	٧
• خليج المكسيك *	٤	٦	١٠
• الأبار السطحية *	٦-١٦	–	١٦-٦
المكسيك	١	٥	٦
بحر الشمال	٥	٤	٩
البرازيل *	٥	١٠	١٥
غرب أفريقيا *	٤	٤	٨
بدائل النفــط :			
زيت فنزويلا الثقيل	٣	٨	١١
زيت كندا الثقيل	٤	٧	١١
رمال القار	١٠	٥	١٥
تحويل الغاز إلى سوائل	–	–	١٨

* الإنتاج من المياه العميقة .

المصدر : قاعدة معلومات أوبك ، وكالة الطاقة الدولية (١٩٩٨) .

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	ماجد عبد الله المنيف
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية : العالم	رقم العـــــدد :	١٤٢
المصـــــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	أكتوبر ٢٠٠٠

مدى قبول المستهلك لها وتكاليفها وكفائتها .ويوضح الجدول(٣) الإقتصاديات المقارنة للأنواع المختلفة من السيارات البديلة.

وسوف تشكل الأبحاث والإستثمارات حول الوقود والسيارات البديلة تحديا كبيرا النفط والدول المنتجة حيث يؤثر على أهم قطاع مستخدم للنفط والذي عمل على تماسك أسعاره طوال العقود الماضية التي شهدت تراجعا في نصيبه في القطاعات الأخرى .وتتوقع وزارة الطاقة الأمريكية في تقديراتها للطلب أن تنجح الإستثمارات في الوقود البديل في خفض الطلب على الجازولين في الولايات المتحدة عام٢٠٢٠ بمعدل(٥٠٠) ألف برميل يوميا مقارنة بالحالة الأساسية في حالة إستمرار الوضع والأنظمة البيئية على حالها .أما إذا جرى تبني سيناريو التقنية المتقدمة فإن الوقود البديل سيحصل على(١١) بالمائة من حصة وقود النقل مقارنة بـ(٥) بالمائة حاليا وينخفض الطلب على الجازولين بمعدل (٢,٧) مليون برميل يوميا.

٢ - إعادة هيكلة صناعة النفط العالمية :

قامت الشركات النفطية الكبرى بإتباع إستراتيجية بعد فقدان السيطرة على إحتياطيات منطقة الخليج العربي وفنزويلا في السبعينات لتنويع مصادر الطاقة بعيدا عن النفط وإستثمرت في الطاقة النووية والفحم والطاقة الشمسية والزيت غير التقليدي وغيرها . وخلال الفترة١٩٧٤-١٩٨١ كان معدل نمو إستثماراتها في تلك المصادر ضعف معدل نمو إستثماراتها النفطية وإنخفضت بذلك أصولها النفطية من(٨٢) بالمائة من إجمالي الأصول عام١٩٧٤ إلى حوالي (٧١) بالمائة عام١٩٨٢ . وخلال النصف الأول من الثمانينات إتبعت تلك الشركات إستراتيجية زيادة إستثماراتها النفطية في الولايات المتحدة وساعدها إرتفاع أسعار النفط على ذلك. ولم تحقق الإستراتيجيتان النتائج المرجوة .إذ أن عوائد الإستثمارات غير النفطية لأكبر (٣٦) شركة بترولية كانت أقل من عوائد إستثماراتها النفطية خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٥ كما وأن عوائد إستثمارات تلك الشركات خارج الولايات المتحدة كانت أعلى وخصوصا في قطاع الإنتاج Lynch,1994

وقد أدى هذا بالشركات إلى تغيير نظرتها الإستراتيجية وخصوصا بعد عام١٩٨٦ فقامت بالتركيز على الإستثمار في البترول والغاز وفي مرحلة الإستكشاف والإنتاج Upstreamوفي المناطق ذات التكلفة الأقل .وقام العديد منها ببيع الأصول غير النفطية وبعض الأصول في مرحلة التكرير والتسويق Downstream وحدثت عدة عمليات إندماج بين الشركات الأمريكية في النصف الأول من الثمانينات مستفيدة من تحرير أسواق رأس المال وتخفيض القيود على عمليات الإندماج التي صاحبت ولاية الرئيس ريجان .لقد كان لإستراتيجيات تلك الشركات أثر كبير في تطوير المصادر البديلة للنفط وفي زيادة الإنتاج من المناطق عالية التكلفة مما أثر على دور النفط وخيارات الدول المنتجة لذلك فإن إستراتيجياتها في ظل العولمة سيكون لها دور كبير في صياغة النظام النفطي العالمي.

لقد أدى تحرير أسواق رأس المال وإزالة القيود أمام الإندماجات بين الشركات العالمية في أوروبا وأمريكا وتغير النظرة السياسية لتلك الإندماجات ودورها إلى تغير هياكل معظم الصناعات الهامة كالالكترونيات والإتصالات والسيارات والنفط خلال فترة قصيرة نسبيا .وفي مجال النفط ساهمت أمور أخرى في إعادة هيكلة صناعته منها تحرر أسواقه في المناطق المستهلكة والمنتجة على حد سواء وزيادة حدة المنافسة خصوصا مع إنفتاح مجال الإستثمار في مناطق الإتحاد السوفيتي سابقا (وخصوصا بحر قزوين) وتغير مناخ الإستثمار في بعض دول أوبك كفنزويلا وإيران والجزائر والكويت وتطور شفافية أسواقه وزيادة دور الإهتمامات البيئية في قرارات الإنتاج والإستهلاك وإنحسار دور وأهمية الصناعة النفطية وشركاتها في بنية إقتصاديات الدول المتقدمة وحلول شركات تقنية المعلومات والمؤسسات المالية محلها وإنخفاض عوائد تلك الصناعة مقارنة بعوائد الصناعات التقنية الحديثة ومقارنة بعوائد القطاع الصناعي عموما.

لذلك تواصلت عمليات الإندماج بين شركات النفط العالمية ضمن مجال إعادة هيكلة عملياتها طوال العقد وكان عام١٩٩٨ علامة بارزة في نشاط تلك الإندماجات ففي خلال العام حدثت (٩٢) عملية إندماج بين شركات النفط في العالم بإجمالي قيمة حوالي (١٣٠) بليون دولار مقارنة بإندماجات عام ١٩٩٧ وصلت قيمتها إلى حوالي(٤١) بليون دولار .وقد جرت حوالي(٤٠) عملية إندماج في الولايات المتحدة بقيمة(٤٣) بليون دولار و(١٧) عملية إندماج عالمية بقيمة(٧٠) بليون دولار وكان أهم الإندماجات في الولايات المتحدة تملك بريتش بتروليوم لشركة أموكو بقيمة(٤٢,٦) بليون دولار وأهم الإندماجات الأوروبية إندماج بتروفينا مع توتال بقيمة(٧,٤) بليون دولار وأهم الإندماجات عالميا إندماج اكسون وموبيل بقيمة(٥٦) بليون دولار .وتواصلت عمليات الإندماج خلال عام١٩٩٩ وكان أهمها إعلان إندماج تجمع بريتش بتروليوم/ أموكو مع شركة أركو الأمريكية بقيمة(٢٦) بليون دولار وإندماج تجمع توتال/ فينا مع الف الفرنسية بقيمة(٤٧) بليون دولار وإندماج الشركة الوطنية الأرجنتينية YPF مع شركة ريبسول الأسبانية بقيمة (١٣) بليون دولار(٤).

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	ماجد عبد الله المنيف
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية : العالم	رقم العـــــدد :	١٤٢
المصـــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	اكتوبر ٢٠٠٠

وقد أصبحت عمليات الإندماج ممكنة بسبب طريقة تمويل عمليات الشراء بمبادلة الأسهم-(StockTransac-tion) والمعاملة الضريبية المناسبة لها من قبل الحكومات وبذلك لم تعاني الشركة الأكبر في عملية الإندماج من التداعيات المالية المصاحبة لشراء الشركة المندمجة كما حدث في الثمانينات عند شراء شيفرون لشركة جولف أو شراء تكساكو لشركة جيتي وعجل إنهيار الأسعار عام١٩٩٨ في عمليات الإندماج وموافقة مالكي أسهم الشركات المندمجة عليها لأنها بنهاية الأمر تساهم في زيادة قيمة الأسهم وتعطي قوة أكبر للشركة المندمجة في الإستفادة من نواح عدة منها إقتصاديات الحجم الكبير وتخفيف التكلفة بالإنتشار جغرافيا وإعادة هيكلة العمليات والتخلص من الأصول غير المربحة والإستفادة القصوى من أبحاث التقنية والحصول على التمويل للتوسع في الأعمال وبالنظر إلى أكبر ثلاث عمليات إندماج يتضح كبر حجم تلك الشركات مقارنة بالصناعة ككل كما يوضح الجدول (٤) (وضعت شركة شل بإعتبارها لا تزال بدون إندماج من أكبر الشركات العالمية).

وبذلك تولد عن عمليات الإندماج تلك أربع شركات عالمية بإجمالي إحتياطي نفطي حوالي(٢٦) بليون برميل وإنتاج (٩) مليون برميل في اليوم وطاقة تكرير (١٦) مليون برميل يوميا ومبيعات (٢٤) مليون برميل يوميا ومع أن إحتياطي تلك الشركات وإنتاجها وطاقة التكرير لا تشكل لديها مجتمعة سوى(٣) بالمائة (١٢) بالمائة و(٢٠) بالمائة من العالم على التوالي إلا أنها تعتبر عالية إذا نظرنا إليها من زاوية أخرى .فإذا إستثنينا الإحتياطي المملوك بالكامل لحكومات الدول المنتجة من خلال شركاتها الوطنية والمقدرة بحوالي (٨٠٠) بليون برميل وإنتاجها البالغ حوالي(٤٠) مليون برميل يوميا فإن إحتياطي الشركات الأربعة وإنتاجها يصل إلى (١٦) بالمائة من الإحتياطي و(٣٦) بالمائة من الإنتاج العالمي للشركات غير المملوكة لحكومات أما طاقات التكرير لديها فتشكل حوالي (٣٥) بالمائة من طاقات التكرير في الدول الصناعية وتزداد حصصها في بعض الأسواق عن ذلك فالشركات الثلاث الأولى تسيطر على حوالي نصف مبيعات الجازولين في الولايات المتحدة على سبيل المثال.

إن إندماج تلك الشركات على أهميته لا يعيد إليها الأمجاد الغابرة حيث كانت تسيطر على ثلثي الإحتياطي والإنتاج والتسويق في النصف الأول من القرن إلا أنه يعطي لها في ظل علاقات العولمة قوة نسبية لا يستهان بها .فإمتلاك تلك الشركات للتقنية المتقدمة وإنتشارها جغرافيا (تتواجد اكسون/موبيل في٥٠ دولة في مراحل الإنتاج وحوالي١٢٠ دولة في مرحلة التسويق)وقدرتها الحصول على التمويل للتوسع بأعمالها وإنخفاض تكاليفها بسبب كبر الحجم سوف يعطيها مرونة وميزة أكثر عن غيرها من الشركات العالمية ويزيد من دورها وقوتها التفاوضية في الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء .لذلك فإن تلك الإندماجات ستؤثر على أسواق النفط وعلاقاته للسنوات القادمة وتوجد كثيرها من العلاقات فرصا وتحديات للدول المنتجة على وجه الخصوص.

فالشركات الأربع لا تزال تكرر حوالي ضعف إنتاجها من النفط وتسوق (٢٧٠) بالمائة من إنتاجها و(١٦٠) بالمائة من طاقة التكرير لديها .أي أنها لا تزال بحاجة إلى النفط الخام لمعامل تكريرها والمنتجات المكررة لأعمالها التسويقية. وبالمقابل لا تكرر الشركات الوطنية في الدول المنتجة في أوبك مثلا سوى(٤٠) بالمائة من إنتاجها البالغ (٢٦) مليون برميل يوميا(٨ مليون في مصافي تكرير في دولها و٢,٧ مليون برميل يوميا في مصافي تملكها بالخارج) أي أنه يوجد مجال لعلاقات إستراتيجية بين الشركات العالمية المحتاجة للنفط الخام والشركات الوطنية التي تحتاج منافذ لتسويق نفطها .كما وأن إندماج تلك الشركات أجبرها على التخلي عن أصول في مجال التكرير والتسويق في مناطق عملياتها الرئيسية للتوافق مع القوانين المضادة للإحتكار AntiTrust وأوجد هذا شركات أكثر تخصصا في التكرير مثل توسكو وفاليرو وماراثون/أشلاند في الولايات المتحدة تحتاج علاقات إستراتيجية لتزويدها بالنفط مما يوجد مجالا للشركات النفطية الوطنية لعقد تحالفات مع تلك الشركات.(WPA,1999)

وبسبب النمو المتوقع في الطلب على النفط في الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية ودخول الشركات العالمية إلى تلك الدول سواء من خلال تخصيص الشركات العاملة بتلك الدول (تملك شركة ريبسول الاسبانية لشركة النفط الارجنتينية الحكومية وإحتمال تخصيص شركة بتروبراس البرازيلية) أو تحرير أسواق الطاقة فيها فإن هذا يوجد مجالات أوسع لنشاطات الشركات العالمية الكبرى وفي هذا المجال قد يكون للشركات الوطنية دور في عقد تحالفات Strategic Alliances في تلك الدول سواء مع الشركات العالمية أو الشركات الوطنية التي تمر بمرحلة إعادة الهيكلة .كما وأن إعادة هيكلة قطاعات توليد الكهرباء في العديد من الدول وخصوصا النامية منها وتوقع نموه بسبب النمو السكاني والإقتصادي يوجد مجالا هاما لشركات النفط الوطنية للدخول في ذلك القطاع الهام من خلال علاقات مع شركات النفط العالمية أو شركات توليد الكهرباء العالمية والمحلية في تلك الدول.

٣ - إهتمامات البيئة العالمية وتداعياتها :

تعتبر إهتمامات البيئة وسياساتها من أهم التحديات التي يتعرض لها قطاع وصناعة النفط وقد أخذت تلك الإهتمامات أبعادا مختلفة وشملت مجالات عدة وأبرمت إتفاقات دولية حولها مما سينعكس على إنتاج وإستهلاك وتجارة النفط ومنتجاته عالميا .وهناك إهتمامات البيئة

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	ماجد عبد الله المنيف
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية : العالم	رقم العـــدد :	١٤٢
المصـــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	اكتوبر ٢٠٠٠

المحلية المرتبطة بتلوث الماء والهواء والسياسات تجاهها وخصوصا في الدول الصناعية والتي تؤثر على صناعة النفط وأسواقه مثل مواصفات المنتجات النفطية كالجازولين الخالي من الرصاص والديزل ذي محتوى الرصاص المنخفض وغيرها أو مواصفات الناقلات النفطية للحد من تسرب النفط منها أو مواصفات المركبات المستخدمة للمنتجات .وهذه السياسات تؤثر على إستثمارات الصناعة وعلى انماط الطلب وبالتالي على الأسواق في دولها .ونظرا لأهمية أسواق تلك الدول وخصوصا الولايات المتحدة للسوق النفطي العالمي سواء بالنسبة لحجم إستهلاكها ووارداتها النفطية أو لمركز شركاتها عالميا أو دور سوق النفط الفورية فيها (سوق نايمكس) NYMEX في التأثير على الأسعار فإن الإهتمامات والسياسات البيئية المحلية لها تصبح ذات تأثير عالمي.

وفي الجانب الآخر هناك إهتمامات البيئة الكونية Global Environment مثل التصحر وثقب طبقة الأوزون والتخلص من النفايات النووية والتنوع البيولوجي والتغير المناخي وهذه القضايا تعني سكان المعمورة وتتطلب جهودا وإتفاقيات عالمية للتعامل مع كل منها .وتعتبر إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي UNFCCC من أهم الإتفاقيات التي ترتبط نصوصها وآليات تنفيذها بالنفط ومستقبله كمصدر للطاقة. فالإتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ عام١٩٩٤ هي تتويج للعولمة البيئية حيث توجد الإلتزامات لتخفيض إنبعاث غازات الدفيئة Greenhouse Gases (GHG) ومنها غاز ثاني اكسيد الكربون CO2 بإعتبارها المسببة لظاهرة الإحتباس الحراري المدعم Enhanced Global Warming من النشاطات البشرية والتي تسبب حرارة كونية وتغير مناخي عالمي .ونظرا لان غاز ثاني أكسيد الكربون ينتج من نشاطات عده أهمها حرق أنواع الوقود الأحفوري (النفط والفحم والغاز) بنسب متفاوتة حيث ينتج عن حرق طن نفط مكافئ من كل منهما(٠,٨٢) طن كربون من البترول و(١,٠٥) طن كربون من الفحم و (٠,٦٣) طن كربون من الغاز الطبيعي أي أن غاز ثاني أكسيد الكربون ينبعث بتناسب١:٢٩و ١:٧٤,٠ بمعنى أنه ينتج عن حرق طن مكافئ من الفحم إنبعاث CO2 أكثر من النفط بنسبة (٢٩) بالمائة وينتج عن حرق طن مكافئ من الغاز الطبيعي إنبعاث CO2 أقل بنسبة(٢٤) بالمائة من النفط .لذلك فإن الجهود والإلتزامات العالمية للتعامل مع الظاهرة والحد من إنبعاث ذلك الغاز تشمل الحد من إستهلاك الوقود الأحفوري والنفط أهمها بإعتباره يشكل حوالي(٤٤) بالمائة من إستهلاك الوقود الأحفوري عالميا(٥).

لقد إنطلقت الإتفاقية الإطارية المشار إليها من ثلاثة مبادئ رئيسية أولها مبدأ التحوط Precaution والمبني على أن وجود حالات من عدم اليقين حول ظاهرة التغير المناخي لا تمنع من إتخاذ إجراءات للحد من الظاهرة. والمبدأ الثاني يقوم على "الملوث يتحمل العبء-Polluter pays" وبذلك الزمت الإتفاقية دول الملحق الأول (الدول الصناعية وشرق أوروبا وبعض دول الإتحاد السوفيتي سابقا) بإعتبارها المسؤلة عن تراكم غازات الإحتباس الحراري منذ الثورة الصناعية بتخفيض إنبعاث تلك الغازات .أما المبدأ الثالث فيقوم على العدالة Equity بين الأجيال وبين الدول من خلال تحميل الجيل الحالي جزء من عبء توفير بيئة أفضل للأجيال القادمة وإعطاء الدول النامية فرصة للتصنيع بدون إثقالها بأعباء هي غير مسئولة عنها حاليا .وقد كان وضع تلك المبادئ حيز التنفيذ من أصعب الأمور في مفاوضات الأمم المتحدة التي يعتبر بروتوكول كيوتو أحد أهم محطاتها حيث حدد البروتوكول الموقع عام١٩٩٧ والذي لم يدخل حيز التنفيذ حتى الآن أهدافا رقمية لتخفيض الإنبعاث بنسبة متوسطها (٥,٢) بالمائة عن مستوياتها عام١٩٩٠ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ مع إختلاف نسب التخفيض بين دول الملحق .ولا يزال يكتنف موضوع التغير المناخي وتنفيذ بروتوكول كيوتو إختلافات عده حالت دون تنفيذه وذلك فيما بين دول الملحق الأول المشار إليها وفيما بينها وبين الدول النامية بما فيها الدول المنتجة للنفط .هذا إضافة إلى الإختلافات داخل كل دولة فيما بين ممثلي الصناعات المختلفة وممثلي جماعات البيئة وغيرها مما إنعكس على برامج الأحزاب في الدول الصناعية وإستراتيجيات الشركات المنتجة والمستهلكة للطاقة.

ويعتمد تأثير تنفيذ الإلتزامات على الطلب على النفط وأسعاره على نوعية السياسات التي يمكن اتخاذها وتداخلها في كل دولة وفيما بين الدول .ومن السياسات المقترحة فرض ضرائب كربون أو ضرائب طاقة أو مزيج بينهما أو اللجوء إلى وسيلة تبادل أذونات الإنبعاث بين الدول وداخل كل دولة أو اتخاذ سياسات محلية لتحسين كفاءة إستخدام الطاقة والتحول إلى المصادر غير الباعثة لغاز ثاني أكسيد الكربون .وقد بينت نماذج عده لتقدير التأثيرات المحتملة على الطلب على النفط وإقتصاديات الدول المنتجة من جراء تنفيذ بروتوكول كيوتو وتختلف تلك التقديرات بإختلاف الإفتراضات ونطاق النماذج المستخدمة والسيناريوهات المطبقة .إذ يقدر معهد أكسفورد للطاقة بأن

---

٥ - بعد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة في ريو عام١٩٩٢ حيث جرى التوقيع على إتفاقية التغير المناخي تكاثرت الدراسات والمؤتمرات التي تعني بالموضوع وشكلت هيئات مكونة من الخبراء لوضع الدراسات لتنفيذ أحكام الإتفاقية وآثارها انظر مجموعة الدراسات في (Bruce Lee& Haites,1996) وكذلك كتاب (Jepwaand Musasinghe,1998) حول سياسات التغير المناخي وآثارها.

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	ماجد عبد الله المنيف
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية : العالم	رقم العـــدد :	١٤٢
المصـــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـدور :	اكتوبر ٢٠٠٠

التطبيق الطموح للبروتوكول سيؤدي إلى إنخفاض الطلب العالمي على النفط عام ٢٠٢٠ بمقدار(٧) مليون برميل يوميا مقارنة بالحالة الأساسية .وتقدر سكرتارية أوبك الإنخفاض في الطلب في حالة فرض ضريبة كربون في دول الملحق الأول بمقدار (١٠) ملايين برميل يوميا (٧ملايين برميل عام ٢٠١٠) وتقدر الإنخفاض بحوالي (١٨) مليون برميل في حالة الزيادة التدريجية في الضرائب .ويقدر نموذج MIT الإنخفاض في دخل دول الخليج العربي نتيجة تطبيق البروتوكول بحوالي(٣) بالمائة مقارنة بالحالة الأساسية

(Babiker,Reilly&Jacoby,1998).

وتتفق جميع الدراسات تقريبا على أن التأثير الصافي لتطبيق بروتوكول كيوتو حول التغير المناخي هو خفض الطلب على النفط عن مستوياته المتوقعة بدون البروتوكول. وهذا يضع تحد أمام الدول المنتجة والمصدرة للبترول بأن تتخذ السياسات وتعقد التحالفات (مع الصناعات العالمية ومع الدول النامية المتضررة من تنفيذ أحكام الإتفاقية والبروتوكولات) لحماية مصالحها سواء من خلال المشاركة بالمفاوضات العالمية حول البيئة ومتابعة تأثير السياسات المختلفة المتخذة والحد من آثارها على إقتصادياتها أو وضع الإستراتيجيات البديلة وإعداد إقتصادياتها لإحتمال إنخفاض الإيرادات بسبب بدء دورة أخرى من إنخفاض الطلب على النفط وإنحسار دوره نتيجة تطبيق إجراءات الحد من إنبعاث غازات الإحتباس الحراري بشكل جدي من قبل الدول الصناعية.

٤ - التغيرات في أسواق النفط وعلاقاته :

أدى شبه الإنفصال في صناعة النفط العالمية بين مرحلة الإنتاج Upstream والمراحل اللاحقة Downstream عقب سيطرة حكومات الدول المنتجة الرئيسية على الإحتياطي والإنتاج وكذلك هدم كفاءة نظام التسعير الرسمي من قبل أوبك ودخول منتجين آخرين إلى السوق وخصوصا من بحر الشمال بترتيبات سعرية مختلفة وأكثر مرونة إضافة إلى تحرير أسواق رأس المال في الدول الصناعية وتطور أدوات الإحتياط المالية إلى تغير في نظم مبادلات وأسعار النفط والمؤثرات عليها .وساهمت التغيرات الحادة في العرض والطلب والتقلبات الشديدة في الأسعار خصوصا خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ وتغيرات نظم الضرائب على إنتاج النفط في الولايات المتحدة وبريطانيا في تطور الأسواق الفورية للنفط في أوائل الثمانينات وكذلك الأسواق الآجلة وأسواق المستقبل .لقد أدت العوامل السابقة مجتمعة إلى التأثير على خاصية النفط كسلعة إستراتيجية وأصبح يدخل في دائرة الوسائط والأدوات المتاحة في أسواق "السلع الأخرى" أي أن سلعنة النفط Commoditization أي إخضاعه العلاقات التي تحكم تبادل السلع الأخرى إبتدأت خلال حقبة إنحسار دور النفط أو ضعف أوبك ونظم أسعارها وضعف تكامل الصناعة النفطية العالمية.

وقد إستمر تطور الأسواق الآجلة Forward والأسواق المستقبلية Futures والأدوات المختلفة من إستبدالات Swaps وخيارات Options في أسواق النفط الورقية Paper Markets التي تعمل بشكل مواز لمبادلات النفط الحقيقية وتؤثر عليها .ويدخل في تلك السوق مشاركون جدد خلاف المتعاملين الرئيسيين في السوق النفطية من شركات متكاملة أو شركات تكرير إذ يتعامل بتلك الأدوات المضاربون وصناديق الإستثمار والتقاعد .وأصبحت أسعار زيت WTI في سوق نايمكس في نيويورك وأسعار زيت برنت Brent في سوق IPE في لندن لا تعبر عن ظروف العرض والطلب على تلك الزيوت وفي تلك الأسواق فحسب بل تعبر عن إجمالي أوضاع العرض والطلب على النفط عالميا والمضاربات والتوقعات حولها .وقد إنسجمت الدول المنتجة في أوبك وخارجها مع حقائق السوق وتخلت عن نظام الأسعار الثابتة بنهاية عام ١٩٨٧ وقامت بتبني نظام مرن لتسعير نفوطها بحيث تربطها بمعادلات متغيرة مع أسعار النفوط في تلك الأسواق والنفوط الأخرى التي يجري تداولها في السوق الفورية مثل زيت دبي وبذلك حافظت على تنافس وتسويق نفطها عالميا.

ولكن يختلف النفط عن السلع الأخرى من زاويتين أولاهما تأثير الحكومات على إعتبار أن قرارات الإنتاج في أهم المناطق لا تزال بأيدي الحكومات كما وأن لحكومات الدول المستهلكة تأثيرا على قرارات الإستهلاك من خلال أدوات عدة منها التخزين الإستراتيجي والنظم الضريبية وغيرها .أما الزاوية الأخرى فهي وجود ريع عال متضمنا في سعر النفط بحيث أن أسعاره لا ترتبط مباشرة بتكاليف إنتاجه بسبب ندرته ودور التنظيم الإحتكاري (الشركات النفطية سابقا وأوبك فيما بعد) في الإبقاء على ذلك الريع لذلك إتسم تاريخ النفط عموما بالصراع للحصول على ذلك الريع والمحافظة عليه .وكانت أوبك قد حافظت على الريع من خلال تحديد أسعار لنفوطها حتى عام ١٩٨٥ وبعد تخلي أوبك عن تلك الآلية للحصول على الريع وقيامها بتسعير نفوطها على أساس تنافسي إستمرت بإدارة الإنتاج عن طريق نظام الحصص والسقف للمحافظة على الريع من خلال إستمرار قيامها بدور المنتج المكمل Residual في السوق.

وقد إكتنفت آلية الحصص والسقف مشاكل عدة أدت في بعض الظروف إلى إنهيار الأسعار وإضمحلال الريع كما حدث عامي ١٩٨٦ و١٩٩٨ ولكن كان حل المحافظة على الريع وإستعادة مستويات الأسعار بالعودة إلى تلك الآلية مرة أخرى بشكل أو بآخر .وقد أدى هذا إلى الجدل حول جدوى تلك الآلية ومستقبلها في ظل نظام العولمة القائم على المنافسة للحصول على حصص في السوق وفي ظل نظام تجاري تمثله منظمة التجارة العالمية لا يقبل نظام الحصص

الموضوع الرئيسي : العولمة — اسم كاتب المقال : ماجد عبد الله المنيف
الموضوع الفرعي : من الناحية الاقتصادية : العالم — رقم العـــــدد : ١٤٢
المصـــــدر : (مجلة) السياسة الدولية — تاريخ الصـــدور : اكتوبر ٢٠٠٠

لإدارة السوق .هذا إضافة إلى الجدل حول مدى واقعية وجدوى تحديد حصص للإنتاج في ظل إنفتاح قطاع الإستكشاف والإنتاج في العديد من الدول الأعضاء في أوبك للإستثمارات الأجنبية وتوسعة طاقاتها الإنتاجية وإمكانية إستخدامها بغض النظر عن الحصص في أوبك بل ودعى البعض إلى إنتهاء دور أوبك وحلها بإعتبارها تمثل مرحلة الحرب الباردة والصراع بين الشرق والغرب وأن علاقات السوق النفطية قد تجاوزتها.

ولكن وضع العلاقة بين النفط ودور أوبك من جهة ومظاهر وشروط العولمة من جهة أخرى في إطار من التناقض والصدام غير مجد وغير صحيح .فالعولمة لا تنهي دور التكتلات بل أن من مظاهرها إعطاء دور التكتلات الإقتصادية التي ترعى مصالح أعضائها التجارية ومنظمة أوبك على الرغم من عيوبها وعدم وجود نظرة بعيدة المدى لأعضائها أو لهم كمجموعة تعتبر التكتل الإقتصادي المتاح الذي يحمي مصالح أعضائه النفطية .ومع أن قوانين منظمة التجارة العالمية ليست قاطعة بالنسبة لنظام حصص الإنتاج في أوبك ولم تؤثر على ممارسة الدول الأعضاء في أوبك لحقوقهم والتزاماتهم في منظمة التجارة العالمية إلا أنه حتى في حالة التناقض فإن هذا لا يمنع من العمل من خلال النظام التجاري العالمي لتوضيح دور نظام الحصص وأهدافه في تحقيق التوازن في السوق والمحافظة على الريع النفطي .حيث أن النظام التجاري العالمي لا يعارض من حيث المبدأ وجود الريع والمحافظة عليه بل أن قوانين حماية الملكية الفكرية تهدف بشكل أو بآخر إلى المحافظة على الريع المتضمن بالسلعة أو الخدمة .كما وأن إفتراض أن إنفتاح قطاع الإنتاج في بعض دول أوبك للإستثمارات الأجنبية يعني بالضرورة تخليها عن الحصص غير صحيح إذ أن ذلك قرار سيادي للدولة سواء بعلاقتها التعاقدية مع الشركات المستثمرة أو بعلاقة قراراتها الإنتاجية بالسوق .لقد تزامن إنفتاح فنزويلا للإستثمارات الأجنبية مع تجاوزها لحصتها في أوبك خلال الفترة١٩٩٥–١٩٩٨ ولكنها لم تتردد في تخفيض الإنتاج عند إنهيار الأسعار١٩٩٨ عندما تأثرت إيراداتها والإستثمارات الأجنبية لديها.

إن العولمة لا تعني إنتهاء دور الحكومات الإقتصادي بل إعادة تعريف دورها واتخاذها القرارات في ظل المحددات العالمية وإستغلالها الميزات النسبية لإقتصاداتها وقدراتها الإنتاجية وموقعها في الإقتصاد العالمي للحصول على أفضل الشروط من علاقات العولمة .وطالما أن النفط لا يزال سلعة ضرورية لإقتصاديات مستهلكيه ومنتجيه فإن التكتل في كلا الجانبين سيبقى بشكل أو بآخر .لقد كان لسياسات دول وكالة الطاقة الدولية في جانب الإستهلاك دور في التأثير بشكل أو بآخر على مجريات السوق خلال العقدين الماضيين وسوف تستمر في محاولة التأثير من خلال الوكالة أو من خلال حكوماتها أو شركاتها وهذا طبيعي .وبالمقابل فإن منظمة أوبك على الرغم من عيوبها تعتبر أهم تكتل نفطي يدعم موقع المنتجين في أنظمة التجارة والبيئة والطاقة الدولية (٦) إن النفط وصناعته لا يزال مصدر قوة لإقتصاديات دول أوبك وبالأخص في مجلس التعاون وتشير معظم التقديرات العالمية إلى إستمرار دور تلك الدول في تجارة النفط عالميا للعقود القادمة .لذلك فإن التحدي الرئيسي يكمن في تدعيم مجالات وأطر تلك التجارة ودور النفط عالميا ودور دول المجلس في علاقاته.

خيارات دول العالم العربي في مجال النفط وعلاقاته :

إن التحديات التي يواجهها النفط ستؤثر على الطلب والعرض منه وعلى أسعاره وستؤثر بالتالي على الدول المنتجة والمصدرة له بدرجات متفاوتة إعتمادا على دور النفط في إقتصاديات تلك الدول .وللعالم العربي ودول الخليج العربية خصوصا دور وثقل في علاقات النفط من خلال إحتياطي يبلغ(٥٧٠) بليون برميل وإنتاج(١٨) مليون برميل يوميا وصادرات(١٦) مليون برميل يوميا تشكل(٥٠) بالمائة و(٢٥) بالمائة و(٤٠) بالمائة من الإحتياطي والإنتاج والصادرات النفطية العالمية على التوالي (بيانات عام١٩٩٨) ولهذا أصبح للنفط دور مركزي في إقتصادياتها من حيث حصته في الناتج المحلي الإجمالي أو الصادرات السلعية أو إيرادات الميزانية .لذلك فإن التغير في إنتاج وصادرات تلك الدول يؤثر على مجمل أوضاع السوق النفطية والتغير في قيمة صادرات تلك الدول يؤثر بالتالي على الأوضاع الإقتصادية والإمكانات التنموية فيها.

ومع أن الإعتماد على النفط مقيسا بكثافة إستخدام النفط لكل وحدة من الناتج المحلي قد إنخفضت في الدول الصناعية بمقدار النصف من حوالي(٢٩) برميلا إلى أقل من(١٥) برميلا لكل مليون دولار ناتج محلي (بالأسعار الثابتة) خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية مما جعل التغير في أسعاره ذا أثر ضئيل على إقتصاديات تلك الدول. إلا أن كثافة الإعتماد على النفط عربيا وفي دول الخليج

٦ – يقترح البعض الإستعاضة عن أوبك بتجمع نفطي للدول المطلة على الخليج العربي وفنزويلا فقط بإعتبارها الدول ذات الإحتياطي والقدرات الإنتاجية العالية ويقترح البعض الآخر إقامة تجمع من الدول والشركات النفطية للتأثير على مجريات السوق .وكلا الإقتراحين غير واقعيين إذ أن تجمع دول الخليج لوحدها يبقي حوالي ثلثي الإنتاج العالمي خارج إطار التنسيق الجماعي ويجعل تلك الدول تتحمل عبء توازن السوق .أما تجمع الدول أو شركاتها الوطنية مع الشركات العالمية فهو إضافة إلى عدم إمكانيته عمليا لأن كلا من تلك الشركات خاضعة لقوانين وأنظمة دولها المتفاوتة فإنه يغفل أن تلك الشركات (وطنية وعالمية)تتنافس فيما بينها للحصول على الأسواق وعقد التحالفات.

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	ماجد عبد الله المنيف
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية : العالم	رقم العـــــدد :	١٤٢
المصـــــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	أكتوبر ٢٠٠٠

جدول (٣) مقارنة إقتصاديات سيارة آلة الإحتراق الداخلي بالسيارات البديلة

(الولايات المتحدة)

	سعر السيارة (دولار)	كفاءة الوقود %	تكلفة الوقود سنت/كلم	دولار سنويا	سنت/لتر
السيارة الحالية ICE	١٨٠٠٠	٨٤	٢٦	٥٠٦	٣٥
السيارة الكهربائية EV	٢٦٠٠٠	–	٣٥	٤٦٦	٨ (ك.و.س)
خلية الوقود FC (ميثانول)	٤٣٠٠٠	٦٢	٥٤	٢٣٨	٤٠
السيارة الهجينه HV (١٠٠٪ جازولين)	٢٢٣٠٠	٨٤	٣٠	٧٠٢	٣٥
السيارة الهجينة (٦٠٪ جازولين)	٢٤٣٠٠	–	٣٣	٦٦٤	٣٥
سيارة الغاز الطبيعي المضغوط CNG	٢٠٧٠٠	–	٢٩	٣٥٥	٢٥

المصدر : (OPEC, 1999b).

جدول (٤) إحتياطي وإنتاج وطاقة تكرير ومبيعات الشركات الكبرى ووضعها المالي

	اكسون/موبيل	BP /أموكو/آركو	شـــل	توتال/فينا/إلف
الإستكشاف والإنتاج (١٩٩٨) :				
الإحتياطي من الزيت (بليون برميل)	١١,٦	١٠,١	١٠,٠	٦,٣
الإحتياطي من الغاز (تريليون قدم مكعب)	٥٨,٠	٤٠,٨	٦٣,٥	١٩,١
إنتاج الزيت وسوائل الغاز (م ب ي)	٢,٥	٢,٧	٢,٤	١,٥
إنتاج الغاز (بليون قدم مكعب/يوم)	١٠,٦	٧,٩	٧,٩	٣,٢
التكرير والتسويق (١٩٩٨) :				
طاقة التكرير (م ب ي)	٦,٥	٣,٣	٤,٠	٢,٤
مبيعات المنتجات (م ب ي)	٨,٩	٥,٤	٦,٨	٣,٢
الوضع المالي (بليون دولار) ١٩٩٧ :				
رسملة السوق	٢٣٦	١٨٢	١٨٠	٩٨
إجمالي الدخل	٢٠٣	١١٠	١٢٨	٩٤
إجمالي الأصول	١٤٠	١١٢	١١٤	٥٨
الدخل الصافي	١٢	٨	٨	٤
رأس المال التشغيلي	٧٩	٦١	٧٣	٤٤
متوسط العائد على رأس المال ٪	١٥,٥	١٣	١٢	٨
عدد الموظفين (ألف)	١٢٣	١١٥	١٠٥	١٥٣

المصدر : PIW (1999a. 1999b).

جدول رقم (٥) تقديرات العرض والطلب العالميين من النفط عام ٢٠١٠ في الحالة الأساسية من مصادر عدة (مليون برميل يومياً)

	الطلب العالمي	العرض من خارج أوبك	العرض من أوبك
وكالة الطاقة الدولية	٩٤,٢	٥٠,٠	٤٣,٧
وزارة الطاقة الأمريكية	٩٣,٥	٥١,٧	٤١,٥
البنك الدولي	٨٧,٩	٤٨,٠	٤٠,١
منظمة أوبك	٨٧,٩	٤٨,٠	٣٩,٦

المصادر : World Bank (1995) , OPEC (1999) , EIA (1999) , IEA (1998).

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	ماجد عبد الله المنيف
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية : العالم	رقم العـــــدد :	١٤٢
المصـــــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـدور :	اكتوبر ٢٠٠٠

العربية مقيسا بحصته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لم تسجل إنخفاضا مماثلا إذ إنخفضت في المملكة العربية السعودية مثلا من حوالي (٥٠) بالمائة في أواسط عقد السبعينات إلى حوالي(٣٤) بالمائة عام ١٩٩٨ ولم تتغير حصته في الصادرات والإيرادات العامة بشكل كبير طوال الفترة في معظم دول الخليج العربية.

وقد جرت العادة عند تحليل أوضاع وآفاق السوق النفطية العالمية من قبل الجهات العالمية المعنية بذلك أن يجري تقدير العرض والطلب من النفط للمدى البعيد لعشر أو عشرين عاما قادمة من خلال نماذج في ظل حالة أساسية Base Case بافتراض معدلات نمو إقتصادي وأسعار معينة ومعدلات تحسن في الكفاءة وبافتراض بقاء الأوضاع في جانبي العرض والطلب على حالها Businessas Usual. ويجري بعد ذلك وضع السيناريوهات المختلفة مثل سيناريو الأسعار المرتفعة أو المنخفضة أو سيناريو البيئة أو سيناريو إنقطاع الأمدادات وغير ذلك وإختبار تأثيرها على كل من العرض والطلب. وتؤخذ تلك التوقعات لغرض الإسترشاد بها لتحليل إتجاه العلاقة ووضع السياسات المختلفة على ضوءها.

وقد تعرضت توقعات السوق للأجل الطويل لإنتقادات عدة سواء بالنسبة لمنهجيتها أو طبيعة الإفتراضات التي إستخدمتها وبالتالي نتائجها بالنسبة للطلب المتوقع أو مستويات الأسعار أو درجة الإعتماد على نفط أوبك والخليج حيث إتضح مثلا أن توقعات الإرتفاع الكبير في الأسعار خلال نهاية السبعينات وبداية الثمانينات لم تتحقق وكذلك توقعات الزيادة في الطلب فالذي حدث هو إنخفاض في الأسعار بالقيمة الإسمية والحقيقية وكذلك إنخفاض في الطلب وفي أحسن الظروف نمو متواضع فيه مما جعل الكثير من المحللين يقللوا من أهمية تلك التوقعات وواقعيتها بسبب تأثرها بالظرف التاريخي الذي تتم فيه والجهة التي تقوم بها ولكن أيا كانت وجهة النظر حيال تلك التوقعات ونماذجها إلا أن الدول الصناعية في وكالة الطاقة الدولية وكذلك الشركات العالمية قد وضعت برامجها خلال العقدين الماضيين من وحي تلك التوقعات التي كان يعاد صياغة سيناريوهاتها وتتغير المحددات الرئيسيةParameters لعلاقات جوانبها مع الزمن.

وفي الجانب الآخر وعلى الرغم من تعدد السيناريوهات حول مسار السوق النفطية طوال العقود الماضية إلا أن الدول المنتجة للنفط ومنها دول الخليج لعربية بدت أقل إستعداداً للتعامل مع المستقبل وإحتمالاته من الدول المستهلكة .وقد ظهر هذا جليا خلال تجربتي إنهيار الأسعار عامي١٩٨٦ و١٩٩٨ وتداعياتهما إذ أوضحت التجربتان مقدار إعتماد إقتصاديات تلك الدول على ريع النفط .ومع أن توقعات السوق النفطية للأمد البعيد لا تزال متأثرة بالفرضيات وربما توجهات الهيئات القائمة بها إلا أنها تعتبر مؤشرا لإتجاه علاقات العرض والطلب وتأثير السيناريوهات المختلفة عليها وعلى الأسعار .فإذا أخذنا تقديرات الحالة الأساسية في كل من نماذج وكالة الطاقة الدولية ومنظمة أوبك ووزارة الطاقة في الولايات المتحدة والبنك الدولي وهي الجهات الأربع الأكثر متابعة لأسواق الطاقة عموماً والنفط بوجه خاص لإتضح تفاوت تقديراتها بشكل كبير كما يتضح من الجدول رقم(٥).

ويتراوح الفرق في تقديرات الطلب بحوالي(٤)مليون برميل يوميا وفي الإنتاج من خارج أوبك بحوالي(٣,٧) مليون برميل يومياً مما يجعل التفاوت في تقديرات الإنتاج المتوقع من أوبك بحوالي(٤,١) مليون برميل يوميا .ولكل من تلك التقديرات فرضياتها حول الأسعار ففي نموذج وكالة الطاقة الدولية يفترض السعر(١٧) دولاراً للبرميل بالقيمة الحقيقية طوال الفترة وفي تقديرات وزارة الطاقة الأمريكية يفترض تزايد الأسعار بالقيمة الحقيقية بحوالي(٦) بالمائة سنويا حتى عام٢٠٠٧ وثباتها بالقيمة الحقيقية بعد ذلك إلى أن تصل إلى(٢١,٣) دولار للبرميل عام ٢٠١٠ وتفترض تقديرات سكرتارية أوبك سعرا لسلة زيوت المنظمة عند(٢١) دولار للبرميل .وتختلف التقديرات عند تغيير الإفتراضات أو إستخدام سيناريوهات بديلة كإفتراض أسعار أدنى أو أقل مثل نموذج وزارة الطاقة الأمريكية التي تستنتج مثلا زيادة إنتاج أوبك بمقدار(٧,٧) مليون برميل يوميا عام٢٠١٠ في حالة إفتراض الأسعار المنخفضة ١٤,٦(دولاراً للبرميل طوال الفترة) وإنخفاض في ذلك الإنتاج بمقدار(٥) مليون برميل يوميا عام٢٠١٠ مقارنة بالحالة الأساسية في حالة إفتراض أسعار أعلى من الحالة الأساسية ٣٦ (دولاراً للبرميل) وفي دراسة أوبك ينخفض الطلب العالمي بمقدار (٧) ملايين برميل يوميا في سيناريو تطبيق بروتوكول كيوتو للتغير المناخي عن طريق ضرائب الكربون ويزداد العرض من أوبك بمقدار(٤) ملايين برميل يوميا مقارنة بالحالة الأساسية في حالة الأسعار المنخفضة، وفي جميع تلك السيناريوهات تتأثر إيرادات الدول المنتجة نتيجة تغير الأسعار وأحجام الإنتاج المترتبة على أي من تلك السيناريوهات وإفتراضاتها.

ونظرا لمركزية النفط في إقتصاديات دول الخليج العربية ومركزية تلك الدول في علاقات النفط العالمية بإعتبار أن قرارات إنتاجها تؤثر على العرض العالمي وبالتالي على الأسعار فإن متابعة التغيرات في السوق ورسم السيناريوهات المختلفة والإستعداد لإحتمالاتها ضروري لكي تخطط تلك الدول للمستقبل وتتخذ السياسات الملائمة. أي أن على تلك الدول أن تتحرك من خلال نظرتين إستراتيجيتين الأولى "لضمان الحاضر" عن طريق إتخاذ السياسات المحافظة على النفط كمصدر رئيسي للطاقة والمحافظة على الريع الناتج عنه وزيادة حصة الدول في السوق العالمية وهذه الإستراتيجية قائمة على التحرك في أكثر من مجال

وخصوصا في الإطار العالمي للتنسيق مع الدول المنتجة الأخرى للمحافظة على الريع والمشاركة في الجهود العالمية حول البيئة وبناء تحالفات عدة مع الدول والصناعات المتضررة لتخفيض الأضرار الناجمة عن إجراءات صارمة تؤثر على النفط وبناء علاقات تجارية إستراتيجية مع شركات النفط العالمية وغيرها للمحافظة على الأسواق وتوسعة إستخدامات النفط ودوره.

اما الإستراتيجية الثانية فتقوم على "الإستعداد المستقبل "بإتخاذ السياسات لتنويع مصادر الدخل وتقليص الإعتماد على النفط كمصدر للإيرادات العامة ومحرك للنشاط الإقتصادي وهذه الإستراتيجية تتطلب تحركا داخليا في المقام الأول لبناء القواعد الإنتاجية القابلة للإستمرار عن طريق تطوير الموارد البشرية والتعرف على القطاعات الرائدة في تحقيق معدلات نمو وتوظيف عالية والتي تتوفر فيها الميزة النسبية وفي هذا المجال لابد أن يكون للنفط دورا في تنمية وتطوير تلك القطاعات بإعتبار أن لدول الخليج ميزة نسبية في مجال الصناعات المعتمدة على النفط والغاز كمصادر للطاقة ولقيم الصناعات .أي أن للنفط دورا في إستراتيجيتي ضمان الحاضر والإستعداد المستقبل الأمر الذي يتطلب إستيعاب علاقاته وتحدياته.

تأثيرات العولمة على اقتصادات دول أوروبا الشرقية

الموضـــــوع: The Effects of Globalization on the Economies of the Countries in Eastern Europe

المـؤلـف : Judit Balazs

المصـــدر : Development & Socio – Economic Progress, Vol. 3-4 , No.76

تاريخ النشـر : July/December 1999

إعداد : على خفاجي

" الاقتصادى هو الخبير الذى سوف يعرف غداً لماذا الأشياء التى تنبأ بها بالأمس لم تحدث اليوم" .

تعتبر العولمة أكثر الظواهر المميزة للاقتصاد العالمي فى الوقت الحالي، لكن العولمة – كعملية تحدث على نطاق عالمي – لها وقع متناقض على الاقتصاد والمجتمع العالميين. فتأثير العولمة على الاقتصاد يبدو – أكثر وأكثر وضوحا – فى تنامى التفاوت، والاتجاه نحو القطبية فى المجتمع. لكن التأثير الأكثر إزعاجا وهو مشتق من التأثيرين السابقين، هو تفسخ القيم الإنسانية واختفاء القيم التقليدية القومية وظهور جو من عدم الاستقرار وكل ما ليس له جذور. إذا فشرك العولمة يبدو واضحا ، حيث يتسارع العالم نحو مجتمع يسيطر فيه خمسه على أربعة أخماسه.

من المؤكد أن للعولمة اتجاهات وعوامل جديدة فى حقبة التسعينيات ، وأن الاقتصادات القومية لابد أن تواجه التحديات الجديدة للعولمة أيضا. فالتهديد الأساسى للعولمة هو أن مفهومها يقترح العالمية مع شئ من التورية. وعلى الرغم من أن ممثلى الاقتصاد العالمى يشاركون بشكل متنوع فى عمليات اقتصاد العولمة، إلا أن بعضها يلعب دوراً نشطاً، فى حين ينحصر البعض الآخر فى التكيف مع دور يلعبه. علاوة على ذلك فإن ثمة قسما ثالثا ليس له أى دور تماما، وذلك لأسباب خارجة عن نطاق سيطرته.

لذا فإن تحديات العولمة هذه ، هى تحديات مختلفة وتتوافق مع هيكل الاقتصاد العالمى: فلدول الكتلة الاشتراكية السابقة مكانة خاصة وفريدة فى عملية العولمة ، لأن كل الآثار السلبية التى تصاحب العولمة– توجد بشكل متراكم فى تلك الدول.

ويقول المتفائلون أن للعولمة قدرات جديدة، من حيث النمو فى الانتاجية ومستوى المعيشة فى كل أنحاء العالم بسبب التقسيم الأفضل للقوى العاملة وكذلك استغلال الاقتصادات القوية. النقاد يتنبأون بمنافسة متزايدة من الدول منخفضة الأجور وكنتيجة لذلك ارتفاع معدل البطالة وتناقص دور الإجراءات السياسية الحكومية.

الوضع العام بعد تغير النظام

لقد خلقت الثورة فى الشرق – والتى تحدث فى إطار الدول القومية – وهما زائفا ، وهو أن تلك الدول ستكون قادرة فى نفس الوقت على تحرير نفسها من الإرث الثقيل المزدوج من الثورات البرلجوزية غير المنتهية وكذلك من أربعين عاما من التنمية الاشتراكية وبناء اقتصاد قائم على السوق الاشتراكية وديمقراطية برلمانية.

وعلى الرغم من أن التنمية التى تحققت فى السنوات القليلة الماضية كانت بمفردها كافية لتوضح أن إدراك الفكر التحولى على المستوى الاقتصادى والاجتماعى هو هدف يمكن تحقيقه، إلا أنها فى الحقيقة هدف بعيد المنال. فالفجوة بين الهدف والوصول إليه مستمرة فى الاتساع ، مما يؤذن ببداية عمليات زعزعة داخلية للاقتصاد والمجتمع مصحوبة بصدمات اجتماعية خطيرة.

هذه الاقتصاديات القومية تمر بمرحلة مؤجلة ومعدلة من التراكم الأصلى لرأس المال. وعلى عكس العمليات التقليدية لتراكم رأس المال، فإن مصادرها الرئيسية لتكوين رأس المال ليست قائمة على تركيز ومركزية رأس المال، بل على رأس المال المستورد

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	علي خفاجي
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية : العالم	رقم العـــــدد :	١١
المصـــــــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

وهو ما يعني رأس المال متعدد الجنسيات ، وكذلك إعادة توزيع داخلي بشكل ثانوي لرأس المال وافتراض اقتصاد مبني على رأس المال الخاص وتحويل رأس مال الدولة الى رأس مال خاص.

وفي نفس الوقت، فإن عدم الثبات في إدارة هذه الاقتصادات في مرحلة الانتقال، يوجد مناخا مثاليا للانتشار السريع للجريمة. فالخطر الأكبر هو أنه بالسير في ركاب الخصخصة، وخلق نظام بنكي وإقامة شركات تجارية متعددة الجنسيات، سيتم غسل العناصر الإجرامية، ومن ثم فإن الأموال المستمدة من الأنشطة الإجرامية سوف تتكاثر.

تسللت الجريمة الاقتصادية بالفعل الى التراكم الأصلي لرأس المال، وبإضفاء الشرعية على رأس المال، تظهر بالفعل طبقة جديدة من أصحاب رأس المال أو "الصفوة". ونتيجة لهذا كله فإن الفجوة بين الأهداف المنشودة والحقيقة تأخذ في الاتساع .

الواقع	الهدف
نمو المديونية	نمو اقتصادي
دمار شديد في الاطار الواقعي	إعادة هيكلة الاقتصاد
تقلص السوق الداخلية	استهلاك وفق النظام الغربي
الاتجاه السريع نحو القطبية والفقر	نظام اجتماعي ديمقراطي
تحويل القوى السياسية السابقة الى قوة "المال"	تصفية الاوتقراطية والصفوة الشيوعية
الجريمة المنظمة	مجتمع مبني على القوانين الديمقراطية
نقص المؤسسة الديمقراطية، وظهور حكم الأقلية في المستويات المتدنية والمتوسطة والعليا	نظام ديمقراطي قائم على التعددية الحزبية

كل هذه العمليات أصبحت الأداة الموصلة لسلسلة كاملة من التناقضات التي تؤدي الى زعزعة الاقتصاد. لقد بدأ يتضح أنه على الرغم مما سبق ذكره، فإن النظم الحاكمة في المرحلة الانتقالية لم توجد ظروفا مناسبة ومستقرة لتكوين رأس المال. لقد أصبح تدخل الدولة في معظمه مركزا فقط على الجانب النقدي متخطيا توزيع وتوجيه الخصخصة ، في الوقت الذي أسرع فيه التأثير المنتقى لسياسات دعم الاستقرار بتفكيك الاقتصادات بشكل كبير،

وكذلك في الوقت الذي بدأ فيه إعادة التوزيع الثانوي وإعادة هيكلة الدخل على نطاق واسع. فالقطبية الاجتماعية تمحو الطبقة المتوسطة المستمرة في النمو، وبالتالي تعمل على الإسراع بتعميق التوترات الاجتماعية.

فما حدث في الدول الاشتراكية السابقة، ليس تراكما بل إعادة هيكلة لرأس المال، مما أحدث انقساما في الطبقة المتوسطة الضعيفة بالفعل، لذا فإن الظروف لخلق مجتمع برجوازي وظهور طبقة متوسطة قوية يمكن التنبؤ بها فقط في المستقبل البعيد.

وبهذه الطريقة، فإن جذور عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ترجع في أوروبا الشرقية الى مصدرين هما: تقوية آليات الأزمة التي أصابت تلك الدول قدرا وكذلك ضعفها في مواجهة اتجاهات العولمة والتي تؤثر على اقتصادات العالم ككل.

وبغض النظر عن ذلك، فقد وجهت القطبية المتسارعة بشكل درامي أكبر ضربة لقوى الاستقرار الحقيقية في المجتمع، وهي الطبقة المتوسطة. لقد تجزأت هذه المجتمعات واتجهت نحو القطبية قبل أن تحصل الطبقة المتوسطة على فرصة للتماسك . كما يمكن لعملية التهميش الإجتماعي المتسارعة أن تنجرف في طريق درامي في دول الشرق، كما يمكن أن يكون لها صلة مباشرة بإعادة هيكلة القوى الاجتماعية.

وعد بالاستقرار

لقرون لم يكن نمو الاقتصاد في دول وسط أوروبا يقاس وفق مقاييس مطلقة، ولكن ما إذا كان ذلك النمو إيجابيا أو سلبيا مقارنة بدول الغرب .

يعتبر رواد الحركة النقدية الاستقرار المبني على تدفق رأس المال الدولي الناتج من توسيع الصادرات، هو أهم القوى الدافعة للاقتصاد في مرحلة الانتقال. ويعد التغلب على مشكلة قصور التحديث، مسألة بالغة الصعوبة والتي يمكن تناولها من زوايا مختلفة: ففي هذا السياق يتم دراستها من خلال صلتها برأس المال متعدد الجنسيات بحثا عما إذا كان رأس المال الدولي يلعب دور التحديث فعليا وماهو تأثيره على الاقتصاد ككل ؟

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	على خفاجى
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية : العالم	رقم العـــــدد :	١١
المصـــــــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

الاستثمارات متعددة الجنسيات فى دول وسط أوروبا الأربع (الفايزجراد)

الدور المتناقض لرأس المال متعدد الجنسيات :

لقد بدأ رأس المال متعدد الجنسيات فى التدفق على دول وسط أوروبا على نطاق واسع بعد عام ١٩٨٩. ومن الجدير أن ندرس التنافس بين الدول الأربع أيضا كمناطق لجذب رأس المال متعدد الجنسيات. لقد كانت الخمس سنوات ونصف الماضية كافية لكى ننحى جانبا النظريات الأولى والتنبؤات وأن نفحص فى ضوء الأرقام أيا من العوامل ساهمت فى الاستثمارات متعددة الجنسيات فى كل دولة على حدة، وأيها ينشر العمليات الاقتصادية القومية.

الحقائق تفند النظرية التى تقول بأن الأجور المنخفضة تجذب رأس المال متعدد الجنسيات. ففى الوقت الذى يحتمل أن يكون من الصحيح أن الأجور المنخفضة هى إحدى وسائل جذب دول وسط أوروبا للاستثمارات الأجنبية، يكون من المثير أن نذكر أنه فى الخمس سنوات الأخيرة لم تكن الدول منخفضة الأجور هى الأكثر جذبا للمستثمرين متعددى الجنسيات.

فى الحقيقة ، لقد ذهب الجزء الأكبر من رأس المال متعدد الجنسيات ما بين عامى ٨٩-٩٤ الى المجر والتى لديها أعلى مستوى للأجور. لقد أظهرت الإحصاءات نتائج مذهلة مفادها أنه كلما ارتفع معدل الأجور فى دولة، كلما كانت مصدر جذب لمزيد من رأس المال متعدد الجنسيات، وهو مايعنى أننا إذا قبلنا بأن تنافسية دولة معينة تزداد بانخفاض أجورها، وأن تدفق رأس المال متعدد الجنسيات هو أكثر الوسائل فعالية فى عملية التحديث، وبالتالى زيادة التنافسية، فإننا حينئذ سنواجه موقفا متناقضا .

لكن الجزء الثانى من هذه الفرضية يتناقض مع سابقتها. فالأرقام توضح أنه كلما زاد حجم رأس المال متعدد الجنسيات الذى يتم استثماره فى دولة ما، كلما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، وهو ما يعنى أنها أكثر تقدما . فالقوى العاملة الرخيصة فى دولة ربما تكون ميزة للمستثمرين متعددى الجنسيات، لكن الأرقام توضح أنه خاصة فى اقليم وسط أوروبا أن جودة القوى العاملة والبنية الأساسية وقدرة الاقتصاد على أداء وظيفته ومستوى التنمية، ربما تكن أموزا أكثر أهمية من مسألة رخص الأيدى العاملة.

هناك كثير من المناقشات فى صالح جذب الاستثمارات متعددة الجنسيات لدولة ما، لكن تحديث الاقتصاد وترقية التنافسية الاقتصادية ربما يكونا من أهم تلك المناقشات على الرغم من صعوبة قياس هذه التأثيرات بطريقة مباشرة ، حيث تكون الطرق غير المباشرة هى المتاحة فقط.

وفى ضوء هذه المسألة، دعنا ننظر فى حالة دول وسط أوروبا ، وما إذا كان العجز التجارى قد تدهور فيها فى السنوات الأخيرة نتيجة لرأس المال المستورد؟ فى الحقيقة انه لو كان العجز التجارى ناتجا من تنامى رأس المال المستورد ، يكن من المبرر أن نستنتج أن هذه الدول تتجه بنجاح نحو تنافسية أكبر .

فالنتيجة كانت مذهلة ومخالفة للتوقعات ، حيث كان هناك اقتران شديد بين عدد افراد القوى العاملة فى دول وسط أوروبا والميزان التجارى للفرد ، لكنه اقتران معكوس: فكلما زادت القوى العاملة متعددة الجنسيات فى دولة معينة فى الفترة بين عامى ٨٩-١٩٩٤ كلما كان عجزاً فى التجارة الدولية أكبر فى عام ١٩٩٤ . وإذا ما كررت تلك الاحصاءات ما بين عامى ٩١-١٩٩٤ سيتم الحصول على نتائج متشابهة.

توضح الخبرات الدولية أن الواردات المتضمنة فى عملية التحديث المصحوبة باستثمارات أجنبية هى بصفة عامة مرتفعة لدرجة أنها تتسبب فى تدهور جذرى فى ميزان المدفوعات، ويظهر ذلك فى الميزان التجارى المتسارع السوء (الذى ينحدر من سئ الى أسوأ).

إذن، فما هو المخرج من ذلك الموقف المتناقض: العامل الرئيسى يكمن فى أداء الصادرات المتواصل. لكن نمو الصادرات طويل المدى يعتمد بصفة أساسية على الاستثمارات الجديدة. وباستثناء بعض الاستثمارات الكبرى التى نفذت فى العام الماضى عن طريق مؤسسات وشركات متعددة الجنسيات (بشكل أساسى فى المجر) لتحويل الاقتصادات ، لم يتم البدء فى اعادة هيكلة للإنتاج - بشكل كبير - فى أول سنوات التحويل .

الموضوع الرئيسي : العولمة — اسم كاتب المقال : على خفاجى
الموضوع الفرعي : من الناحية الاقتصادية : العالم — رقم العــــدد : ١١
المصـــــدر : قراءات استراتيجية — تاريخ الصـــدور : نوفمبر ٢٠٠٠

ولأن المنافسة طويلة المدى للإنتاج الحالى من الصعوبة تأكيدها ، إذن يمكن التنبؤ بتراجع الصادرات إذا لم يتم تبنى استراتيجية موجهة نحو الاستثمار. وكلما جاء التغيير في أولويات السياسات متأخراً ، كلما استمر ضعف الصادرات لفترة أطول.

وثمة أمر أكثر أهمية، وهو أن أى تردد يزيد الفجوة بين الدول ذات الاقتصادات المحولة وشركائها الأكثر تقدما ، وكذلك على زيادة الأعباء المالية للتحديث. لابد للاقتصادات الضعيفة أن تتعايش مع واردات التحديث المتسارعة الزيادة وإلا فإن العجز التجارى ربما يخرج عن نطاق السيطرة .

تأثيرات العولمة على أمن الاقتصاد العالمي

يمكن التنبؤ من العمليات التى نتجت من الظواهر العامة للخصخصة أنه في النصف الثانى من التسعينيات ، فسوف يتحدد الأمن الدولي أيضا على أساس اقتصادى. وهذا لا يتناقض مع الحقيقة القائلة بأن التبادلات بالغة التعقيد في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية توحى باهتمامات واهتمامات مضادة ، مؤثرة بذلك على أمن الإقليم الى درجة أن التحقيق العملى للسياسة الأمنية والاقتصادية المبنية على اهتمامات قومية خالصة ربما يكون امرا مستحيلاً بشكل كبير .

وفى نفس الوقت، فإن تقوية العوامل التى تعمل على زعزعة الاقتصاد تمخضت عن تأكيد جديد على الجغرافيا السياسية. وفى ظل هذه الظروف الحالية ، وعندما تقل فرصة الاكتفاء الذاتى القومى لأدنى مستوياتها، فإن المثل القديم القائل بأن الجغرافيا السياسية والقومية تسيران يدا في يد، يصدق عن ذى قبل.

إن اندفاع المجتمعات نحو الأقطاب كنتيجة لإعادة توزيع وهيكلة الدخل غير المتساوين على نطاق عالمى وكذلك عدم وجود الطبقية التى تكونت عن طريق القطبية ، تخلق ظروفاً تتسع فيها الفجوة بشدة بين قطبي المجتمع، ويصبح من هم في قاع المجتمع بلا حيلة أمام الصراعات التى ظهرت في المجتمع والتى يكون حلها في شكل صدام داخل المجتمع .

كل هذا يجلب مخاطر متعددة الأبعاد لأوروبا الشرقية والوسطى، ومن وجهة النظر السياسية الأمنية ، فعندما يكون مستوى الاعتماد المشترك متطابقا ، وعندما تكون درجة الضعف متماثلة ، فإن ذلك يكون أكثر الضمانات لاستقرار الأمن الاقتصادى.

وعلى العكس من ذلك ، ففى حالة الاعتماد غير المتوازن أو المحتوى على عناصر غير متوازنة، والتى تظهر بصورة متزايدة في الاقتصاد العالمى، فإن عوامل الضعف — والتى تعد الأضعف في المكانة الدفاعية — وكذلك التوازن غير المتكافئ للقوى يمكن أن يجلبا بذور العدوان.

وفى وقتنا هذا — والذى يتميز بزيادة ثابتة في مصادر المخاطرة — فإن الأمن يمكن أن يكون ذا طبيعة معقدة فقط ، كما يمكن أن يكون الأمن العسكرى أحد العناصر فقط وليس عنصراً حاسماً .

وعلى الرغم من الدور بالغ الأهمية الذى تلعبه العناصر الاقتصادية أو التى لها صبغة اقتصادية ، إلا أن معظمها أصبح بالفعل من العوامل المزعزعة للاقتصاد ، ولذلك لن يكون معاودة اكتساب العناصر العسكرية أهمية كبيرة أمراً بعيداً .

العولمة

من الناحية الثقافية

مصر

العولمة

من الناحية الثقافية

مصر

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	العولمة والعالمية	سعيد الجمل	الوفد	٨٦٥	٢٠٠٠/٩/٢١	٦٩

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	سعيد الجمل
الموضوع الفرعي :	من الناحية الثقافية : مصر	رقم العـــدد :	٨٦٥
المصـــدر :	الوفد	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٩/٢١

العولمة والعالمية..

بقلم المستشار: سعيد الجمل

القيود التشريعية التي يعيشها شعبنا والتي تتمثل أساسا في القيود على نشاط الأحزاب والنقابات والجمعيات ليست هي وحدها التي تحد من تطورنا وازدهارنا ولكن توجد قيود خارجية تتمثل في الهيمنة الاقتصادية والتي يطلق عليها العولمة.. والجوانب الايجابية للعولمة ونقصد بذلك التكنولوجيا المتقدمة والتطور المذهل في عالم الاتصالات ليست هي ما نقصده من الهيمنة الاقتصادية العالمية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في عالم اليوم.

وهذه الهيمنة الاقتصادية تقصد في نهاية المطاف الى قولبة العالم في ثقافة واحدة وتهديد كافة الثقافات العالمية الأخرى السائدة في عالم اليوم ومنها الثقافة الاسلامية.

والفرق كبير بين العولمة بهذا المعني والعالمية والتي هي في جوهرها تهدف الى التبادل الثقافي والحضاري والاعتراف بالآخرين. وما يدعو للحديث في هذا الموضوع هو تعاظم التهديد الموجه لشعوبنا والذي يراد به إلغاء هويتنا وخصوصيتنا الثقافية والذي يحمل لواءه المبشرون لهذه العولمة ويعيشون بين ظهرانينا داعين عن طريق هذه العولمة الى التطبيع الكامل مع اسرائيل ووصم كل دعوة قومية او دينية بأنها ثقافة مغلقة متشددة واجب محاربتها وتطويقها في كل مكان.

وكما ذكرنا فإن القيود التي تسود مناخنا السياسي الداخلي والتي لا تسمح الآن اليوم في ظلها انتخابات حرة حقيقية ليست هي وحدها التي تهدد تطورنا ولكنها قيود العولمة التي يراد لها الهيمنة على حياتنا الاقتصادية والسياسية والتي اتخذت في النظام العالمي الجديد شكل الشركات ذات الأبعاد العالمية واطلاق الهيمنة الاقتصادية من خلال قوانين السوق والتي ستؤدي الى تهميش فئات كثيرة كما ستؤدي هذه الهيمنة الى قولبة العالم ثقافيا ومحو التمايز الحضاري. وفي العالم الآن انقسام حاد بين الذين يأكلون وبين الذين لا يجدون طعامهم. ومن أجل ذلك شاركت المظاهرات العارمة في مدينة سياتل الامريكية اثناء انعقاد مؤتمر التجارة الدولية كما سارت المظاهرات ايضا في استراليا في مدينة سيدني ضد العولمة وحذرت المانيا اخيرا على لسان وزير خارجيتها في كلمته امام الجمعية العامة للأمم المتحدة من حدوث انقسام جديد في العالم بسبب العولمة قائلا انه رغم انتهاء الحرب الباردة فان العولمة قد تقود الى تقسيم العالم ما لم تعم التنمية الاقتصادية الجميع.

وينكر المفكر الفرنسي جارودي هذه العولمة ويجدها خطرا يهدد مستقبل الانسان في حريته وتمايزه الحضاري والثقافي وفي ميراثه الروحي فيقول «ما هذه البشرية القاتمة الخالية من الرحمة والمؤلفة من برابرة يعيشون في أدغال ما قبل التاريخ حيث لا وجدان يتفكر في الله وفي وحدة الكون ومعناه». ويضيف «من الضروري أن نفتح أنفسنا لتجربة الله الأصلية والتي هي أمل «بالمعني» والتي تتجلي في الفعل المبدع للانسان في الفنون وفي جميع أشكال التعبير والتي بها تصبح حياته وحياة المجتمع «معني» وليس «جارودي» وحده هو الذي ينتصر لخصوصية الثقافة والابداع ولكن «فيدريكو مايور» مدير اليونسكو السابق وقد كنت مشاركا معه في مؤتمر في تونس حول «العولمة وخصوصية الثقافات» وكان ذلك منذ أكثر من سنتين. والكثير أقواله في هذا الخصوص وهي لا تقل أهمية اذ حذر من العولمة سائدة ودعا الى العالمية فقال «ان الحياة دفق دائم بمعني أن كل شئ يتغير كل يوم في أجسادنا وعقولنا.. فيما نفكر ونتخيل ونحلم ونشعر ونتعلم ونحب أو نرفض. ونتيجة ذلك كله: هو سلوكنا ذلك التعبير السامي عن الثقافة» ثم يدعو بتأكيد الى العمل قبل فوات الأوان للمحافظة على التنوع الانساني الناجم عن ابداع الانسان وهو ما يميز الجنس البشري فيقول «ان واجبنا العمل على تزويد البشر بوسائل اتخاذ القرارات بأنفسهم والاختيار بمحض ارادتهم وممارسة ابداعهم في اطار سياداتهم الشخصية ثم يحذر في محاضرته هذه من التطورات الجارية «ويعني بذلك العولمة» والتي تدعو الى فناء الذات الثقافية للجماعات ويري أن ذلك اعتداء على كرامة الانسان واختياره وينبه الى ضرورة العمل قبل فوات الأوان وقبل أن تترسخ الظواهر التي لا رجعة فيها «وان لم نفعل فستكون ضحايا التسلط في فهم الأشياء» وكان مدير اليونسكو السابق قد قرأ الآية الكريمة «وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا» وهي الآية التي جعلت الغاية من الخلق هي التعارف بمعني افساح الطريق أمام الشعوب لتبادل الثقافات والاعتراف بالآخرين وهو المعني الذي يمكن اطلاق وصف العالمية عليه وليست العولمة المهيمنة للتمايز والخصوصية الثقافية.

لذلك ومن أجل التطور في حياتنا وفهم اسلامنا بصورة مغايرة لما هو سائد فاننا نقول مع الفيلسوف الفرنسي «جارودي» بأننا يجب أن نقرأ القرآن بعيون الأحياء لا بعيون الموتي وفي ضوء نظرة كونية حية متجددة تتمشي مع ما يقال له حوار الثقافات وكما دعتنا اليه الآية الكريمة التي أشرنا اليها «وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا».. وهذا ما يدعونا الى القول بأن التجديد في حياتنا يقتضي وجود مفكرين جدد يفهمون ثقافة الاسلام لا على أنها تعصب او جمود او تأكيد للشكليات.

نحن في حاجة ملحة الى مفكرين جدد من امثال الامام محمد عبده والفيلسوف محمد اقبال وهو يقول في كتابه «اعادة بناء الفكر الديني في الاسلام»: ان الاجتهاد هو مبدأ الحركة في الاسلام وليس القرآن الكريم مجموعة من الأحكام الشرعية.. بل ان هدفه أن يوقظ في الانسان وعيا أسمي لعلاقته بالله والكون... وأري أن القول باعادة تفسير الاحكام الشرعية الأساسية في ضوء الشروط المختلفة للحياة الحديثة قول مبرر تماما. وان القرآن الكريم يعلمنا ان الحياة خلق دائم وذلك يقتضي ان يكون لكل جيل الحق في حل مشكلاته الخاصة مسترشدا بعمل السلف لا معوقا بذلك العمل.

العولمة

من الناحية الثقافية

العالم العربى

العولمة

من الناحية الثقافية

العالم العربي

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	اللغة والاعلام والعولمة	احمد درويش	الاهرام	٤١٥١٤	٢٠٠٠/٨/٤	٧٠
٢	العرب والعولمة : فرص التأثير الثقافى العكسى او المتبادل	محمد السيد سعيد	الاهرام	٤١٥٤٠	٢٠٠٠/٨/٣٠	٧١
٣	الثقافة والعولمة	محمد على السكرى	الاهرام	٤١٥٦٣	٢٠٠٠/٩/٢٢	٧٣
٤	مخاطرالبعد الثقافى خارج السيطرة والفرص صعبة	صلاح سالم	الاهرام	٤١٥٦٨	٢٠٠/٩/٢٧	٧٥
٥	الثقافة الاسلامية وتحدى العولمة	الجريدة	الشرق الاوسط	٧٩٧٩	٢٠٠٠/١٠/٢	٧٧
٦	لا أرى فرصا بل تناقضات تؤدى الى عولمتين	عصام الدين جلال	الاهرام	٤١٥٧٥	٢٠٠٠/١٠/٤	٧٩
٧	الاعلام والعولمة	محى الدين	السياسة الكويتية	١١٥٠٧	٢٠٠٠/١٢/٩	٨١

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	احمد درويش
الموضوع الفرعي :	من الناحية الثقافية:العالم العربي	رقم العـــــدد :	٤١٥١٤
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/٤

اللغة والإعـــلام والعولمـــة

بقلم: د. أحمد درويش
جامعة القاهرة

في حياة اللغة العربية المعاصرة، لعب الإعلام دورا جـــوهريا في تشكيل مـــايمكن أن يطلق عليه«العربية الجديدة» أو«الفصحى المعاصرة» في شكل موجات من التطورات الصغيرة المتلاحقة أو المتداخلة وغير الملحوظة احيانا، على مستوى المفردات او الصيغ او التراكيب او الابتكار او الاشتقاق او النحت وغيرها من وسائل الحياة اللغوية، التي جعلت اللغة العربية بعد نحو قرنين ونصف القرن من شيوع الطباعة والصحافة تبلغ في درجات التحول الداخلي لها مالم تكن تبلغه في عشرة اضعاف هذه الفترة الزمنية من قبل.

وهذه حقيقة يكفي للتأكد منها إلقاء نظرة مقارنة سريعة بين لغة الجبرتي وجمال حمدان او «الوقائع المصرية» و«الاهرام» او اى صفحة لاديبين شاعرين او ناثرين يقعان في طرفي هذه الفترة منتصف القرن التاسع عشرونهاية القرن العشرين.

ولاشك ان الإعلام المقروء ممثلا في الصحافة، وفي الكتاب المطبوع الذى تمازج معها قد احدث أثرا بالغا في اللغة من حيث كونها نصا ادبيا او علميا او باعتبارها وسيلة اتصال بين ملايين البشر فهناك الاجناس الادبية التي نشأت من خلال هذه الطفرة بدءا بالمقال الصحفي المسترسل الذى لم تدع فيه عجلات المطابع فرصة للكاتب المتأنق لكي يبحث عن السجعة المناسبة او الجناس المبهم، مرورا بفن كالقصة القصيرة التي شكلت مساحات اعمدة الصحف جانبا كبيرا من قوانينها، ووصولا الى القارىء العادى الذى تعود ان يستقبل بالعربية المعاصرة اخبار القضايا والحوادث والسياحة والاقتصاد وابراج الحظ، واخبار المولودين والراحلين، وهذا هو الذى جعل الإعلام المقروء عند من ادركوا حساسية التطور اللغوى، هو آية الزمان كما قال شوقي: واية هذا الزمان الصحف.

واذا كان «الإعلام المقروء» قد لعب هذا الدور المهم في «النشأة الاولى» للفصحى المعاصرة مع حفظ الصلة الجوهرية بينها وبين فصحى التراث، فان «الاعلام المسموع» قد خطا الخطوة الثانية المهمة منذ نحو ثلاثة ارباع القرن، حين بدأ البث الاذاعي معتمدا هذه الفصحى المعاصرة في بناء الهيكل الرئيسي لبرامجه، في نشراته واحاديثه وحواراته الثقافية والعلمية ولغة مذيعيه في فترات الربط بين البرامج وتقديم الفقرات مع افساح المجال لمستويات مختلفة من هذه اللغة في التشكيل وفقا لطبيعة المادة المقدمة ومع اللجوء الى العامية في الحوار التمثيلي وبرامج الحياة اليومية على نحو خاص، وشكل هذا المزيج من الفصحى المعاصرة لغة ثقافية للتواصل، اتسعت دائرتها قياسا الى الاعلام المقروء، فقد اتسعت من حيث الفترة الزمنية، فلم تعد كشأن الصحيفة يتم التعامل معها فقط في فترات التأهب والتعمد، وانما اصبح صوت المذياع ولغته يتسرب الى الناس فرادى وجماعات، جالسين او مضطجعين او سائرين او آكلين او عاملين، ويأتيهم وهم في وعيهم او نصف وعيهم تعمدا او مصادفة، فيحركه في الوجدان الاثر اللغوى الذى لامفر منه وهو التسليم بأهلية هذه اللغة باعتبارها وسيلة لتلقي الفائدة والمتعة والتواصل اى لتلقي الحياة في نهاية المطاف، وازداد هذا المعنى اهمية بالتطور الهائل لشبكات الاعلام المسموع حتى شمل معظم مناحي الحياة في السنوات الأخيرة واتسعت دائرة الإعلام المسموع كذلك من حيث نوعية المتلقي فقد شمل الذين لايتعاملون مع الإعلام المقروء المتلقي وهم الأميون وانصافهم، واستقر في عقول هؤلاء من مظاهر الفصحى وتراكيبها وتعبيراتها كم واسع المدى، بعد أن كان المخزون التاريخي لهذه الطائفة من تراث الفصحى يدور في فلك التراث الديني او المكاتبات الرسمية المعينة ثم كانت المرحلة الثالثة من مراحل الصلة بين اللغة والاعلام، بظهور الإعلام المرئي، وبه اتسعت جاذبية الإعلام وهيمنته وامتدت دائرة المتأثرين به من سن الطفولة المبكرة الى سن الشيخوخة المتأخرة، وتنوعت المادة التي يقدمها بالتنوع الهائل للعلوم والمعارف والفنون والآداب الذى شهدته هذه الفترة وبالنمو السرطاني لظاهرة الإعلانات التجارية واصبح من الضرورى التأهب اللغوى لمواجهة هذا الاتساع الهائل خاصة بعد أن توجه العقد الاخير بدخول عصر الفضاء الإعلامي والاشتراك فيه ارسالا واستقبالا بلون من اللغة يبدو إنه في حاجة لكثير من المراجعة والتقنين.

ولابد ان نشير هنا الى مايفعله الإعلام في دول اخرى من استغلال اللغة كعنصر مهم في الصراع الثقافي في عصر العولمة، سواء من خلال الحرص على تبسيط لغته الصحيحة والامتداد بها الى اكبر شريحة من المستقبلين سواء كانوا من ابناء اللغة او خارجها او من خلال اعداد الكوادر الإعلامية اللغوية التي تعد في ذاتها نموذجا يقدم بطريقة غير مباشرة النموذج المؤثر للصحة والجمال اللغوى، ويساعد في الوقت ذاته على التقدم في صراع العولمة الثقافية لمصلحة الحضارة واللغة والنفوذ الذى يسعى اليه ابناء المتكلمين بهذه اللغة.

«ان جانبا مما يهدد المهمة الثقافية للاعلام في عصر العولمة، يكمن في عدم التوازن الخطير الذى حدث عندما خرجت كثير من «العاميات العربية» من لمائقها وامتدت مع مؤثرات مغرية الى المعاقل التقليدية للفصحى المعاصرة التي ساعد الإعلام في تكونها وساعدت في تأبيده لمهمته الحضارية والثقافية على مدى قرن ونصف قرن تشكل خلالها نوع من النسيج المتجانس ان لم نقل الموحد لابناء هذه الامة، ولم يمنع ذلك ان تحتل العاميات مكانها الملائم في هذا الهيكل اللغوى.

اما الزحف الجديد الخطير فقد امتد بالعاميات في بعض القنوات الى فقرات الربط ومقدمات البرامج وسرد الاحداث بل والى الاحاديث الدينية، والبرامج العلمية، ولن تقف دونه نشرات الاخبار، ولانصوص التراث ولاروائع الاعمال الادبية والفنية وبذلك فان الإعلام يكاد يسحب من اللغة الرصيد الهائل الذى قدمه لها خلال العصر الحديث، وساعدته هي من خلال ذلك على ان يكون سلاحا فعالا في معركة الثقافة والحضارة.

واذا استمرت مواجهتنا لهذه الظاهرة دون مراجعة او تخطيط فقد تشهد منطقة النفوذ التقليدي للثقافة العربية والذى لعبت فيه مصر من خلال الإعلام دورا فاعلا على امتداد العصر الحديث، فقد نشهد فراغا ثقافيا اعلاميا، تسده ثقافة اخرى او واحدة من العاميات المتسلقة، واذا اختل هذا النفوذ اللغوى - لاقدر الله - فإن موجات التداعي قد لاتتوقف.

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سعيد
الموضوع الفرعي :	من ناحية الثقافة :العالم العربي	رقم العـــدد :	٤١٥٤٠
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٨/٣٠

العرب والعولمة: تقليص المخاطر وتعظيم الفرص

والمخاوف من فرض الواحدية الثقافية، في ظروف العولمة، من ابرز مشاهد فزع المثقفين في مجتمعات الجنوب. ومن بينهم المثقفون العرب، رفضا «للذوبان» أو «الضياع».

ومقال اليوم يناقش هذه المخاوف. لكن ذلك، من وجهة نظر الكاتب، لا يبرر الاتجاه الى العزلة او الحياة في كهف ثقافي، فعولمة المنافسة تؤدي الى تسريع التحولات الثقافية وتوسيع فضائها. لكن تدفق رسائلها لا يسير في اتجاه واحد. لافتا الانتباه الى أن لدى العرب قيم وابداعات قابلة للنفاذ بسهولة الى العالم، إنما يحتاج نقلها الى ابداع بمقاييس أداء متطورة. وهذا ما ينقص العرب، وما يعني توافر فرص التأثير الثقافية العكسي او المتبادل.

ويواصل «الحوار القومي» نشر اجتهادات أصحاب الرأي، في موضوع العرب والعولمة، من زاوية الاختيارات المتاحة للاستفادة من فرص العولمة وتقليل مخاطرها ◻

فرص التأثير الثقافي العكسي أو المتبادل

بدلا من ثقافة الكهف.. أو الجينز.. أو المطبخ الأسيوي

العولمة الثقافية، هي النظر للعالم كله كفضاء واحد. يتحرك فيه راس المال والسلع والخدمات والمعارف الفنية بحرية، او هي توسيع مجال المنافسة الاقتصادية، على قاعدة السوق الرأسمالية، ليصبح هذا المجال العالم كله، او هي تمكين الركب الراسمالي - التكنولوجي المتطور، من الهيمنة على حركة الموارد على الصعيد العالمي.

ولكن ماذا عن مفهوم للعولمة الثقافية الذي يقوم على فرض التجانس والواحدية الثقافية؟ أو «تغريب» العالم، بمعنى فرض الثقافة الغربية على جميع النظم الثقافية الاخرى او تدمير هذه الأخيرة؟

الواقع أن العولمة الاقتصادية ذاتها لا تعني فرض التجانس، بل إنها تقوم تحديدا على توظيف الفوارق في الاسعار، ونظم تعبئة العمل، واساليب الادارة، وهذا هو ما تفعله الشركات متعددة الجنسية او عابرة القومية تحديدا. وتمثل فوارق الثقافات، باعتبارها بعدا مهما في العملية الانتاجية، واحدا من المداخل التي يفيد منها راس المال، ومن المستبعد للغاية ان يقوم راس المال، او حتى اعتى الشركات متعددة الجنسية، بالعبث بالثقافات المختلفة او محاولة تدميرها، على نحو مباشر على الاقل.

غير أن مجرد الانتقال الى اسلوب انتاج رأسمالي، وتحويل الفلاح الى عامل او التوسع في التعليم النظامي الحديث سواء لتخريج موظفين او لإنتاج علماء، يحدث بالضرورة تحولا ثقافيا عميقا. وتدفع عولمة المنافسة الاقتصادية الى مزيد من عمليات الانتقال هذه. وهو ما يؤدي بالضرورة الى تسريع التحولات الثقافية، أو على الاقل مضاعفة التوترات بين ما يفرضه الانتقال الى الاقتصاد الرأسمالي الحديث من آثار ثقافية وما بقي من الموروث الثقافي التقليدي والمنحدر الذي رافق الرحلة الحضارية الطويلة لشتى المجتمعات. ومن زاوية الناتج المحدد لهذه العمليات، فإن ما يحدث هو أن يفقد النظام الثقافي السائد في بلد او منطقة ما تكامله النسبي الداخلي، ويتعرض لتفكك سريع، وتختلف المجتمعات في قدرتها على اتمام عملية إعادة التركيب اللازمة لنظامها أو مركبها الثقافي لكي تضع حدا للتصدعات والتوترات الاشد عصفا بتكامل الشخصية الانسانية، الفردية والجماعية

د. محمد السيد سعيد

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سعيد
الموضوع الفرعي :	من ناحية الثقافة :العالم العربي	رقم العـــــدد :	٤١٥٤٠
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/٣٠

ولو كانت هناك عملية عولمة ثقافية حقا، فهي تعني توسيع الفضاء المتاح لتحرك الوسائل والمؤثرات الثقافية عبر الحدود. ويتم هذا التوسع عبر قنوات عديدة، بعضها قديم، وبعضها مستحدث. ولكن ما يميز تلك القنوات جميعا هو أنها صارت مزودة بقوة التكنولوجيا الحديثة، إن هذه العملية تشتمل، بل وتقوم بصورة أساسية، على عدم مساواة مزدوجة. فالرسائل الثقافية المنقولة من الشمال الى الجنوب، او من الغرب الى الشرق، تستطيع أن تستند على قوة المركز الراسمالي - التكنولوجي المهيمن عالميا. وهي بالتالي تستطيع ان تنفذ الى العالم كله، وتستطيع الاطمئنان الى فرصة افضل للظفر في المنافسة بين بعض مكونات الحياة الثقافية ورغم ذلك فإنه لا يمكن، ولم يعد صحيحا، أن الرسائل الثقافية تتدفق في اتجاه واحد، وهو ما يمكن أن ندلل عليه باستعراض مختلف قنوات التدفق الثقافي.

ان أكثر القنوات عتاقة وتأثيرا هي حركة الناس: أي الهجرة عبر الحدود. وبينما كانت الهجرة من الشمال للجنوب اكثر قوة في الماضي، فقد أصبحت الهجرة من الجنوب الى الشمال في مركز الثقل الحقيقي في التحركات السكانية الجماهيرية، ورغم أن الهجرة تتيح للنظم الاقتصادية - الاجتماعية الاكثر تطورا فرصة استيعاب قطاع أكبر في فضائها الثقافي، فان التأثير في الاتجاه المعاكس قد لا يقل أهمية، وإن كان بالطبع اقل لفتا للأنظار. واذا كان البعض يعتقد أن العولمة هي فرض الكوكاكولا والجينز، فيكفي أن نلفت الانظار للاتجاه المضاد، الى شيوع المطبخ الصيني والهندي والمكسيكي ومختلف المطابخ الآسيوية في الشمال، بحيث غيرت جذريا مفهوم الطعام وتقاليد المأكل في الغرب، ويصدق ذلك أيضا على عناصر عديدة للثقافة مثل الموسيقى والألعاب، بل وحتى الأديان والتقاليد الدينية. ويمكننا، رغم عدم توافر الاحصاءات، التأكد من أن التقاليد الدينية الشرقية قد نفذت الى العالم الغربي بالقدر نفسه - إن لم يكن أكثر - من نفاذ التقاليد الدينية في الغرب الى العالم الشرقي.

وعلى العكس من ذلك، جاءت نتائج نفاذ أسلوب الانتاج الرأسمالي وما يرتبط به من تكنولوجيا ومعارف الى العالم القديم والمجتمعات غير الغربية، والواقع أن تلك النتائج لم تصل أبدا الى مستوى تعميم الأنساق الثقافية للتكنولوجيا ورأس المال، حتى في مرحلة التدويل والعولمة. ولكن ما لا شك فيه ان عملية تأثر وتفكيك وتحويل واسعة قد تمت، وجاء هذا التأثير أحادي الاتجاه لمدة طويلة. ولا يزال كذلك بالنسبة لغالبية المجتمعات المستقلة. ولكن شيئا ما قد يحدث ليغير المعادلة الى حد بعيد.

إذ استطاع عدد لا يزال محدودا، من المجتمعات، من تفكيك عناصر العلاقات الانتاجية المعروفة في ظل الرأسمالية المتطورة وإعادة تكوينها ثقافيا ومؤسساتيا بحيث أبدع شكلا جديدا، صار قادرا على غزو الفضاء الثقافي - الاقتصادي في الغرب نفسه، فمفهوم الشركة اليابانية مثلا صار شديد الشعبية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، وأصبح قادرا على الحلول محل النمط الغربي من الشركات، واذا تصورنا استمرار هذه العملية وتوسعها وتنوعها سوف يصير من الممكن «غزو» الغرب ثقافيا.

وثمة قطاع غير مميز من تلك العمليات الثقافية - الاقتصادية صار يحتل مكانة متميزة في الاقتصاد الحديث، وهو قطاع الصناعات الثقافية، وهي تضم كافة عمليات نقل الابداع الى الأسواق التي تطلبها عبر وسائط تكنولوجية متطورة، ولاشك أن هذه الصناعة في الغرب مازالت أكثر قدرة بكثير على النفاذ الى أسواق العالم الثالث والتأثير في ثقافتها، ولكن لا شيء يمنع من حيث المبدأ تمكين مجتمعات عديدة في العالم الثالث من تصدير ابداعاته الى الغرب بالطريقة نفسها، أو بطرق مبتدعة وجديدة، ولقد تمكن الفيلم الهندي في عقد الستينات من انتزاع سوق لذاته في الغرب، ونجحت هونج كونج وتايوان ودول أخرى في اتباع هذا النموذج بنجاح أكبر في التسعينات. ويمكن للحرف الخشبية في إفريقيا، وللموسيقى الشرقية، والابداع الأدبي والفني في مصر أن يحقق اختراقات مهمة في الأسواق الغربية، وثمة قناة مستحدثة تماما في نقل الخطاب الثقافي عبر الحدود، وهو الاعلام الدولي والمسموع، وبصفة خاصة محطات التلفاز الفضائية التي انتزعت لنفسها تطبيق مبدأ السماوات المفتوحة، وتحظى هذه الظاهرة باهتمام خاص، وتشتمل على مبالغات مفرقة في التطرف. فالواقع أن مزيجا من حاجز اللغة والتأقلم الفعال قاد الى إضعاف التأثير الثقافي المباشر لهذه الظاهرة، وفي العالم العربي مثلا انصرف أكثر الناس عن محطات عملاقة مثل الـ C.N.N وB.B.C، وانعطفوا لمشاهدة القنوات الفضائية العربية التي تقدم مادة أكثر تنوعا وأكثر قربا من ذوق واهتمام المشاهد العربي، ومن خلال مستويات أداء فنية لا تقل كثيرا عما تقدمه المحطات الغربية.

وفي ميادين شتى للتفاعل الثقافي، بدءا من السياسة مرورا بالاقتصاد وذهابا الى أكثر الممارسات التصاقا بالمعتقدات، هناك فرص حقيقية للتأثير العكسي أو المتبادل. بل إن هناك قطاعا متزايد الاتساع في المجتمعات الغربية صار يقبل على تذوق الثقافات غير الغربية أو على الأقل احترام حقها في التعبير الحر عن نفسها. ويمثل ما نسميه المجتمع المدني العالمي البازغ فضاء واسعا للممارسة الثقافية - المدنية - الاجتماعية لمثقفي العالم الثالث. لقد كان هذا المجتمع هو الذي خاض المعركة في سياتل وواشنطن ضد منظمة التجارة العالمية، وهو الذي يستقبل استقبالا حسنا المأكولات الأمريكية اللاتينية، والحرف الخشبية الافريقية وألعاب الاطفال الآسيوية وحتى الأديان الشرقية.

تبقى بالطبع علاقة عدم مساواة تستند فيما تستند على القوة السياسية والقدرة الانتاجية الفذة للغرب. ولكن وجود تلك العلاقة لايبرر العودة الى العزلة او اختيار الحياة في كهف ثقافي منفصم الصلة بالعالم. ويجب أن ننطلق أيضا من رفض الذوبان او الاذعان أو الخضوع والاملاء أو الضياع الثقافي ولكننا لسنا مضطرين بالمرة لاتخاذ أي من الموقفين المتطرفين، ولابد أن ندرك أن «الطالبانية الثقافية» (من حركة الطالبان) ليست هي الاستجابة الفضلى، بل إنها الطريق المؤكد الى الدمار الذاتي.

إن لدينا قيما وابداعات ثقافية رائعة وقابلة للنفاذ بسهولة تامة الى كافة أرجاء العالم، بما في ذلك الغرب ولكن نقلها الى هناك يحتاج الى إبداع والى مقاييس أداء متطورة، وهذا هو ما ينقصنا بكل تأكيد.□

[كاتب هذا المقال، نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام].

الثقافـــة والعولمـــة

بقلم :
أ.د. محمد علي الكردى
استاذ الحضارة الفرنسية
جامعة الإسكندرية

إن العولمة في الواقع هي الصورة الرديئة لظاهرة العالمية وذلك بقدر ماتشكل هذه الأخيرة مطمحا أصيلا ومشروعا لكل الأعمال الفنية والمتميزة التي تستطيع أن تتجاوز حدود الزمان والمكان مثل الفن المصري القديم وفن عصر النهضة وأعمال شكسبير وجوته ودوستويفسكي وهوجو وماركيز ومحفوظ والعديد من كبار الكتاب الذين اثروا البشرية قديما وحديثا أما ظاهرة مايسمى بالعولمة فهي احد افرازات المجتمع الاستهلاكي الغربي والأمريكي خاصة بعد هيمنة نظام السوق على العالم المتقدم وتفرد الولايات المتحدة الامريكية بالهيمنة على مصير البشرية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي السابق.

ولعل أغرب المفارقات التي تقوم عليها العولمة هي جمعها بين نقيضين أساسيين : الوحدة والتعدد او الشمولية والاختلاف، فهي كنظام اقتصادى وسياسي بالضرورة تسعى إلى توحيد السوق على مستوى العالم، ومن ثم إلى تنميط معظم بلدان العالم سياسيا بتحويلها طوعا أو كرها إلى نظام الليبرالية او بصورة أوضح إلى نوع من الرأسمالية المتوحشة أو المطلقة. ويبرز ذلك واضحا مما تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية واقرانها من الدول الغربية التابعة من الشروط اللازمة للإعلانات الاقتصادية والقروض المالية التي تقدمها للبلاد النامية عن طريق البنك الدولي او صندوق النقد الدولي إذ غالبا ماتقترن عمليات الاقراض والمعونة بشروط الاصلاح المالي وخصخصة الشركات الكبرى وكذلك بشروط ذات طابع سياسي صرف مثل ادخال التعددية الحزبية والحد من اشكال هيمنة الدولة وذلك حتى يسهل التعامل معها او استبدالها في المستقبل القريب أو البعيد بالتعامل المباشر مع المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية عند استتباب دعائم النظام الرأسمالي العالمي وسيطرة المؤسسات والشركات العابرة للقارات والمتعددة الجنسية على نظيراتها القومية.

ويسعى نظام العولمة في الوقت نفسه إلى مناقضة سياسة التوحيد الاقتصادي والسياسي ومثلا بالعمل الدائب على تشجيع الاختلافات الثقافية، وتاكيد الهويات العرقية والفروق المحلية فيما يبدو انه مساندة لحقوق الاقليات وتشجيع للتنوع والتعدد ودعوة لاقامة الحوار البناء بين ثقافات شعوب العالم.

اى ان تاكيد هيمنة النظام الاقتصادى الحر والديمقراطية الموسومة بالليبرالية الجديدة كافضل نظام ممكن احرزته البشرية بعد وصولها إلى نهاية التاريخ «فوكوياما» يقابله الدعوة إلى الحوار وتبادل الآراء والتصورات بين الثقافات الوطنية المختلفة، وهو ماتضطلع به هيئة عالمية مرموقة مثل اليونسكو منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبالطبع سوف يقوم مفكر مثل «هنتجتون» بتصويب الرؤية الطوباوية المصاحبة لهذه الدعوة إلى حوار الثقافات بحديثه عن صدام الحضارات في تمييز زكى بين الحضارات كنظم اوكيانات مادية وموضوعية تتشكل من عناصر قوامها الدين واللغة والتاريخ، وبين الثقافات التي تتداخل مع الحضارات وإن كان يغلب عليها كما يقول محمود العالم البعد الكيفي او الرؤية الذاتية النظرية والروحية لحقائق العالم.

وعلينا في نظري لكي نفهم الفارق الحاسم بين الثقافة والحضارة أن نرجع إلى المصادر التاريخية والجذور اللغوية لهذين المصطلحين فالثقافة في العربية مشتقة من الفعل ثقف الذي يشير إلى عملية التقويم والتشذيب الخاصة باعداد الرماح ويمكن سحبه من ثم على عمليات الضبط والتهذيب تجاه الكينونة او الطبيعة والحضارة هي حياة الحضر بما توفره من وسائل الراحة والرفاهية كما تفيد كل ماهو صناعي مقابل الطبيعي والفطرى والثقافة في الفرنسية مشتقة من الجذر اللاتيني الذي يفيد الزراعة وهو مايفيد اعداد الارض لكي تستقبل البذور كما يفيد - عن طريق المجاز - الغرس العقلي Cultura Mentis اى اعداد العقل وتكوينه بواسطة بذور المعرفة وفي الفلسفة الألمانية تشكل الثقافة حركة الروح geist قبل أن يتموضع في الاشكال التكوينية Buildung التي تحوله إلى حضارة أو مدنية وغالبا ماتميل الحضارة إلى الافول حينما ينغلق الروح في الحرفية «هيجل» وحينما تبلغ الحضارة مداها «شبنجلر».

من ثم نرى ان الحضارات لاتلتقى ولاتتعايش وإنما تتصارع وتتصادم ومنها ماينهار بسبب الغزوات الخارجية مثل حضارات «الرطاج» و«الانكا» و«الأزتك» ومنها مايتحلل بفعل الهرم أو الشيخوخة مثل الحضارة الفرعونية ومنها مايتحول إلى ثقافة عبر حضارة أخرى مثل وضع الحضارة اليونانية التي ذابت في قلب الحضارة الرومانية، والتي لعبت دور «الآخر» المحفز للعقل مقابل تراث النقل داخل الحضارة الإسلامية، وهذا هو عين ماتقوم به الحضارة الغربية عبر عمليات تحديث العالم عن طريق التكنولوجيا المتقدمة وتقليص المسافات والأزمنة، من خلال الطفرات المتلاحقة في مجال اليات الاتصال عن بعد، أما الثقافات فلكونها تشكل الرؤى الذاتية للشعوب ونظرتها الخاصة للحياة والوجود التى توارثتها عبر تاريخها الطويل والتي اعتبرتها من ثم دعامة هويتها وركيزة أصالتها، فهي في الأساس قضية وعي لا وجود لها خارج هذا الوعي إلا ان هذا الوعي قد يكون سلبيا فيخضع لقانون المثاقفة acculturation الذى تفرضه هيمنة الحضارة السائدة وقد يكون ايجابيا فيتخذ موقفا ثوريا ونقديا فعالا بحيث يؤكد ذاتيته وخصوصيته الابداعية تجاه قيم الحضارة السائدة.

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	محمد علي الكردي
الموضوع الفرعي :	من الناحية الثقافية:العالم العربي	رقم العـــدد :	٤١٥٦٣
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٩/٢٢

وحينما نتحدث عن الحضارة السائدة لانعني هيمنة دولة بعينها - على الرغم من أن هذا واقع لايغير قبوله أو رفضه شيئا - أو مجموعة دول وإنما نقصد الحضارة التي تفرض نفسها عن طريق فعالية النظم والمؤسسات والمكتسبات العلمية والتكنولوجية التي ستنتهي حتما بالانتشار في العالم كله وقد تسمى حاليا أمريكية أو غربية ولكنها أيضا يابانية وعن قريب صينية إلا أنها في النهاية الحضارة التكنولوجية الأرقى وليس من شك في أن هذه الحضارة التي تنبأ «هربرت ماركيوز» بأنها ستحول الإنسان إلى كائن ذي بعد واحد ستفرض نفسها بصورة حتمية وهي قد بدأت منذ زمن بعيد بالانتشار عبر أنحاء العالم ولكن على درجات متفاوتة وذلك منذ بدأت عمليات التحديث والحداثة إلا أن هذا الانتشار الحتمي وماسوف يؤدي إليه من توحيد العالم وإيجاد الإنسان الكوكبي لايعني التسليم بوجود حلول جاهزة أو قوالب وصيغ معدة للتطبيق ولايعني إمكان أوسهولة الوصول إلى مكتسبات هذه الحضارة وهنا يأتي دور الثقافة في تحفيز الوعي وكسر كل ضروب الجمود والتخلف التي تعوق عمليات الابداع الفردي والوطني.

ونحن إذ نربط بين الثقافة والوعي لايخفى علينا مايمكن أن تلعبه الحضارة السائدة بما تقوم عليه من أنماط الإنتاج وأساليب الاستهلاك من تأثير أو ضغوط عليه ولكن الوعي بما هو وعي أي قدرة على تجاوز كل ضروب الحتميات الخارجية والداخلية الموروثة عن الماضي لايمكن إلا أن يكون فعالية نقدية فعالية قادرة دوما على الانسلاخ من هيمنة الفكر السائد الذي يتماهى مع مختلف ضروب السلطة السياسية والاقتصادية والثقافية وعلى الانفكاك من كل أشكال التموضع السلبية التي تخدعنا بما تتلبس به من أردية الهوية والخصوصية إذ إن الوعي الصادق هو الذي ينتج هويته ولايتلقاها جاهزة في صورة حتميات مفروضة عليه سواء من الخارج أو من الموروث، وهو الذي يستطيع أن يمارس التفكير في قلب الفكر كما يذهب «هيدجر» مادام أن كل فكر متشكل فكرا قد تموضع بالفعل وتحول من مرحلة الحركة والممارسة الابداعية إلى حالة الثبات والجمود.

وإذا كان الوعي هو قوام الثقافة بما تشكله من رؤية ذاتية ومعرفة تفسيرية وتحليلية لما يدور حول الإنسان من حتميات البيئة المحلية والعالمية والظروف التاريخية التي يمر بها فإن الأدب بما يقدمه من نماذج احتمالية واختيارات تصورية مبتكرة يلعب دورا أساسيا في إثراء الخيال وفتح الآفاق أمام عالم لايتناهى من الحلول والأفعال الممكنة مادام أنه لايمكن بأية حال من الأحوال أن يكون في حالة صدقه صورة مطابقة للواقع أو تكريسا للقيم السائدة ومن ثم يبرز هذا الدور التنويري الذي يؤديه الأدب في مجتمعات العالم الثالث فهو لايمكن أن يكون معزولا عن حركة التاريخ ولا أن يكون مجرد محاكاة عمياء للتيارات الأدبية والفنية التي تتألق ثم تنحسر من حين إلى آخر في بلاد المركز، وهذا لايعني التقوقع على الذات وإنما قبول التأثر والتأثير على أساس من الوعي بالمرامي والأهداف المسكوت عنها في قلب الثقافات المهيمنة إذ لاشك أن قبول الحوار واحترام الاختلاف كما تنادي بهما حركة العولمة لايصدقان إلا في حالة المساواة بين المستويات الحضارية للبلاد المعنية بهما وإلا أصبحت الثقافة كما تود لها أن تكون علوم الانثروبولوجيا مجرد اختلاف في العادات والتقاليد والسلوك وطرق المعاش أو ضرب من الفولكلور الذي يختلف من بلد إلى بلد، الأمر الذي ينذر بتحويل الابداع الأدبي إلى فن من فنون الدعاية السياحية.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	صلاح سالم زرنوقة
الموضوع الفرعي :	من الناحية الثقافية:العالم العربي	رقم العـــــدد :	٤١٥٦٨
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٩/٢٧

مخاطر البعد الثقافى خارج السيطرة.. والفرص صعبة

د. صلاح سالم زرنوقة

ربما لا يكون هناك تعريف جامع مانع للعولمة، صحيح إننا قد نتفق على ان هناك مجموعة من التطورات غير المسبوقة فى المجالات الفكرية والتكنولوجية والاقتصادية تدفع فى اتجاه زيادة ترابط العالم وانكماشه وتنميطه او توحيده، هذا صحيح. لكن ثمة اختلافا حول ماهية العولمة، وهل هى ظاهرة، ام عملية، ام حالة مبتغاة!

وعليه فقد يكون من المفيد النظر إلى العولمة او التعامل معها على ثلاثة مستويات:

■ المستوى الاول: هو العولمة كايديولوجية Globalism او كإطار فكرى يقوم على فكرة انتصار الحضارة الغربية ويدعى تدشين مرحلة جديدة فى التاريخ البشرى او التأسيس لحضارة إنسانية جديدة.

ويستند فى هذه الدعاوى على مجموعة من الاطر الايديولوجية كالليبرالية الجديدة او اتجاه ما بعد الحداثة او مرحلة ما بعد التنمية او ما بعد الإمبريالية.

وتسنده نظريات تفسيرية مثل نظرية التحديث والتلاقى، ونظرية عبر القومية ونظرية القرية العالمية، فى هذا المستوى تطرح العولمة نفسها كمحاولة لنشر حضارة الغرب او قيم الليبرالية، فتنطلق من تحطيم المسلمات والمفاهيم والقيم والافتراضات القائمة وإحلالها بمجموعة اخرى بديلة لم تخل من التناقض فى معظم الأحيان.

■ المستوى الثانى: هو العولمة كظاهرة Globalization بمعنى مجموعة من الإجراءات والسياسات والممارسات المقصودة والصادرة عن القوى الكبرى فى العالم (خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية).

حاولت هذه القوى، بشكل واع ومتعمد، تحديد مضمون العولمة وفرض شروطها على كل المجتمعات وبشكل يخدم مصالحها أساسا.

ومن ثم فقد أصبحت العولمة فى هذا المستوى تعنى التدخل فى الشئون الداخلية من الناحية السياسية، والتحكم فى عمليات الإصلاح الاقتصادى من الناحية الاقتصادية، والاختراق الإعلامى والثقافى من الناحية الثقافية.

■ المستوى الثالث: هو العولمة كعملية Globality بمعنى انها مرحلة تاريخية او هى بمثابة تطور نوعى جديد فى التاريخ الإنسانى.

وبالتالى فهى محصلة تطور تاريخى تراكمى له جذوره التى تحدث عنها الكثيرون، والتى حاول البعض وضعها فى شكل حلقات متتالية، وهى بذلك تجسيد لمجموعة من التطورات العلمية والاقتصادية التى تجعل منها امتدادا لاتجاهات سبق ان تحددت.

وهى بهذا المعنى تخرج عن إمكانية التحكم فيها، بعبارة أخرى فإن قوى العولمة فى هذا المستوى، وهى قوى علمية وتكنولوجية واقتصادية، تبدو الآن مستقلة استقلالا تاما عن إرادة الدول الكبرى.

والعولمة فى هذا المستوى تعنى ظهور قوى جديدة تتحكم فى الاتجاهات العالمية (الشركات الدولية، المؤسسات المالية الدولية، أسواق المال العالمية، مافيات العنف والجريمة..) وظهور شبكات من التفاعل لا تعرف الحدود ولا تعترف بسيادة الدولة، وظهور انساق عالمية جديدة (نسق سياسى عالمى، نسق اقتصادى عالمى، وآخر إعلامى، وكذلك عسكرى...) ثم تعنى ظهور قضايا عالمية جديدة.

والواقع ان المستويات الثلاثة المذكورة فى تعريف العولمة ليست منفصلة عن بعضها البعض. فالعولمة كايديولوجية قد تختلط فى كثير من الاحيان بالعولمة كظاهرة، وكلاهما قد يختلط بها كعملية، رغم ذلك فثمة فوارق واضحة بين هذه المستويات، فالعولمة كايديولوجية تتعلق بما «ينبغى ان يكون»، وهى فى باب الثقافة الحق رغم صلتها بالجوانب السياسية والاقتصادية والعولمة كظاهرة تتعلق بما «يمكن ان يكون».

وهى بالمجال السياسى اكثر ارتباطا، اما العولمة كعملية فتتعلق بما «هو كائن»، وهى اكثر تعبيرا عن التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، ومن ثم فالعولمة كايديولوجية تعنى تسييد الحضارة الغربية، والعولمة كظاهرة تعنى تنفيذ النموذج الأمريكى (او الامركة) إلى حد ما، اما العولمة كعملية فقد لا تعنى هذا ولا ذاك، وقد يتمخض عنها نمط جديد مختلف تماما ويصعب التحكم فيه، والمعنى الذى يمكن ان يستخلص من ذلك هو ان العولمة حتمية فقط فى هذا المستوى اى كعملية ، اما المستويان الآخران (العولمة كايديولوجية والعولمة كظاهرة) فليس لهما مثل هذه الحتمية، او ان العولمة فى مجملها نسبية تختلف آثارها (إيجابية كانت او سلبية) من مجتمع إلى آخر، ومن شريحة لاخرى داخل المجتمع، ومن ثم يمكن التحكم فى آثارها.

رغم ذلك فإن البعد الثقافى للعولمة له خصوصية واضحة، فهو اكثر عشوائية، او اقل خضوعا للتنظيم والرقابة قياسا إلى الابعاد الاقتصادية والسياسية مثلا، او هى ابعد كثيرا عن إمكانية التحكم فيها، وهى البعد الوحيد الذى يمكن ان يجد مقاومة، او الذى تجدى معه هذه المقاومة من جانب الشعوب والجماعات الرافضة له، لكنه فى نفس الوقت - ربما - قد يكون اسرع انتشارا وايسر منالا فى طلبه إذا ما كان عليه طلب. كذلك

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	صلاح سالم زرنوقة
الموضوع الفرعي :	من الناحية الثقافية:العالم العربي	رقم العـــــدد :	٤١٥٦٨
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٩/٢٧

نجد ان العولمة الثقافية تمثل طفرة او قفزة بما يجعلها جديدة إلى حد كبير، قد يكون لها جذور هذا صحيح، ولكن عندما نتاملها في شكلها الراهن، الذي هو وثيق الصلة بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، سوف نجد انها تكاد تكون مقطوعة الجذور أو منقطعة الصلة بجذورها، بخلاف العولمة الاقتصادية مثلا التي يمكن أن ننكر أنها امتداد لجذورها.

واخيرا نجد ان العولمة الثقافية هي الشيء الوحيد الذي يمكن أن يقتحم المجتمعات دون رضاها او استئذان او رغما عنها، كما أنها الجانب الوحيد ايضا الذي يفتقد او يفتقر إلى وجود نظام عالمي يحكم اتجاهاته او يتحكم في توجهاته.

وإذا تاملنا ما يمكن أن يحدث من جراء العولمة الثقافية، سوف نجد انها تخرج بالفعل عن نطاق التحكم فإن لكن الإشكالية الكبرى في هذا الصدد تتمثل في العلاقة بين الكونية والخصوصية؛ فإن البعض يرى أن التساؤل المطروح حول ما يمكن أن يحدث هو: هل هي «عولمة الثقافة» ام «ثقافة العولمة»؟ وطرح الموضوع بهذا الشكل ليس مسألة تلاعب بالألفاظ ولكن هناك مغزى مهم، والمعنى واضح وهو أن عولمة الثقافة تعني تلاشي التعددية الثقافية أما ثقافة العولمة فتشير إلى وجود حد أدنى من المشترك الثقافي العالمي إلى جانب هذه الخصوصيات الثقافية، لكن لا هذا بالضبط ولا ذاك تماما.

هناك أربعة سيناريوهات في هذا الصدد، هي ليست قاطعة ولا نهائية بالضرورة.

- السيناريو الأول: يرى أن التعددية الثقافية سوف تظل. وأن الخصوصيات الثقافية سوف تظل أيضا، وأنه ليس هناك، ولن يكون هناك، ما يسمى عولمة الثقافة أو ثقافة العولمة، لأن الثقافة لا تعولم، وبالتالي فإن أية محاولة في هذا الشأن هي في الحقيقة محاولة للهيمنة (أو الغزو الثقافي كما يذهب البعض) تستند فيها الثقافة الغازية إلى قوى من خارج المجال الثقافي، هي قوى تكنولوجية في الغالب، وربما اقتصادية وسياسية، ولكن المهم في هذا الأمر هو أن هذه الهيمنة غير ممكنة، وأن الغزو الثقافي لابد أن يقابل بالمقاومة، وسواء كانت المقاومة هي الوسيلة التي تحمي الخصوصيات الثقافية وتعوق عولمة الثقافة، أو كانت هناك أسباب ووسائل اخرى تكمن في طبيعة الثقافة ذاتها، فإن النتيجة واحدة وهي بقاء الثقافات التقليدية المتعددة.

■ السيناريو الثاني: هو بروز ثقافة العولمة، بمعنى أن نجد العديد من الشرائح من مجتمعات مختلفة، أو من كل المجتمعات، موحدة ثقافيا او تعتنق نمطا ثقافيا واحدا عالميا إنسانيا هذه المجموعة تتحدث لغة واحدة وتفكر بطريقة واحدة وتحمل نفس القيم إلى غير ذلك من مفردات الثقافة العالمية اللازمة لتشكلها، ويستند هذا السيناريو إلى دور تقنيات الاتصال والمعلومات من جانب وإلى جانب وجود مصلحة مشتركة تدفع إلى تبني هذه الثقافة من جانب اخر.

- السيناريو الثالث: هو أن تنجح العولمة في خلق حد أدنى من القواسم المشتركة في المجال الثقافي على الصعيد العالمي يتجاور مع الخصوصيات الثقافية، بمعنى أن تكون هناك مجموعة من القيم العالمية، التي ترتبط غالبا بالعلم والتكنولوجيا والديمقراطية، تعرفها كل المجتمعات وتشترك فيها إلى جانب ما يحتفظ به كل مجتمع من خصوصية ثقافية. وينهض هذا السيناريو على حقيقة أن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لابد أن تنجح في بث هذا الحد الأدنى من المشترك الثقافي، وأن المجتمعات ذات الخصوصية الثقافية لن تمانع في قبول ذلك ولن تحبذ العزلة، وذلك لأسباب عديدة، لكنها أيضا لن تفرط في خصوصيتها أو في جانب كبير من ثقافتها التقليدية، وأنها سوف تنتقي من الثقافة العالمية ما يفيدها في عملية التطور، وأنها في نفس الوقت سوف تخضع تراثها الثقافي لنفس الفرزة الانتقائية، وأنها سوف تنجح في التوفيق بين المجالين.

■ السيناريو الرابع: هو أن ينشأ مخلوق ثقافي جديد، وربما مخلوقات ثقافية جديدة مشوهة، لا تنتمي إلى الثقافة التقليدية تماما ولا تنتمي إلى الثقافة العالمية تماما ولا إلى النموذج الغربي بالضرورة، وذلك أن التفاعل بين ثقافة مفروضة من الخارج والثقافات المحلية سوف يتمخض عن تشكيل ثقافة اخرى مختلفة اهم سماتها التشوه.

بعبارة اخرى فإن الثقافات ليست شيئا ماديا أو سلعة يمكن استبدالها باخرى، ومن المستحيل، بالتالي، أن يتم اقتلاع الثقافات ويطرح نفسه كنموذج امثل، ومن المستحيل أيضا مهما كانت درجة المقاومة والرفض من جانب الثقافة التقليدية الا تتاثر هذه الثقافة التقليدية بالنموذج المطروح او المفروض، وعليه فالتفاعل هنا سوف يسفر عن بروز ثقافة اخرى تجمع بين الاثنين، لكن عملية التلاقي او التزاوج هنا، التي لا يمكن أن تخضع لضوابط محددة ولا يمكن التحكم فيها، سوف تاتي بثقافة مهجنة، اي بمولود ثقافي جديد وسوف يختلف التهجين الثقافي من حالة لاخرى تبعا لطبيعة الثقافة التقليدية

هذه السيناريوهات لا يمكن أن تفهم على انها بدائل، بمعنى ان كلا منها بديل للآخر والمؤكد انها سوف تحدث مجتمعة مالم تكن قد حدثت بالفعل او في سبيلها إلى التشكل وسوف تحدث في كل مجتمع، بحيث نجدها كلها او معظمها في كل مجتمع.

خصوصا وأن جميعها منطقي إلى حد كبير، فالسيناريو الأول يرتبط بدرجة كبيرة بالجماعات الأصولية (أو الدينية) المتشددة التي ترفض العولمة بصفة عامة والعولمة الثقافية بصفة خاصة وتناصبها العداء وقد تصطدم بها. والسيناريو الثاني يرتبط بالشريحة العليا في أي مجتمع، تلك الشريحة التي تملك تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتملك القدرة على استخدامها والاستفادة منها، وتملك المال وربما السلطة، وتتهيا لها مصالح عالمية من خلال الاندماج في آليات العولمة. هي باختصار مجتمع الـ٢٠٪ الذي تخلقه العولمة سواء في الشمال او في الجنوب، اما السيناريو الثالث فيعكس الثقافة الاستهلاكية التي انتشرت بفعل العولمة واصبحت اكثر رواجا، ليس فقط لدى الشرائح الغنية او القادرة ماليا فقط، وإنما تمكنت ولأول مرة في التاريخ من الوصول إلى قطاعات واسعة وعريضة من الجماهير وخاصة الشباب. هذا في حين يشير السيناريو الرابع إلى حالة التشرذم أو التمزق أو التشوه الثقافي الذي تعاني منه أغلب المجتمعات اليوم والذي تعددت مظاهره بشكل يستعصي على الحصر، كما يستعصي على اي محاولة لتكييف هذه الثقافة او تصنيفها.

وإذا ربطنا ذلك بقضية الهوية، فقد تبدو الصورة أكثر وضوحا، فالسيناريو الأول يعبر عن موقف حدي او متطرف في التعبير عن الهوية، هو تشبث مرضي بالهوية يختزلها في مجرد الدين، وفي إطار الدين يختزلها مرة اخرى في مجرد قدسية النص ويرفض اى اجتهاد أو تجديد، في المقابل نجد السيناريو الثاني وهو بروز ثقافة العولمة (شريحة موحدة ثقافيا على مستوى العالم، وهي من كل المجتمعات) حيث يمثل اقتلاع الهوية من جذورها او خلع ثوب الهوية الاساسية أو الأصلية وارتداء الهوية العالمية، وبين هذين النموذجين الحديين يقع السيناريوهان الثالث والرابع ليعبرا عن اشكال مختلفة من العلاقة بين الخصوصية والعالمية، فالسيناريو الثالث الذي تمثل ثقافة الاستهلاك جوهره الحقيقي، أو الذي يمثل الحد الأدنى المشترك في ثقافة العولمة، يعبر عن ازدواجية الهوية الناجم عن ازدواجية الثقافة. بينما يعبر السيناريو الرابع الذي يعكس حالة من التشوه الثقافي عن حالة ضياع او فقدان الهوية

هذه الصورة التي تبدو حتمية تنبيء عن شيء خطير وهو ان كل هذه السيناريوهات التي تعني تشرذم المجتمع اي مجتمع بحكم العولمة الثقافية تمثل مخاطر للعولمة يصعب معها الحديث عن فرص أو إيجابيات في هذا المجال. كما يصعب التحكم فيها او تحاشيها ☐

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	من الناحية الثقافية : العالم العربي	رقم العـــــدد :	٧٩٧٩
المصـــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/٢

الثقافة الإسلامية.. وتحدي العولمة أمام ملتقى عمان الثقافي

عمان: «الشرق الأوسط»

يرى الدكتور محمود سالم عليمات في بحث تقدم به لملتقى عمان الثقافي التاسع الاسبوع الماضي انه لا توجد ثقافة اسلامية الا في طبيعتها المجردة ولكن توجد ثقافة مسلمين، وكلما كانت ثقافة المسلمين اقرب الى المثال الاسلامي حازت درجات اعلى في اسلاميتها. ومن مظاهر عالمية الاسلام وتجاوزه الزمان والمكان قابلية استحداث ثقافات اسلامية متشابهة ولكن متنوعة ممكنة وواقعية وبهذا تمكنت الحضارة الاسلامية من ان تصبح ثقافة وحضارة وكسبا للمسلمين وغير المسلمين للعرب ولغير العرب. فالثقافة الاسلامية فيها قسط كبير من المشترك الممكن بين بني الانسان دون افتراض اعتناق عقيدة الاسلام فلا اكراه في الدين بعد ان (تبين الرشد من الغي). وبالنسبة لمعنى التراث وماهيته وقضاياه واشكالاته التي شغلت جماهير المفكرين والمهتمين لعقود عديدة واختلفت حولها الاراء والاحكام، اولا ينبغي الخوض في المتشابهات والمشتبكات من المفاهيم والمصطلحات، لكن علينا ان ننهض لنقاش معضلة معاصرة وتحد كبير هو (العولمة) التي لا تعبأ بجدل او نكوص ولا وقت لديها تنتظره لمن لم يحددوا بعد اتجاههم ودورهم في الوجود الانساني البنائي المتفاعل.

وهنا ننظر الى التراث على انه ثقافة الماضي اي مجمل ما بقي او حصل من كسب السابقين في تعاملهم وتفاعلهم ضمن سياقهم التاريخي وما يتضمنه من اختلاف ازمنة او امكنة، فما له عنصر الاستقرار فهو مستمر وما هو مرتبط بعناصر متغيرة فقد تغير وربما تلاشى او لم يعد لوجوده مبرر. فالتراث فيه مكنون خبرة سابقة وانجازات حضارية متمكنة فيها ما هو خير وما يقتضي الاستحياء وفيها دون ذلك. على ان تراثنا العربي الاسلامي خاصة حين كانت امتنا خير امة اخرجت للناس فيه عناصر قوة ودفع وبواعث امل واستنهاض حضاري ودعوة للاقلاع عن حضيض الوهن والاستكانة التي تعيشها امتنا في حاضر امرها.

ويشير الدكتور عليمات الى ان بعض مظاهر العولمة تمثل قضايا واشكاليات فهي مظاهر ذات حدين، حيث تؤدي الى زيادة نفوذ قوى العولمة ومن جهة اخرى فانها تضعف من مقدرات وعناصر قوة البلدان الاخرى المستوردة لمظاهر ومنتجات العولمة. وهو يرى ان اوجه الاستجابة والرد الواعي على هذه التحديات وكذلك ازالة للاوهام التي تعلق بكل من المفهومين (الثقافة والعولمة) والعلاقة بينهما تتمثل في المقترحات التالية لبناء استراتيجية المواجهة والاستجابة على الشكل التالي:

1- تحديد منهجي للعلاقة مع الغرب

من حيث المبدأ ان تحدي العولمة ليس بدعا من التحديات، فلقد سبق ان واجهت امتنا مثل هذه التحديات بل الاخطار الحقيقية. ان تحدي العولمة ما هو الا امتداد لتحدي العلاقة مع الغرب الراسمالي الصناعي ومظاهر العولمة ومخاطرها ما هي الا تطوير وتوسيع لمظاهر حضارة الغرب واطماعه الاستعمارية الاستلابية. الجديد في الامر هو تسارع هذا المد الزاحف وتسلحه بثورة المعلومات وتقاناتها المتجددة التي تسمح له بنشر افكاره وقيمه بسهولة ويسر، كذلك معززة ومسنودة بشرعية قانونية من اتفاقيات تجارة الى مواثيق وقوانين حقوق انسان او حقوق ملكية فكرية او مادية. واذا اقتضى الامر فسلاح القوة التقليدية والمتقدمة موجود وفي متناول اليد مدعوما بشرعية دولية. ان تحديد طبيعة العلاقة مع الغرب بثقافته وفكره وتقانته وسياسته من اولى المهام التي لا بد من الحسم فيها. لا يتسع المجال هنا للتفصيل اكثر في توصيف علاقة سليمة بين الطرفين ان امكن بناء مثل هذه العلاقة بين طرفين غير متكافئين.

2 ـ ابراز عالمية الاسلام

الاسلام خاتم الاديان جاء رحمة للعالمين يهديهم سبل الاسلام ويضع عنهم اصرهم والاغلال التي كانت عليهم. لذا ينبغي على المسلمين ان يحيوا فهمهم لعالمية الاسلام وابعاده الانسانية وينقلوها الى عالم الواقع تحقيقا للعدل ونشرا لمكارم الاخلاق وحماية للمستضعفين ومساعدة للفقراء والمساكين الذين يعج بهم العالم ويتزايدون بكثرة بفضل اقتصاديات العولمة. ان الاسلام جاء للناس كافة الذين خلقوا من نفس واحدة فاصبحوا شعوبا وقبائل لتتعارف وتتلاقى.

هذه القيم والتعاليم الاسلامية العالمية يلزم تجديد الايمان بها ونشرها مفعلة على العالمين لتكون اسهاما اسلاميا في هذا العالم وكذلك تحقيقا للواجب البلاغ على الناس فان لم يكن الاسلام للناس كافة فلماذا البلاغ المبين مطلوب من المسلمين.

3 ـ تحصين الذات وبناء الهوية

لا بد من استنهاض وسائل الحصانة الذاتية وتفعيل سبل التنشئة والتربية الوطنية الاسلامية وغرس القيم وتمكين الانتماء في نفوس وعقول الاجيال الجديدة. لا بد من اعطاء الجيل الجديد المتجدد ما يبني شخصيته ويحصن سلوكه ويرفع ثقته بنفسه ويشد عزيمته.

4 ـ استحياء التراث الناهض

ان في التراث زخما ثقافيا ونتاجا عظيما لحضارة اسلامية عريقة فيها تجربة انسانية في العالمية الحقيقية حيث تشارك الشعوب في اصطناع حضارة يسهم فيها المسلم وغير المسلم، حضارة احتواء لا اقصاء، عدالة لا استغلال، امن لا خوف. ان التراث وخاصة النافع منه يشكل دافعا قويا للاجيال الجديدة ويعطيها عمقا واصالة في عبق التاريخ ويسمح لها بالامتداد في افق الحاضر. كذلك هو يدخل في عملية احياء التراث واستنهاض الإسهام الإسلامي في بناء الحضارة الغربية المعاصرة. فالاسلام وحضارته كان لهما دور محوري في بروز الحضارة الغربية يعترف به المنصفون ويتغاضى عنه المجحفون، لكن البحث العلمي المعمق يبين مدى الدين العظيم الذين تدين به الحضارة الغربية للاسلام وحضارته وشعوبه. لا بد من الاعتراف بهذا الاسهام حيث فوق انه يحقق الانصاف الا انه كذلك يبين ان الحضارات الانسانية لا تقوم وحدها فهي نتاج جهود البشرية جمعاء وليس شعبا واحدا وان كانت الغلبة احيانا لشعب او امة واحدة.

5 ـ العمل المشترك والائتمار مع قوى الخير وعناصره اينما كانت.

ان مخاطر العولمة ومظالم الاستغلال وسلبيات تهميش ملايين البشر لصالح قلة من ذوي المال والثروة تصيب جميع البشر او اكثرهم. وهناك كثير من ابناء الغرب نهضوا لمقاومة الظلم والاستغلال فيحسن بنا ان نلتقي معهم ومع كل من يقاوم النزعات المالية والاستغلالية لمعاناة البشر واحدة، ومن عالمية الاسلام وانسانيته العمل لصالح البشر كل البشر وليس فقط للمسلمين والا فكيف يكون الاسلام رحمة للعالمين ونصرة للمستضعفين.

6 ـ الثقة بالنفس: القاعدة الآمنة

ربما يجب ان تكون هذه هي النقطة الاولى والأولى بالعناية. فالثقة العميقة بالنفس تشكل قاعدة آمنة مستقرة تسمح بالتفاعل مع الاخرين. اذ لن نكون منصفين ولا فاعلين اذا انطلقنا في تحليلنا وعملنا من اضعف عناصر قوة امتنا مقابل اقوى عناصر العولمة. فمقابلة قوة العولمة بضعف قوتنا فيه احباط وكبت لعوامل الاندفاع والاستجابة الفاعلة، ومن الافضل لنا ان نتلمس في هذا الخضم اللجي من التحديات بوادر الامل وبراعم القوة والمنعة التي تكمن في امتنا ومكوناتها الفاعلة. ومن جانب اخر يحسن كذلك التعرف على ايجابيات العولمة ومحاولة تعظيم اثرها بالتفاعل الايجابي معها وحسن استثمارها وان ننطلق في مواجهتنا للتحديات من مكامن القوة وعناصرها في امتنا افضل كثيرا من دوام اجترار المآسي والتغني بالالام وحوالك الايام.

7 ـ ادراك التنوع الثقافي والترحيب به وحسن ادارته

ان التنوع الثقافي بمعناه الاجتماعي الشامل هو حقيقة انسانية دائمة دوام الوجود الانساني. ولو شاء الله جل وعلا لجعل الناس امة واحدة ولكن خلقهم من نفس واحدة وجعلهم شعوبا وقبائل لتتعارف اي لتتواصل وتتحاور وتتعايش لا لتتقاتل وتتحارب وتتصارع، فادراك الاختلاف والتنوع الثقافي والفكري والمذهبي هو من ضرورات التعايش الاجتماعي، ومن دواعي قوة المجتمع الانساني التنوع ايجابي. وينبغي النظر اليه كذلك لا على انه امر سلبي او غير طبيعي. ان ادراك التنوع والاختلاف تلزمه منهجية في الفهم والتعامل والادارة فلا يكفي ان ندرك الاختلاف ولكن ان نضع له منهجية وسبل تعامل متسقة مع مرجعيتنا العقائدية والقيمية ومحققة لمصالحنا الوطنية والقومية.

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	من الناحية الثقافية : العالم العربي	رقم العـــــدد :	٧٩٧٩
المصـــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٠/٢

8 ـ الاسهام الايجابي في مسيرة الحضارة الانسانية

لا يمكن الإستمرار في حالة الاعالة على منتجات الحضارة الغربية وغيرها والاكتفاء باستهلاكها ونقد قيم وافكار منتجيها. هذه التبعية الاستهلاكية والعجز الحضاري ينبغي توقفهما او اقل الايمان ان تشرع امتنا بتقديم اسهامات معتبرة في حضارة اليوم. على المسلمين والعرب ان يكفوا عن التغني بالتراث والشهادة على الناس بالشهود الحضاري الحقيقي واحياء علوم الايمان الكونية الطبيعية التي تزيد من فاعلية تحقق الاستخلاف واستعمار الارض. كذلك لا بد من انتهاج فقه تفاعلي فوق محلي يتجاوب ويتفاعل مع مظاهر العولمة وتشكلاتها العالمية والتوجه نحو فقه مجتمعي عام وفقه سياسات اجتماعية وفقه الظواهر الاجتماعية الكبرى من ثقافات واجناس وتكتلات سياسية هذا الفقه الاكبر المرغوب ليس قانونا او قيودا على حرية التفكير وليس تضييقا لمساحة المباح الشاسعة ولكنه انطلاق في هذه المساحة فهما لها وتوسيعا لامكانياتها.

الفقه الفردي والقانوني العادي هما محددات ومنظمات للسلوك في فقه الكون. والفقه الاكبر المرتجى هو اطلاق شغف التفكير والتفكر في هذا الكون الطبيعي الاجتماعي تحده منظمات وضوابط بسيطة. لا تتفكر في ذات الله (جل جلاله).. وتفكروا في الاله واياته.

9 ـ تعميق وتاصيل العمل الاجتماعي المحلي ومن ثم العالمي

ينبغي حين الاستجابة للتطورات المتسارعة متعدية الجنسيات والحدود ان لا نغفل عن العمل الاجتماعي المحلي بالدرجة الأولى. ان حركة العولمة تصاحبها حركة علم اجتماعي محلي.

ان زيادة ملامح ومظاهر العولمة تقتضي العمل المحلي المحكم واذا كانت المشكلات والتحديات عالمية فان حلولها ستكون محلية في نهاية امرها. بهذا لا بد من تفعيل قوى وزيادة فاعلية الموارد والمصادر المحلية البشرية والمادية كذلك تمكين قوى المجتمع المحلي لتكون لها دور في الإسهام في حل مشاكلها وتحسين ادوارها بمشاركة حقيقية فاعلة لا صورية شكلية.

لا بد من ترجمة قيم الإسلام الى مبادىء ونظم وسلوكيات ومهارات ونماذج عمل وانجاز. وينبغي الكف عن الحديث عن المبادئ والقيم والتشوف بها على الثقافات والناس دون ان تنقل الى افق الممارسة والواقع. لا بد من الانتقال في خطابنا من الحديث عن المبادئ الى الحديث في الكيفيات. وبالله التوفيق.

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	عصام الدين جلال
الموضوع الفرعي :	من الناحية الثقافية : العالم العربي	رقم العـــــدد :	٤١٥٧٥
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/٤



يجتهد كاتب مقال اليوم، في تناول الجانب الاستراتيجي من موضوع العرب والعولمة. وهو يقدم وجهة نظر ترى أن خصائص العولمة الجديدة لا توفر الفرص، بل إنها تحمل أيضا جملة متناقضات، يقدم أمثلة منها ستؤدي إلى دعاماتها وإلى التحفيز على مقاومتها. وسوف تنتهي إلى «عولمتين»: عولمة المتخمين، وعولمة المحرومين.

وفي رأيه أن ثورة المعلومات والاتصالات، لا تمثل ثورة بالنسبة لـ ٨٠٪ من سكان المعمورة شمالا وجنوبا.

وهي بذلك ليست عامل عولمة ومشاركة، بل عامل تفرقة وتهميش.

وسنواصل نشر اجتهادات أصحاب الرأي، في موضوع العرب والعولمة.□

لا أرى فرصاً .. بل تناقضات تؤدي إلى «عولمتين»

د. عصام الدين جلال

● العولمة بأشكالها المختلفة ليست ظاهرة جديدة في التاريخ. ولعل أول محاولة منهجية كانت الامبراطورية الرومانية التي خلفت تراثا ثقافيا وتشريعيا بين القبائل الهمجية في شمال وشرق أوروبا. ولعل التجربة الثانية كانت الغزو المغولي من الصين حتى روسيا في شمال وشرق أوروبا، ولافتقادها لكل المقومات، ماعدا التفوق العسكري، لم تترك من التراث إلا الهدم والدماء. والتجربة الثالثة كانت التوسع الاستعماري الأوروبي من القرن الخامس عشر حتى العشرين، وقد انطلقت من الازدهار الصناعي والتجاري الاوروبي وحاجته لاحتكار الاسواق وموارد المواد الاولية والبشرية لخدمة اغراض هذه الانطلاقة وتامين نصيب الاسد لكل من المتنافسين وعبرت عن نفسها في الحرب العالمية الاولى والثانية عند بداية انهيار المبررات التاريخية لهذه التجربة، ومن هذا المنطلق تعتبر الحرب الباردة حلقة في سلسلة المنافسة ولكنها ردة في آلياتها بالعودة الى ركيزة التجربة المغولية وهي القوة العسكرية.

وأسطورة العولمة الحالية، وإن كانت اتصالاً في التجارب التاريخية السابقة اعترافا بدوام مبرراته، الا انها تتعامل مع بيئة عالمية متسارعة التغيير ومشحونة بالمتناقضات ومبتكرة الآليات، بما لم يسمح بعد بالتعرف على الاجابات المجدية على الاسئلة التي تثيرها. وهو ما سمح القدرات المؤثرة ان تفرض أسطورة رؤياها الوطنية المنفردة بديلا عن المشاركة في البحث عن ركائز طويلة المدى تسبغ جدوى الاستقرار على التجربة. وقد ادى التفوق الساحق لهذه القدرات المؤثرة سياسيا وعسكريا واقتصاديا وتكنولوجيا على النخب السياسية والاقتصادية والثقافية في الشمال والجنوب إلى قبول الاسطورة على انها معالم وخصائص مستقرة لعولمة العصر الجديد وابراز لفرص التعايش مع متناقضاتها وتعارضاتها.

ولكن للمعايشة الفعلية والتجارب الجماهيرية سرعان ما فجرت الشكوك والمخاوف، ليس فقط بين شعوب ومفكري الدول الفقيرة، بل بين قطاعات هامة من شعوب ومفكري الدول الأقوى نفسها.

ولعل ضخامة وإحكام عملية غسيل المخ وجبروت حملة الضغوط والحصار التي صاحبت طرح الاسطورة، وناطحة العصا والجزرة التي سبقتها، توضح جزئيا اسباب الانقياد والتخبط الذي يعاني منه كثير من الدارسين.

ولكن هذا التوضيح الجزئي لا يمثل إلا جزءاً من المشكلة، لأن هناك بواعث أقوى على الانقياد والتخبط.

وأولها سلبيات الاسطورة في واقع قائم ومطبق دون انتظار للتبرير والقبول، فالتفوق العسكري الساحق ومحاصرة القدرات على الدفاع والمقاومة، هي إحدى حقائق العصر، وكذلك اغتصاب الشرعية الدولية ومؤسساتها وآلياتها. وكذلك السيطرة على اقتصاديات الدول الفقيرة من خلال خدمة الديون وبرامج فرض الاستجابة لمتطلبات السوق العالمية على متطلبات التنمية الوطنية بإشراف صندوق النقد والبنك الدوليين والجات والتخريب المشهر من خلال الحرية الفوضوية المكفولة لرأس المال الاجنبي والتميز والضمانات الفاضحة المكفولة له والتهديد المستمر بانهيار الاقتصاد الوطني، وكذلك ما يسمى بحرية التجارة بين المحتكرين ومن لا نصيب لهم في التجارة العالمية، مما يجعل هذه الحرية طريق بريد من اتجاه واحد، لا فرصة للمرور فيه للضعفاء، والطغيان المعلوماتي والاتصالي الذي يكرس التبعية والانقياد للغير رغم المصالح الوطنية والتسلط السياسي الذي يفصل العلاقات الداخلية والدولية لخدمة المصالح الكبرى دون اعتبار للأولويات الوطنية والاقليمية، واحتكار الملكية الفكرية، ليس فقط بهدف تأمين المردود، ولكن بحجز فرص المنافسة من الضعفاء. كل هذه المعالم للعولمة الجديدة حقائق ودوافع قائمة تبرر للمتنابين تحت شعار الواقعية والموضوعية التعامل معها على انها معالم نهائية للنظام العالمي الجديد الذي تحمله الاسطورة باسم العولمة.

ومع اعترافنا بكل هذا الطبق إلا اننا ننبه الى انه ليس إلا جزءا من الواقع القائم والمحتمل الذي على المدى المتوسط والطويل لابد ان يقوض ركائز الاسطورة ويدفع الى السعي نحو ترشيدها.

فمعالم وخصائص العولمة الجديدة لن يحددها فقط القائم الواقع والمستهدف، ولكنه سيتحدد من خلال التوازن بين كل هذا وبين المتناقضات والتعارضات التي سيفرزها هذا الواقع.

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	عصام الدين جلال
الموضوع الفرعي :	من الناحية الثقافية : العالم العربي	رقم العـــــدد :	٤١٥٧٥
المصـــــدر :	الأهرام	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/١٠/٤

فالتفوق العسكري الساحق ليس في حد ذاته مشكلة للعالم الجديد. ولكن استخداماته ووظائفه هي المشكلة. والاستخدامات المطروحة تشكك في جدواه كأداة تشكيل. سواء في محاصرة قوى معارضة كالعراق وإيران وكوريا وكوبا والشيشان. أو في فرض سيطرة إقليمية مفتعلة في فلسطين وتايوان. أو تنافس في تغذية حروب محلية لا تنتهي في القرن الافريقي والكنغو وكشمير والسودان. أو في إحتواء نظم سياسة متحجرة في الإتحاد السوفيتي السابق.

واغتصاب الشرعية الدولية ومؤسساتها هو سلاح ذو حدين. احدهما يستأصل إحدى دعامات العولمة ومبرراتها، ويطرح حافزا لاهدارها والقالة لكل من تتاح له الفرصة ويملك القدرة على المقاومة. كما حدث في يوجوسلافيا، ويحتمل في الشرق الاوسط وفي كشمير وتايوان وايرلندا والجزائر. واحتكار القدرة العسكرية وحجزها عن المظلومين هو دافع مؤثر لنشر الارهاب والمقاومة الشعبية لا يمكن مقاومته بالقنابل الذرية.

والسيطرة على اقتصاد الدول الفقيرة وتبديد فرصها للتنمية، من شأنه [illegible] اسهامها كسوق استهلاكية وانتاجية مما يمثل التجارة العالمية. كما أنه مدعاة لعدم الاستقرار والحروب المحلية وإهدار لدور الشرعية الدولية إحدى ركائز النظام العالمي الجديد، وحرية التجارة في اتجاه واحد ووهم المنافسة غير المتكافئة بعد اغتصاب السوق المحلية للشركات المتعددة الجنسية واشاعة البطالة وتدهور مستوى المعيشة والخدمات الاساسية كالصحة والتعليم والاسكان، في تهميش للجزء الاكبر من السوق العالمية المحتملة. والتي لا يمكن تصور العولمة دون مشاركتها التي لابد أن تنتهي الى عولمتين. عولمة المتخمين وعولمة المحرومين. وما يفرضه هذا الانقسام من مواجهات وتناقضات تقضي على الاسطورة قضاء مبرما.

ثم ان العولمة المطروحة تفتقر الى حلقة أساسية من حلقاتها. فلا يمكن اطلاق حرية اختراق رأس المال والأسواق التجارية التي تحتكرها الدول الغنية، دون اطلاق حرية اختراق العمالة لحواجز الحدود. لأن هذه هي الأصول الباقية للدول الفقيرة التي بدونها تنتفي المشاركة.

والحقيقة أن انقسام المحرومين لن يقف عند حدود الدول الفقيرة. بل ان طبقة الاحتكار وفوضى انطلاق رأس المال أدى الى تفرقة شاسعة وتناقض داخلي قائم في الدول الكبرى نفسها. واذا كانت مرحلة الرواج الحالية التي تؤكد الشواهد التاريخية انها دورة مرحلية تغطي هذا التناقض الداخلي، فإن دورة الانكماش التي لا يختلف عليها الخبراء إلا من حيث تاريخها ستعري هذه التناقضات واتساع شقة التفرقة وحدة عوامل التهميش داخل الدول الغنية نفسها. والتي لا يستطيع استمرارها العمل إلا في ظل هذه التناقضات الهدامة والأصيلة فيه.

والسيطرة التكنولوجية واحتكار حق الملكية، وإن كان حافزا أساسيا للثورة العلمية والتكنولوجية المتقدمة، الا أن أعباء الاحتكار على الاقتصاديات الأضعف سواء في الدول أو بين الشركات ستقوض جدوى الاستثمار في أغلب القطاعات، وسترفع من تكاليف الانتاج وستعطل التنمية العلمية والتكنولوجية في الدول والشركات الوليدة الصغيرة. ومن ثم ستحد من فرص التنمية الوطنية وتؤكد التبعية والانقياد بما يفوق قدرات الدول الغنية والشركات المتعددة الجنسية. كما سيشل اجزاء مترابطة من قطاعات الانتاج أو يؤدي الى انهيارها.

والسيادة المعلوماتية والاتصالية التي لاشك تمثل القوى ركيزة للدول المالكة لتكنولوجياتها وامكانياتها والشركات المحتكرة لها، لا تمثل ثروة بالنسبة لـ٨٠٪ من سكان المعمورة جنوبا وشمالا. الذين لا يملكون تكاليف استغلالها ولا يملكون التعليم والثقافة القادرة على الاستفادة منها. ولا يملكون القدرات على المشاركة والتأثير فيها. ومن ثم تعذر ان تكون عامل عولمة ومشاركة. بل هي تسعى لان تكون عامل تفرقة وتهميش. حيث هي تعد بمعرفة لاحدود لها القادرين وجاهلية ثانية المحرومين.

وفي النهاية، فإن الاتجاه في مناقشة التغييرات الدولية على انها واقع غير قابل للنقاش فإما قبوله بتداعياته أو رفضه لمن يملك دفع الثمن، هو اتجاه غير واقعي أو موضوعي. فكل التغييرات ليست إلا خيارات سابحة لانفراد قوى فاعلة فرضتها. ولكن القوى الباقية لا يمكن أن تستمر في الغياب وعدم فاعليتها بحكم علاقيات هذه التغييرات التي ستفرض عليها الفاعلية.

ومن هنا تكون المعالم التي تبلورت العولمة الوليدة هي معالم انتقالية بأصولها وطبيعتها. ومن هنا تقع مسئولية بلورة المعالم الثابتة والمتصلة لعولمة المستقبل على جهد وكفاءة القوة غير الفاعلة للجهاد واسترداد فاعليتها ومشاركتها في إحداث التوازنات التي في نهاية المطاف تخدم أغراض الجميع، لأنها تزيل التناقضات والتعارضات التي تقوض ركائز العولمة. ومن ثم تحولها الى هدف عالمي يسعى اليه ويدعمه الجميع، وتهذب معالم الاقطاعية الدولية الجديدة التي لا تهدف إلا إلى تأييد التراث المغولي في تجارب العولمة السابقة، حتى بعد استبدال دبلوماسية البوارج الحربية بدبلوماسية بوارج البنك الدولي وصندوق النقد العالمي ومنظمة التجارة الدولية □

[كاتب هذا المقال رئيس الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية] □

الاعلام والعولمة وثوابت الأمة

للأستاذ الدكتور/محيي الدين عبد الحليم- رئيس قسم الصحافة والاعلام- جامعة الازهر

لقد اصابت الحيرة الكثير من الباحثين والخبراء لتحديد مفهوم النظام العالمي الجديد والاسس التي يقوم عليها هذا النظام، وهل يحفل بالجوانب السياسية او بالنواحي الاقتصادية، وهل يستهدف تحقيق الخير للبشرية جمعاء، والاخذ بيد الضعيف حتى يقوى، والفقير حتى يشبع، والجاهل حتى يعلم؟... هل يعني هذا النظام عولمة الفكر، وتحديد معالم واحدة للشخصية الانسانية تذوب فيها الفوارق بين البشر في بوتقة واحدة؟... او انه يعكس هيمنة الدول الكبرى القوية على الدول الصغرى الضعيفة واخضاعها لنفوذها والسيطرة على ثرواتها ومقدراتها؟ وهل العولمة في هذا النظام العالمي الجديد تمتد لتشمل العقيدة والتراث والقيم السائدة في مختلف المجتمعات لتتوحد العقائد، وتذوب العادات والتقاليد والمفاهيم التي تميز مختلف الامم والشعوب، فتذوب معها الهوية؟ وما البدائل المطروحة في هذا الصدد؟

■ وقد ظهرت العولمة في اول الامر في مجال الاقتصاد الا ان هذا المصطلح قد شق طريقة في عالم السياسة والعلاقات الدولية، وانتشر بصورة واسعة، واصبحت تلوكه الالسن وتتناقله الاقلام، وقد اسهمت وسائل الاتصال المعاصرة في شيوع هذه الظاهرة، مما ادى الى انهيار الحدود السياسية والحواجز الجغرافية بين العالم، كما ادى الى القضاء على المسافات بين مختلف الدول.

وقد ارتبط ظهور العولمة بسقوط الاتحاد السوفياتي عام 1989 وانتهاء الحرب الباردة بكل ما كانت تحمله من حروب وخلافات وصراعات شغلت العالم طوال القرن العشرين، واسفرت عن تحول

■ هذه من اهم الايجابيات التي تسمح بخطة اعلامية تقوم على الحوار بين المسلمين وغيرهم حتى ولو كانوا ملاحدة

النظام الثنائي الى نظام احادي القطبية تسيطر فيه الولايات المتحدة على النظام العالمي من خلال المؤسسات الدولية الجديدة كمنظمة التجارة العالمية، والمنظمات القائمة كالامم المتحدة والمنظمات التابعة لها.

وقد استلفتت ظاهرة العولمة انظار العلماء والمفكرين العرب والمسلمين، وانطلقوا في الحديث عن سلبياتها، وراح بعضهم يصفها بانها الخطر الداهم الذي سيحمله لنا القرن المقبل، وعقدت المؤتمرات والندوات التي تتناول هذه القضية لاستكشاف مدى تاثيرها على الانسان المسلم، وقد اسفرت هذه المؤتمرات عن نتائج وتوصيات يحذر اغلبها من التاثير السلبي للعولمة على كيان الامة، ويطالب باعداد العدة لوقف هذا الخطر الذي سيمحق الدين ويسحق اللغة ويمسخ الشخصية، ويطالب بالحيلولة دون انتشاره حفاظا على الهوية الاسلامية.

■ واذا كان هؤلاء العلماء والباحثون قد اصابوا في جانب فانني اظن انه قد جانبهم الصواب في جوانب اخرى، وبالغوا في القول باكثر مما يجوز لان العولمة او النظام العالمي الجديد تحمل الكثير من الايجابيات اذا احسنا التعامل معها بذكاء وحذق وفطنة، واستطعنا ان نضع الخطط العلمية ونمسك بزمام المبادرة، لان هذه الظاهرة ستعطينا الفرصة لنقدم مالدينا من حجج عقلية وادلة منطقية يمكن ان نقنع بها العالم، كما انه سيحرك المياه الراكدة في الدول الاسلامية ويفتح اذهان الشعوب الى انماط جديدة من الحياة في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي، فما لم تحتك هذه الدول بالعالم المتقدم وترى ما يدور فيه من احداث سياسية ومعطيات حضارية واستكشافات علمية ومعارف جديدة فستظل هذه الدول على هذا الحال من الجمود والتحجر، وستجمد العقول وتتوقف القرائح وتتسع الهوة بين العالم الغربي والعالم الاسلامي في مختلف المجالات التي قطع فيها الغرب شوطا كبيرا.

والعولمة تعني جعل الشيء على مستوى عالمي، اي نقله من حيز محدود الى افق اللامحدود، واللامحدود هنا يعني العالم كله، فيكون اطار الحركة والتعامل والتبادل والتفاعل على اختلاف صوره السياسية والاقتصادية والثقافية متجاوزا الحدود الجغرافية المعروفة للدول المختلفة، وهذا المعنى يجعل العولمة تطرح ضمنا مستقبل الدولة القومية

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	محي الدين
الموضوع الفرعي :	من الناحية الثقافية :العالم العربي	رقم العدد :	١١٥٠٧
المصدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٩

وحدود سيادتها ودورها سواء على المستوى الداخلي او الخارجي ومن ثم فانه كلما أكتسبت العولمة نفوذا ومنت الحواجز بين الدول وضعفت قلاع الثقافات المحلية والقومية وسقطت الحصون المنيعة التي كانت تحيط بها.

■ واذا كانت العولمة Globalization تطورها تسعى الى من اجل الهيمنة التي اصبحت في التسعينات واقعا يعود بمرجعيته الاميركية الى الاميركيين، كما كان يعود بمرجعيته الاوروبية من قبل الى الاوروبيين، فان العالمية Universal التي يعنيها الاسلام تختلف كل الاختلاف عن هذا المعنى، فالاسلام لايستهدف الاحتلال او الهيمنة، ولكنه يعترف بالتباين والتنوع والتكامل بين الامم والشعوب والمجتمعات والافراد مصداقا لما جاء في القرآن الكريم (يا أيها الناس ان خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا، ان اكرمكم عند الله اتقاكم) سورة الحجرات 131.

والاسلام بهذا لايكره احدا على اعتناق المبادىء التي جاء بها، ولكنه يطرحها امام الانسان ليعمل فيها عقله فيقبلها او يرفضها، فلا اكراه في الدين، ولاقمع الحرية الراي، ولا اغتصاب للعقول، ولا تقييد لحريات الآخرين في اختيار انماط الحياة التي تناسبهم وتتوافق مع احتياجاتهم، فهذا الدين لم يجبر رجاء جارودي او محمد علي كلاي على اعتناقه، ولم يضغط على جلك بيرك او موريس بوكاي او توماس ارنولد للاشادة به، كما انه لم يرسل جنودا تحمل الاسلحة والذخائر الى اواسط اسيا ومناطق القوقاز والتبت وبروناي والفلبين لبسط نفوذه وفرض افكاره على اهل هذه البلاد، لان هذا الدين يشترط للدخول فيه ان يتم ذلك بحرية كاملة بعيدا عن كل صنوف القهر الفكري الذي مارسته الكثير من الايديولوجيات الاخرى.

وعلى الرغم من ان الدعوة التي حملها محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم تتوجه الى العالم وتخاطب جميع الامم والافراد، الا انها دعوة تقوم على الاخوة بين

العولمة

من الناحية الثقافية

العالم

العولمة

من الناحية الثقافية

العالم

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	امريكا _ اوروبا : العولمة والعولمة المضادة	سعيد الاوندى	(مجلة) السياسة الدولية	١٤٢	اكتوبر ٢٠٠٠	٨٣
٢	حديث النهايات	عبد المحسن بن منصور	(مجلة) قرطاس	٥٨	نوفمبر ٢٠٠٠	٨٦
٣	حول الثقافة والعولمة	حسين عباس	الحياة	١٣٧٨٨	٢٠٠٠/١٢/١١	٨٩

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	سعيد اللاوندى
الموضوع الفرعي :	من الناحية الثقافية : العالم	رقم العـــدد :	١٤٢
المصـــدر :	(مجلة)السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	اكتوبر ٢٠٠٠



أمريكـــا - أوروبـــا

العولمة، والعولمة المضادة!

د. سعيد اللاوندى

المحقق أن الأوروبيين لن ينسوا الإهانة التى خصهم بها هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى السابق عندما قال ذات يوم : فى كل مرة أسمع فيها حديثاً عن أوروبا، أتساءل : ترى بمن اتصل؟!

ولا الإهانة البالغة الأخرى التى تركت غصصا مؤلمة فى الحلوق، عندما قال وزير أمريكى فى شماتة على هامش اجتماعات الدول الصناعية السبع الكبرى (كان ذلك فى مدينة ليون الفرنسية عام ١٩٩٦). خير لأوروبا أن تنشغل بصناعة الجبن من أن تبحث عن منافس للدولار العظيم!

ولاشك أن الرسالة التى تريد أن تبعث بها الولايات المتحدة الى الأوروبيين واضحة لا لبس فيها وهى أنه "لا قوة عظمى فى عالم اليوم إلا القوة الأمريكية، وفى أوروبا العظمى" التى يتحدثون عنها سوى أضغاث أحلام، وهيهات لهذا المدعو "يورو" - العملة الأوروبية الموحدة - أن تقوى على الوقوف فى وجه الدولار .. فأين هذا الضعيف الصغير، ذو القدمين المهزوزتين من هذا العملاق الجبار الذى يبلغ بقامته المديدة عنان السماء.

والحق أن الأوروبيين يعترفون فى مرارة بأن العصر الذى نعيشه هو عصر الهيمنة الأمريكية التى تكرست بعد سقوط حائط برلين فى عام ١٩٨٩-واستقالة جورباتشوف وانهيار الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر ١٩٩١، ونهاية عالم القطبية الثنائية، ولا يفرقون بين مصطلحى "العولمة" و "الأمركة" قبل وزير خارجية فرنسا (هوبير فيدرين) الذى يؤكد ترافق المعنيين (أو المصطلحين) ويشبه الولايات المتحدة بالسمكة الكبيرة التى تسبح فى حرية وتسيطر - كسيد - على مياه العولمة. ويرى فى كتابه "رهانات فرنسا فى زمن العولمة" أن العولمة الشاملة ليست حصيلة خطة أمريكية حتى وإن دفعت اليها كبريات الشركات الأمريكية واستفادت منها، باعتبار أن أمريكا تواصل سياستها التجارية (سياسة الباب المفتوح) التى كانت لبريطانيا العظمى فى القرن التاسع، وحققت امتيازات هائلة لأسباب كثيرة منها : قامتها الاقتصادية العملاقة، ثم أن العولمة صنعت بلغتها، ونشأت حول جملة من المبادىء الاقتصادية الحرة (التى هى مبادئها فى الأساس)، ولهذا فالأمريكيون يفرضون قوانينهم وتشريعاتهم الكثيرة (التقنية والقضائية) لأنهم دعاة الفردية وحرية السوق.

ويؤكد الوزير الفرنسى أن العولمة ليست حديثة، لأنها نفذت (قديما) من روح الغزو (أو الفتح) ومن ثورة التكنولوجيا، وإذا رجعنا الى الوراء حيث تاريخ الحروب الصليبية فسنجد أن المد الاستعمارى الأوروبى على كل القارات بدءا من القرن الـ ١٦ ،

الموضوع الرئيسي : العولمة — اسم كاتب المقال : سعيد الاوندى

الموضوع الفرعي : من الناحية الثقافية : العالم — رقم العـــدد : ١٤٢

المصـــدر : (مجلة)السياسةالدولية — تاريخ الصـدور : اكتوبر ٢٠٠٠

كان إيذانا ببدايات العولمة التى نراها تتقدم وتنتصر حتى أصبحت أكثر قربا منا عبر أدائها الناجح، وهى التقدم التقنى الملموس فى وسائل النقل والاتصال من البوصلة الى الصاروخ ومن التلغراف الى الانترنت. إلا أن الولايات المتحدة بامتلاكها للذراع التكنولوجية الحديثة والمعقدة من ناحية، وبقوانين الاقتصاد الحر من ناحية أخرى استطاعت ان توظف هذه العولمة لمصلحتها، بل وتقوم بإلباسها ثوبا أمريكيا حتى أصبحت الأمركة/العولمة صنوين أو وجهين لعملة واحدة.

وقد ساعد فى ذلك أنه بعد انهيار حصون الاتحاد السوفيتى وغياب المنافس القوى لاقتصاد السوق وعدم وجود النموذج المقابل (فالصين ليست هذا النموذج على كل حال) لم يعد بوسع أحد الإنكار بانه يوجد منذ الآن فصاعدا قطب عالمى مسيطر هو (الولايات المتحدة) وهو حال غير مسبوق فى التاريخ – إذ لم يحدث أن ظهرت امبراطورية وحيدة استطاعت أن تهيمن على العالم أجمع بما فى ذلك الخصوم، مثل الولايات المتحدة اليوم.

وإزاء ذلك، كان طبيعيا أن تشعر أوروبا على وجه الخصوص (وهى الطامحة أبدا الى أن تكون قوة عظمى) بالتقزم أو الضآلة بجوار العملاق الأمريكى. ولذلك انتهجت سياسة مزدوجة حدها الأول هو الوقوف فى وجه الهيمنة الأمريكية سرا وعلانية، والحد الثانى هو "أوربة" العولمة بمعنى اعطائها طعما ولونا ورائحة أوروبية.

وقد تبدت هذه السياسة فى جملة من المواقف فى السنوات الماضية، فها هو الرئيس الفرنسى (جاك شيراك) يعلن فى أول زيارة قام بها الى الولايات المتحدة عقب تسلمه مقاليد السلطة فى قصر الإليزيه : "أنه ليس من المعقول أو المقبول أن نتخيل أن تكون الإرادة والقرار لأمريكا دائما، بينما تقوم أوروبا بدفع فاتورة الحساب !

ولعل هذا الرأى الرئاسى الفرنسى هو الذى يفسر لنا مغزى ما صرح به وزير الخارجية (هوبير فيدرين) من أن الدبلوماسية الفرنسية تعطى أولوية قصوى فى القرن الـ ٢١ لمواجهة الاحتكار الأمريكى.

وقال ان الاتحاد الأوروبى (وهو الفكرة المناوئة للنفوذ الأمريكى) مثال لا سابق له فى التعايش الإرادى بين الأمم والدول، وأن فرنسا ناضلت نحو ٤٠ عاما من أجل أوروبا الموحدة، ولذلك فهى ترفض أن يختزل كل هذا الجهد فى أن يصبح مشروع أوروبا الموحدة مجرد (سوق حرة). فاليورو ينبغى أن يكون برهانا على القوة الفيدرالية لأوروبا، وأداة التوازن فى اللعبة الدولية التى يسيطر عليها الدولار).

وحدث – فى ذات الوقت – أن اتسعت دوائر الرفض للأمركة أو العولمة على الطريقة الأمريكية، فى كل أنحاء أوروبا، فانتشرت موجات النقد للنموذج الأمريكى فى كل مكان وكتب المتظاهرون على حوائط المدن الأوروبية الكبرى Yankee Go Home.

كما ظهرت طروحات نظرية عديدة تطالب الاتحاد الأوروبى بأن يعتمد على نفسه فى تقديم "خيار أوروبى" يضاهى العقيدة الليبرالية الأنجلوسكسونية المتطرفة لمواجهة الأمركة بآثارها وسلبياتها المدمرة مع أهمية أن يحظى هذا الخيار الأوروبى بتأييد مواطنى دول الاتحاد الأوروبى.

كما كان للاضطرابات العمالية الواسعة التى شهدتها فى السنوات الماضية – بعض الدول الأوروبية – مثل فرنسا، وألمانيا، وبلجيكا، وإيطاليا، معنى واحد هو "لا للأمركة".

وحتى الأشياء ذات الدلالة أن أحد أقطاب اليمين الفرنسى (وهو جاك توبون) ووزير العدل الأسبق وضع كتابا فى أوائل الثمانينات بعنوان "فرنسا المستعمرة" (بفتح الميم)، وأضاف الى العنوان الرئيسى عنوانا فرعيا هو "هل الأمركة قدر فرنسا"؟ ويؤكد فيه أن الخطر الحقيقى هو الإمبريالية الثقافية الأمريكية.

أما زميله جاك لانج أشهر وزراء الثقافة الاشتراكيين فى فرنسا فقد دعا فى مؤتمر نظمته اليونسكو فى مكسيكو سيتى الى حرب صليبية ضد الاستعمار الأمريكى المالى والثقافى، وفى العام الماضى ١٩٩٩، وعندما قبض البوليس على جوزيه بوفيه أحد أشهر معارضى العولمة الأمريكية، وزعيم فيدرالية المزارعين فى أوروبا بتهمة تحطيم واحد من محلات ماكدونالد الأمريكية فى مدينة ميو الفرنسية، بادر جاك لانج بالاتصال بفرنسوا ديلور (مساعد جوزيه بوفيه) ، وأكد له دعمه لمطالبهم مؤكدا أنهم على حق فى أن يربطوا بين الثقافة والزراعة وباقى المجتمع.

وفى ألمانيا انشغلت المراجع الثقافية لفترة طويلة بظاهرة دخول العبارات الأمريكية على اللغة اليومية للمواطنين حتى العاديين منهم.

وفى هذا الاتجاه كثرت الانتقادات للعولمة الأمريكية التى ستؤدى الى مجتمع الخمس الثرى وأربعة الأخماس الفقراء بمعنى أن ٢٠٪ من السكان العاملين ستكفى فى القرن الواحد والعشرين للحفاظ على نشاط الاقتصاد الدولى، أى لن تكون هناك حاجة الى أيد عاملة أكثر من هذا (خمس قوة العمل تكفى لانتاج جميع السلع وليس حاجات المجتمع الدولى من الخدمات).

وللإنصاف يجب أن نذكر أن الخوف من (أمركة) العالم ظل يشغل الأوروبيين خصوصا بعد أن تبين أن الحياة الغربية أصبحت أمريكية أكثر منها أوروبية. فالأشرطة السينمائية الأمريكية على سبيل المثال تهيمن على أذواقهم الأوروبية بحسب استطلاع للرأى كشف أن ٩٠٪ من الألمان يفضلون السينما الأمريكية و ٨٧٪ من البلجيك، و ٨٣٪ من الإيطاليين.

وأيا كان الأمر، وعلى الطرف الآخر، يعتقد الأمريكيون اعتقادا راسخا بأن العالم بقضه وقضيضه لهم، وتمتلئ

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	سعيد اللاوندى
الموضوع الفرعي :	من الناحية الثقافية : العالم	رقم العدد :	١٤٢
المصدر :	(مجلة)السياسةالدولية	تاريخ الصدور :	اكتوبر ٢٠٠٠

رؤوسهم بأفكار منها : أن الله أعطاهم الثروة وساعدهم فى الانتصار على جميع الأعداء لأنهم يستحقون ذلك وما عداهم ليسوا إلا البرابرة والشيوعيين الذين يمثلون امبراطورية الشر!

وانطلاقا من هذه الرؤية الذاتية "يرى قادة أمريكا أنهم أصحاب رسالة" تقود العالم نحو الحرية والرخاء على طريق الفضيلة فيتحدث جنجريتش رئيس الأغلبية الجمهورية فى الكونجرس الأمريكي فى ٢ مارس ١٩٩٥ عن سمو ورقى العنصر الأمريكي وأحقيته فى الهيمنة على العالم .. ومما قاله:

"إن القيم الأمريكية منتشرة فى العالم أجمع والتقنيات الأمريكية نقلت أنماط الحياة الى مستوى آخر، وكانت العامل الأول فى العولمة اليوم، وقواتنا العسكرية موجودة على كوكب الأرض، وتلبى طلبات الحرية والديمقراطية" "وبدون القيم الأمريكية فإن العالم سيعيش فى بربرية وعنف وديكتاتورية".

والسيدة مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية عبارة شهيرة فى هذا الصدد تقول : إن أمريكا هى (الأمة - الضرورة) وهى صاحبة المسئوليات العالمية، والمستعدة لعمل كل شيء وقتما تريد، وليعلم الجميع أننا نفعل ما نريد ونغير ما نشاء ولا تقف فى طريقنا عقبات لأن العالم لنا، العالم للأمريكان !!

وكم تثير هذه العبارات التى لا تخلو من غطرسة - بحسب صحيفة لوموند دبلوماتيك - حفيظة الأوروبيين الذين يرون أن الهيمنة الأمريكية لا ينبغى أن تكون قدرا محتوما. وعلى أمريكا أن تفهم منذ الآن فصاعدا أنها لن يكون بمقدورها أن تفرض قوانينها على القارات الخمس ووفقا لمصالحها فقط، كما لن تكون (شرطى العالم) فى مناطق الصراعات والأزمات الى الأبد.

ومن الخطأ تصور أن العالم سيكون محكوما عليه فى القرن الـ ٢١ بأن تتكلم شعوبه اللغة الإنجليزية - الأمريكية التى لا يتحدث بها سوى ٤٧٨ مليون شخص فقط، بينما يتحدث ٣٩٢ مليونا اللغة الأسبانية و ٢٨٤ مليونا يتحدثون اللغة الروسية و ٢٢٥ مليونا يتحدثون اللغة العربية، و ١٦٠ مليونا يتحدثون الفرنسية و ١٢٠ مليونا يتحدثون اليابانية.

وفى اطار مواجهة الهيمنة الأمريكية يطرح نفر من قادة أوروبا جملة من الأفكار منها أن أوروبا بحكم تاريخها هى الأجدر أن تبلغ بقيمها وقوانينها ورؤاها الآفاق وليس أمريكا (التى كانت يوما ابنة لأوروبا!).

فيذكر المستشار الألمانى شرودر أن القيم الأوروبية تختلف عن القيم التى تحكم المجتمع الأمريكي ويشير الى أن النموذج الاجتماعي والاستقرار الاقتصادى فى أوروبا لا يوجد مثيل له فى الولايات المتحدة، ويرجع شرودر سمو النموذج الأوروبى فيقول : أثناء الاحتفال بمنح الرئيس الأمريكي كلينتون جائزة شارلمان فى مايو ٢٠٠٠ : أعتقد أن النموذج (أو المثال) للميثاق الأوروبى الذى يهدف الى المواءمة بين الاستقرار الاقتصادى والرفاهية الاجتماعية يفوق أى مثال آخر فى أمريكا، بل وهو أرفع شأنا على المديين القصير والطويل، من المثال الأمريكي.

ولعل الوزير الفرنسى السابق (فرنسوا فيون) هو أفضل من تحدث - بلغة واضحة عن خطة أوروبا لتحديد ذاتها، فطالب فى كتاب بعنوان "أمريكا سيدة العالم" بأن تنهج أوروبا نهجا خاصا من أجل ترويج قيمها فى أنحاء العالم (بمعنى عولمة القيم الأوروبية) انطلاقا من استثمار أجواء العولمة الأمريكية الراهنة وليس مكافحتها بطريقة دون كيشوت مع طواحينه الهوائية، والإيمان بأن العولمة ليست أداة شيطانية فى يد أمريكا، وإنما هى واقع اقتصادى وتكنولوجى، ومن ثم على أوروبا أن تستغل هذه العولمة لكي تصبح سلاحا فى يدها.

ثم التفعيل السياسى والعسكرى للاتحاد الأوروبى كنموذج للقوة، وأخيرا عدم اعتبار قوة أمريكا المشجب الذى يعلق الأوروبيون عليه كسلهم وتباطؤ حركتهم، فأمريكا ليست مسئولة عن الضعف الأوروبى وهو ما يستلزم أن تبادر أوروبا بوضع الشروط الجديدة التى تضمن لها التأثير السياسى والاقتصادى والثقافى فى القرن الجديد.

بهذا وحده يمكن لأوروبا أن تواجه العولمة الأمريكية بعولمة أوروبية من نوع مغاير.

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	عبد المحسن بن منصور
الموضوع الفرعي :	من الناحية الثقافية: العالم	رقم العـــــدد :	٥٨
المصـــــــدر :	(مجلة) قرطاس	تاريخ الصـدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

حديث النهايات

فــتــوحـــات العـــولـمـــة ومـــآزق الـهــويـــة

حديث النهايات ـ فتوحات العولمة ومآزق الهوية، علي حرب، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب 2000، 203 صفحة

عرض: عبدالمحسن بن منصور الخميس

هناك ظاهرة جديدة قادمة ـ أو نعيش جزءاً منها كما يرى بعضنا ـ وهي العولمة وثورة المعلومات، وثمة فاعل بشري جديد أخذ في التكون، يفكر ويعمل بقدر ما يصنع الواقع، ومن المؤكد أن هناك تغيرات وتحولات بسبب سيل العرم هذا، فما حال الهوية الثقافية؟ وما دور النخبة المثقفة؟ وما الموقف من قضايا كثيرة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان؟ وكيف سيكون المستقبل مع هذه العولمة القادمة؟ وإلى أي حد سيزدهر حديث النهايات؟ أجوبة هذه الأسئلة وغيرها يدور حولها محتوى كتاب «فتوحات العولمة ومآزق الهوية» لعلي حرب، بأسلوب يغلب عليه الإسهاب والتكرار مما يجافي تسلسل الأفكار، واصفاً الواقع أكثر من وضع حلول تساهم في التخفيف من الآثار الجانبية لهذه الظاهرة، مبشراً ببعض السلبيات والآثار في الهوية الثقافية، دون إبداء حماسة كافية للدفاع عنها، أو الغيرة عليها فالكتاب يصل في النهاية إلى التأكيد أن العولمة سوف «تولد كثيراً من التفاوت في الثروة والمعرفة والقوة بين المجتمعات الغربية وبقية المجتمعات، ولا مجال لمجابهة هذا الواقع برفض العولمة ولا بالتصفيق لها، بل بابتكار المعادلات الوجودية والصيغ الحضارية، التي تمكن أصحابها من تشغيل عقولهم وسوس هوياتهم وإدارة واقعهم، بصورة يحولون بها مواردهم ومعطيات عصرهم إلى طاقات غنية ومشروعات مثمرة».

وقد جاء الكتاب في أبواب ثلاثة، تطرق الباب الأول إلى نقد الهوية، أما الباب الثاني فقد ناقش العولمة ورهانات المستقبل، في حين دار الحديث في الباب الثالث حول حديث النهايات.

نقد الهوية:

يرى المؤلف بداية أن مشكلة الهوية الثقافية تكمن لدى أهل الهوية وحسابها من النخب المثقفة، لا في قوى العولمة، أو غزو الأمركة، فالذين يتحدث ـ المؤلف ـ بلغة أيديولوجية نضالية، التي هي لغة الدعاة، الذين يشتغلون بحراسة الأصول والعقائد، أو الدفاع عن الهويات والثوابت.

ويخفف من تطرفه هنا بالإشارة إلى أهمية هذه المهمة، وإن لم تكن المهمة الأصلية عنده. كما يؤكد أن المهمة الآن لم تعد العمل على تغيير العالم بعد أن انشغل الفلاسفة بتفسيره على رأي ماركس، ولا هي بالمقابل تفسير العالم بعد فشل محاولات التغيير، كما يقول الباحثون أمثال «بول أرمرود» إن كل مقاربة هامة للعالم تسهم في تغييره، وكل إنتاج أو إبداع يسهم في تغيير الواقع، وهذا لا يعني أن المجتمع تغيره الأفكار والنظريات بصورة فوقية أو بعقلية نخبوية، وإنما التغيير هو عمل يومي أو جهد حثيث ومراس دائب، وبمعنى أدق فإن المجتمع يسهم في تغييره الذين لا ينخرطون عادة في مشروعات التغيير، في حين أن المجتمع يتغير بخلاف ما يريد له أصحاب المشروعات والنظريات والنماذج.

والمشكلة لم تعد الآن هي تغيير العالم، ذلك أن العالم يتغير بصورة متسارعة، وتتغير معه «جغرافية العقل وعلاقات القوة، ونمط العيش ومنظومات التواصل» وهذا يولد تحديات تواجه الهويات الثقافية والأفكار الكبيرة. ويبرز هنا سؤال هو: من يصنع العالم اليوم؟ وكيف يُصنع ويتشكل؟ والمؤلف يرى أن هذا السؤال ليس مطروحاً على المثقفين وحدهم «لأن ما جرى من تكسرات وانهيارات في الأحلام والمشروعات، وما يجري الآن من تحولات في البنى والعقليات يشهد على أن المثقفين والدعاة لم يعودوا يملكون مفاتيح النهوض والتقدم والتغيير»، فالعالم لا يصنعه المثقفون المشرفون وحدهم، وإنما تصنعه كل القوى الفاعلة فيه».

وبعد أن يدلل على أن ثمرة عقود من ممارسة الوصاية من قبل النخبة المثقفة على الهوية والأمة هي الخيبات وحشية ونزاعات دموية، يرى أن الإمكانية المتاحة والمثمرة هي إخضاع خطاب الهوية للنقد، وتغيير نمط التعامل مع هوياتنا، بحيث نقيم مع الأصول والثوابت علاقة متحركة وتحويلية، فنحن لا نحتاج ـ على حد رأيه ـ إلى الدفاع عن هويتنا، بقدر ما نحتاج إلى عمل نتجدد به بقدر ما نزداد تجذراً، فقد أمسى الدفاع عن الهوية هو العائق والمأزق، والمطلوب تجاوز الثنائيات الخانقة المرتبطة بمسألة الهوية كثنائية التراث والحداثة أو الخصوصية والعالمية، فنحن نخشى على الهوية والوعي والثقافة من التسطيح والغزو، في حين أن ما يحدث لا مناص منه، والأجدى قراءة الحدث لا بلغة الرجم واللعن، بل بلغة الفهم والتشخيص، وتحويله إلى فكرة خصبة ومجال تواصلي.

والفرق بين ما يجري عندنا وما يجري في العالم الغربي، أن ممارسة النقد الذاتي عندهم تتيح تجديد الثقافة وإثراء المعرفة، بقدر ما تتيح إنماء الثروة وإعادة بناء القوة، بينما يجري الأمر لدينا أننا نهلل لمن يدافع عن ضعفنا ويعمل على إدامة عجزنا، دون أن يشير المؤلف إلى أي حد يجب أن نقلد فيه الغرب في تجديد الثقافة، وما الأدوات التي يمكن تفكيكها في ثقافتنا وهويتنا.

والآن تفرض العولمة نفسها على أهل الثقافة والفكر، وما قالوه عنها يتميز بالتعارض في المواقف نتيجة الاختلاف في القراءة والتشخيص، فهناك من يتحدث بلغة الصدمة والإحباط، ومقابل ذلك من يسبح باسم العولمة، متوهماً أنها ستحل المشكلات وتقضي على الآفات، والأجدى قراءتها

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	عبد المحسن بن منصور
الموضوع الفرعي :	من الناحية الثقافية: العالم	رقم العـــــدد :	٥٨
المصـــــــدر :	(مجلة) قرطاس	تاريخ الصــدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

قراءة فعالة بمنطقها الحدثي وبعدها الوجودي، فهي ليست جحيماً، ولكنها ليست الفردوس الموعود، إنه مع العولمة يتغير مشهد العالم، وثمة اختراق للمجتمعات والثقافات، ولكن هل تشكل العولمة خطراً حقيقياً على الهوية الثقافية؟ ويعد أن يسرد المؤلف مواقف أصحاب كثير من المرجعيات الفكرية ورؤيتهم، يؤكد أن الجميع يحاربون العولمة بالمطالبة بالعودة إلى الوراء، بل إن هناك من يرى أن الثقافة هي الجبهة الأخيرة للدفاع، ولذا ينبغي المحافظة عليها من عدم الاختراق، والنتيجة محافظة عاجزة، ومقولات هشة، أوصلت المثقف إلى فقدان المصداقية والفاعلية.

ويوضح المؤلف أنه لا جدوى من التعامل مع العولمة بفكر أحادي أو عقل أيديولوجي، بل المطلوب العمل على إعادة ابتكار المفاهيم بما يتيح نسج علاقات جديدة مع الغير، كما أن العولمة لا تعني توحيد العالم ثقافياً بالقضاء على الخصوصيات الثقافية، «بل سيبقى المجال مفتوحاً أمام التكوثر المعرفي والتباين الدلالي والتنوع البشري الخلاق»، إضافة إلى أن نقد النخبة لا يعني التصفيق للعولمة، ذلك أن لها سلبياتها شأنها شأن أي حدث، غير أن ذلك لا يعني أن بالإمكان نفي ما يجري من وقائع مرتبطة بالعولمة، وإنما الممكن المشاركة في الحدث لكي يكون جزءاً من قوى العولمة، بما يحقق من منجزات.

إن قراءة الخطاب الثقافي للعولمة قراءة طوباوية تقوم على نفي الحدث والتنكر للإنجازات، هي قراءة رجعية، لأن أهلها يحكمون على ظاهرة العولمة بما قبلها، لاشك أنه مع العولمة لن تعود الهويات الثقافية كما كانت عليه من قبل، ولكن المحافظة لن تحقق سوى فقدان ما نريد المحافظة عليه، والأجدى التفكير بلغة الفهم ومنطق الخلق والإنتاج، لإعادة ابتكار هويتنا من جديد. وفي الوقت نفسه يرى المؤلف أنه إذا كان المقصود بالهوية الثقافية تلك المنظومات العقائدية للأحزاب الإسلامية التي تمارس وصايتها على الحقيقة والشريعة فإن أفضل ما تفعله العولمة هو فسح المجال لتفكيك تلك الهويات المتحجرة، كما يرى أنه إذا كان المقصود بالهوية الثقافية، الاتجاهات الأيديولوجية، فإنها قد وصلت إلى مأزقها وأثبتت فشلها.

وقد تطرق المؤلف - خلال حديثه عن نقد الهوية - إلى علاقة العودة بالرؤية الإسلامية، والنزعة الإنسانية والعالمية، فهو يرى «أن الذين يعتقدون العولمة والثقافة الغربية، إنما يفعلون ذلك في سياق دعوتهم إلى أنسنة العولمة أو روحنة الغرب من خلال الرؤية الإنسانية للعالم أو من خلال القوة الروحية للإسلام، بل إن منهم من يذهب إلى استبدال العولمة القائمة بعولمة الإسلام النابعة من رسالته الإنسانية ذات العالمية الفريدة».

ويتساءل المؤلف: هل نحن مؤهلون لإلقاء دروس في الإنسانية على الغرب أم أننا نحن الذين يجدر بنا أن نتعلم منه ونفيد من تجاربه وإنجازاته؟ فيشير كثيراً من القضايا مثل تحرير المرأة، والمجاعة التي يعيشها بعض أجزاء العالم الإسلامي، والحروب التي يخوضها المسلمون، يتفق القارئ معه في بعضها، ويختلف في بعضها الآخر، ليصل إلى قناعة بأننا عاجزون عن الاضطلاع بمهمة أنسنة العالم، مالم نشتغل على إنسانيتنا الحالية، لتغييرها وإعادة تشكيلها، وأول ما يقتضيه ذلك هو إلغاء



استراتيجية الرفض المتبادل التي يمارسها أهل المذاهب والطوائف تجاه بعضهم البعض، والاستفادة من الغرب في كيفية تعامله مع ذاته وطريقة تدبره لأزماته.

العولمة ورهانات المستقبل:

تتحول الأرض مع العولمة إلى قرية كونية صغيرة، فالعولمة ظاهرة جديدة على مسرح التاريخ العالمي تنقلب معها الأولويات وتتغير خارطة العلاقات بكل شيء».

يعقد المؤلف مقارنة بين العولمة والعالمية، المختلفتين في المفهوم، ويشير إلى أن الفارق المهم بينهما هو من حيث العلاقة بالواقع، فمع العالمية يتحول العالم إلى مجرد فكرة، من خلال محاولات فكرنة العالم المركب أو أدلجة الواقع الحسي، أما العولمة فإنها تقيم علاقة مغايرة مع الواقع، فهي تصطنع واقعاً جديداً عبر الحواسيب وبنوك المعلومات التي يتحول معها كل معطى حسي أو دعني إلى كائن رقمي.

إن دعاة التحرير وقادة الثورات والمنظرين العقائديين قديماً وحديثاً يتناولون الظاهرات الحضارية والكيانات الثقافية من خلال مقولات الاستعمار والإمبريالية والغزو، والعولمة من بينها، وهذا اختزال وتبسيط للحضارات، وسيفشلون في مناهضة العالمية كما فشلوا في محاربة الاستعمار والإمبريالية.

إن العولمة حدث كوني له بعده الوجودي، خلق واقعاً تغير معه العالم عما كان عليه، على أكثر من صعيد، فعلى صعيد الاقتصاد فإن الناخب الأكبر ليس المواطن بل السوق، والحاكم الفعلي ليس رجل السياسة، بل المسيطر على الأسواق المالية والشبكات الإعلامية، وإذا كانت الديمقراطية تتراجع في البلدان الغربية فإن المؤسسات الديمقراطية في البلاد العربية ليست موجودة إلا لكي تنتهك، لذا فإن مطالبة المثقفين بالأخذ بالخيار الديمقراطي فقد مصداقيته، وإدارة البشر في عصر العولمة تتطلب ابتكاراً سياسياً جديداً يتلاءم مع التغير في نمط السلطة، وهكذا أيضاً على صعيد الأمن الذي تغيرت فيه الأمور مع تغير الزمان، وأصبح حديث المثقفين عن تعبئة الجماهير الشعبية لمقاومة الإمبريالية العالمية حديث خرافة.

كما أن الثقافة تنالها العولمة، بما يؤدي إلى عولمة المعرفة، وإلى تحول الهوية إلى أسطورة، وسوف تنبثق مع العولمة أشكال جديدة من التفكير والعمل وأنظمة مغايرة من التواصل والتبادل.

إن الذي يحاول أن يقرأ ما يحدث يجد أن العالم يتوحد بقدر ما ينقسم ويتشتت، فهو يميل إلى الوحدة على الصعيد الحضاري، ويبدو ممزقاً على صعيد الخصوصيات الثقافية والقومية، وهكذا نجد أن آليات التحضر وقوانين السوق توحد البشر، فيما تفرقهم التراثات والهويات الثقافية.

ولا يلبث المؤلف إلا أن يؤكد مرة أخرى - كما أكد ذلك أكثر من مرة - أن العالم لن تسيطر عليه ثقافة واحدة ووحيدة، كما يقول فوكوياما، ولن يتكون أيضاً من ثقافات منعزلة حسب ما يراه هنتنغتون، «فلا وجود لهوية ثقافية من غير تلاقحها مع سواها من الهويات والثقافات». وشأن الثقافة الحية دائماً القدرة على التجدد والازدهار، والممكن والمأمول في ثقافتنا العربية قراءة ما يحدث حتى لا يجرفنا الحدث وتدهشنا الوقائع، وأن الثقافة الأكثر فاعلية اليوم لم تعد ثقافة الكتاب والصحيفة، بل ثقافة الصورة والمعلومة. ويثير المؤلف تساؤلاً مفاده: هل حقاً ثمة خطر يحدق بالثقافة والهوية والذاكرة من

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	عبد المحسن بن منصور
الموضوع الفرعي :	من الناحية الثقافية: العالم	رقم العـــــدد :	٥٨
المصـــــدر :	(مجلة) قرطاس	تاريخ الصـــدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

قبل العولمة والتلفزة؟ لأن ذلك ما يخشاه حراس الهويات والعقائد وحماية التراث والذاكرة، وفي معرض الإجابة عن هذا التساؤل يشير المؤلف إلى «ان حصيلة المشروعات الأيديولوجية المختلفة أو المتعالية هي أن العالم العربي قد تغير بعكس ما أراد له المثقفون».

إن ثقافتنا السائدة لا تتيح لنا أن ندير خلافاتنا بطريقة سلمية تفاوضية مثمرة، ليس فقط على القضايا المختلفة فيها، بل على القضايا المتفق عليها، لذا يتخوف المؤلف من رغبة الغرب في بقائنا على ما نحن عليه من المحافظة، حتى لا تتغير موازين القوى بيننا وبينه، وبناء عليه يرى المؤلف ان الأجدى ثقافياً والأخصب فكرياً العمل على تفكيك بنيتنا الثقافية وأنظمتنا الفكرية لكي نتحرر من أوهامنا عن قضايا أربع هي الفكر والثقافة والمثقف والإنتاج الثقافي.

ينصب المثقف نفسه قيماً على شؤون الثقافة والهوية والذاكرة حماية لها من العولمة والتلفزة والحداثة، «والأولى به أن يعمل على نقض عدته الفكرية وتحديث معطياته الثقافية، إذا شاء أن يكون فاعلاً في صناعة المشهد عبر إنتاجه الفكري والثقافي»، وثمة فريق من المثقفين يتحدثون عن تراجع الثقافة تجاه منطق السوق وغزو السلع، «وهذه خدعة من خدع المثقفين، ذلك أن الثقافة هي في النهاية صناعة وإنتاج»، ولقد تميزت الحضارة العربية بكونها حضارة سوق كما يشهد على ذلك سوق عكاظ، كما أن هناك أشياء يخشى منها المثقفون على الثقافة والفكر، هي وسائط الإعلام وقنواته، مع أنه لا فاعلية للأفكار إلا عبر الوسائط وتقنياتها.

وفي ختام حديث المؤلف عن الثقافة يرى أن الممكن «هو العمل على ابتكار إنسانية جديدة تتيح الموازنة بين الثقافة والحضارة وبين القيمة والأداة وبين الفكر والوسائط...»، إذ لم يعد في وسع المثقف ممارسة وكالته الفكرية عن المجتمع، لأن هذا الدور أنتج التفاوت والاستبداد والعزلة عن الناس والمجتمع.

يدور في الأذهان تساؤل مهم هو: هل تتراجع الكلمة أمام الصورة؟

والمؤلف يتصدى للإجابة عن هذا التساؤل بعد الحديث عن المراحل التي مر بها الكتاب من الوجهة التقنية، فهو يرى أن ثورة المعلومات تفتح آفاقاً جديدة ومتنوعة أمام الكتابة، لذا «لا خشية على الكتاب، فالكتب الإلكترونية لن تكتب نهاية الكتاب الورقي على ما أعلن بفزع كلاوس رينج في معرض فرانكفورت للكتاب، وإنما تغير دوره وتعمل على توظيفه بصورة مختلفة»، «وما يحتاج إليه الكتاب الآن ليس إبداء الحسرة عليه بعد إعلان وفاته، بل ابتكار مجالات ومهام وطرائق جديدة في قراءته واستثماره».

وللدلالة على بقاء الكتاب الورقي يستشهد المؤلف بما لاقاه كتاب «المثنوي» لجلال الدين الرومي المترجم جزء منه إلى الإنكليزية في الولايات المتحدة الأمريكية، كما يستشهد ببيل غيتس، فهذا الرجل الذي يعد من صانعي ثورة المعلومات ورموز العولمة، ينخرط في تأليف الكتب الورقية لشرح آرائه حول تجربته ومشروعاته وأفكاره.

«وفي الوقت الذي يعلن فيه موت الكتاب تفاجئنا الأخبار برواج كتب تحطم الأرقام القياسية في المبيع كما هو كتاب الشاعر الإنجليزي تيد هيوز الذي رحل مؤخراً والذي يتحدث فيه عن الأسرار المتعلقة بموت زوجته».

وينتقل المؤلف في كتابه من هذا إلى ما يسميه الطريق الوسط في عصر الوسائط، فهو يرى أن الأزمة الاقتصادية «تحمل أعلام الفكر على إعادة النظر في المدارس الاقتصادية والمذاهب السياسية بحثاً عن معالجات ملائمة وحلول ناجعة، تتجاوز التقسيمات الرائجة بين يمين ويسار أو بين ليبرالية واشتراكية». وهذه الفكرة ليست جديدة - كما يقول المؤلف - إذ جرى طرحها من قبل بعض الساسة والمنظرين، ولا يعني ذلك نهاية النظريات، ففي منطقة الوسط لا مجال للإلغاء أو الإقصاء، وإنما يتاح نشوء علاقات مغايرة بين الأنساق والمذاهب تستبدل بالاستبعاد والتناحر التنوع الخلاق والتفاعل المنتج.

حديث النهايات:

لم يعد العالم للوجود كما كان عليه، «فالطفرات والانفجارات في الأفكار والمفاهيم قد تضافرت مع الانفجارات التقنية والتحولات الحضارية، لكي تخربط خارطة العلاقات بالأشياء مفسحة المجال لولادة نمط جديد للوجود والتعايش بين البشر».

على صعيد الأفكار تخضع الحداثة للنقد، يرمي إلى «إعادة نظر جذرية في مسألة الحقيقة، هي في الوقت نفسه صوغ لعلاقة جديدة بين الفكر والواقع، تتجاوز ما استنفد من المقولات التي تشكل منها العالم الفكري للحداثة والقدامة إلى حد كبير» والتجاوز يعني الانتقال إلى منطقة فكرية جديدة، تمارس المشروعية المعرفية فيها، عبر شبكة من المقولات الجديدة.

وعلى صعيد التقنية ثمة تحولات كاسحة ومتسارعة تجري على المستوى الكوني، بفعل ثورة الاتصالات وانفجار المعلومات، تغير علاقة الإنسان بالواقع بقدر ما تفجر العلاقة بين العقل وأدواته أو بين الفكر ووسائطه. «وهذه الانفجارات التقنية تفعل فعلها الآن على سبيل الصدم والزلزلة للعقليات والبنى الحديثة أو التقليدية لدى النخب المثقفة من حماة الهوية أو، وهذا ما يفسر لنا النقاشات التي تحتدم بين أنصار الحداثة ونقادها حول كثير من القضايا، وهكذا فإن الطفرات المعرفية والانفجارات التقنية والانهيارات الأيديولوجية، قد أوجدت أوضاعاً جديدة تغير معها المشهد الكوني، إذ هي أحدثت تغيراً في خريطة الأشياء وتحولاً في مصائر الهويات، لذا وقف الحداثيون والتراثيون في جبهة واحدة ضد كل ما يسمونه خطر العولمة».

- والمؤلف لا يرى أن يكون مع أنصار العولمة أو أعدائها، بل يرى أن «الأولى تجاوز الصراعات الأيديولوجية والمواقف النضالية، للعمل على تشكيل عالم فكري جديد، تتغير معه عدة الفهم وأدوات الفعل والتأثير».

ويجمل المؤلف في مقاربته لمفهوم العولمة، على قراءة الأحداث والتحولات من خلال شبكة من المفاهيم هي: الفكر التركيبي، والأنا التواصلي، والمنطق التحويلي، والهوية المولدة، والمثقف الوسيط، والمجال الكوكبي، والإنسان الوسطي، ليصل إلى نتيجة مؤداها أن التغير في التعامل مع الفكر والعقل والهوية يقود إلى إعادة النظر في الدور المنوط بالمثقف الذي يمارس وصايته النخبوية، وبالتالي يرى المؤلف - أن مثل هذه المهمة النضالية قد فقدت مصداقيتها بفعل الانفجارات المعرفية وانهيار المشروعات الأيديولوجية الداعية إلى تغيير العالم، حيث لم يعد بإمكان فئة أن تحتكر المشروعية العليا، فالحراك والتغيير وإعادة البناء إنجاز حضاري جماعي، تساهم فيه كل الفعاليات والسلطات، ذلك أنه مع الدخول في عصر المعلومات تتشكل فئة جديدة من الناس يشتغلون بإنتاج المعلومة وإدارتها وهم «عمال المعرفة»، وولادة هذا الفاعل الاجتماعي تكتب نهاية المثقف النخبوي، ونهاية هذا المثقف تعني انحسار دور من أدواره، وشكل من أشكال التدخل في الشأن العام.

إن ما تتيحه موجات العولمة وما بعد الحداثة هو ولادة شكل جديد لوجود البشر وأنماط تعايشهم، ويختم المؤلف هذا الفصل بالحديث عن صفات الفاعل البشري الجديد والوسيط، كما يختم الكتاب بإيراد معجم للمصطلحات الواردة في الكتاب وشرح لها.

وختاماً، فإن هذا الكتاب على الرغم من عدم مراعاته للأمور الدينية في كثير من المعالجات والأطروحات، فإنه يحمل في طياته آراء جديرة بالمناقشة والتحليل، فهي آراء جديدة في قضية جديدة لم تتضح معالمها بشكل محدد وواضح ■

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	حسين غباش
الموضوع الفرعي :	من الناحية الثقافية-العالم	رقم العـــدد :	١٣٧٨٨
المصـــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٢/١١

ملاحظات على ضوء اجتماع وزراء الثقافة في اليونيسكو

حول الثقافة والعولمة

حسين غباش *

■ تتأكد الثقافة اليوم، اكثر من اي وقت مضى، كعامل اساسي، حاسم، لحماية الوجود الانساني الكريم في وجه العولمة الغازية. ويبدو واضحاً ان مسألة حماية الثقافة والتراث والهوية، هي الشرط الاول لحماية الانسان كوجود روحي وفعل ابداعي. ان تعميق الحوار حول العولمة ومخاطرها ادى الى انضاج النظرة وتأصيل الرؤية الى اهمية العامل الثقافي في الحياة الانسانية. وربما للمرة الاولى، ترتبط الثقافة، بشكل لا يقبل الفصل، بالكرامة الانسانية. فهي تمثل ثمرة الفعل الخلاق للانسان وابداعه. وأي محاولة لتهميش الثقافة، اي الثراء الانساني، فيها تحييد ومساس مباشر للانسان ذاته.

الانسان هو كائن ثقافي ايضاً. والعودة الى الذاتية الثقافية، هي الرجوع الى الخاصية الانسانية، الى خصوصية الذات الانسانية: رجوع الى الوجود والابداع الاول للانسان. وبهذا المعنى، بهذا البعد الروحي والاخلاقي، لا يمكن ان تمثل عودة بمفهومها الانغلاقي الضيق، بل على النقيض تماماً، ففي التأكيد على الذاتية الثقافية تأكيد متجدد على التعددية الثقافية بمفهومها العالمي الانساني. الذي هو التأكيد على العالمية، مقابل العولمة، بمفهوم المجانسة والتسطيح الثقافي. والأهمية المتزايدة لهذا التوجه، شبه الاستدراكي، تثبت في الوقت ذاته اولوية الثقافة على الاقتصاد، ولكن يبقى الترابط العضوي بينهما، في زمن العولمة والحداثة، من اكثر الثنائيات تعقيداً، واكثر الجدليات اشكالية.

فالاشكالية تكمن، اساساً، في ان الاقتصاد لم يعد اقتصاداً وطنياً مستقلاً ومحمياً، بل اضحى اكثر ترابطاً وتفاعلاً بالاقتصاد الخارجي، واكثر خضوعاً لشروطه. فقد الغت اتفاقية «الغات» كل الدفاعات والحواجز الحامية للاقتصاد والثروة الوطنية من تسلط العولمة. وقد انتقل الصراع، اليوم، الى الساحة الثقافية. اذ تبدو كأنها آخر قلاع الانسان وحصونه. والسؤال هو، كيف يمكن حماية السيادة الثقافية في غياب الاستقلالية الاقتصادية؟

وإذا كان من المحال، كما يبدو، الوقوف في وجه العولمة الكاسحة على الصعيد الاقتصادي والتجاري، يمكن، بالتأكيد، مواجهتها والتقليل من اضرارها من خلال صيانة التنوع الثقافي وتعزيزه. لذلك، فإن تقوية السياسات الوطنية، المتعلقة بكل أوجه الثقافة والابداعات، وتعزيز الهوية الوطنية، اضحت مسألة ضرورية لمواجهة تأثيرات العولمة السلبية المستقبلية على الانسانية. هنا تكمن ارضية الصراع الحقيقية اليوم. فبفضل العولمة الاقتصادية تحول العالم الى قرية صغيرة، كما يقال، مكونة من مركز اساسي واطرافه ومن عالم منتج سيد، وآخر تابع مستهلك. لكن بفضل العالمية الثقافية يبقى العالم متعدد القرى والعوالم، متعدد المراكز والاطراف متعدد الثقافات. وهذا هو مصدر الثراء العالمي بكل معانيه وتجلياته.

ليست الحداثة هي المستقبل، ولا العولمة هي مفتاح المستقبل. هي ربما مرحلة، او ظاهرة من ظواهره المتعددة لكن ليست المستقبل. الابداع الثقافي والخلق المتجدد هو دائماً مفتاح الغد. الابداع هو المستقبل. لذلك فإن حماية التراث، حماية التعددية الثقافية هو صون الانسان ووجوده. واخيراً، الانسان هو هويته.

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	حسين غباش
الموضوع الفرعي :	من الناحية الثقافية:العالم	رقم العـــــدد :	١٣٧٨٨
المصـــــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٢/١١

يبقى دائماً السؤال: ما العمل؟ الاجابة متعددة. ولأن العولمة ظاهرة سياسية واقتصادية وثقافية، لذا فهي شاملة، متعددة الأوجه والأشكال، والمستويات، وبالتالي شاملة التأثيرات. ولهذا فإن مواجهتها لا يمكن أن تكون على الساحة الخارجية. بل، أساساً، على الساحة الوطنية. فما هي، إذن، أصلب الأرضيات الداخلية؟ الاجابة، بالطبع، هي التراث المادي وغير المادي. هو المخزون الثقافي الوطني للشعوب وحضاراتها. وهو الإرث الروحي ايضاً. لذن، هو خطوط الدفاع الأخيرة وأرضية الاستمرارية في الوقت ذاته. فعلى السياسات الوطنية أن تأخذ صون هذا التراث على عاتقها، كمحور أساسي لاستراتيجيتها.

كما أن هناك اجماع اليوم، بأن مفهوم التراث قد تطور. لم يعد ذلك التعريف الماضوي الجامد. لم يعد دوره هو التعبير عن الماضي، بل يجب ادماجه في الرؤية المستقبلية. يجب أن يساهم في سياسات التنمية الوطنية العامة ويرشدها. بحيث يكون التراث ليس حاضراً في المستقبل، بل فاعل فيه. يجب أن يساهم في صياغة المستقبل ذاته.

والتراث، كونه التجسيد الحضاري للابداع الانساني، هو الرافع للنهوض والحضارة، وتهميش التراث فيه الغاء مسبق لبناء أي مشروع حضاري مستقبلي. فلا يمكن أن يقوم أي نهوض، أو أن تقف أي حضارة إلا على أرضيتها التراثية. لا يمكن إلا أن تكون التعبير عن هويتها وخاصيتها. وبالتأكيد، لا يمكن أن تكون مستوردة.

التراث، إذن، هو نافذة المستقبل. وعلى هذا النحو، يمكن أن نضمن استمرار التعددية الثقافية. وبذلك نضمن صيانة الهوية الوطنية. والتراث، كما نعلم، حاضر في كل جوانب الانسان وبيئته، بل في جوهر الوجود ذاته. وهو أحد أهم تعبيراته. والثقافة مرتبطة بالاستقرار بشكل مباشر. وثبات الإرث الثقافي يساهم في تعزيز استقرار المجتمعات. وحماية الإرث والثقافات الوطنية، بما تحمله من قيم بناء وتضامن، فيه حماية للسلام والتطور واستقرار الشعوب. وبهذا المعنى فإن اضعاف الثقافات والهويات الوطنية وتهميشهما، فيه بالضرورة اضعاف لأرضية الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلدان النامية. ومن المنطقي القول بأن توجهات العولمة، التي تلغي الاقتصاد الوطني - كمفهوم - وكأحد دعائم الهوية الوطنية والسيادة السياسية، تربك البناء الاجتماعي وتهز الثقافة الوطنية، ولا يمكن أن تساهم في ايجاد مجتمعات مستقرة، أو تؤسس لسلم وتضامن عالمي منشود.

من هنا، وفي هذا العالم الانتقالي، مطلع الالفية الجديدة، يتوجب على منظمة اليونيسكو أن تتحمل مسؤولياتها التاريخية حقيقة. ولكونها ضمير الانسانية، فهي مطالبة ليس بطرح الاشكاليات الفكرية والسياسية وغيرها فحسب، بل بتقديم العلاجات الضرورية لها. وهي، بالطبع، مطالبة بتعميق الحوارات العالمية حول التحديات التي تثيرها العولمة على كل الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ولكن عليها، ايضاً، وضع الخطط والسياسات لتعزيز التعددية الثقافية والتأكيد عليها. وهي مطالبة بإرشاد السياسات الوطنية لمواجهة تأثيرات العولمة في البلدان النامية. مطالبة، أخيراً، بحماية الإرث الانساني وهويته. هي، إذن، مناشدة للمساهمة في حماية الكرامة الانسانية من عبث العولمة.

• السفير المندوب الدائم لدولة الامارات لدى اليونيسكو.

العولمة

مخاطرها

العولمة

مخاطر العولمة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	فرص وتحديات العولمة	لويس حبيقة	السياسة الكويتية	١١٣٥٢	٢٠٠٠/٧/٧	٩١

الموضوع الرئيسي :	العولمة	اسم كاتب المقال :	لويس حبيقة
الموضوع الفرعي :	مخاطر العولمة	رقم العـــــدد :	١١٣٥٢
المصــــــدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٧/٧





بقلم الدكتور، لويس حبيقة

■ ينتهي القرن العشرون مع انصهار اقتصادي كبير ومنافسة قوية في كل القطاعات والدول، اي مع عـولمة متزايدة. فزاد حجم الاسواق وتقلصت المسافات واختلفت العقود وانخفضت كلفة النقل والتبادل، كما ظهرت اخطار وتحديات هائلة امام الشركات والمستثمرين مترافقة مع فرص لا سابق لها. وتدنى مثلا معدل التعرفات الجمركية على السلع الصناعية من 40 في المئة عند تأسيس منظمة «الغات» بعد الحرب العالمية الثانية الى 5 في المئة في الثمانينات والى اقل من هذا اليوم. ويمكن اخذ ثلاث مؤشرات كدلائل على ترابط الدول المتزايد بعضها ببعض وهي الزيادة السنوية لصادرات السلع، نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي، والهجرة من الدول النامية الى الصناعية. فصادرات السلع اليابانية زادت مثلا سنويا بنسبة 44 في المئة بين سنتي 1950 و 1973، مقارنة بـ 11 في المئة لفرنسا و 33 في المئة لالمانيا. واستمرت هذه الزيادات مرتفعة في السنوات اللاحقة في معظم الدول مما يدل على اهمية التجارة العالمية في الاقتصادات الوطنية. اما نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي فزادت مثلا في الارجنتين من 2,1 في المئة سنة 1973 الى 4,3 في المئة سنة 1992، وفي البرازيل من 2,6 الى 4,7 في المئة، وفي الولايات المتحدة من 5 الى 8,2 في المئة في المدة نفسها. اما مؤشر الهجرة الى الولايات المتحدة اي عدد المهاجرين نسبة لعدد سكانها ، فزاد من 2,1 بالالف في فترة 1971 ـ 1980 الى 3,1 بالالف خلال 1981 ـ 1990 الى 4 بالالف في فترة 1990 ـ 1996 . فحركة الاشخاص والسلع والخدمات هي حتما في ازدياد بالرغم من القوانين والعوائق السابقة والتي ستخف مع الوقت.

والعولمة ليست اقتصادية فقط وانما لها جوانب اجتماعية وثقافية وسياسية. فالنفوذ الاميركي بكل جوانبه زاد حتما مع امتداد العولمة الى كل بقاع الارض، وما عمليات الدمج الكبيرة التي حصلت في العقدين الاخيرين الا دلالة واضحة على ما ينتظرنا من موجات وعمليات في السنوات المقبلة. وتترافق هذه الوقائع مع ظهور الكثير من المشكلات، ومنها الفقر، التي يتوجب على الحكومات بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية NGO والقطاع الخاص التصدي لها بفاعلية وشفافية وسرعة. فهل استفاد الجميع من العولمة بل من هم ضحاياها وما هي الحلول التي تخفف من المساوئ وتقوي الفوائد ؟ نوجز افكارنا كما يلي :

اولا، ضحايا العولمة هم الفقراء الذين زادوا فقرا وبؤسا. ففي مجموعة الدول النامية، زاد عدد الفقراء مئة مليون شخص في العقد الاخير مما يؤكد على ان العولمة وسعت الشرخ بين الطبقات الاجتماعية المختلفة وخصوصا بين الاغنياء والفقراء. ومازال بليون ونصف شخص يفتقدون الى الماء الصحية العذبة مما يسبب الموت سنويا لبليونين ونصف طفل. كما ان نحو مليوني شخص يموتون سنويا من تلوث الهواء نتيجة التطور الاقتصادي الصناعي المترافق مع تلوث متزايد. من هنا ضرورة اجبار الصناعات الملوثة على اتخاذ اجراءات تقنية تساهم في معالجة تلوثها للهواء والماء. كما يمكن للدولة فرض رسم على التلوث يسمح لها بتنقية الهواء والماء.

ثانيا، كي يستفيد الجميع من العولمة لابد من جلب فوائدها الى الضحايا او المتضررين منها. وتذكرنا احداث سياتل في اواخر السنة الماضية على ان ضحايا العولمة ليسوا فقط الفقراء وانما ايضا الطبقة

العاملة التي تخسر بعض وظائفها التقليدية.وهنا يكمن دور كبير للدولة وشركاتها في تأهيل اليد العاملة على التكنولوجيا الجديدة المترافقة مع عولمة الاقتصاديات الوطنية ولابد لمنظمة العمل الدولية من التعاون مع منظمة التجارة العالمية في سبيل وضع نظام او قواعد للعمل يسمحان بحفظ حقوق العمال والاطفال والنساء في الدول النامية.

ثالثا، من واجب كل الحكومات، بمساعدة القطاع الخاص، تقوية ركائز النظام الاقتصادي الحر المشجع للتجارة والاستثمار العالميين مع قواعد دولية متينة. ان الاتجاه الاقتصادي العالمي يشجع على التخلص من كل انواع الحماية، او بمعنى آخر على هذه الحكومات خلق توازن صحيح بين الحرية الاقتصادية والقواعد المدروسة مما يسمح للاستثمار أن يزداد كما للنمو ان يعم كل الدول. فمع امتداد العولمة لابد للمؤسسات الدولية من بنك وصندوق نقد ومنظمة تجارة وغيرها من لعب دور اساسي في دعم الاستقرار الاقتصادي العالمي. من جهة اخرى، يتعين على الدول الناشئة والنامية العمل على تحسين وتفعيل قطاعاتها المالية عبر سياسات صحيحة وتخصيص مدروس.

رابعا، لم يعد التمييز التقليدي بين التجارة والاستثمار الاجنبي المباشر واقعيا او صحيحا، اذ يتجهان نحو المزيد من التكامل وليس التباين. فالمستثمر الاجنبي لا يأتي الى لبنان مثلا فقط للاستفادة من السوق الوطنية وانما للتصدير الى كل الاسواق العربية. وعلى صعيد الخدمات، اكتسبت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS المزيد من القوة عبر توقيع اتفاق تحرير خدمات الاتصالات عام 1997. ولا شك ان تحرير الاتصالات سيشجع النمو الاقتصادي ويدعم المنافسة والاستثمار في البنية التحتية للاتصالات والمعلوماتية.

لقد توصلت جميع الدول والمؤسسات الى الاعتراف اخيرا بأهمية قطاع الاتصالات في دعم النمو الاقتصادي والتجارة العالمية. وستستمر اسعار خدمات الاتصالات بالانخفاض، بشكل يساهم في تحسين احوال الاقتصاد العام وفي الواقع تكون في العقود الاخيرة مجتمع اقتصادي جديد، اصبح فيه ممكنا، لكل الناس في اي مكان من العالم الاتصال بسرعة عبر الشبكة العالمية. وقد ادى الانتشار المدهش للانترنت الى تغيير طبيعة الاعمال في القطاعات الاقتصادية المختلفة، واتاحت التجارة الالكترونية لملايين الافراد والمؤسسات اجراء معاملاتهم المختلفة من خلال شبكة سريعة قليلة الكلفة وذات معايير واحدة. ومن الضروري ان تحضر الدول العربية نفسها للعب دور اكبر في اسواق المعلومات الحديثة. وقد بدات شركات التجارة الالكترونية بالانتشار في معظم الاقطار العربية، بالرغم من عدم وجود احصاءات دقيقة عن حجم هذه التجارة في الداخل ومع الخارج. وتدل الوقائع على ان الشركات العربية ادركت فوائد التجارة الالكترونية والتي نذكر منها، التوافر السهل للمعلومات، الامتداد العالمي ، انخفاض كلفة المعاملات ، تدني حواجز الدخول الى الاسواق وتوافر مصادر ارباح جديدة. وقد استثمرت معظم الدول العربية اموالا كبيرة في تحديث وتطوير البنية التحتية والفوقية للاتصالات، كما من المنتظر ان تكثف جهودها لادخال المزيد من التكنولوجيا المتطورة في السنوات المقبلة لتحسين نوعية الخدمات. ان وجود منافسة حقيقية في كل فروع هذا القطاع يؤدي الى هبوط اكثر للاسعار والى تحسين اكبر لنوعية الخدمات، كما الى زيادة الخيارات المتوافرة للمستهلك.

واخيرا مع التغيير المتسارع في الاسواق المحلية والعالمية وكما تفعل الشركات الخاصة منذ سنوات طويلة، يتعين على كل دولة اعتماد رؤية واضحة. وهكذا تصبح الدول النامية قادرة على تمييز موقعها والتعرف على امكاناتها التنافسية وقطاعاتها الحيوية. فهذا يفرض عليها خلق الظروف الادارية والسياسية والاجتماعية المناسبة لعمل القطاع الخاص الذي يستطيع عندها تطوير الخدمات والسلع ذات القيمة المضافة المرتفعة وبالتالي يحدث النمو النوعي المنتظر.

